



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مجمع الفقهاء
عبدالمجيد الشافعي
تأليفه

كتاب الحج

٤٢

دار العلوم
بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|-----|---|
| ٥ | الفهرس |
| ٨ | موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٤٢ |
| ٨ | اشاره |
| ٨ | اشاره |
| ١٢ | كتاب الحج |
| ١٢ | اشاره |
| ١٤ | فصل فى مقدمات الإحرام |
| ١٤ | مسأله ١ مستحبات قبل الشروع فى الإحرام |
| ٦٤ | مسأله ٢ كراهه استعمال الحناء للمرأة |
| ٦٨ | فصل فى كيفية الإحرام |
| ٦٨ | اشاره |
| ٧٨ | مسأله ١ ما يعتبر فى النيه |
| ٨٢ | مسأله ٢ وجوب مقارنة النيه للشروع فى الإحرام |
| ٨٥ | مسأله ٣ يعتبر فى النيه تعيين المنوى |
| ٩٢ | مسأله ٤ ما لا يعتبر فى النيه |
| ٩٧ | مسأله ٥ ما يعتبر فى الإحرام وما لا يعتبر |
| ٩٩ | مسأله ٦ لو نسى ما عينه من حج أو عمره |
| ١٠٤ | مسأله ٧ عدم كفايه نيه واحده للحج والعمر |
| ١١٢ | مسأله ٨ لو نوى كإحرام فلان |
| ١١٨ | مسأله ٩ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمره فنوى غيره |
| ١١٩ | مسأله ١٠ لو نوى نوعاً ونطق بغيره |
| ١٢١ | مسأله ١١ لو كان فى أثناء نوع وشك فى نيته |
| ١٢٢ | مسأله ١٢ استحباب التلفظ بالنيه |
| ١٢٥ | مسأله ١٣ استحباب الاشرطاط على لله عند الإحرام |

- مسأله ١٤ كيفيه الإتيان بالتلبيه بالنسبه إلى نوع الملبين ١٤٢
- مسأله ١٥ موارد عدم انعقاد الإحرام إلا بالتلبيه ١٥٢
- مسأله ١٦ موضع التلبيه ١٧٠
- مسأله ١٧ حرمه محرّمات الإحرام بالتلبيه ١٧٤
- مسأله ١٨ لو نسي التلبيه ١٧٦
- مسأله ١٩ واجبات التلبيه ومستحباتها ١٧٨
- مسأله ٢٠ تأخير التلبيه ١٨٧
- مسأله ٢١ موارد قطع التلبيه ١٩٥
- مسأله ٢٢ تكرار التلبيه بأيه صوره كانت ٢٠٨
- مسأله ٢٣ لو شك بالصحه بعد الإتيان بالتلبيه ٢٠٩
- مسأله ٢٤ لو شك فى النيه بعد لبس الثوبين ٢١٠
- مسأله ٢٥ الإتيان بما يوجب الكفاره ٢١١
- مسأله ٢٦ الإحرام فى القميص ٢٢٤
- مسأله ٢٧ عدم وجوب استدامه لبس الثوبين ٢٢٧
- مسأله ٢٨ عدم البأس بالزياده على الثوبين ٢٢٩
- فصل فى ثياب الإحرام ٢٣٠
- مسأله ١ شروط لباس الإحرام: الطهاره ٢٣٠
- مسأله ٢ جواز لبس القباء لو لم يجد ثوبى الإحرام ٢٤٣
- مسأله ٣ لا يجوز إنشاء إحرام ثان ٢٥١
- فصل فى تروك الإحرام ٢٥٨
- الأول من محرّمات الإحرام: صيد البر ٢٥٨
- اشاره ٢٥٨
- مسأله ١ فى حرمه صيد البر ٢٦٢
- مسأله ٢ حكم الفرخ والبيض كحكم الصيد ٢٦٣
- مسأله ٣ حكم الصيد لو ذبح المحرم ٢٦٤
- مسأله ٤ حرمه ذبح المحل للصيد فى الحرم ٢٧٢

| | |
|-----|---|
| ٢٧٥ | مسألة ٥ في حرمه صيد الجراد |
| ٢٧٧ | مسألة ٦ حرمه صيد ما لا يؤكل لحمه |
| ٢٨٢ | مسألة ٧ المناطق في الصيد المحرم |
| ٢٨٣ | مسألة ٨ ما يجوز قتله في الحيوان |
| ٢٨٧ | مسألة ٩ مسائل في صيد البحر |
| ٢٩٢ | مسألة ١٠ في قتل البرغوث ونحو |
| ٢٩٣ | الثاني في المحرمات: النساء |
| ٣٣١ | الثالث من المحرمات: الطيب |
| ٣٤١ | الرابع من المحرمات: لبس المخيط |
| ٣٨٥ | الخامس من المحرمات: الاكتنحال |
| ٣٩١ | السادس من المحرمات: النظر في المرأة |
| ٣٩٣ | السابع من المحرمات: لبس ما يستر ظهر القدم |
| ٤٠٣ | الثامن من المحرمات: الفسوق |
| ٤١٢ | التاسع من المحرمات: الجدال |
| ٤١٨ | العاشر من المحرمات: قتل هوام الجسد |
| ٤٢٨ | المحتويات |
| ٤٣٣ | تعريف مركز |

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الحج

الجزء السادس

دار العلوم

بيروت لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب الحج

اشاره

كتاب الحج

الجزء السادس

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

فصل

فى مقدمات الإحرام

(مسألة ١): يستحب قبل الشروع فى الإحرام أمور:

أحدها: توفير شعر الرأس، بل واللحية لإحرام الحج مطلقاً،

{فصل

فى مقدمات الإحرام}

وفيه مسائل:

{مسألة ١: يستحب قبل الشروع فى الإحرام أمور، أحدها: توفير شعر الرأس} كما عن غير واحد، بل المشهور شهره عظيمه.

{بل واللحية} كما عن جماعه التصريح به، ويدل عليه بعض النصوص الآتية {لإحرام مطلقاً} قال فى المستند بعد ذكر جمله من الروايات: وهذه الروايات كما ترى لمطلق الحج، كما صرح به جماعه من محققى المتأخرين فالتخصيص بالتمتع كما فى عبارات جماعه لا وجه له [\(١\)](#).

ص: ٧

لا خصوص التمتع كما يظهر من بعضهم لإطلاق الأخبار

{لا خصوص التمتع كما يظهر من بعضهم} كالنهاية والمبسوط والشرائع والقواعد والتحرير والتذكرة والإرشاد على المحكى عن بعضهم {لإطلاق الأخبار} كصحيح عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تأخذ من شعرك وأنت تريد الحج في ذى القعدة، ولا في الشهر الذى تريد فيه الخروج إلى العمرة»^(١).

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) نحوه^(٢).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) قال: «اعف شعرك للحج إذا رأيت هلال ذى القعدة، وللعمره شهرا»^(٣).

وموثق محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خذ من شعرك كله إذا أزمعت على الحج شوال كله إلى غره ذى القعدة»^(٤).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الحج أشهر معلومات شوال وذو القعدة وذو الحجة، فمن أراد الحج وفر شعره إذا نظر إلى هلال ذى القعدة، ومن أراد العمرة وفر شعره شهرا»^(٥).

وحسن حسين، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يريد الحج

ص: ٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤ الباب ٢ من أبواب الإحرام ذيل الحديث

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٥

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٤

أياخذ من شعر رأسه فى شوال كله ما لم ير الهلال، قال: «لا بأس ما لم ير الهلال» (١).

وعن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): كم أوفر شعري إذا أردت هذا السفر، قال: «اعفه شهراً» (٢).

وعن سعيد الأعرج، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يأخذ الرجل إذا رأى هلال ذى القعدة وأراد الخروج من رأسه ولا من لحيته» (٣).

وعن أبى حمزه، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا تأخذ من شعرك وأنت تريد الحج فى ذى القعدة، ولا فى الشهر الذى تريد فيه الخروج للعمرة» (٤).

وصحيح هشام بن الحكم وإسماعيل بن جابر جميعاً، عن الصادق (عليه السلام): «إنه يجزى الحاج أن يوفر شعره شهراً» (٥).

وعن على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «من أراد الحج فلا يأخذ من شعره إذا مضت عشره من شوال» (٦).

وعن أبى الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل

ص: ٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦ الباب ٤ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦ الباب ٣ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٦

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٧

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٣

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٥ الباب ٢ من أبواب الإحرام ح ٨

من أول ذى القعدة، بمعنى عدم إزاله شعرهما لجمله من الأخبار،

يريد الحج أيأخذ شعره فى أشهر الحج، فقال: «لا، ولا من لحيته، ولكن يأخذ من شاربه ومن أظفاره وليطل إن شاء الله» (١).

وعن الرضوى: «إذا أردت الخروج إلى الحج توفر شعرك شهر ذى القعدة، وعشره من شهر ذى الحجه» (٢).

وعن كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلى، عن إسماعيل بن جابر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «خذ من شعرك إذا أردت الحج ما بينك وبين ثلاثين يوماً إلى النحر» (٣).

ثم إن مراتب الاستحباب مختلفه، فالأفضل التوفير {من أول} شوال، لخبر الكنانى، ودونه إذا مضت عشره من شوال، لخبر على بن جعفر، ودونه إذا رأى هلال {ذى القعدة}، ودونه إذا مضت عشره من ذى القعدة، لخبر إسماعيل.

ولا يحمل مطلق الأخبار على المقيد، لما هو مقرر فى الأصول، من أن الأوامر الاستحبابيه المختلفه تنزل على مراتب الفضل.

{بمعنى عدم إزاله شعرهما} لكن لا يخفى أن هذا المعنى أخص من التوفير، إذ الإزاله ظاهره فى الاستيصال غير المنافى لأخذ البعض، فعدم الإزاله يجتمع مع أخذ بعض الشعر، مع أن المستحب هو الإبقاء مطلقاً.

وكيف كان فقد عرفت أن عدم إزاله الشعر إنما هو {لجمله من الأخبار،

ص: ١٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧ الباب ٤ من أبواب الإحرام ح ٤

٢- فقه الرضا: ص ٢٦ سطر ٢٩

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ الباب ١ من أبواب الإحرام ح ٢

وهي وإن كانت ظاهره في الوجوب إلا أنها محمولة على الاستحباب لجمله أخرى من الأخبار ظاهره فيه

وهي وإن كانت ظاهره في الوجوب { لأنه بين الأمر بتوفير الشعر والناهي عن الأخذ، وظهورهما في الوجوب والحرمة غير خفى.

{إلا أنها محمولة على الاستحباب، لجمله أخرى من الأخبار ظاهره فيه} كخبر على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل إذا هم بالحج يأخذ من شعر رأسه ولحيته وشاربه ما لم يحرم، قال (عليه السلام): «لا بأس»^(١).

ومن المعلوم أن الجمع بين هذا وسابقه حمل ذلك على الاستحباب.

وربما يستدل لذلك بصحيح هشام وإسماعيل جميعاً المتقدم، لكن فيه أن ذلك لو لم يدل على الوجوب لا يدل على الاستحباب، إذ حدد الجواز إلى ما قبل شهر.

كما أن الاستدلال بموثق سماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحجامه وحلق القفا في أشهر الحج، فقال: «لا بأس به والسواك والنوره»^(٢)، في غير محله، إذ حلق القفا غير الأخذ من الرأس واللحية.

وأما خبر محمد بن خالد الخزاز، قال: سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: «أما أنا فأخذ من شعري حين أريد الخروج»^(٣). فدلالته مجمله، إذ الإمام (عليه السلام) لا يواظب على فعل المكروه أو ترك المستحب.

ص: ١١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧ الباب ٤ من أبواب الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧ الباب ٤ من أبواب الإحرام ح ٣

٣- الوسائل؛ ج ٩ ص ٧ الباب ٤ من أبواب الإحرام ح ٥

فالقول بالوجوب كما هو ظاهر جماعه ضعيف، وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط، كما لا ينبغي ترك الاحتياط بإهراق دم لو أزال شعر رأسه بالحلق، حيث يظهر من بعضهم وجوبه أيضاً، لخبر محمول على الاستحباب،

{فالقول بالوجوب كما هو ظاهر جماعه}، الشيخ في النهاية والاستبصار والمفيد في المقنعه وغيرهما {ضعيف، وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط} بالتوفير من شهر لتقييد صحيح هشام وإسماعيل، لما دل على الأكثر.

{كما لا ينبغي ترك الاحتياط بإهراق دم لو أزال شعر رأسه بالحلق، حيث يظهر من بعضهم} كالمفيد في المقنعه {وجوبه أيضاً لخبر محمول على الاستحباب}، وهو ما رواه في الفقيه بسند صحيح، وفي الكافي والتهذيب بسند آخر، عن جميل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) في متمتع حلق رأسه بمكه، قال (عليه السلام): «إن كان جاهلاً فليس عليه شيء، وإن تعمد ذلك في أول الشهر للحج بثلاثين يوماً، فليس عليه شيء، وإن تعمد ذلك بعد الثلاثين التي يوفر فيها للحج فإن عليه دمًا يهريقه» (١).

ونحوه الرضوى: «وإذا حلق المتمتع رأسه بمكه فليس عليه شيء إن كان جاهلاً، وإن تعمد ذلك في أول شهر الحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء، وإن تعمد بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر للحج فإن عليه دمًا» (٢).

ص: ١٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨ الباب ٥ من أبواب الإحرام ح ١، والتهذيب: ج ٥ ص ٤٨ الباب ٥ في العمل والقول عند الخروج ح ١٢

٢- فقه الرضا: ص ٢٩ _ ٣٠ آخر سطر

والظاهر أن معنى الرويتين ما ذكره في الحداثق من أنه على تقدير التعمد إن كان في أول شهور الحج يعنى شوال في مده ثلاثين يوماً فلا شىء عليه، وإن تعمد بعد الثلاثين التى يوفر فيها الشعر يعنى بعد دخول الثلاثين المذكوره، والمراد ذو القعدة كما مر فى الأخبار، من أنه يوفر الشعر من أول ذى القعدة، لا أن معناه بعد مضى ثلاثين، انتهى.

لا أن يقال: إن المعنى بعد الثلاثين أى بعد ذى القعدة حتى يكون المراد وجوب الدم على تقدير الحلق فى ذى الحجه وهو غير معمول به أصلاً.

وكيف كان، فالمستفاد من الخبر إهراق الدم بالحلق فى وقت التوفير، لكن اللازم حمله على الاستحباب، لاستحباب أصل التوفير، والقول بعدم المنافاه بين استحباب الأصل ووجوب الفرع فتوفير الشعر مستحب من شاء فعل، ومن شاء لم يفعل، إلا أن من لم يفعل يجب عليه إهراق الدم، بعيد عن مذاق العرف، وإن كان ممكناً عقلاً.

ثم إن الظاهر من الدم أعم من الإبل والبقر والشاه، لا مثل الغزال والدجاجه ونحوهما للانصراف.

وهل للحلق خصوصيه فلا يجوز بالتفت والنوره والإحراق ونحوها، أم لا، فيه تردد، وإن كان لا يبعد فهم العرف للمناطق.

وهل حلق اللحيه ملحق بحلق الرأس، فيه وجهان، وإن كان الأقرب العدم، لكون الحكم على خلاف القاعده فيقتصر فيه على مورد، والظاهر أن الأخذ من رأس الشعر ليس بتلك المثابه.

وأما حلق بعض الرأس ففيه وجهان، من الانصراف

أو على ما إذا كان في حال الإحرام، ويستحب التوفير للعمرة شهراً.

إلى حلق الجميع ولو الجميع العرفي، ومن الإطلاق، {أو} الحمل {على ما إذا كان في حال الإحرام} لكنه بعيد كما لا يخفى.

{ويستحب التوفير للعمرة شهراً} لجمله من الأخبار المتقدمة كصاح أبناء مسكان وسان وعمار وخبر أبي حمزه، وإطلاق خبر ابن جابر، وخبر إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام): مرني كم أوفر شعري إذا أردت العمرة، فقال: «ثلاثين يوماً» (١).

وهذه الأخبار كما تراها بين ما دل على التوفير في الشهر الذي يريد الخروج فيه، وبين ما دل على التوفير شهراً أو ثلاثين يوماً، والظاهر العمل بالجميع والحمل على مراتب الاستحباب، فالفضل في التوفير من أول الشهر الذي يريد الخروج فيه، والأفضل التوفير شهراً، والشهر أعم من كونه ثلاثين يوماً أم لا.

ثم إن الظاهر عدم الفرق في الأحكام المذكورة بين إرادته المكي الحج والعمرة أو غيره، وما في بعض الأخبار من قوله (عليه السلام): «وأراد الخروج» منزل على الغالب.

نعم إن من أراد الحج والعمرة تداخلاً الاستحبابين بمعنى عدم استحباب توفيرين في مدتين، مده للحج ومده للعمرة، أما في حج التمتع فواضح، لأنه مورد النصوص، وأما في غيره كما لو أراد حج الأفراد وعمرته بعده فلا دليل على مزيد من التوفير المتقدم للحج.

ص: ١٤

الثانى: قص الأظفار والأخذ من الشارب، وإزاله شعر الإبط والعانه بالطللى أو الحلق أو النتف،

نعم لو أراد عمره التمتع فى أول شوال وحجه فى ذى الحجه فهل يستحب له التوفير من أول رمضان للعمره أم لا، احتمالان، من إطلاق أدله التوفير للعمره، ومن أن الظاهر من بعض النصوص عدم استحباب التوفير لحج التمتع أزيد من أول شوال، فتدبر.

هذا كله فيمن يريد الحج، أما من لا يريد فاتفق له قريب الوقت فلا إشكال فى عدم استحباب إهراق الدم لحقله السابق، لأن الروايتين دلتا على أن المتعمد يهريق الدم لا غيره، وهذا لا يعد متعمدا.

بقى فى المقام شىء، وهو أن المتمتع لا يجوز له الحلق فى العمره للتقصير، أما بعده فهل يجوز له ذلك أم لا، احتمالان، من أنه لا دليل على التحريم حينئذ فلا حرمه، ومن أن المحتمل كون حكمه عدم جواز الحلق للتقصير لتوفير الشعر لمنى وهو موجود.

{الثانى: قص الأظفار والأخذ من الشارب، وإزاله شعر الإبط والعانه بالطللى أو الحلق أو النتف} فى الجمله، لفتوى الطائفه كما فى المستند، وبلا- خلافاً أجده فى شىء من ذلك كما فى الجواهر، ولا خلاف فى ذلك نصاً وفتوى كما فى الحدائق، وبلا خلاف ظاهر كما فى المستمسك.

ويدل على ذلك نصوص مستفيضه:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا انتهيت إلى بعض المواقيت التى وقت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فانشف إبطيك واحلق

عانتك وقلم أظفارك وقصّر شاربك ولا يضرك بأى ذلك بدأت ثم استك واغتسل» الحديث (١).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «إذا انتهيت إلى العقيق من قبل العراق، أو إلى الوقت من هذه المواقيت وأنت تريد الإحرام إن شاء الله فانتف إبطك وقلم أظفارك واطل عانتك وخذ من شاربك ولا يضرك بأى ذلك بدأت» (٢)، الحديث.

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «السنه فى الإحرام تقليم الأظفار وأخذ الشارب، وحلق العانه» (٣).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التهيؤ للإحرام، فقال: «تقليم الأظفار وأخذ الشارب وحلق العانه» (٤).

وصحيحه معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ونحن بالمدينه عن التهيؤ للإحرام، قال: «اطل بالمدينه وتجهز بكل ما تريد واغتسل، وإن شئت استمتعت بقميصك حتى تأتى مسجد الشجره» (٥).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سأل عن نتف

ص: ١٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٩ الباب ٦ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩ الباب ٦ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩ الباب ٦ من أبواب الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩ الباب ٦ من أبواب الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٠ الباب ٧ من أبواب الإحرام ح ١

الإبط وحلق العانه والأخذ من الشارب ثم يحرم، قال: «نعم لا بأس به»^(١).

وفى خبر ابن سنان فى كيفية حج رسول الله (صلى الله عليه وآله): «فلما نزل الشجره أمر الناس بنتف الإبط وحلق العانه والغسل»^(٢) الحديث.

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام): أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما حج حجه الوداع، فلما انتهى إلى الشجره أمر الناس بنتف الإبط وحلق العانه والغسل^(٣)، الحديث.

وعن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «ويأخذ من أراد الإحرام من شاربته ويقلم أظفاره ولا يضره بأى ذلك بدأ»^(٤).

وعن الرضوى: «وابدأ قبل إحرامك بأخذ شاربك وأقلم أظافيرك وتنتف ابطيك واحلق عانتك وخذ شعرك ولا يضرك بأىها تبدأ، وإنما هو راحه للمحرم، وإن فعلت ذلك كله بمدينه الرسول (صلى الله عليه وآله) فجائز»^(٥).

وبهذا كله تبين أن الإبط ورد فيه الطلى بالإطلاق فى صحيحه معاويه بن وهب، والتنف فى غير واحد من النصوص المتقدمه، وأما الحلق فلم أجده، والعانه ورد

ص: ١٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ الباب ٦ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٨ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٥

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٩٨ باب ذكر الإحرام

٤- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ الباب ٣ من أبواب الإحرام ح ٢

٥- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ الباب ٣ من أبواب الإحرام ح ٣

والأفضل الأول ثم الثاني، ولو كان مطليا قبله يستحب له الإعادة وإن لم يمض خمسة عشر يوماً،

فيها الطلى في صحيح معاوية الثاني بالخصوص، وبالإطلاق في صحيح ابن وهب، والحلق في صحيح معاوية الأول وغيره. وأما النتف فلم أجده.

{والأفضل الأول، ثم الثاني} أما بالنسبة إلى الإبط، فلعوموم خبر ابن أبي يعفور قال: كنا بالمدينة فلاحاني زرارته في نتف الإبط وحلقه، قلت: حلقه أفضل، وقال زرارته: نتفه أفضل، فاستأذنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فأذن لنا وهو بالحمام يطفى قد طلا إبطيه، فقلت لزرارته: يكفيك، فقال: لا لعله فعل هذا لما لا يجوز لي أن أفعله، فقال: «فيم أنتما»، فقلت: إن زرارته لاحاني في نتف الإبط وحلقه، فقلت: حلقه أفضل، وقال زرارته: نتفه أفضل؟ فقال: «أصبت السنه وأخطأها زرارته، حلقه أفضل من نتفه، وطلية أفضل من حلقه» (١).

وأما بالنسبة للعانه فلم أظفر بدليله.

{ولو كان مطلياً قبله يستحب له الإعادة وإن لم يمض خمسة عشر يوماً،} أما إذا مضى خمسة عشر يوماً، فلاستحباب لخبر على بن أبي حمزه، سأل أبو بصير أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر فقال: إذا أطلت للإحرام الأول كيف أصنع في الطليه الأخيره وكم بينهما؟ قال (عليه السلام): «إذا كان بينهما جمعتان خمسة

ص: ١٨

ونحوه فى الدلالة بل أظهر روايه أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا بأس بأن يطلى قبل الإحرام بخمسه عشر يوماً» (٢). فإن مفهومه البأس لو كان أزيد، والمتفاهم عرفاً احتياجه إلى الإعادة حينئذ.

وأما إذا لم يمض خمس عشر يوماً استحب له الإعادة، فلعموم خبر ابن أبى يعفور السابق، وخبر أبى بصير، حيث أمره الإمام (عليه السلام) بالتنوير، فقال: «تنور»، فقال: إنما تنورت أول أمس واليوم الثالث، فقال (عليه السلام): «أما عملت أنها طهور فتنور» (٣).

ثم إنه يجوز الإطلاء قبل الإحرام بساعات، كما يدل عليه صحيح ابن وهب السابق، إذ الإطلاء فى المدينة يوجب ذلك، بل ربما يدل خبر أيوب بن الحر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) على النهى عن إعادته الإطلاء حينئذ، قال: قلت له: إنا قد أطينا وبتفنا وقلنا أظفارنا بالمدينة فما نضع عند الحج، فقال: «لا تطل ولا تنتف ولا تحرك شيئاً» (٤). بناءً على إرادته العمره من الحج.

ويجوز الإطلاء قبل الإحرام بأيام، ففى صحيح معاوية بن عمار، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يطلى قبل أن يأتى الوقت بست ليال، قال:

ص: ١٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١١ باب ٧ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١ باب ٧ من أبواب الإحرام ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٨٩ باب ٣٢ من آداب الحمام ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠ باب ٧ من أبواب الإحرام ح ٢

ويستحب أيضاً إزاله الأوساخ من الجسد، لفحوى ما دل على المذكورات، وكذا يستحب الاستياك.

الثالث: الغسل للإحرام

«لا بأس به». وسأله عن الرجل يطلى قبل أن يأتي مكة بسبع أو ثمان ليال؟ قال: «لا بأس به» (١).

ثم لا يخفى أنه لا يجوز إعادته التنوير حيث يعد من الإسراف.

{ويستحب أيضاً إزاله الأوساخ من الجسد} المعبر عنها في كلام بعض الفقهاء بالتنظيف، ولم يظهر لى دليل خاص فى المقام، وما ذكره فى الجواهر عمومات لا نكرها.

وما ذكره من قوله: {لفحوى ما دل على المذكورات} فيه نظر.

{وكذا يستحب الاستياك} لما تقدم فى صحيح معاوية بن عمار.

ويستحب أيضاً إزاله الشعر من سائر البدن للرضوى.

ثم إنه قد عرفت فى بعض النصوص عدم الفرق فى الابتداء بأبيها، كما أن الظفر المأمور بقصه أعم من ظفر اليد والرجل.

{الثالث: الغسل للإحرام} على المشهور كما فى الحدائق، وإجماعاً محكياً عن التذكرة والتحرير إن لم يكن محصلاً، بل عن المنتهى لا. نعرف فيه خلافاً كما فى الجواهر، وإجماعاً كما فى المستند، ويدل عليه النصوص المتواترة كالصحيح الثالث لابن عمار، وصحيحى ابن وهب وهشام المتضمنه جميعاً للفظ: «اغتسل» أو «اغسلوا».

ص: ٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١ باب ٧ من أبواب الإحرام ح ٦

وموثقه سماعه: «غسل المحرم واجب»^(١).

ومرسله يونس: «الغسل فى سبعة عشر موطناً، منها الفرض ثلاثة، وعد منها غسل الإحرام»^(٢).

وصحيحته ابن عمار والنضر وروايتى محمد وعلى بن أبى حمزه الأمره بإعادة الغسل لمن لبس قميصاً بعده، وقد تقدم جملة من هذه الروايات، ويأتى بعضها.

وعن دعائم الإسلام، عن الأئمة (عليهم السلام) أنهم قالوا فى الغسل: «منه ما هو فرض، ومنه ما هو سنه، فالفرض منه غسل الجنابه»، إلى أن قال: «والغسل للإحرام»^(٣).

وعن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «فى الحائض والنفساء تغتسل وتحرم كما يحرم الناس، ومن اغتسل دون الميقات أجزاء من غسل الإحرام»^(٤).

وعن الرضوى: «ثم اغتسل أو توضأ والغسل أفضل»^(٥).

ص: ٢١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٧ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ٣
 - ٢- المستند: ج ٢ ص ١٩٥ سطر ١١
 - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١١٤ فى ذكر الاغتسال
 - ٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ باب ٤ من أبواب الإحرام ح ٢
 - ٥- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ باب ٤ من أبواب الإحرام ح ٤

وعن الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «كان يستحب أن يغتسل» (١).

ومرسل يونس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الغسل في سبعة عشر موطناً، الفرض ثلاثة الجنابه، وغسل من غسل ميتاً، والغسل للإحرام» (٢).

إلى غير ذلك من النصوص.

وقد ذهب العماني والإسكافي إلى وجوبه، بل في الحدائق أن المرتضى (رحمه الله) نقل الوجوب عن كثير من الأصحاب.

أقول: والظاهر أنهم تمسكوا بظواهر الأوامر الواردة، مضافاً إلى كلمة الوجوب التي في بعض الأخبار، لكن الأقوى تبعاً للمشهور، بل لم يعرف الخلاف من أحد إلا من نادر جداً الاستحباب، ويدل عليه خبر فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام)، فيما كتبه إلى المأمون: «وغسل يوم الجمعة سنه، وغسل العيدين وغسل دخول مكة والمدينه، وغسل الزيارة، وغسل الإحرام»، إلى أن قال: «هذه الأغسال سنه، وغسل الجنابه فريضه، وغسل الحيض مثله» (٣).

والرضوى: «الغسل أربعة عشر وجهاً، ثلاث منها غسل واجب مفروض متى نسيه ثم ذكره بعد الوقت اغتسل وإن لم يجد الماء تيمم، ثم إن وجدت فعليك

ص: ٢٢

١- الجعفریات: ص ٦٨ سطر ٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣٩ الباب ١ من أبواب الأغسال المسنونه ح ١١، والخصال: ص ٥٠٨ باب السبعة عشر ح ١

٣- البحار: ج ٧٨ ص ٩ ح ١٠

الإعاده، وأحد عشر غسلًا سنه، غسل العيدين والجمعه، وغسل الإحرام ويوم عرفه ودخول مكه، ودخول المدينه، وزياره البيت، وثلاث ليال فى شهر رمضان، ليله تسعه عشر، وليله إحدى وعشرين، وليله ثلاث وعشرين، ومتى نسى بعضها أو اضطر أو به عله تمنعه من الغسل فلا إعاده»(١).

بل ظاهر الرضوى السابق والجعفرىات، هذا مضافاً إلى ما ذكره الفقيه الهمدانى (رحمه الله) بعد ذكر خبر يونس، أنه يجب ارتكاب التأويل فيه، وكذا فى غيره مما ظاهره الوجوب من حيث اشتماله على الأمر به، لاستفاضه نقل الإجماع على استحبابه، بل عن حج التحرير التصريح بأنه ليس واجباً إجماعاً، وعن ابن المنذر أنه أجمع أهل العلم أن الإحرام جائز بغير اغتسال، ويؤيده بعد اختفاء مثله فى الشريعه مع توفر الدواعى على نقله، انتهى.

ومن ذلك كله يظهر أن قول الحدائق: وبالجملة فالقول بالوجوب لا يخلو من قوه، فى غير محله.

{فى المىقات} كما صرح به جماعه، بل ظاهر ما سيأتى من جواز تقديمه عند خوف إعواز الماء فى المىقات كون تشريعه فى المىقات، ويدل عليه غير واحد من النصوص المتقدمه، لكن قد تقدم فى صحيح ابن وهب، وسيأتى فى بعض الأخبار الأخر ما يدل على تشريعه فى غير المىقات اختياراً أيضاً.

ص: ٢٣

ومع العذر عنه التيمم، ويجوز تقديمه على الميقات مع خوف إغواز الماء، بل الأقوى جوازه مع عدم الخوف أيضاً،

{ومع العذر عنه التيمم} كما عن المبسوط والمهذب والتذكرة وغيرها، وعن المسالك أنه اختاره جماعه من الأعيان، وعن المسالك تبعاً لظاهر الشرائع التوقف، وعن المدارك وكشف اللثام تضعيفه، لكن الأقوى ما اختاره المصنف، لإطلاق أدله بدليه التيمم المتقدمه فى كتاب الطهاره، والقول بأن الغسل إنما شرع للتنظيف ولا تنظيف فى التراب مردود بأن كون العله ما ذكر غير ظاهر، وبأن عدم تنظيف التراب معلوم العدم، مضافاً إلى النقض بسائر الأغسال، على أن الإطلاق لو شمل المقام لم يكن لهذه التعليقات مجال.

{ويجوز تقديمه على الميقات مع خوف إغواز الماء} وفقاً للشيخ وأتباعه كما عن التنقيح، بل لعامه المتأخرين أيضاً كما قيل، بل بلا خلاف يعلم كما فى الذخيره، بل بالإجماع كما فى المدارك (١)، كذا فى المستند.

وفى الجواهر بلا- خلاف أجده فيه، كما اعترف به فى الذخيره والرياض وغيرهما، ثم نقل عن النافع ما يدل على تمييز هذا القول.

{بل الأقوى جوازه مع عدم الخوف أيضاً} كما عن سيد المدارك، والفاضل الأصبهاني، وصاحب الذخيره، بل فى المستند: قواه جماعه من متأخرى أصحابنا وهو الأقرب، ولكن عن الرياض أنه نقل عن التنقيح الإجماع على عدم جواز التقديم إلا مع الخوف، والجواهر أشكل عليه فى النقل المذكور.

ص: ٢٤

١- المدرك: ص ٤٤٣

أقول: المعلوم مخالفته هو الشيخ والمحقق والمقداد والرياض، أما غيرهم فبين ساكت، وبين مصرح بالجواز فيما وجدت من كلماتهم.

ويدل على الحكم صحيح هشام بن سالم، قال: أرسلنا إلى أبي عبد الله (عليه السلام) ونحن جماعة ونحن بالمدينة: إنا نريد أن نودعك، فأرسل إلينا: «أن اغتسلوا بالمدينة فإني أخاف أن يعز عليكم الماء بذي الحليفة، فاغتسلوا بالمدينة والبسوا ثيابكم التي تحرمون فيها، ثم تعالوا فرادى أو مثنى». إلى أن قال: فلما أردنا أن نخرج قال: «لا عليكم أن تغتسلوا إن وجدتم ماءً إذا بلغت ذى الحليفة» (١).

وصحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل بالمدينة للإحرام، أيجزيه عن غسل ذى الحليفة، قال (عليه السلام): «نعم» (٢).

وخبر أبي بصير، قال: سألت عن الرجل يغتسل بالمدينة لإحرامه، أيجزيه ذلك عن غسل ذى الحليفة، قال: «نعم» (٣).

وقد تقدم صحيح معاوية بن وهب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ونحن بالمدينة عن التهيؤ للإحرام، فقال: «أطل بالمدينة وتجهز بكل ما تريد واغتسل، وإن شئت استمعت بميصك حتى تأتي مسجد الشجره».

وعن هشام بن سالم قال: قال له ابن أبي يعفور: ما تقول في دهنه بعد الغسل

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢ الباب ٨ من أبواب الإحرام ح ١ — ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢ الباب ٨ من أبواب الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢ الباب ٨ من أبواب الإحرام ح ٣

للإحرام، إلى أن قال: فلما أردنا أن نخرج قال: «لا عليكم أن تغتسلوا إذا وجدتم ماءً إذا بلغتكم من أحياء المدينة» (١).

وعن كتاب درست، عن هشام بن سالم، قال: كنت أنا وابن أبي يعفور وجماعه من أصحابنا بالمدينة نريد الحج، قال: ولم يكن بذى الخليفة ماء، قال: فاغتسلنا بالمدينة ولبسنا ثياب إحرامنا ودخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) (٢)، الخبر.

وعن عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «ليس عليه غسل» (٣).

إلى غير ذلك من الأخبار.

وهذه الأخبار كما تراها بين مطلق لتقديم الإحرام وتشريعه، وبين ما يدل على تقديمه مع خوف إغواز الماء، ولا وجه لتقييد الأول بالثاني، لظهور بعض الروايات بالجواز حتى مع عدم الخوف، كصحيحى الحلبي وابن وهب وخبر أبي بصير، وما في صحيح ابن سالم من التعليل ظاهر في الإرشاد، فهو كقولك: صلّ أول الوقت فإنى أخاف عليك الموت.

{والأحوط} استحباباً {الإعادة في الميقات} كما يظهر من صحيح ابن سالم ومضمرة، لكن الظاهر أن ذلك على وجه الاستحباب لا على وجه الاحتياط، وقد

ص: ٢٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢ باب ٨ من أبواب الإحرام ح ٤

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ باب ٤ من أبواب الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ باب ١٠ من أبواب الإحرام ح ٣

ويكفي الغسل من أول النهار إلى الليل، ومن أول الليل إلى النهار،

أغرب في المستند فقال: وهل يستحب الإعادة لو وجد الماء في الميقات أم لا، فيه قولان، الأقرب هو الثاني للأصل ((١)).

واستدل للأول بذييل صحيحه هشام: «لا عليكم أن تغتسلوا إن وجدتم ماءً إذا بلغتكم ذاك الحليفه».

ورد بأن نفى البأس غير الاستحباب، إلا أن يتم بأنه إذا لم يكن به بأس كان راجحاً لكونه عباده.

أقول: لا يتعين تقدير البأس، بل الظاهر منه نفى أصل الغسل، أي ليس عليكم الغسل وهو الدليل للثاني، انتهى.

أقول: هذا المعنى خلاف المتفاهم عرفاً.

ويكفي الغسل من أول النهار إلى الليل، ومن أول الليل إلى النهار، بلا خلاف كما في المستند والجواهر، وفي الحدائق أنه صرح بذلك الأصحاب، انتهى.

لكنهم قيدوها بعدم النوم، وبدل على ذلك جملة من الروايات، ففي ذيل مضمرة أبي بصير المتقدمة المروية عن الكافي:

وأناه رجل وأنا عنده فقال: اغتسل بعض أصحابنا فعرضت له حاجه حتى أمسى، فقال: «يعيد الغسل يغتسل نهاراً ليومه ذلك، وليلاً لليلته» ((٢)).

وفي صحيح عمر بن يزيد _ وفي التهذيب عمار بن يزيد _ عن أبي عبد

ص: ٢٧

١- المستند: ج ٢ ص ١٩٥ سطر ٢٧

٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٢٨ باب ما يجزئ من غسل الإحرام وما لا يجزئ ح ٣

بل الأقوى كفايه غسل اليوم إلى آخر الليل وبالعكس،

الله (عليه السلام) قال: «من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله إلى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل، ومن اغتسل ليلاً كفاه غسله إلى طلوع الفجر»^(١).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «غسل يومك ليومك، وغسل ليلتك ليلتك»^(٢).

وموثقه سماعه وأبي بصير كليهما، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من اغتسل قبل طلوع الفجر وقد استحتم قبل ذلك ثم أحرم من يومه أجزاءه غسله، وإن اغتسل في أول الليل ثم أحرم في آخر الليل أجزاءه غسله»^(٣).

قال في الحدائق: والظاهر أن المراد بالاستحمام التنوير والتنظيف.

أقول: لكن صدر هذه الموثقة تدل على الحكم الآتي، وهو إجزاء غسل الليل لليوم.

{بل الأقوى كفايه غسل اليوم إلى آخر الليل، وبالعكس}، في المستند إنه أفتى به جماعه ولا بأس به، وفي الحدائق أفتى به صريحاً، وفي الجواهر أنه أفتى به جماعه من متأخري المتأخرين، ثم ذكر أنه لا يخلو من وجه، وقد حكى هذا القول عن المقنع والمدارك والذخير والرياض وغيرها، ويدل عليه جملة من النصوص:

ص: ٢٨

١- التهذيب: ج ٥ ص ٦٤ باب في صفة الإحرام ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٤ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ٥

وإذا أحدث بعدها قبل الإحرام يستحب إعادته خصوصاً في النوم،

كصدر موثقه سماعه وأبى بصير المتقدمه.

وصحيح جميل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «غسل يومك يجزيك لليلتك، وغسل ليلتك يجزيك ليومك» ((١)).

وما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر من كتاب جميل، عن حسين الخراساني، عن أحدهما (عليهما السلام) أنه سمعه يقول: «غسل يومك يجزيك لليلتك، وغسل ليلتك يجزيك ليومك» ((٢)).

وما رواه السيد علي بن طاووس في فلاح السائل، عن كتاب مدينه العلم للصدوق، قال: روى «أن غسل يومك يجزيك لليلتك، وغسل ليلتك يجزيك ليومك» ((٣)).

وعن الصدوق في المقنع: «واعلم أن غسل ليلتك يجزيك ليومك، وغسل يومك يجزيك لليلتك، ولا بأس للرجل أن يغتسل بكرة ويحرم عشيته» ((٤)).

{وإذا أحدث بعده قبل الإحرام يستحب إعادته خصوصاً في النوم}، أما بالنسبه إلى النوم فهو فتوى الأكثر كما في المستند، ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيح نضر بن سويد، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل

ص: ٢٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣ باب ٩ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٤ باب ٩ من أبواب الإحرام ح ٦

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ باب ٥ من أبواب الإحرام ح ١

٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ باب ٥ من أبواب الإحرام ح ٢

يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «عليه إعادة الغسل»^(١).

وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل أيجزيه ذلك أو يعيد، قال: «لا يجزيه إنما دخل بوضوء»^(٢).

استدل به الحدائق للمقام وكأنه بالمناط، وإلا- فمورده غير ما نحن فيه، فإن الغسل لدخول مكة غير الغسل للإحرام، لكن في المستند جعل هذا القسم من الروايات مؤيداً.

ويدل على الحكم في المقام أيضاً خبر علي بن أبي حمزه، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل اغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «عليه إعادة الغسل»^(٣).

وعن الصدوق في المقنع: «وإذا اغتسل الرجل بالمدينة لإحرامه ولبس ثوبين ثم نام قبل أن يحرم فعليه إعادة الغسل»^(٤).

لكن في بعض الروايات عدم الإعادة، كصحيح العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة ويلبس ثوبين

ص: ٣٠

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٤ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ٢
 - ٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ الباب ٦ من أبواب الإحرام ح ٢

ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «ليس عليه غسل» (١).

وعن الصدوق في المقنع بعد عبارته المتقدمه قال: وروى: «ليس عليه إعادة الغسل» (٢).

وعن الشيخ: حمل صحيح العيص على نفي الوجوب، وأورد عليه في الحدائق بأنه بعيد، لأن سوق الخبر يقتضى أن سقوط الإعادة للاعتداد بالغسل المتقدم، لا لكون غسل الإحرام غير واجب.

وعن المدارك حمله على نفي التأكد جمعاً ولا بأس به.

هذا كله في النوم، أما باقى الأحداث، فعن القواعد الإشكال فى الإلحاق، قال: ولو أحدث بغير النوم فإشكال ينشأ من التنبيه بالأدنى على الأعلى، ومن عدم النص، وتبعه الفخر والكركى والمدارك والذخير والمستند فقربوا عدم الإلحاق، وعن الدروس وكشف اللثام الإلحاق، بل عن المسالك الاتفاق على نقض الحدث غيره قطعاً.

أقول: غاية ما يستدل للإلحاق أمور:

الأول: إن النوم من باب الأدنى، فالأعلى محكوم بهذا الحكم بطريق أولى، وفيه: إن كون النوم من ذلك الباب غير معلوم.

ص: ٣١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٣ الباب ٦ من أبواب الإحرام ذیل الحديث ١

كما أن الأولى إعادته إذا أكل أو لبس ما لا يجوز أكله أو لبسه للمحرم

الثانى: إن النوم إنما صار حدثاً لأن معه مظنه الأحداث، فمعها أولى، وفيه: إن كون العله تلك غير معلوم.

الثالث: إنه إنما يجب الإعادة للنوم لأنه يبطل الطهاره الحقيقيه، فالوهميه أولى، وفيه ما لا يخفى.

الرابع: ما دل على بطلان الغسل لدخول مكه والزياره بالحدث كصحيح عبد الرحمن المتقدم.

وصحيح إسحاق بن عمار، قال: سألته عن غسل الزياره يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد، قال (عليه السلام): «يجزيه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله» (١).

بناءً على وحده المناط، وفيه: إنه غير معلوم، بل نقول إن كفايه الغسل فى النهار وفى الليل لتمام الليل مع تعارف وقوع الحدث وعدم التنييه على ناقضيته من الشواهد على كفايته، وأولى فى الدلاله ما دل على كفايه غسل اليوم لليل وبالعكس.

{كما أن الأولى إعادته إذا أكل أو لبس ما لا يجوز أكله أو لبسه للمحرم}، نسبه فى الحدائق إلى ظاهر الأصحاب، وأرسله فى المستند إرسال المسلمات، ويدل عليه صحيح عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اغتسلت

ص: ٣٢

للإحرام فلا تقتنع ولا تطيب ولا تأكل طعاماً فيه طيب فتعيد الغسل»(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا لبست ثوباً لا ينبغي لك لبسه أو أكلت طعاماً لا ينبغي لك أكله فأعد الغسل»(٢).

وخبر محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا اغتسل الرجل وهو يريد أن يحرم فلبس قميصاً قبل أن يلبى فعليه الغسل»(٣).

وخبر علي بن أبي حمزة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اغتسل للإحرام ثم لبس قميصاً قبل أن يحرم، قال (عليه السلام): «قد انتقض غسله»(٤).

بل وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن لبست ثوباً في إحرامك لا يصلح لك لبسه، فلبّ وأعد غسلك»(٥).

وفى المقنع: «وإن لبست ثوباً من قبل أن تلبى فانزعه من فوق وأعد الغسل ولا شيء عليك»(٦).

لكن الظاهر عدم تأكيد استحباب الإعادة، لجملة من النصوص المشعره بعدم إعادته الغسل، لصحيح معاوية بن وهب السابق، حيث قال (عليه السلام) بعد الأمر بالغسل في المدينة: «وإن شئت اشتملت بقميصك حتى تأتي مسجد الشجرة»(٧).

ص: ٣٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٦ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٦- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ الباب ٧ من أبواب الإحرام ح ١ نقلاً عن المقنع
- ٧- الوسائل: ج ٩ ص ١٠ الباب ٧ من أبواب الإحرام ح ١

بل وكذا لو تطيب،

وعن المقنع أنه قال: «وإن وقعت على أهلكت بعد ما تعقد الإحرام وقبل أن تلبى فليس عليك شيء، واغتسل النبي (صلى الله عليه وآله) بذي الخليفة للإحرام وصلى، ثم قال: هاتوا ما عندكم من لحوم الصيد، فأتى بحجلتين فأكلهما قبل أن يحرم» (١).

وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنه صلى ركعتين في مسجد الشجرة وعقد الإحرام، ثم خرج فأتى بخبيص فيه زعفران فأكل منه».

وفى روايه الصدوق: «فأكل قبل أن يلبى» (٢).

وعن علي بن عبد العزيز، قال: اغتسل أبو عبد الله (عليه السلام) للإحرام بذي الحليفة، ثم قال لغلمانه: «هاتوا ما عندكم من الصيد حتى نأكله، فأتى بحجلتين فأكلهما قبل أن يحرم» (٣).

ومن المستبعد جداً إعادة النبي (صلى الله عليه وآله) والصادق (عليه السلام) الغسل.

{بل وكذا لو تطيب} لما عن التهذيب والدروس وغيرهما كما في المستند، ووافقهم هو في ذلك، فنفي عنه البأس، ويدل عليه صحيح عمر بن يزيد المتقدم.

ص: ٣٤

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٧

بل الأولى ذلك في جميع تروك الإحرام، فلو أتى بواحد منها بعدها قبل الإحرام، الأولى إعادته، ولو أحرم بغير غسل أتى به وأعاد صورته الإحرام،

{بل الأولى ذلك في جميع تروك الإحرام، فلو أتى بواحد منها بعدها قبل الإحرام} كان {الأولى إعادته} للمناطق، وأولويه بعضها، لكن ظاهر المسالك وصريح المدارك العدم وهو الأقرب.

ويدل عليه مضافاً إلى عدم الدليل بعض النصوص:

كحسن جميل بن دراج، عن بعض أصحابه، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في رجل اغتسل للإحرام ثم قلم أظفاره، قال (عليه السلام): «يمسحها بالماء ولا يعيد الغسل» (١١).

وصحيحه، عن أحدهما (عليهما السلام)، في الرجل يغتسل للإحرام ثم يمسح رأسه بمنديل، قال: «لا بأس به» (١٢).

وعن الصدوق في المقنع: «ولا بأس أن تمسح رأسك بمنديل إذا اغتسلت» (١٣).

مضافاً إلى إطلاقات أنه ما لم يلبس بشيء إذا ما ينافي الإحرام، فتأمل.

{ولو أحرم بغير غسل أتى به وأعاد صورته الإحرام} على الأظهر الأشهر كما في المستند، ونسبه في الحدائق إلى الشيخ وجمع من الأصحاب، وفي

ص: ٣٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦ الباب ١٢ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦ الباب ١٢ من أبواب الإحرام ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الإحرام ح ١

الجواهر على المشهور بين الأصحاب، بل لا أجد فيه خلافاً، وتبعه في النسبه إلى المشهور المستمسك، ويدل صحيح الحسن بن سعيد، عن أخيه الحسن قال: كتبت إلى العبد الصالح أبي الحسن (عليه السلام) رجل أحرم بغير صلاه، أو بغير غسل، جاهلاً أو عالماً، ما عليه في ذلك وكيف ينبغي له أن يصنع؟ فكتب: «يعيده»^(١).

قال في محكى المدارك: وإنما حملنا الإعادة على الاستحباب، لأن السؤال إنما وقع عما ينبغي أن يصنع لا عما يجب^(٢).

أقول: وهو جيد.

وأما ما في الحدائق من الإشكال فيه بأن (ينبغي) يستعمل كثيراً في الوجوب، ففيه: إن الظاهر منه الاستحباب، والاستعمال لا يصادمه، كما أن كثره استعمال الأمر في الاستحباب لا يصادم ظهوره في الوجوب، ومثله في الضعف استدلال المستند للاستحباب بأنه جملة خبريه، وهي لا تنهض بإفاده الوجوب، إذ قد تحقق في الأصول كون الجملة خبريه إن لم تكن أظهر في الوجوب فلا أقل من مساواتها للأمر في الظهور، وبما ذكر يدفع قول ابن إدريس بعدم استحباب الإعادة، كما يدفع قول الشيخ في النهايه بوجوبها، وإن ذكر الجواهر أنه لا صراحه في كلام على الوجوب.

ص: ٣٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨ الباب ٢٠ من أبواب الإحرام ح ١

٢- المدارك: ص ٢٤٤ آخر سطر

سواء تركه عالماً عامداً أو جاهلاً أو ناسياً،

ثم إن إعادته الواجب لتدارك المستحب غير بعيد بعد وجود مثله في الشرع، كالصلاة التي تعاد لأجل الأذان والإقامة، ذكره في المختلف في رد ابن إدريس المستشكل على الشيخ بأنه لو نوى الإحرام ولبي فقد انعقد إحرامه، فأى إعادته تكون عليه، وكيف يتقدر ذلك.

أقول: هذا مضافاً إلى أنه لو فرض عدم النظر فبعد ورود النص الخاص لا مجال للكلام، وأما ما أشكل على المختلف في المسالك بالفرق بين المقامين فإن الصلاة تقبل الإبطال بخلافه، ففيه: إن قبول الإبطال وعدمه خارج عن محل الكلام الذي هو في مجرد الابتداء بالعمل لتدارك مستحب.

وكيف كان، فقد ظهر من الرواية استحباب الإعادة مطلقاً {سواء تركه عالماً عامداً، أو جاهلاً} وأما ما ذكره تبعاً لبعض آخر من قوله: {أو ناسياً} فليس عليه دليل.

قال في المستمسك: الصحيح المتقدم مورده الجاهل والعالم، فذكر الناسي في كلماتهم لا بد أن يكون من جهه دخوله في العالم، ولا يخلو من إشكال، لاحتمال انصرافه إلى العامد في مقابل الجاهل المعذور، فكأنه سأل فيه عن المعذور وغيره، وكأنه لذلك جعل في الجواهر إلحاق الناسي بالفحوى، لكنه ضعيف، وأضعف منه ما يظهر من بعضهم من الاقتصار في موضوع المسألة على الناسي مع التصريح في النص بالجاهل والعالم (1)، انتهى.

أقول: قوله فكأنه سأل فيه عن المعذور وغيره، مناف لما هو بصدد، إذ

ص: ٣٧

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٤٥

ولكن إحرامه الأول صحيح باق على حاله، فلو أتى بما يوجب الكفاره بعده وقبل الإعاده وجبت عليه،

لو كان المناط المستفاد من الروايه هو المعذور لكان الناسى داخلاً.

ثم إن الظاهر كون تارك بعض الغسل كذلك، إذ المناط المستفاد من الروايه هو الغسل بكامله، فالقول بأن تارك بعضه ليس كتارك كله فلا يدخل في أى الدليلين، منظور فيه.

وهل حكم تارك التيمم في مورد البدليه ذلك، احتمالان، وإن كان الاقتصار على موضع النص أولى.

{ولكن إحرامه الأول صحيح باق على حاله، فلو أتى بما يوجب الكفاره بعده} أى بعد إحرامه الأول الذى أتى به بدون الغسل {وقبل الإعاده وجبت عليه} مضافاً إلى كونه محرماً، وذلك لأن الأدله الداله على انعقاد الإحرام بالتلبيه ووجوب الكفاره بها لا مقيد لها، إذ قوله (عليه السلام) فى الصحيح المتقدم: «يعيده»، لا يدل على بطلان الأول كى يرفع اليد به عن العمومات والمطلقات.

هذا مضافاً إلى روايه الدعائم الآتية الداله على أن من ترك الصلاه وأحرم فقد ترك الفضل، والظاهر أن المعاد هو الإحرام حقيقه لا صوره، لظاهر قوله (عليه السلام) «يعيده»، فيكون قد أحرم إحرامين حقيقيين، كما اختاره كاشف اللثام وتبعه الجواهر، ولا بعد فى ذلك.

ونظيره إعاده الصلاه المأتى بها بالانفراد جماعه، فإن الثانيه هى الأولى حقيقه لا صوره، وأشكل على ذلك فى المستمسك بأنه خلاف مرتكز المتشرعه أولاً، وخلاف ظاهر النص ثانياً، لأن الإعاده المذكوره فى الصحيح يراد منها امثال أمر الإحرام بالفرد الثاني، فلا ينطبق على الفرد

الأول، فالبناء على حصول الامتثال بفردين في عرض واحد في زمان واحد خلاف ظاهر النص.

وفيه: أما كونه خلاف مرتكز المشرع فغير تام، إذ المرتكز مأخوذ عن النص، فإذا كان ظاهر النص ما ذكرنا تبعه المرتكز، بل لو لا-الدليل على صحة الإحرام الأول من العمومات والإطلاقات لكان المستفاد من النص _ ويتبعه الارتكاز _ كون الثاني هو الامتثال، كارتكاز ذلك في باب إعادته الصلاة في موارد الصلاة بنجاسه منسيه ونحوها.

وأما كونه خلاف ظاهر النص فهو غير مستقيم، إذ هذا ظاهر النص لو لم تكن العمومات والإطلاقات، أما مع وجودها فالظاهر بعد الجمع بينهما كون الأول امتثالاً حقيقياً، والثاني امتثال آخر، لكنه من قبيل الامتثال الاستحبابي.

وبهذا كله تبين أن كلاً من الإحرامين امتثال للأمر بالإحرام حقيقه، لكن الأول امتثال للأمر الوجوبي، والثاني للأمر الندبي.

لا أن الأول ليس بامتثال حقيقي، بل هو إحرام باطل والثاني إحرام حقيقي، كما عن المختلف والرياض.

ولا أن الثاني صورته الإحرام بلبس الثوبين والتلبيه بلا نيه إنشاء، والأول إحرام حقيقي فقط، كما عن المسالك والمدارك.

ولا أنه لا يشرع الإعادته أصلاً إلا فيما كان الواقع منه أولاً صورته الإحرام لا حقيقه، كما عن ابن ادريس.

فتحصل: أن المختار كون حال الإحرامين حال الصلاتين المعاده ثانيهما جماعه، وإنما الفرق أن الإحرام بعد انقضاء النيه والتلبيه ونحوهما له توابع أعنى المحرمات، والصلاه ليس لها توابع، وبهذا تبين أنه لا معنى للقول بكون

ويستحب أن يقول عند الغسل أو بعده: «بسم الله وبالله، اللهم اجعله لي نوراً وطهوراً وحرزاً وأمناً من كل خوف، وشفاءً من كل داء وسقم، اللهم طهرني وطهر قلبي واشرح لي صدري، وأجر على لساني محبتك ومدحتك والثناء عليك، فإنه لا قوة إلا بك، وقد علمت أن قوام ديني التسليم لك،

الإحرامين من باب اجتماع المثليين، إذ لو أريد بذلك نفس أعمال الإحرام فالإحرامان فردان من الماهية الكلية لم يجتمعا في زمان واحد ومكان واحد حتى يكونا من باب اجتماع المثليين.

ولو أريد بذلك توابع الإحرام، فبالضرورة أن التوابع لا تتكرر، فلا يجب لمن قتل صيداً فداءً بين مثلاً، والمنسب إلى ذهن العرف بعد الجمع بين العمومات والمطلقات المقتضية لترتب التوابع على الإحرام الأول، وبين الصحيح الدال على الإعادة هو كون الثاني لا توابع له حتى يقال بالتداخل أو التأكيد أو غيرهما.

{ويستحب أن يقول عند الغسل أو بعده:} ما ذكره في الفقيه (١) في باب سياق مناسك الحج:

وقل إذ اغتسلت: {بسم الله وبالله، اللهم اجعله لي نوراً وطهوراً، وحرزاً وأمناً من كل خوف، وشفاءً من كل داء وسقم، اللهم طهرني وطهر قلبي واشرح لي صدري، وأجر على لساني محبتك ومدحتك والثناء عليك، فإنه لا قوة إلا بك، وقد علمت أن قوام ديني التسليم لك}، وعن الفقيه (٢): مكان (التسليم

ص: ٤٠

١- الفقيه: ج ٢ ص ٣١٢ باب في سياق مناسك الحج

٢- المصدر نفسه

والاتباع لسنه نبيك صلواتك عليه وآله».

الرابع: أن يكون الإحرام عقب صلاة فريضة أو نافله،

لك: «التسليم لأمرك» {والاتباع لسنه نبيك صلواتك عليه وآله}.

وترديد المصنف في قوله: (عند الغسل أو بعده) من جهة كون عبارته الفقيه: «إذا اغتسلت» ذات احتمالين، وإن كان لا يبعد كون المستفاد عرفاً من مثله قول ذاك في حين الغسل.

{الرابع: أن يكون الإحرام عقب صلاة فريضة أو نافله}، ولا خلاف في رجحانه، بل هو إجماع مقطوع به كما في المستند، ويدل على الحكم جملة من النصوص.

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «صل المكتوبه ثم أحرم بالحج أو بالمتعه»^(١).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً: «إذا أردت الإحرام في غير وقت صلاة فريضة فصل ركعتين ثم أحرم في دبرها»^(٢).

وصحيحته الثالثه، عنه (عليه السلام) أيضاً: «لا يكون الإحرام إلا في دبر صلاة مكتوبه أو نافله، فإذا كانت مكتوبه أحرمت في دبرها بعد التسليم، وإن كانت نافله صليت ركعتين وأحرمت في دبرهما، فإذا انفتلت من الصلاة فأحمد الله عز وجل وأثن عليه»^(٣)، الحديث.

ص: ٤١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦ الباب ١٨ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧ الباب ١٨ من أبواب الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ١

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تصلي للإحرام ست ركعات تحرم في دبرها» (١).

وخبر إدريس بن عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي بعض المواقيت بعد العصر كيف يصنع، قال: «يقم إلى المغرب»، قلت: فإن أبي جماله أن يقيم عليه، قال: «ليس له أن يخالف السنه»، قلت: أله أن يتطوع بعد العصر، قال: «لا بأس به، ولكني أكرهه للشهره وتأخير ذلك أحب إلي»، قلت: كم أصلى إذا تطوعت، قال: «أربع ركعات» (٢).

وعن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «واعلم أنه واسع لك أن تحرم في دبر فريضه أو نافله أو ليل أو نهار» (٣).

وعن أبي الصباح الكناني، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أ رأيت لو أن رجلاً أحرم في دبر صلاه مكتوبه أكان يجزيه ذلك، قال: «نعم» (٤).

وفي إحدى روايتي الشيخ له: «في دبر صلاه غير مكتوبه».

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «من أراد الإحرام فليصل ويحرم بعقب صلاته إن كان في وقت مكتوبه صلاها، وتنفل ما شاء»

ص: ٤٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦ الباب ١٨ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧ الباب ١٩ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦ الباب ١٨ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦ الباب ١٨ من أبواب الإحرام ح ٢

وقيل بوجوب ذلك لجمله من الأخبار الظاهره فيه،

بعدها وأحرم، وإن لم يكن فى وقت صلاه صلى تطوعاً وأحرم، ولا ينبغى أن يحرم بغير صلاه، إلا أن يجهل ذلك أو يكون له عذر، ولا شىء على من أحرم ولم يصل إلا أنه قد ترك الفضل» (١).

وعن الرضوى فى سياق مناسك الحج: «وألبس ثوبيك للإحرام»، إلى أن قال: «وليكن فراغك من ذلك عند زوال الشمس لتصلى الظهر أو خلف الصلاه المكتوبه إن قدرت عليها، وإلا فلا يضرك أن تصلى ركعتين أو ستة فى مسجد الشجره» (٢).

وعن العوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله): «إنه أهلّ فى دبر الصلاه» (٣).

وعن المقنع: «وإن كانت وقت صلاه مكتوبه فصل ركعتى الإحرام قبل الفريضة، ثم صلّ الفريضة وأحرم فى دبرها ليكون أفضل» (٤).

{وقيل} والقائل الإسكافى {بوجوب ذلك لجمله من الأخبار} المتقدمه {الظاهره فيه} لمكان الأمر، مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) فى صحيح معاويه: «خمس صلوات لا تترك على حال، إذا طفت بالبيت، وإذا أردت أن تحرم» (٥)، الحديث.

ص: ٤٣

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ فى ذكر الإحرام

٢- فقه الرضا: ص ٢٨ سطر ١٦ آخر السطر

٣- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ٣

٤- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٣ من أبواب الإحرام ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧ الباب ١٩ من أبواب الإحرام ح ١

المحموله على الندب للاختلاف الواقع بينها، واشتمالها على خصوصيات غير واجبه، والأولى أن يكون بعد صلاة الظهر

وقوله (عليه السلام) في خبر أبي بصير: «خمس صلوات تصليها في كل وقت، منها صلاة الإحرام»^(١).

{المحموله على الندب} لظاهر خبر الدعائم، بل صريحه، و{للاختلاف الواقع بينها} فإن بعضها تضمن كون الإحرام بعد الظهر، وبعضها بعد المكتوبه، وبعضها بعد النافله ركعتين، وبعضها بعد النافله أربع ركعات، وبعضها بعد النافله ست ركعات، لكن غير خفى أن ذلك لا يكون سبباً لرفع اليد عن الظاهر للجمع العرفي بينها، كما في الرضوى.

{واشتمالها على خصوصيات غير واجبه} كاشتغال الصحيحه الثالثه لمعاويه على حمد الله والثناء عليه والصلاه والدعاء، وهكذا غيرها مما اشتمل على المستحبات، لكن الإنصاف أن هذا أيضاً لا يوجب رفع اليد عن الظواهر.

وربما أوجب بما في المستند من أن شدوذ القول بالوجوب، بل مخالفته للإجماع المحقق بالحدس، لعدم قدح مخالفه النادر فيه، أوجب صرف الأخبار عن ظواهرها.

أقول: مضافاً إلى أن بعض ما استدل به للوجوب لا يدل عليه، فإن صحيح معاويه وخبر أبي بصير الأخيرين في مقام حكم آخر، وهو أنها ليست من الصلوات المبتدئه التي تكره في أوقات مخصوصه.

{والأولى أن يكون بعد صلاة الظهر} كما عن المشهور، بل في الحدائق

ص: ٤٤

نسبه إلى الأصحاب، ويدل على ذلك صحيح معاوية بن عمار المتقدم في الغسل، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وليكن فراغك من ذلك زوال الشمس، وإن لم يكن عند زوال الشمس فلا يضررك ذلك غير أني أحب أن يكون ذلك عند زوال الشمس» (١).

ومرسل المقنعه، قال (عليه السلام): «الإحرام في كل وقت من ليل أو نهار جائز، وأفضله عند زوال الشمس» (٢).

وصحيحه معاوية والحلي كليهما، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يضررك بليل أحرمت أو نهار، إلا أن أفضل ذلك عند زوال الشمس» (٣).

والرضوى المتقدم، وصحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ليلاً أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) أم نهاراً، فقال: «نهاراً»، فقلت: فأيه ساعه، قال: «صلاه الظهر» (٤).

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «ويأخذ من أراد الإحرام من شاربه ويقلم أظفاره ولا يضره بأى ذلك بدءاً، وليكن فراغه من ذلك عند زوال الشمس إن أمكنه ذلك فهو أفضل أوقات الإحرام، ولا يضره أى وقت أحرم من ليل أو نهار» (٥).

ص: ٤٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢ الباب ١٥ من أبواب الإحرام ح ٦
- ٢- المقنعه: ص ٧٠ س ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢١ الباب ١٥ من أبواب الإحرام ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢١ الباب ١٥ من أبواب الإحرام ح ٥
- ٥- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٨ باب ذكر الإحرام

والرضوى المتقدم: «وليكن فراغك من ذلك عند زوال الشمس لتصلى الظهر أو خلف الصلاة المكتوبه».

وصحيح معاويه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى كيفية حج النبى (صلى الله عليه وآله): «فلما انتهى إلى ذى الحليفة فرالت الشمس اغتسل ثم خرج حتى أتى المسجد الذى فيه الشجره فصلى فيه الظهر وعزم بالحج مفردا»^(١) الحديث.

إلى غير ذلك.

ولا يخفى أن جملة من هذه الروايات يستفاد منها أفضليه الإحرام عند زوال الشمس الذى لا يكون إلا بعده، كما هو صريح أخرى، كما أنه يستفاد منها بعد ضم أفضليه كون الإحرام بعد المكتوبه أفضليه كونه بعد أحد الظهرين، كما أن الرضوى كالنص فى أفضليه كونه بعد الظهر، مضافاً إلى التأسى، ولا ينافى ذلك ما فى صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته أليلاً- أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) أم نهارا، فقال: «نهارا»، فقلت: أى ساعه، قال: «صلاه الظهر»، فسألته متى ترى أن نحرم، فقال: «سواء عليكم إنما أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد صلاه الظهر، لأن الماء كان قليلاً كان فى رؤوس الجبال فيهجر الرجل إلى مثل ذلك من الغد، ولا يكاد يقدر على الماء، وإنما أحدثت هذه المياه حديثاً»^(٢).

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٥١ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢١ الباب ١٥ من أبواب الإحرام ح ٥

فى غير إحرام حج التمتع، فإن الأفضل فىه أن يصلى الظهر بمنى، وإن لم يكن فى وقت الظهر فبعد صلاة فريضة أخرى حاضره،

لأن الظاهر أن السؤال والجواب وقع عن الوجوب، فنفى الإمام (عليه السلام) ذلك، أما الاستحباب فلا، وبهذا يظهر الإشكال فيما ذكره فى الحدائق قال: وظاهر الخبر الأخير أن السبب فى إحرامه (عليه السلام) فى ذلك الوقت إنما هو قله الماء، وإنما يؤتى به بعد الهجره إليه فى اليوم السابق فى ذلك الوقت، ولهذا لما سأله الراوى متى ترى أن نحرم، قال: «سواء عليكم»، يعنى أى وقت أردتم، ثم ذكر له العله فى إحرامه (صلى الله عليه وآله) بعد صلاة الظهر، انتهى.

لكنه (رحمه الله) مال أخيراً بعض الميل إلى القول المشهور، فقال: ثم إن صحيحه الحلبي تضمنت أن أفضل ذلك عند زوال الشمس، ولعل وجه الجمع بينهما أنه لما اتفق إحرامه (صلى الله عليه وآله) فى ذلك الوقت للعله المذكوره صار الفضل فى ذلك الوقت، إلا أن قوله (عليه السلام): «سواء عليكم» مما ينافى ذلك، وإن كان الجواز لا ينافى الاستحباب، انتهى.

ثم إن ما ذكرنا من أولويه كون الإحرام بعد صلاة الظهر إنما هو {فى غير إحرام حج التمتع، فإن الأفضل فىه أن يصلى الظهر بمنى}، فى المسألة أقوال تأتي فى مسأله إحرام الحج إن شاء الله تعالى، وفيما ذكره المصنف (رحمه الله) إشكال.

{وإن لم يكن} الإحرام {فى وقت الظهر فبعد صلاة فريضة أخرى حاضره} كما هو صريح جماعه، منهم المحقق فى الشرائع، بل فى المستند ما ظاهره النسبه إلى الأصحاب قال: قالوا الأفضل أن يكون بعد الصلاة المكتوبه أى الخمس

وإن لم يكن فمقضيته

اليومية (١)، انتهى.

ويدل على هذا جملة من النصوص، كصحيحتي عمار الأولى والثالثة، وظاهر خبري إدريس والكناني على إحدى روايته، وصريح الدعائم والرضوى، بل ومفهوم صحيحه عمار الثانية.

وموثقه ابن فضال، عن أبي الحسن (عليه السلام)، في الرجل يأتي ذا الحليفة أو بعض الأوقات بعد صلاة العصر أو في غير وقت صلاة، قال: «ينتظر حتى يكون الساعه التي تصلى فيها» (٢).

وعن المقنع: «وإن لم يكن وقت المكتوبه صليت ركعتي الإحرام» (٣).

وقد تكلف في المستند لرد دلاله الروايات المذكوره بعد ما ذكر بعضها، ولكنه في غير محله، كما تكلف لرد دلاله روايات استحبابه بعد صلاة الظهر، ومع ذلك فأخير كلامه يظهر منه الميل أو القول بذلك، لأنه قال: وعلى هذا فالظاهر ما ذكره، ولكن في غير إحرام الحج للمتمتع (٤)، انتهى.

{وإن لم يكن} وقت صلاة حاضره {فـ} الأولى الإتيان بالإحرام بعد صلاة {مقضيته} كما عن الدروس، لكنه خلاف ظاهر الأدله، ولذا قال في المستمسك بعد نقله عبارته الدروس: ولا يخلو من إشكال، بل هو خلاف ظاهر النصوص المتقدمه (٥)، انتهى.

ص: ٤٨

١- المستند: ج ٢ ص ١٩٦ سطر ٩

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٨ الباب ١٩ من أبواب الإحرام ح ٤

٣- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٣

٤- المستند: ج ٢ ص ١٩٦ سطر ٢٩

٥- المستمسك: ج ١١ ص ٣٥٢

وإلا فعقيب صلاة النافلة.

الخامس: صلاة ست ركعات أو أربع ركعات أو ركعتين للإحرام

أقول: ويؤيد ما ذكرناه ما دل على أنه يصلى نافلة إذا لم يكن وقت المكتوبه، فإن إطلاقه ناف للفرق بين من عليه صلاة مقضيه وبين غيره، وبهذا يظهر ضعف احتمال كون الصلاة عن الغير أيضاً كذلك، وأما الصلاة الواجبه الأصليه غير اليوميه، كالكسوف والخسوف والجنازه ونحوها، والعرضيه كالمندوره ونحوها فلا دليل على قيامها مقام اليوميه، للانصراف القطعى عنها.

{وإلا فعقيب صلاة النافلة} كما هو صريح جملة من النصوص المتقدمه، ولا خلاف ولا إشكال فيه.

{الخامس: صلاة ست ركعات} لخبر أبى بصير، والرضوى المتقدمين فى الرابع من المستحبات، وهناك بعض الأدله الداله على ذلك فى إحرام الحج، كموثقه أبى بصير، وصحيحه معاويه، مما يأتى فى مكانه إن شاء الله تعالى.

{أو أربع ركعات} لخبر إدريس المتقدم هناك.

{أو ركعتين للإحرام} لصحيحتى ابن عمار والرضوى والمقنع، بل وإطلاق ما دل على صلاة النافلة بقول مطلق إذ أقلها ركعتان.

ثم إن المنسوب إلى ظاهر الأكثر كون نافلة الإحرام يؤتى بها مطلقاً، سواء صلى الفريضة أم لا، بمعنى أنه لا ترتب بين الفريضة والنافله بحيث إن النافلة إنما تشرع إذا لم تكن فريضه.

قال فى المستند: وظاهر الأخبار استحباب صلاة الإحرام مطلقاً، سواء

كانت الست أو الأقل، ولو أحرم بعد الفريضة أيضاً، كما نسب إلى ظاهر الأكثر (١)، انتهى.

لكن عن المدارك أنه مع صلاه الفريضة لا يحتاج إلى سنه الإحرام، وأنها إنما تكون إذا لم يتفق وقوع الإحرام عقب الظهر أو فريضه، وعلى ذلك دلت الأخبار (٢)، انتهى.

وهو الظاهر من محكى الإرشاد، حيث قال: والإحرام عقب الظهر أو غيرها أو ست ركعات وأقله ركعتان (٣)، انتهى.

وقد استظهر في محكى الذخير والحدائق والجواهر من كلام المقنعه والمبسوط والنهائيه والقواعد والتذكرة والمنتهى ما ذكره المستند، بل في محكى المسالك عند قول الشرائع (وأن يحرم عقب فريضة الظهر أو فريضه غيرها وإن لم يتفق صلى للإحرام ست ركعات وأقله ركعتان) قال: ظاهر العبارة يقتضى أنه مع صلاه الفريضة لا يحتاج إلى سنه الإحرام، وإنما يكون عند عدم فعل ظهر أو فريضه، وليس كذلك، وإنما السنه أن يصلى سنه الإحرام أولاً ثم يصلى الظهر أو غيرها من الفرائض ثم يحرم، فإن لم يتفق ثمه فريضه اقتصر على سنه الإحرام

ص: ٥٠

١- المستند: ص ١٩٦ سطر ٣٢

٢- المدارك: ص ٤٤٣ سطر ٧

٣- مجمع البرهان فى شرح الإرشاد: ج ١ ص ٣٧٢ س ١ فى المتن

ثم قال: وقد اتفق أكثر العبارات على القصور عن تأديه المراد هنا(١)، _ انتهى.

وكيف كانت الأقوال، فالذى يقوى فى النظر هو المنسوب إلى المشهور من الجمع بينها، إذ يدل عليه مضافاً إلى مطلقات إيقاع الإحرام عقيب النافله خصوص خبر الدعائم والمقنع المتقدمين، والرضوى: «وإن كان وقت صلاه الفريضة فصل هذه الركعات قبل الفريضة ثم صل الفريضة»، وروى «أن أفضل ما يحرم الإنسان فى دبر صلاه الفريضة ثم أحرم فى دبرها ليكون أفضل».

وبهذه يصرف ما دل على الترتب، كصحيح معاويه الثانى، أو التخيير كصحيحه الثالث وغيرهما عن ظاهره، فيحمل ما دل على الترتب على بيان التكليف فى غير وقت المكتوبه، وما دل على التخيير على منع الخلو.

{والأولى الإتيان بها مقدماً على الفريضة} كما عن المشهور، نقله فى المستند وكشف اللثام، للرضوى: «فصل هذه الركعات قبل الفريضة ثم صل الفريضة»(٢).

والمقنع: «فصل ركعتى الإحرام قبل الفريضة ثم صل الفريضة وأحرم فى دبرها»(٣)، وقد تقدما.

وربما يستدل له بصحيحه ابن عمار الآتيه فى إحرام الحج إن شاء الله: «إذا كان يوم الترويه إن شاء الله فاغتسل»، إلى أن قال: «ثم صل ركعتين فى مقام إبراهيم

ص: ٥١

١- المسالك: ج ١ ص ١٠٦ سطر ١٦

٢- فقه الرضا: ص ٢٦ آخر سطر

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ باب ١٣ من أبواب الإحرام ح ٤

أو في الحجر، ثم أقعد حتى تزول الشمس فصل المكتوبه ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجره: وأحرم بالحج»(١).

واستدل في الجواهر لذلك بأمور أخر أيضاً، لكن لا دلالة فيها، كما أن دلالة صحيحه ابن عمار غير ظاهره، لعدم معلوميه كون الركعتين للإحرام، بل الظاهر كونهما للتحيه، لأن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا كان يوم الترويه إن شاء الله فاغسل ثم البس ثوبيك وادخل المسجد حافياً وعليك السكينه والوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم أو في الحجر، ثم أقعد حتى تزول الشمس»(٢) الحديث.

هذا ولكن المحكى عن الجمل والعقود والمهذب والإشاره والوسيله والغنيه وكشف اللثام وغيرها العكس بتقديم الفريضة، واستدلوا لذلك بعموم «لا نافلة في وقت فريضة»، وبما دل على وقوع الإحرام دبر صلاته، وفيهما ما لا يخفى، إذ العموم مضافاً إلى ما فيه كما عرف في محله معارض بعموم ما دل على أن صلاه الإحرام تصلى في كل وقت.

كصحيح معاويه قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «خمس صلوات لا تترك على حال، إذا طفت بالبيت، وإذا أردت أن تحرم، وصلاه الكسوف، وإذا نسيت

ص: ٥٢

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢ من أبواب إحرام الحج ح ١

٢- المصدر نفسه

ويجوز إتيانها في أى وقت كان بلا كراهه حتى في الأوقات المكروهه،

فصل إذا ذكرت، وصلاه الجنازه»(١).

ونحوه خبر أبى بصير(٢).

وما دل على وقوع الإحرام دبر صلاته يرد عليه بعد الغض عن أن مثل هذه الفاصله لا تمنع عن صدق ذلك، أنه معارض بما دل على وقوع الإحرام دبر المكتوبه، فيتساقطان والمرجع الرضوى ونحوه.

وربما يستدل لهذا القول بخبر الدعائم المتقدم الدال على التنفل بما شاء بعد الفريضه، وفيه: إنه لم يدل على كون هذه النافله هي نافله الإحرام، فلا يعارض صريح الرضوى والمقنع.

ويجوز إتيانها في أى وقت كان بلا كراهه حتى في الأوقات المكروهه { لأنها ليست من النوافل المبتدئه، والمكروه الإتيان بها في هذه الأوقات.

ففي مكاتبه على بن بلال قال: كتبت إليه في قضاء النافله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ومن بعد العصر إلى أن تغيب الشمس، فكتب: «لا يجوز ذلك إلا للمقتضى فـ أما لغيره فلا»(٣).

وقد تقدم في صحيح معاويه، وخبر أبى بصير: أن صلاه الإحرام لا تترك على حال.

وأما ما ورد في موثقه ابن أبى فضال المتقدمه، من قول الإمام (عليه السلام): «ينتظر حتى تكون الساعه التى يصلى فيها»(٤)، فكأنه للتقيه، ولذا ألحق بها الصدوق

ص: ٥٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٥ الباب ٣٩ من أبواب المواقيت ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٥ الباب ٣٩ من أبواب المواقيت ح ٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ١٧١ الباب ٣٨ من أبواب المواقيت ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨ الباب ١٩ من أبواب الإحرام ح ٤

وفى وقت الفريضة حتى على القول بعدم جواز النافله لمن عليه فريضة، لخصوص الأخبار الواردة فى المقام، والأولى أن يقرأ فى الركعه الأولى بعد الحمد التوحيد، وفى الثانية الجحد،

(رحمه الله)، وإنما قال ذلك مخافه الشهره.

قال فى الحدائق: وظاهر المحدث الكاشانى أن قوله: (وإنما إلخ) إنما هو من كلام صاحب الفقيه حيث لم يذكره فى متن الخبر، وإنما ذكره فى البيان نقلاً عنه، وظاهر غيره ممن نقل الخبر أنه من متن الخبر، وكأنه بناءً على ذلك من كلام بعض الرواه، انتهى.

أقول: ويؤيده ما فى خبر إدريس المتقدم، حيث قال (عليه السلام): «لا بأس به ولكنما أكرهه للشهره وتأخير ذلك أحب إلى»^(١).

{و} يجوز الإتيان بها حتى {فى وقت الفريضة حتى على القول بعدم جواز النافله لمن عليه فريضة} لتخصيص الكليه بالرضوى المنجبر بالعمل، والأخبار الداله على جواز الإتيان بها فى أى وقت شاء.

وقوله {لخصوص الأخبار الواردة فى المقام} استدلال للحكمين ظاهراً لا للحكم الأخير.

{والأولى أن يقرأ فى الركعه الأولى بعد الحمد التوحيد، وفى الثانية الجحد}

ص: ٥٤

كما عن النهايه والسرائر والتذكره والمنتهى (١)، كذا في المستمسك، لكن في الحدائق نسب العكس إليهم.

وكيف كان، فبدل على هذا الترتيب صحيح معاذ أو حسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تدع أن تقرأ بقل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون في سبع مواطن، في الركعتين قبل الفجر، وركعتي الزوال، والركعتين بعد المغرب، وركعتين من أول صلاه الليل، وركعتي الإحرام، والفجر إذا أصبحت، وركعتي الطواف» (٢).

وعن التهذيب، بعد أن أورد ذلك قال: وفي روايه أخرى: «إنه يبدأ في هذا كله بـ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، وفي الركعه الثانيه بـ (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ)، إلا في الركعتين قبل الفجر، فإنه يبدأ بقل يا أيها الكافرون، ثم يقرأ في الركعه الثانيه بقل هو الله أحد» (٣).

أقول: وهذا يظهر من بعض الروايات الأخر، كالرضوى: «إذا بلغت الميقات فاغتسل أو توضأ والبس ثيابك وصل ست ركعات تقرأ فيها فاتحه الكتاب، و(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، و(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ)» (٤). إذ الظاهر من الترتيب في الذكر الترتيب في العمل، كما أنه قدم الفاتحه لتقدمها في العمل.

ص: ٥٥

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٥٦

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥١ الباب ١٥ من أبواب القراءه في الصلاه ح ١

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٧٤ الباب ٨ ح ٤٢

٤- فقه الرضا: ص ٢٦ في الحاشيه

لا العكس كما قيل.

وعن الصدوق في الهدايه، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا تدع أن تقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، و(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) في سبعة مواطن»، إلى أن قال: «وركعتي الإحرام» (١).

وعنه في المقنع: «وإن لم يكن وقت المكتوبه صليت ركعتي الإحرام وقرأت في الأولى الحمد، و(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، وفي الثانيه الحمد و(قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ)» (٢).

{لا- العكس كما قيل} والقائل به الجماعه المتقدمه أسماؤهم، ونسبه في المستمسك إلى المبسوط، وميل الشرائع عكس الحدائق حيث نسب إلى المبسوط القول الأول، والدليل على هذا القول غير معلوم.

والأقرب هو القول الأول، وفاقاً للمستند، قال: ويستحب أن يقرأ في أولى ركعات الإحرام بالحمد والتوحيد، وفي الثانيه بالحمد والجهد، للتصريح به في بعض الصحاح (٣) انتهى.

وللحدائق لأنه ذكر الروايه ساكتاً عليها، وكذلك يظهر من الجواهر، والله العالم.

ص: ٥٦

١- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٣

٣- المستند: ج ٢ ص ١٩٧ سطر ٣

(مسألة ٢): يكره للمرأة إذا أرادت الإحرام أن تستعمل الحناء

{مسألة ٢: يكره للمرأة إذا أرادت الإحرام أن تستعمل الحناء}، قال في الشرائع في باب مكروهات الإحرام: واستعمال الحناء للزينة، وكذا المرأة ولو قبل الإحرام إذا قارنته ((١))، انتهى.

وفي الحدائق قال: اختلفوا أيضاً في حكم الحناء قبل الإحرام إذا قاربه، فظاهر الأكثر الكراهه، وحكم شيخنا الشهيد الثاني في الروضه بالتحريم إذا بقي أثره عليه، وفي المسالك إنه لا فرق بين الواقع بعد نيه الإحرام وبين السابق عليه إذا كان يبقى بعده ((٢)).

وقال في المستند: وكما يكره بعد الإحرام كذا يكره قبله حين إرادته الإحرام، لروايه الكنانى المتقدمه، وقيل إذا بقي أثره، والروايه عن إفاده ذلك قاصره ((٣))، انتهى.

وفي الجواهر نسبه إلى ظاهر إطلاق القواعد ومحكى النهايه والمبسوط والسرائر والجامع.

وكيف كان، فيدل على الحكم فى الجملة روايه أبى الصباح الكنانى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن امرأه خافت الشقاق فأرادت أن تحرم، هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك، قال (عليه السلام): «ما يعجبني أن تفعل» ((٤))، بناءً

ص: ٥٧

١- شرائع الإسلام: ص ٢٨٥

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٥٦٢

٣- المستند: ج ٢ ص ٢٢١ سطر ٥

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ الباب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

إذا كان يبقى أثره إلى ما بعده مع قصد الزينه، بل لا- معه أيضاً إذا كان يحصل به الزينه وإن لم تقصدها، بل قيل بحرمته، فالأحوط تركه وإن كان الأقوى عدمها،

على كون «ما يعجبني» ظاهر في الكراهه كما هو غير مستبعد؛ وهذه الروايه كما تراها تدل بالدلاله العرفيه على أن ذلك {إذا كان يبقى أثره إلى ما بعده}، فما تقدم عن المستند من قصورها عن الدلاله لذلك في غير محله.

نعم كون الكراهه مختصه بالخضاب {مع قصد الزينه} غير ظاهر، {بل} الظاهر من الروايه كونه {لا- معه} لأن قصدها كان الدواء، فعطف المصنف (رحمه الله) بقوله: بل لا معه {أيضاً} المشعر بالترقى في غير محله، كما أن قوله: {إذا كان يحصل به الزينه وإن لم تقصدها} منظور فيه، إذ الروايه مطلقه، اللهم إلا أن يقال باستفادته من «تخضب» فتأمل.

{بل قيل} والقائل الشهيد في الروضه والمسالك كما تقدم {بحرمته}، ولعله لاستفاده الحرمة من قوله (عليه السلام): «ما يعجبني» أو من عموم التعليل في روايات الكحل بالمواد والنظر في المرآه بأنه زينه.

{فالأحوط تركه وإن كان الأقوى عدمها} لمنع تحريم كل زينه، بل سيأتي في محرمات الإحرام أن المشهور كراهه الحناء، ولو بعد الإحرام، لصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سألته عن الحناء، فقال (عليه السلام): «إن المحرم ليمسه ويداوى به بعيره، وما هو بطيب ولا به بأس»^(١)، وما في الوسائل

ص: ٥٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ الباب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

والروايه مختصه بالمرأه، لكنهم ألحقوا بها الرجل أيضاً لقاعده الاشتراك، ولا بأس به.

وأما استعماله مع عدم إرادته الإحرام فلا بأس به، وإن بقي أثره،

من استبدال «بعيره» بـ (لغيره) غلط من النساخ.

{والروايه} المتقدمه عن الكنانى كما تراها {مختصه بالمرأه، لكنهم ألحقوا بها الرجل أيضاً لقاعده الاشتراك، ولا بأس به}، كما أن الصحيحه الداله على عدم البأس ظاهره فى الرجل، لكنهم ألحقوا به المرأه.

قال فى الجواهر: كما أن ما عن الشيخ والحلى ويحيى بن سعيد والفاضل فى بعض كتبه من اختصاص الكراهه بالمرأه لاختصاص النص بها وغلبه استعمالها وقوه تهيجه الشهوه غير واضح بعد قاعده الاشتراك، فالأقوى عدم الفرق بينهما فيها، وعدم الفرق بين ما بعد الإحرام وما قبله مع بقاء الأثر الذى يكون زينه بعده، قصد الزينه أم لا (١)، انتهى.

{وأما استعماله مع عدم إرادته الإحرام فلا بأس به، وإن بقي أثره} لاختصاص روايه الكنانى بمن تريد الإحرام، قال فى محكى المدارك: ويستفاد منها أن محل الكراهه استعماله عند إرادته الإحرام، وعلى هذا فلا يكون استعماله قبل ذلك محرماً ولا مكروهاً (٢).

ص: ٥٩

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٤٣٠

٢- المدارك: ص ٤٦٣ سطر ٥

ولا بأس بعدم إزالته وإن كانت ممكنة.

{ولا بأس بعدم إزالته وإن كانت ممكنة}، اللهم إلا أن يكون الوجه التعليل في روايه الكحل والمرآه، فالقول بالإزاله حينئذ في محله، أو يقال إن المستفاد من الروايه كراهه أثره عند الإحرام لا كراهه استعماله عنده.

ثم إنه هل يلحق باليد الرجل أم لا، الظاهر الثانى لعدم الدليل إلا على القول به من باب كونه زينه، أو فهم المناط من روايه الكنانى.

وهل يلحق بالحنا سائر الأصباغ الملونه المتداوله، احتمالان، من المناط وعموم العله، ومن عدم الدليل.

ثم الظاهر عدم الفرق بين خضاب بعض اليد وكلها.

كما أن فى خضاب اللحيه والرأس بالحنا وسائر الاصباغ الاحتمالان.

والظاهر أن طلى الحنا بموضع النوره ونحوه كتحت الإبط وغيره مما لا يعد خضاباً ولا زينه لا كراهه فيه، لعدم شمول النص ولا العله ولا المناط، والله العالم.

ص: ٦٠

فى كيفية الإحرام

{فصل فى كيفية الإحرام}

وحقيقته ليست إلا التلبيه، أو ما يقوم مقامها فى الأخرس ونحوه، المسبوقه بنيه الحج أو العمره، ومن آثاره الأحكام المتفرعه التى هى حرمه المحرمات، وقد نقل فى المستند هذا عن التهذيب والاستبصار، واستظهره عن الانتصار والخلاف والجواهر والغنيه والتذكره والمنتهى وغيرها.

وعلى هذا فالتلبيه بلا نيه ليست إحراما، كما أن النيه بدونها كذلك.

وأما لبس الثوبين فهو من الواجبات، ولذا لا يضر تركه بالإحرام عمداً أو سهواً، كما أنه لا دليل على كونه نفس ترك المحرمات بضميمه ما سبق، أو توطين النفس على الترك بضميمته.

ويدل على ما ذكرنا، أما النيه فلبداهه كون العمل بالنيه، وأنه لا عمل إلا بالنيه، وأما التلبيه فلترتيب الأحكام من المحرمات وغيرها عليها فى جملة من الروايات.

ويدل على الأمرين، أى كون الإحرام عباره عن التلبيه وكون أحكام الإحرام لا تترتب إلا بعد التلبيه، جملة من الروايات، أما الدال منها على الأول، فكصحيحه ابن وهب عن التهيؤ للإحرام، فقال: «فى مسجد الشجره فقد صلى فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقد ترى ناساً يحرمون فلا تفعل

حتى ينتهى إلى البيداء جنب الميل الأول فيحرمون كما أنتم فى محاملكم، تقول: لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن النعمه والحمد لك والملك لا شريك لك لبيك بمتعته لعمره إلى الحج»(١).

وصحيحه عبيد الله بن على الحلبي، وفيها: «وقت لأهل المدينه ذى الحليفه وهو مسجد الشجره، كان يصلى فيه ويفرض الحج، فإذا خرج من المسجد وسار واستوت به البيداء حين يحاذى الميل الأول أحرم»(٢).

وصحيحه البزنطى، عن رجل متمتع كيف يصنع، قال: «ينوى المتعه ويحرم بالحج»(٣).

فإن المراد بالإحرام هنا التلبيه، كما فى صحيح أحمد: كيف أصنع إذا أردت أن أمتع، فقال: «لب بالحج وانو المتعه»(٤).

وأما الدال على الثانى فكصحيح ابن الحجاج، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى الرجل يقع على أهله بعد ما يعقد الإحرام ولم يلب، قال: «ليس عليه شيء»(٥).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام): «إنه صلى ركعتين فى مسجد الشجره

ص: ٦٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٣. وذيله فى باب ٤٠ من أبواب الإحرام ص ٥٢ ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٢٢ الباب ١ من أبواب المواقيت ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١ الباب ٢٢ من أبواب الإحرام ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣١ الباب ٢٢ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٧ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٢

وعقد الإحرام ثم خرج فأتى بخييص فيه زعفران فأكل منه»(١).

ومرسل جميل، عن أحدهما (عليهما السلام) أنه قال في رجل صلى في مسجد الشجرة وعقد الإحرام وأهل بالحج ثم مس الطيب وأصاب طيراً أو وقع على أهله، قال: «ليس بشيء حتى يلبي»(٢).

إلى غير ذلك من متواتر الروايات.

ثم النية ليست إلا الداعى الذى يكون الفعل بسببه فعلاً اختيارياً، لا إحضار الصورة ونحوه، فإنه لا دليل على ذلك كله.

نعم فرق بين العبادات وغيرها، فإنه يتوقف صحتها، مضافاً على النية، على القربة كما حقق فى محله.

ثم إن نفس التلبية بما أنها من الأفعال تحتاج إلى النية، فهناك نيتان، نية أصل العمل الذى هو الحج أو العمره إجمالاً، ونية كل فعل فعل من أفعالهما حتى تكون الأفعال صادرة عن النية، فلو نوى أحدهما دون الآخر لم يصح ما لم ينو له، مثلاً لو نوى الحج من أوله إلى آخره، لكنه لم يأت بالتلبية بالنية، بل أتى بها لتعليم الغير أو هازلاً- أو تمريناً لنفسه أو قرأها فى الكتاب لتصحيح إعرابه أو إسماع الغير صوته أو نحو ذلك، لم تقع التلبية، وإن كان حينها جامعاً لجميع شرائط الإحرام من التنظيف واللبس والصلاة والدعاء وغير ذلك، كما أنه

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٨ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٦

لو انعكس بأن لم يقصد الحج أصلاً لعدم علمه بذلك، أو لم يتمكن منه في هذه السنة مثلاً أو غير ذلك ولبي يقصد التلبية الحقيقيه لم تفد ولا توجب انعقاد الإحرام.

وما ذكرنا من احتياج الجملة إلى نيه وكل جزء جزء إلى نيه، هو شأن جميع الأفعال الاختيارية ذات الأجزاء، مثلاً الذهاب إلى السوق الاختيارى يتوقف على نيه ذلك ابتداءً ثم نيه كل خطوه خطوه، فكل خطوه صادرة عن النيه، كما أن أصل الذهاب من أوله إلى آخره صادر عن نيه إجماليه، ولذا قالوا تستمر الإيرادات فى النفس والأفعال فى الخارج، وإن شئت شئت شبهت الحج بالصلاه، فإن التلبية بمنزله تكبيره الإحرام، فكما أن الصلاه تحتاج إلى نيتها وتكبيره الإحرام إلى نيه جزئيه أخرى حتى أنه لو نوى الإتيان بالصلاه لكن كبر بنيه تعليم ولده لا تكون للإحرام، أو عكس فتوى التكبيره لكن لم ينو الصلاه، لا تكون للصلاه، كذلك التلبية بالنسبه إلى الحج.

وكما يحرم القهقهه وإخراج الريح والبول والغائط والمنى والبلل المشتبه والصرف عن القبلة وتنجيس الثوب أو البدن والكلام ونحوها بمجرد تكبيره الإحرام، كذلك تحرم المحرمات بمجرد النيه، وقد أغرب فى الجواهر، فإنه بعد أن حكى جملة من كلام المستند فى تحقيق المقام أشكل عليه بما لفظه:

إنه كما ترى لا حاصل معتد به له، بل لا وجه لاحتمال كون الإحرام نفس إيقاع التلبية، ضروره كون الإحرام عباره عن النسك المخصوص. وأغرب من ذلك نسبه إلى المشهور وظاهر الأ-كثر، بل لا- يخفى عليك وضوح الفرق بين إحرام الصلاه وبين المقام الذى

معظمه تروك، وليس له أول يتلبس به نحو التكبير الذى هو أول أفعال الصلاه، كما أنه لا يخفى عليك عدم فائده معتد بها لما ذكره بعد اتفاق الجميع على وجوب النيه(١)، إلخ.

فإن الإحرام كما عرفت ليس إلا التلبيه المسبوقه بالنيه، فقوله: ضروره كون الإحرام عباره عن النسك، معلوم العدم، إذ أى نسك هناك غير اللبس الواجب والتلبيه والمقدمات المستحبه، وبعد عدم كون المقدمات واللبس إحراماً لا يبقى إلا التلبيه المعلق عليها المحرمات.

والفرق بين التلبيه والتكبيره غير ظاهر، إذ مجرد كون المحرمات هنا معظمها تروك، وهناك معظمها أفعال لا يوجب الفرق أبداً، بل هذا أشبه شىء يارداه محض الإشكال، وأما عدم الفائده فهو مما قد صرح به المستند فى آخر كلامه، قال ما لفظه: فهذا هو التحقيق التام فى المقام، ولكن لا يترتب عليه كثير فائده فى العمل، إذ الكل قائلون بوجوب النيه (٢) إلخ.

والإنصاف أن ما ذكره المستند من التحقيق فى كمال الجوده، وإن كان بعض ما جعله إشكالا غير تام فى النظر، فإنه بعد الاستشهاد بجمله من الروايات الداله على أن الإحرام هو التلبيه قال: ولكن لا يلائم ذلك أخبار مستفيضه أخرى مصرحه بمغايره الإحرام والتلبى وأنه قبله(٣).

كصحيحه ابن عمار: «صلّ المكتوبه ثم أحرم بالحج أو بالمتعه، واخرج بغير تلبيه حتى يصعد إلى أول البيداء إلى أول ميل عن يسارك، فإذا استوت

ص: ٦٥

١- الجواهر: ج ١٨ ص ١٩٩

٢- المستند: ج ٢ ص ١٩٤ سطر ١١

٣- المصدر: ج ٢ ص ١٩٣

بك الأرض، ركباً كنت أم ماشياً، فلب (١).

وأخرى وفيها: «صليت ركعتين وأحرمت في دبرهما، فإذا انفتحت من صلاتك فاحمد الله»، إلى أن قال: «ويجزيك أن تقول هذا مره واحده حين تحرم ثم قم فامش هنيهه، فإذا استوت بك الأرض ماشيا أو ركباً فلب» (٢).

وفى ثلثه: «إذا كان يوم الترويه فاغتسل والبس ثوبيك وادخل المسجد حافيا وعليك السكينه والوقار ثم صل ركعتين»، إلى أن قال: «ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجره وأحرم بالحج ثم امض وعليك السكينه والوقار فإذا انتهت إلى الرفضاء دون الردم فلب، فإذا انتهت إلى الردم وأشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتليه» (٣) الحديث.

وفى صحيح هشام: «إن أحرمت من عمره أو تريد البعث صليت وقلت كما يقول المحرم في دبر صلاتك، وإن شئت لب من موضعك، والفضل أن تمشي قليلا ثم تلبى» (٤).

إلى غير ذلك من الأخبار.

وكذا لا يلائم ما صرحوا به جميعاً طباقاً للأخبار من وجوب الإحرام عن الميقات وعدم جواز تأخير الإحرام منه، مع تصريح الأخبار المستفيضة بجواز تأخير التليه عنه، واختلاف الأصحاب فيه كما يأتي.

وكذا لا يناسبه قول كثير منهم: لو عقد الإحرام ولم يلب لم يلزمه كفاره بما فعله إلخ.

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥ باب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٢ باب ١٦ من أبواب الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧١ الباب ٥٢ من أبواب الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ١

أقول: لا إشكال عند أحد في أن الدعاء ونحوه من الصلاة والغسل ليست إحراماً ويترتب عليه آثاره حينئذ، فاللازم على الجميع الجواب عن تلكم الأخبار، والذي يخطر ببالي أن الإحرام وعقد الإحرام وفرض الحج كلها يطلق على الدعاء، لكنها مجاز للمشارفة، والدليل عليه التبادر، فإن المتبادر من (أحرم) ونحوه أنه دخل فيما به تحرم المحرمات، كما نحمل الأمر المستعمل في الندب على المجازية إذ الاستعمال أعم.

وأما منافاه هذه الأخبار لوجوب الإحرام من الميقات، ففيه: عدم التنافي لما عرفت سابقاً من أن الميقات ليس نفس مسجد الشجرة فقط، بل يمتد إلى البيداء.

وأما ما ذكره الأصحاب فهو محمول على ما ذكرنا من كون الإطلاق مجازاً تبعاً للنص.

وبهذا كله ظهر أن جعل الإحرام عبارته عن التلبية المسبوقه بالنيه في محله، كما أن من جعل الإحرام عبارته عن النيه والتلبية لا يرد عليه المناقشه بأن أخذ النيه في مفهوم الإحرام غير معقول، لأنه فعل اختياري يقع عن نيه تاره ولا عنها أخرى، ولذلك اعتبروا في صحته النيه، ومن المعلوم أن النيه لا تكون موضوعاً للنيه، انتهى.

إذ أولاً: كون النيه موضوعه للنيه معقول، فإنه لا مانع من تعلق النيه بالنيه، نعم ذهاب ذلك إلى غير النهايه مستحيل للتسلسل.

وثانياً: إن النيه قائمه بنفسها، كما أن غيرها قائمه بها، كما هو القاعده المطرده

وواجباته ثلاثه:

الأول: النيه بمعنى القصد إليه،

فيما بالغير، وما بالذات فالنيه بنفسها وإن لم تتعلق بها نيه أخرى اختياريه، كما أن سائر الأفعال تكون بالنيه اختياريه، كما أن المهميات موجوده بالوجود، والوجود موجود بنفسه، والأشياء ملونه بالألوان، والألوان ملونه بذاتها، إلى غير ذلك.

وثالثاً: إن الإحرام لو كان عباره عن النيه والتلبيه واللبس مثلاً، فمع الالتزام بعدم اختياريه النيه، لا يسلم كونه يقع عن نيه تاره، ولا عنها أخرى حتى يرد الإشكال.

وكيف كان فهذه التعمقات خارجه عن الفقه المبني على فهم العرف، مضافاً إلى أن المناقشات ليس في محلها، ولذا لا يشك حتى المستشكل في أن جواب من يسأل عن الإحرام هو كونه النيه والتلبيه، وكذا وكذا مثلاً.

{و} على أى فـ {واجباته ثلاثه، الأول: النيه بمعنى القصد إليه}، نسب وجوبها في الحدائق إلى الأصحاب، وفي المستند: النيه قالوا ويجب فيها قصد الفعل والقربه بلا خلاف ولا إشكال(١)، انتهى.

وعن كشف اللثام بلا- خلاف عندنا في وجوبها، وفي الجواهر بلا خلاف محقق فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منه مستفيض(٢)، انتهى.

ص: ٦٨

١- المستند: ج ٢ ص ١٩٧ سطر ٩

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ١٩٩

فلو أحرم من غير قصد أصلاً بطل، سواء كان عن عمد أو سهو أو جهل، ويبطل نسكه أيضاً إذا كان الترك عمداً، ويدل عليه ما سيأتى من النصوص الآتية فى كيفية النية، مضافاً إلى كونه عباده، ولا عباده إلا بالنية.

{فلو أحرم من غير قصد أصلاً} كأن أراد تعليم الغير مثلاً {بطل} بمعنى أنه لم ينعقد حتى يترتب عليه المحرمات.

قال فى المستند: ولو أخل بالنية عمداً أو سهواً لم يصح إحرامه بلا خلاف فيه بين علمائنا كما فى المدارك، لفوات الكل أو المشروط بفوات الجزء أو الشرط (1)، انتهى.

{سواء كان} تركه النية {عن عمد أو سهو أو جهل} للأصل الذى لا مخرج عنه {ويبطل نسكه أيضاً إذا كان الترك عمداً} إذا لم يتمكن من تجديده من الميقات، وإلا- جرده وصح إحرامه وحجه، لكن هذا بناءً على بطلان حج مثله حتى لو أحرم بعد الميقات أو مكانه حيث يتعذر عليه الرجوع إلى الميقات أو إلى الحل.

أما بناءً على المختار من صحة الإحرام بعد الميقات أيضاً إذا لم يتمكن من الرجوع إليه، كما تقدم فى المسألة الثالثة من فصل أحكام المواقيت، فاللزام عليه الإحرام حيث أمكن، ويكون إحرامه وحجه صحيحين.

ص: ٦٩

وأما مع السهو والجهل فلا يبطل، ويجب عليه تجديده من الميقات إذا أمكن، وإلا فمن حيث أمكن، على التفصيل الذى مر سابقا فى ترك أصل الإحرام.

{وأما مع السهو والجهل فلا يبطل، ويجب عليه تجديده من الميقات إذا أمكن، وإلا فمن حيث أمكن، على التفصيل الذى مر سابقا} فى تلك المسألة {فى ترك أصل الإحرام} وقد عرفت المختار هناك.

ص: ٧٠

(مسألة ١): يعتبر فيها القربة والخلوص كما في سائر العبادات، فمع فقدهما أو أحدهما يبطل إحرامه.

{مسألة ١: يعتبر فيها} أى فى النية {القربة} لله {والخلوص} عن الرياء ونحوه، ويدل على ذلك مضافاً إلى كونه عبادة فيشترطان فيه {كما فى سائر العبادات، فمع فقدهما أو فقد أحدهما يبطل إحرامه} جملة من الروايات الدالة على كيفية النية.

ففى صحيحه معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه قال: «لا يكون الإحرام إلا فى دبر صلاة مكتوبه أو نافله، فإن كانت مكتوبه أحرمت فى دبرها بعد التسليم، وإن كانت نافله صليت ركعتين وأحرمت فى دبرها، فإذا انفتحت من صلاتك فاحمد الله وأثن عليه وصل على النبى (صلى الله عليه وآله) وقل: اللهم إنى أسألك أن تجعلنى ممن استجاب لك وآمن بوعدك واتبع أمرك، فإنى عبدك وفى قبضتك لا أوقى إلا ما وقيت، ولا آخذ إلا ما أعطيت، وقد ذكرت الحج فأسألك أن تعزم لى عليه على كتابك وسنه نبيك (صلى الله عليه وآله) وتقوينى على ما ضعفتُ وتسلم منى مناسكى فى يسر وعافيه واجعلنى من وفدك الذى رضيت وارضيت وسميت وكتبت، اللهم خرجتُ من شقه بعيده وأنفقت مالى ابتغاء مرضاتك، اللهم فتمم لى حجتى وعمرتى، اللهم إنى أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنه نبيك (صلى الله عليه وآله) فإن عرض لى شىء يجبسنى فحلنى حيث حبستنى بقدرك الذى قدرت على، اللهم إن _ فإن خ _ لم تكن حجه فعمره، أحرم لك شعرى وبشرى ولحمى ودمى وعظامى ومخى وعصبى من

النساء والثياب والطيب، أبتغى بذلك وجهك والدار الآخرة». قال: «ويجزيك أن تقول هذا مره واحده حين تحرم ثم قم فامش هنيهه، فإذا استوت بك الأرض ماشياً كنت أو راكباً فلبّ» (١).

وصحيحه حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: إنى أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج فكيف أقول، قال: «تقول: اللهم إنى أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) وإن شئت أضمرت» (٢).

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أردت الإحرام بالتمتع فقل: اللهم إنى أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج فيسر ذلك لى وتقبله منى وأعنى عليه وحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على، أحرم لك شعرى وبشرى من النساء والطيب والثياب، وإن شئت فلب حين تنهض، وإن شئت فأخره حتى تركب بعيرك واستقبل القبلة فافعل» (٣).

وصحيح البنزطى، عن أبي الحسن (عليه السلام)، سألته عن رجل تمتع كيف يصنع، قال: «ينوى العمرة ويحرم بالحج» (٤).

وخبر إسحاق بن عمار، قلت لأبى إبراهيم (عليه السلام): إن أصحابنا يختلفون

ص: ٧٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٧ من أبواب الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣١ الباب ٢٢ من أبواب الإحرام ح ١

فى وجهين، فيقول بعض: أحرم بالحج مفرداً، فإذا طفتُ بالبيت وسعيتُ بين الصفا والمروه فأحل واجعلها عمره، وبعضهم يقول: أحرم وانو المتعه بالعمره إلى الحج، أى هذين أحب إليك، قال: «انو المتعه» (١).

وخبر أبى الصلاح مولى بسام الصيرفى، قال: أردت الإحرام بالمتعه، فقلت لأبى عبد الله (عليه السلام) كيف أقول، قال: «تقول: اللهم إنى أريد التمتع بالعمره إلى الحج على كتابك وسنه نبيك، وإن شئت أضمرت الذى تريد» (٢).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، إنه قال: «إذا أراد المحرم الإحرام عقد بنيته وتكلم بما يحرم له من حج وعمره، أو حج مفرد أو عمره مفرده، يقول: اللهم إنى أريد أن أتمتع بالعمره إلى الحج، أو يقول: اللهم إنى أريد أن أقرن الحج بالعمره إن كان معه هدى، أو يقول: اللهم إنى أريد الحج إن كان يفرد الحج، ويقول: اللهم إنى أريد العمره إن كان معمرأً، على كتابك وسنه نبيك، اللهم وحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على، اللهم فأعنى على ذلك ويسره وتقبله منى، ثم يدعو بما يحب من الدعاء» (٣).

والرضوى: «فإذا أردت التمتع فقل: اللهم إنى أريد التمتع بالعمره إلى الحج على كتابك وسنه نبيك فيسره لى وتقبلها منى، فذلك أجزاءه، وإن دخلت

ص: ٧٣

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨ الباب ٢١ من أبواب الإحرام ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥ الباب ١٧ من أبواب الإحرام ح ٢
 - ٣- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ باب ذكر الإحرام

بحج مفرد فحسن ولا هدى عليك، تقول: اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني». إلى أن قال: «ثم قل عند ذلك: اللهم فإن عرض لي شيء يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي، اللهم إن لم يكن حجه فعمره، أحرم لك شعري وبشري ولحمي وعظامي ومخي وعصبي وشهواتي من النساء والطيب، وغيرها من اللباس والزينة، أبتغي بذلك وجهك ومرضاتك والدار الآخرة، لا إله إلا أنت، اللهم إني أسألك أن تجعلني ممن استجاب لك وآمن بوعدك واتبع أمرك فإنني عبدك وابن عبدك وفي قبضتك، لا واق إلا ما واقيت، ولا آخذ إلا ما أعطيت، فأسألك أن تعزم لي على كتابك وسنه نبيك وتقويني على ما صنعت عليه، وتسلم مني مناسكي في يسر منك وعافيه، واجعلني من وفدك الذي رضيت وارتضيت وسميت وكتبت، اللهم إني خرجت من شقه بعيدة وساعه طويلة وإليك وفدت ولك زرت وأنت خرجتني وعليك قدمت وأنت أقدمتني، أطعتك بإذنك والمنه لك علي، وعصيتك بعلمك ولك الحجه علي، وأسألك بانقطاع حجتي وجوب حجتك علي إلا ما صليت علي محمد وعلي آله، وغفرت لي وتقبلت مني، اللهم فتمم لي حجتي وعمرتي وتخلف علي فيما أنفقت واجعل البركه فيما بقي، وردني إلى أهلي وولدي، ثم اركب» (١) إلخ.

إلى غير ذلك من الروايات.

وأما دليل اشتراط الخلوص، فهو ما تقدم في باب الوضوء، مما دل على مبطله الرياء للعمل.

ص: ٧٤

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ باب ١١ من أبواب الإحرام ح ٣

(مسألة ٢): يجب أن تكون مقارنه للشروع فيه، فلا يكفى حصولها فى الأثناء، فلو تركها وجب تجديده،

{مسألة ٢: يجب أن تكون} النيه {مقارنه للشروع فيه} حتى يقع الإحرام عن نيه {فلا يكفى حصولها فى الأثناء} كأن أراد تعليم غيره لفظ التلبيه ثم بعد ذلك نوى الحج.

{فلو تركها} أى النيه وأتى بأفعال الإحرام {وجب تجديده} لعدم صدوره عن نيه، فما عن الشيخ فى المبسوط من أن الأفضل أن تكون مقارنه للإحرام، فإن فاتت جاز تجديدها إلى وقت التحلل، انتهى. لا بد من تأويله بالناسى وأنه لا يضر ذلك بأفعاله السابقه، كما فى صحيح على بن جعفر المتقدم فى المسألة السادسة من فصل أحكام المواقيت.

وقوله (رحمه الله): الأفضل، يراد به فى نفسه، أى إن هذا القسم أفضل من غير الذى هو النسيان بدليل قوله: «إن فاتت» الظاهر فى كون الفوت بغير اختيار، وأما لو أراد ما هو ظاهر اللفظ فلا يخفى ما فيه، ولذا قال فى محكى المختلف: فيه نظر، فإن الأولى إبطال ما لم يقع نيته لفوات الشرط، انتهى.

وأول كلامه (رحمه الله) فى محكى الدروس بوجه آخر، فقال: لعله أراد نيه التمتع فى إحرامه لا مطلق نيه الإحرام، ويكون هذا التجديد بناءً على جواز نيه الإحرام المطلق، كما هو مذهب الشيخ، أو على جواز العدول إلى التمتع من إحرام الحج أو العمره المفرده، انتهى.

وفى الجواهر بعد نقل عباره المبسوط وغيره قال: وفيه إن الدليل من الإجماع وغيره على اعتبارها فيه على نحو اعتبارها فى غيره من العبادات المعلوم اعتبار المقارنه فيها، فلا بد من حمل عباره المزبوره على الخلاف، أو على

ولا وجه لما قيل من أن الإحرام تروك، وهي لا تفتقر إلى النية، والقدر المسلم من الإجماع على اعتبارها إنما هو في الجملة ولو قبل التحلل، إذ نمنع أولاً كونه تروكاً فإن التلبيه ولبس الثوبين من الأفعال، وثانياً

إرادته جواز تأخيرها عن إنشاء الإحرام على الوجه الذي سمعته، والمراد بقوله: «فإن فاتت» بيان حكم اتفاق فواتها لا العمد إلى تركها(١)، انتهى.

{ولا- وجه لما قيل} والقائل به كشف اللثام، أراد به تصحيح كلام الشيخ المتقدم {من أن الإحرام تروك، وهي لا تفتقر إلى النية، والقدر المسلم من الإجماع على اعتبارها إنما هو في الجملة ولو قبل التحلل} بلحظه، إذ لا دليل على مزيد من ذلك، ولو لم يكن في الصوم نحو قوله (صلى الله عليه وآله): «لا صيام لمن لم يبيت الصيام»(٢). قلنا فيه بمثل ذلك، وإنما كان الأفضل المقارنه، لأن النية شرط في ترتب الثواب على الترك.

{إذ نمنع أولاً: كونه تروكاً، فإن التلبيه ولبس الثوبين من الأفعال} بل قد عرفت كون المختار أن الإحرام يحصل بالتلبيه المسبوقه بالنيه، والمحرمات إنما تترتب عليها كترتب محرمات الصلاه على تكبيره الإحرام.

{وثانياً}: إنه لو سلمنا كون الإحرام تروكاً، فلا نسلم عدم احتياج التروك إلى

ص: ٧٦

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٠٠

٢- المستدرک: ج ١ ص ٥٥٧ الباب ٢ من أبواب وجوب الصوم ح ١

اعتبارها فيه على حد اعتبارها في سائر العبادات في كون اللازم تحققها حين الشروع فيها.

النيه، إذ الترك إذا وقع في حين الأمر وكان عبادياً لزم نيته، فـ {اعتبارها فيه} أي اعتبار النيه في الإحرام {على حد اعتبارها في سائر العبادات في كون اللازم تحققها} من {حين الشروع فيها}، وما ذكره في المستمسك من أن العمده في ذلك ارتكاز المتشرعه وإلا فالإجماع غير ثابت مع خلاف الشيخ (1)، انتهى. فيه ما لا يخفى، إذ الارتكاز ليس من الأدله إلا أن يكون مستنداً إلى الظاهر من الأدله، وحينئذ فالعمده الأدله، وقد عرفت أن الروايات المتقدمه الوارده في النيه كافيه في إثبات المطلب.

ص: ٧٧

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٦٣

(مسألة ٣): يعتبر في النية تعيين كون الإحرام لحج أو عمره، وأن الحج تمتع أو قران أو أفراد،

{مسألة ٣: يعتبر في النية تعيين كون الإحرام لحج أو عمره، وأن الحج تمتع أو قران أو أفراد} وأن العمره للتمتع أم لا، وذلك للنصوص المتقدمه الأمره بذلك، ولذا قال في الجواهر: وربما كان في نصوص المقام دلالة عليه (١).

وقال في المستند: وكذا يجب قصد الجنس من الحج والعمره والنوع من التمتع أو القران أو الأفراد، إلى أن قال: للصحاح وغيرها من المستفيضه المتقدمه في بيان خصائص التمتع المصرحه بوجوب قصد المتعه المسريه إلى سائر الأنواع بعدم القول بالفصل المعتضده بأخبار دعاء حال الإحرام المتضمنه لتعيينه (٢)، انتهى.

أقول: بل قد عرفت تصريح خبر الدعائم بغير المتعه من أقسام الحج والعمره.

وفي الرضوى: «وإن نويت ما تقصد من حج مفرد أو قران أو تمتع أو حج عن غيرك ولم تنطق بلسانك أجزاءك» (٣).

وفي الجعفریات، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهم السلام): «إن علياً (عليه السلام) رأى رجلاً وهو يقول: لبيك بحجه، قال: فأشار إليه إن الله تعالى أعلم بسريرتك، نيتك تكفيك» (٤).

ص: ٧٨

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٠١

٢- المستند: ج ٢ ص ١٩٧

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ الباب ١٢ من أبواب الإحرام ح ٣

٤- الجعفریات: ص ٦٤

وأنه لنفسه أو نيابه عن غيره، وأنه حجه الإسلام أو الحج النذرى أو الندبى،

هذا مضافاً إلى ما أشار إليه فى الجواهر، وبينه فى المستمسك بقوله: لاختلاف الخصوصيات الموجهه لاختلاف موضوع الأمر، ويجب فى العباده أن يقع الأمور به بخصوصياته عن الأمر، ولا يحصل ذلك إلا بقصد الخصوصيه الموجهه لاختلاف الموضوع، فإذا لم يعين فإن كان نوى الجامع بين الفردين فقد فاتت نيه الخصوصيه، مع أنه غير موضوع للأمر بما هو جامع بينهما، فلا مجال للتقرب به، وكذا إذا نوى المردد لعين ما ذكر من المحذورين (1)، انتهى.

{وأنه لنفسه أو نيابه عن غيره} للدليل الاعتبارى والرضوى، وما فى نصوص النياه من قوله (عليه السلام): «يحج عنه»، ونحوه مما يؤدى هذا المؤدى، وقد تقدم فى المسأله السابعه من فصل فى النياه دليل لزوم تعيين قصد النياه مفصلاً فراجع.

{وأنه حجه الإسلام أو الحج النذرى أو الندبى} لما ذكر من الوجه الاعتبارى، خلافاً للمستند حيث لم يلزم قصد حجه الإسلام مستدلاً بأنه مع وجوبها لا يمكن وقوع غيرها، وفيه: مضافاً إلى ما تقدم فى المسأله المائه والعاشره، أن تعيين شىء بحيث لا يصلح غيره للوقوع مكانه لا يلزم صحه إتيانه بدون قصده.

قال فى الجواهر: فى القواعد لا يبعد اعتبار التعيين فى حال تعيين النسك

ص: ٧٩

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٦٣

فلو نوى الإحرام من غير تعيين وأوكله إلى ما بعد ذلك بطل، فما عن بعضهم من صحته وإن له صرفه إلى أيهما شاء، من حج أو عمره لا وجه له، إذ الظاهر أنه جزء من النسك، فتجب نيته كما في أجزاء سائر العبادات،

على المكلف كما هو ظاهر النصوص والفتاوى، وإن استقرب الانصراف إليه في محكى التذكرة والمنتهى، لكن فيه إنه لا تصرفه إلا النية مع فرض عدم الصارف شرعاً^(١)، انتهى.

﴿فلو نوى الإحرام من غير تعيين وأوكله إلى ما بعد ذلك بطل، فما عن بعضهم من صحته وأن له صرفه إلى أيهما شاء من حج أو عمره لا- وجه له﴾، خلافاً للمحكى عن المبسوط والمهذب والوسيلة والمنتهى والتذكرة وكشف اللثام، وفي الجواهر بل مال جماعه من متأخري المتأخرين إلى عدم اعتبار التعيين.

وربما يستدل لذلك بأمور:

الأول: أصله عدم لزوم التعيين، وفيه: إن الأصل مرتفع بالدليل.

الثانى: إن النسكين فى الحقيقه غايتان للإحرام غير داخلين فى حقيقته ولا تختلف حقيقه الإحرام نوعاً ولا صنفاً باختلاف غاياته كالوضوء والغسل، فالأصل عدم وجوب التعيين بعد حمل أخباره على الغالب والفضل، وكذا أخبار العدول والاشتراط، وفيه ما لا يخفى.

﴿إذ الظاهر أنه جزء من النسك فتجب نيته كما في أجزاء سائر العبادات،

ص: ٨٠

وليس مثل الوضوء والغسل بالنسبه إلى الصلاه،

وليس مثل الوضوء والغسل بالنسبه إلى الصلاه، وحمل أخبار التعيين والعدول والاشتراط لا وجه لحملها على الغالب أو الفضل بعد كونه خلاف الظاهر، ومعها لا مجال للأصل كما عرفت.

الثالث: إن الإحرام بالحج يخالف غيره من إحرام سائر العبادات، لأنه لا يخرج منه بالفساد، وإذا عقد من غيره أو تطوعاً وقع عن فرضه فجاز أن ينعقد مطلقاً، فإن صرفه إلى الحج صار حجاً، وإن صرفه إلى العمره صار عمره.

وفيه: إن عدم الخروج بالفساد لا يلزم عدم الحاجه إلى التعيين، ولا دليل على أنه إذا عقد عن غيره أو تطوعاً وقع عن فرضه، بل الدليل على عدمه كما عرفت في المسأله المائه والعاشره، مضافاً إلى أنه لا تلازم بين ذلك وبين الانعقاد مطلقاً.

الرابع: ما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) من أنه أهلّ (عليه السلام) كإهلال النبي (صلى الله عليه وآله)، وفيه: إنه مضافاً إلى ما سيأتى من احتمال علمه (عليه السلام) بإهلاله (صلى الله عليه وآله)، أن هذا خارج عما نحن فيه، لأن الكلام في عدم النيه أصلاً، وفعل على (عليه السلام) نيه إجماليه.

الخامس: ما روته العامه من أنه (صلى الله عليه وآله) خرج من المدينه لا يسمى حجاً ولا عمره ينظر القضاء، فنزل عليه القضاء بين الصفا والمروه.

وما روته الخاصه، كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في وصف حج النبي

(صلى الله عليه وآله)، وفيه: «وأحرم الناس كلهم بالحج لا ينوون عمره ولا يدرون ما المتعه» (١).

وفيه أولاً: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) حج قارناً، كما في إعلام الوری للطبرسی (رحمه الله) قال: خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) متوجهاً إلى الحج في السنة العاشرة لخمس بقين من ذي القعدة وأذن في الناس بالحج فتهيأ الناس للخروج معه وأحرم من ذي الحليفة وأحرم الناس معه وكان قارناً للحج» (٢) الحديث.

وما في صحيح ابن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، الطويل في وصف حجه (صلى الله عليه وآله): «فلبى بالحج مفرداً، وساق الهدى ستاً وستين» (٣) الحديث، لا ينافيه إذ المراد بالإفراد الأفراد عن العمره مقابل التمتع المقرون بها، وقد يطلق الأفراد على القران بهذا الاعتبار.

وأما صحيح الحلبي فهو في بيان عدم معرفه الناس لحج التمتع، لا أنهم ما كانوا يدرون ما صنعوا.

وثانياً: إنه لو سلم أن النبي (صلى الله عليه وآله) نوى الإحرام مطلقاً، فإنما هو لما كان في أول الشرع ولم يأت التعيين من الله سبحانه بخلاف ما بعد

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٧ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٤

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٦٨ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٣٢

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٥١ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٤

نعم الأقوى كفايه التعيين الإجمالى حتى بأن ينوى الإحرام لما سيعينه من حج أو عمره، فإنه نوع تعيين وفرق بينه وبين ما لو نوى ذلك الزمان الذى بين الكيفيه ونص فى الأخبار على التعيين.

{نعم الأقوى كفايه التعيين الإجمالى} كما لو قال: الحج الذى أمرنى به الله تعالى فى هذه السنه، فيما كان عليه حج الإسلام مثلاً، إذ هو قسم من التعيين، أما كفايه الإجمال مطلقاً {حتى بأن ينوى الإحرام لما سيعينه من حج أو عمره} فالأقوى عدمها، إذ لا دليل على كفايه مثله، بل ظاهر الأدله الأمره بالتعيين مناف له، ولا أظن أن المصنف (رحمه الله) يلتزم بما يتشعب عن هذا المبنى، بأن ينوى الحج لمن سيعينه بعد ذلك حتى إذا رجع إلى بلده وأخذ من وصى مالا جعل حجته عن ميته وتكفى عما فى ذمته وتسقط عن الوصى، أو يصلى مثلاً خمسين سنه عن وصيه سيعطيه أولاً أجر هذا المقدار من الصلاه ثم بعد عشر سنوات مثلاً أعطى وصى عمرو له أجره خمسين سنه لتسقط هذه الصلوات عن ذمه ميته، فيجعله المصلى عن الميت، إلى غير ذلك من الأمثله.

والقول بأنه فرق بين الجعل بعد العمل، والجعل حين العمل، فيجوز فى الثانى دون الأول بلا فارق، إذ لو كان مثل هذه النيه موجباً للتعيين لكون ما سيقصد معلوماً عند الله تعالى، لكان ذلك فى كلا- الموضوعين، ولو لم تكن كفايه لأن ظاهر الأدله التعيين من أول العمل لم تكف فى كليهما.

والحاصل: إن الأدله قاصره عن شمول مثل هذا، {فإنه} وإن كان {نوع تعيين} إلا أن كفايته ممنوعه، {و} مجرد وجود {فرق بينه وبين ما لو نوى

مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد.

مردداً مع إيكال التعيين إلى ما بعد { حيث إنه لم ينو الخصوصيه أولاً، لا- تعييناً ولا- إجمالاً- فى الثانى دون الأول حيث نوى الخصوصيه فيه، غير كاف بعد ما عرفت من عدم الدليل، ولذا قوى غالب المعاصرين كالساده البروجردى والشيرازى والكلبايكانى والاصطهباناتى والخونسارى عدم كفايتها.

ص: ٨٤

(مسألة ٤): لا يعتبر فيها نيه الوجه من وجوب أو ندب، إلا إذا توقف التعيين عليها، وكذا لا يعتبر فيها التلفظ

{مسألة ٤: لا يعتبر فيها} أى فى النيه {نيه الوجه من وجوب أو ندب} خلافا لما عن المشهور، لعدم دليل على ذلك، والدليل الاعتبارى المتقدم يدل على لزوم قصد ما لولاه لم يتعين، والمفروض أن هذا ليس كذلك، {إلا إذا توقف التعيين عليها} فحينئذ يلزم للوجه الاعتبارى المذكور.

{وكذا لا يعتبر فيها التلفظ} لعدم دليل على اعتباره، بل بعض الأدله داله على أفضلية عدم التلفظ، خلافاً لما فى الجواهر من نسبه استحباب التلفظ إلى غير واحد، وكذا أرسله فى الحدائق والمستند إرسال المسلمات، بل حيث لم يتمكن الحدائق من الجمع بين ما دل على الإظهار، وبين ما دل على الإضمار حمل الثانى على التقيه.

والأقوى فى النظر أن مورد الإضمار شىء، ومورد الإظهار شىء آخر، فالإظهار إنما هو فى ضمن الدعاء، والإضمار إنما هو فى النيه، كما هو ظاهر الطائفتين من الروايات.

أما ما دل على الإظهار فمستفيض الروايات.

كصحيحه ابن عمار، وفيها: «وإذا فتلت من صلاتك فاحمد الله وأثن عليه وصل على النبي (صلى الله عليه وآله)، وقل: اللهم إني أسألك»، إلى أن قال: «اللهم إني أريد التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنه نبيك، فإن عرض لى ما يحبسنى فحلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على، اللهم إن لم يكن حجه فعمره، إحرم لك شعرى» إلخ (١).

ص: ٨٥

وصحيحه حماد، قلت له: إني أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج كيف أقول، قال: «تقول: اللهم إني أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله)، وإن شئت أضمرت الذي تريد» (١).

ونحوها رواه أبي الصلاح (٢).

وصحيحه ابن سنان: «إذا أردت الإحرام والتمتع فقل: اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج، فيسير ذلك لي وتقبله مني وحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي، أحرم لك شعري» (٣) إلخ.

وصحيحه عمر بن يزيد، تقول: «ليبك بحجه تمامها عليك» (٤).

إلى غير ذلك من أمثال هذه الروايات التي استدل بها في الحدائق والمستند والجواهر للإظهار.

ومثلها في الدلالة خبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، أنه قال: «إذا أراد المحرم الإحرام عقد نيه وتكلم بما يحرم له من حج وعمره أو حج مفرد أو عمره مفرد»، إلى أن قال: «وإن نوى ما يريد أن يفعله من حج أو عمره دون أن يلفظ به أجزأه» (٥).

ص: ٨٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٧ من أبواب الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٧ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٥- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٧ باب ما ذكر الإحرام

والرضوى: «وإن نويت ما تقصد من حج مفرد أو قران أو تمتع أو حج عن غيرك ولم تنطق بلسانك أجزاءك والذي نختر أن تنطق بما تريد من ذلك» (١).

وأما ما دل على الإضمار فصحيح الحضرمي والشحام وابن حازم، قالوا: أمرنا أبو عبد الله (عليه السلام) أن نلبى ولا نسمى شيئاً، وقال: «أصحاب الإضمار أحب إلي» (٢).

وعن إسحاق بن عمار، أنه سأل أبا الحسن موسى (عليه السلام)، قال: «أصحاب الإضمار أحب إلي قلب ولا تسم شيئاً» (٣).
وفى روايه الشيخ ترك لفظ أصحابه.

وعن الجعريات، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام): «إن علياً (عليه السلام) رأى رجلاً وهو يقول لبيك بحججه، قال: فأشار إليه إن الله عالم بسريرتك، نيتك تكفيك فلا تلفظ بشيء».

وهذه الأخبار كما تراها موردها غير مورد تلك الأخبار.

نعم مورد الرضوى مورد هذه الأخبار، لكن لا بد من تقديم هذه على ذلك، وأن الاضمار أحب من الإظهار، كما أفتى بذلك صريحاً صاحب الوسائل، قال: باب وجوب النية في الإحرام، وأنه يجزى القصد بالقلب من غير نطق، واستحباب

ص: ٨٧

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ الباب ١٢ من أبواب الإحرام ح ٣ نقلاً عن فقه الرضا

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥ الباب ١٧ من أبواب الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥ الباب ١٧ من أبواب الإحرام ح ٦

بل ربما يظهر ذلك من الجواهر، حيث إنه قال في آخر عبارته ما لفظه:

وربما يستفاد من العبارة _ أى عبارته الشرائع القائل باستحباب التلفظ بما يعزم عليه _ ونحوها استحباب التلفظ بها فى غير التلبيه، كما يؤمى إليه ما فى بعض النصوص أيضاً من الأمر بقوله: اللهم إنى أريد التمتع بالعمره إلى الحج على كتابك وسنه نبيك (صلى الله عليه وآله) قبلها (٢)، انتهى.

فإن المستفاد من هذا الكلام أن محل البحث هو التلفظ فى الدعاء، لا فى النيه، وإن التلفظ فيها غير مصرح به، بل ربما يؤمى إليه ما فى بعض النصوص، بل قال فى الجواهر عند قول المصنف (رحمه الله): ولو نوى نوعاً ونطق بغيره إلخ، ما لفظه: بل ستعرف أن الإضمار أفضل (٣)، انتهى.

بل هو المحكى عن بعض شراح النافع حيث فسر قول المصنف والتلفظ بما يعزم عليه بما يذكر فى التلبيه، واستدل برواياته.

وأما حمل الحدائق تبعاً للمحكى عن العلامة أخبار الإضمار على التقيه، معللاً بعدم التمتع عند العامه، ففيه: مضافاً إلى إطلاق تلك الأخبار كما رأيت فى شمل القران والإفراد، أن العامه كلهم قائلون بالتمتع، منتهى الأمر بعضهم يفضله على أخويه وبعضهم لا يقول بالترفضيل، كما يشهد بذلك كتبهم، ولم يعملوا بمنع عمر عنها

ص: ٨٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٧ من أبواب الإحرام

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٧٩

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٠٦

بل ولا يعتبر الإخطار بالبال فيكفى الداعى.

وهذا من إشكالات الخاصه عليهم بأنه إن كان كلام عمر لازم الاتباع فلم لا يعملون به فى حج التمتع، وإن لم يكن لازم الاتباع فلم يعملون به فى متعه النساء.

وكيف كان، فمما ذكرنا ظهر ما فى كلام بعض شراح المفاتيح القائل بأنه يمتاز الحج من بين سائر العبادات باستحباب التلفظ بما ينوى ويعزم عليه.

وأما ما ذكره فى المستمسك من أنه يحتمل أن يكون المراد بالإضمار الإسرار فى التلفظ (١)، ففيه ما لا يخفى، لأنه مخالف صريح لقوله (عليه السلام) فى صحيح الحضرى وغيره: «ولا نسمى شيئاً والله العالم».

{بل ولا يعتبر} فى النيه {الإخطار بالبال} لعدم الدليل عليه {فيكفى الداعى} كما تقدم فى مباحث الوضوء وغيره.

ص: ٨٩

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٦٦

(مسأله ٥): لا يعتبر فى الإحرام استمرار العزم على ترك محرماته، بل المعتبر العزم على تركها مستمراً، فلو لم يعزم من الأول على استمرار الترك بطل،

{مسأله ٥: لا- يعتبر فى الإحرام استمرار العزم على ترك محرماته}، فإن المستفاد من الروايات الداله على عدم بطلان الإحرام بفعل المحرمات، وأنه لا- يخرج منه الشخص إلا بما عين شرعاً للخروج، أن الإحرام لا ينتقض بفعلها، بل بمجرد حصول سببه يحصل، ويبقى على المكلف إلى أن يحل بالمحل.

{بل المعتبر العزم على تركها مستمراً، فلو لم يعزم من الأول على استمرار الترك بطل} هذا إنما يتم بناءً على كون الإحرام هو توطین النفس على الترك، إذ التوطین على الترك لا- يلائم بناء الفعل، فبناء الفعل رافع له، أما بناءً على ما اخترناه من أن الإحرام ليس إلا التلبیه المسبوقه بالنيه، لما دل على حرمة المحرمات بها لا قبلها ونحو ذلك فلا، فمن لبي بقصد الحج ولكن كان بناؤه التظليل أو بعض المحرمات الأخر انعقد إحرامه ولم يكن مضرراً به.

نعم لو نوى التقرب بحج ليس من محرماته التظليل مثلاً لم ينعقد، لعدم تشريع هذا الحج، فهو مثل الصلاه فى عدم مضريه قصد إتيان المبطل، وإن خالفها فى مضريه الا تيان بالصلاه دون الحج، بخلاف الصوم فإنه يضره القصد أيضاً على المشهور بين المتأخرين، فهذه العبادات الثلاث على ثلاثه أقسام:

قسم لا يضره القصد ولا الفعل وهو الحج.

وقسم يضره الفعل دون القصد وهو الصلاه.

وقسم يضره كل واحد من الفعل والقصد وهو الصوم.

وعلى هذا فكثير من الحجاج

وأما لو عزم على ذلك ولم يستمر عزمه بأن نوى بعد تحقق الإحرام عدمه أو إتيان شيء منها لم يبطل، فلا يعتبر فيه استدامه النية كما في الصوم، والفرق أن التروك في الصوم معتبره في صحته بخلاف الإحرام فإنها فيه واجبات تكليفية.

في هذه السنوات الذين يحرمون بالنذر ويركبون الطائره أو يحرمون من الشجره ثم يركبون الطائره مع بنائهم على ركوبها من الأول لا يبطل إحرامهم وحجهم بهذا القصد، وإن كان لهم طريق آخر لا يوجب سلوكه التظليل، فما ذكره بعض المعاصرين من عدم مضره قصد ركوب الطائره ينافى مع عدم تعليقه على هذا الموضع من المتن.

{وأما لو عزم على ذلك ولم يستمر عزمه بأن نوى بعد تحقق الإحرام عدمه أو إتيان شيء منها لم يبطل} لما عرفت من دلالة النصوص على بقاء إحرام من ارتكب المحرم، فمع القصد بدون الإتيان أولى، {فلا- يعتبر فيه استدامه النية كما في الصوم} المعبر استدامتها.

{والفرق أن التروك في الصوم معتبره في صحته} كما تقدم تحقيق ذلك في كتاب الصوم فراجع.

{بخلاف الإحرام فإنها فيه واجبات تكليفية} لا وضعيه، كما هي ظواهر الأوامر والنواهي المتعلقة بالمركات.

(مسألة ٦): لو نسي ما عينه من حج أو عمره

{مسألة ٦: لو نسي ما عينه من حج أو عمره { أو قران أو تمتع أو أفراد، ويتحقق الترديد بين القران وأخويه بأن كانت معه بدنه ثم ضلت ثم نسي أنه هل أشعرها أو قلدها بقصد القران أم لا، فهذا إما أن يجب عليه قسم بعينه أم لا، بأن كان الجميع مستحباً أو واجباً مخيراً، أو كان بين واجب موسع وآخر مستحب، ففي الأول بينى على كونه القسم الواجب عليه، لأصالة الصحة المستفاده من عموم صحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كلما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو» (١).

قال في الحدائق: قالوا: إذا نسي بماذا أحرم، فإن كان أحد النسكين متعيناً عليه انصرف ذلك الإحرام إليه (٢).

قال في المدارك: وبه قطع العلامة ومن تأخر عنه، لأن الظاهر من حال المكلف أنه إنما يأتي بما هو فرضه، قال: وهو حسن، خصوصاً مع العزم المتقدم على الإتيان بذلك الواجب (٣)، انتهى.

وأما في الثاني، فإن أمكن الجمع بلا محذور، كما لو كان نذره العمره أو حج التمتع ثم بعد الإحرام شك في أنه نوى هذا أم هذا جمع بأن يأتي ببقية الأفعال بقصد ما في الذمه، ثم يحج بعد ذلك، للعلم الإجمالي، وإن لم يمكن

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة ح ٣

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٣٩

٣- المدارك: ص ٤٤٤ سطر ٢٣

الجمع، فإن أمكن العدول _ كما لو تردد أمره بين الإفراد والتمتع، فإنه لو كان إفراداً جاز له العدول إلى التمتع بعد الإحرام ودخول مكة إجماعاً محكياً عن الخلاف والمعتبر والمنتهى وغيرها للنصوص المستفيضة كما يأتي تفصيل ذلك في مسائل حج القران والإفراد إن شاء الله تعالى _ وجب لأنه يتمكن من إتمام الحج لله، وفيه موافقه قطعيه، وفي عدمه مخالفه احتماليه، ولا شك أن بنظر العقل والعقلاء يقدم الأول على الثاني.

والحاصل: إنه بالعدول يتمكن من امتثال أمر الإتمام، بخلاف عدمه، والامتثال لازم فيلزم العدول.

وإن لم يمكن العدول، فإن كان مما يمكن الاحتياط، بأن شك وهو في المشعر مثلاً، فإنه يبنى على صحه ما سبق ويأتي بعد الحج بعمره تعين فيما كان واجباً تخييرياً، كما لو كان نذره الإفراد مع العمره أو التمتع، للعلم الإجمالي، وإلا لم يلزم الاحتياط.

وإن كان مما لا يمكن الاحتياط بأن تردد أمره بين القران والتمتع بعد الإحرام بدون الإتيان بأى عمل، وهنا احتمالات:

الأول: التخيير، لأنه لا- سبيل إلى الحكم بالخروج من الإحرام بعد الحكم بانعقاده، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر في المقام، وإن كانت المتعه بذاتها أفضل من القران.

الثاني: البطلان، لأن وجوب إتمام الحج والعمره لله إنما هو فيما أمكن الامتثال، أما إذا لم يمكن لدوران المكلف به بين الضدين فلا وجوب للإتمام.

الثالث: إنه يجعله عمره فيما كان مردداً بين الحجى، أفتى به الشيخ مطلقاً فى محكى الخلاف قال: يجعله للعره لأنه إن كان متمتعاً فقد وافق، وإن كان غيره فالعدول إلى غيره جائز، قال: وإذا أكرم للعره لا يمكنه أن يجعلها حجه مع القدره على الإتيان بأفعال العره، فلهدا قلنا يجعله عمره على كل حال، واستحسنه العلامه فى محكى المنتهى.

الرابع: ما فى الحدائق من التوقف فى المسأله، لأنه مما لم يرد فيه نص، فاللازم السكوت وأخذ جاده الاحتياط.

والذى يرجح فى النظر الاحتياط بالجمع بين المحتملين، فلو تردد بين القران والتمتع مثلاً أتى بالعره مقدمه، لكن يطوف ويسعى بعنوان ما فى الذمه الأعم من تقديم طواف الحج وسعيه فى القران وطواف العره وسعيها فى التمتع، والقول بأنه يلازم التقصير المحرم فى أثناء القران لو كان فى الواقع قرانا، غير مضر، لأنه على أى تقدير فعل بعض المحرمات.

أما سائر الاحتمالات، فيرد على الأول: إن التخيير وإن تم فى بعض الموارد، لكن لا- كليه له للعلم الإجمالى، مضافاً إلى أنه لا يعلم بالخروج عن الإحرام بإتيان أحد النسكين.

وعلى الثانى، بأن البطلان لا- دليل عليه، فهو محرم لا- بد له من الخروج عن إحرامه، وأصح طرق الخروج الاحتياط، ولا وجه للقول بعدم شمول الآيه للمقام، لعدم استحاله الخروج.

وجب عليه التجديد سواء تعين عليه أحدهما أو لا، وقيل: إنه للمتعين منهما،

وعلى الثالث: بأنه مضافاً إلى اختصاصه ببعض صور الشك، عدم الدليل على العدول مطلقاً.

وعلى الرابع: بأن التوقف لا يفيد الشخص الذى وقع فى هذا المحذور، فإنه لو سأل العامى العالم بعد الإحرام أنه نسى ما قصده، لا مجال لأن يقول له لا أدري، ولو فرضنا أن نفس صاحب الحقائق وقع فى هذا المحذور فهل كان ينفعه التوقف.

وبهذا كله تعرف أن ما ذكره المصنف (رحمه الله) من أنه لو نسى {وجب عليه التجديد سواء تعين عليه أحدهما أو لا} فى غير محله، لما ذكره السيد البروجردى بقوله: تجديد الإحرام غير مفيد، إذ الإحرام على الإحرام لا يصح، ولا يرفع الإحرام السابق ولا يقلبه عما وقع عليه.

نعم فيما إذا كانت الصحه مختصه بأحدهما، الأحوط تجديده لما يصح منهما، لأن السابق إن كان هذا لم يضره التجديد، وإن كان غيره وقع باطلاً فصح التجديد، انتهى.

لكن يرد عليه ما عرفت من لزوم الحمل على الصحه فى مثل هذا الشك، فلا وجه لتجديده حتى فى هذه الصوره.

{وقيل} والقائل به الشرائع والقواعد والشهيدان وغيرهم {إنه للمتعين منهما} إن كان أحدهما معيناً، وقد تقدم نسبه المدارك هذا القول إلى العلامة ومن تأخر عنه.

ومع عدم التعيين يكون لما يصح منهما، ومع صحتهما كما في أشهر الحج الأولى جعله للعمرة المتمتع بها وهو مشكل، إذ لا وجه له.

{ومع عدم التعيين يكون لما يصح منهما} إن صح أحدهما دون الآخر، كما لو كان في عرفات وقد علم أنه لم يطف ولم يسع، فإنه لا يصح للعمرة فيتعين صرفه للحج، وكذا إذا تردد بينهما وهو في غير أشهر الحج، فإنه لا يصح حجاً فيتعين صرفه إلى العمرة.

{ومع صحتهما، كما في أشهر الحج} مع عدم تجاوز محل صلاحية كل منهما {الأولى جعله للعمرة المتمتع بها وهو مشكل، إذ لا وجه له}، وقد اضطربت الأقوال في هذه المسألة، كما لا يخفى على من راجع الجواهر والحدائق وكشف اللثام والمستمسك وغيرها، حتى أن كلام المصنف (رحمه الله) هذا لا يوافق شيئاً من الأقوال.

(مسألة ٧): لا تكفى نيه واحده للحج والعمرة،

{مسألة ٧: {لا تكفى نيه واحده للحج والعمرة} بأن ينوى بإحرامه الحج والعمرة معاً، وذلك لأنه غير مشروع، فإن الشارع جعل للحج إحراماً وللعمرة إحراماً، فالجمع بينهما بأن يحرم بقصد الحج والعمرة كليهما مما لم يشرعه الشارع فيبطل.

ومن هنا تعرف أن الأجود في العبارة أن يقول: لا ينعقد الإحرام إذا كانت النيه الحج والعمرة معاً، وهذا هو المراد من البطلان في كلمات العلماء.

فعن المنتهى أنه حكى عن الشيخ في الخلاف إنه قال: لا يجوز القران بين حج و عمره بإحرام واحد، وادعى على ذلك الإجماع.

وعن القواعد: الأقرب البطلان، وإن كان في الشهر الحج.

وعن المدارك: إنه _ أى الانعقاد _ ضعيف جداً، قال: لأن المنوى أعنى وقوع الإحرام الواحد للحج والعمرة معاً لم يثبت جوازه شرعاً، فيكون التعبد به باطلاً، وغيره لم يتعلق به النيه(١).

وعن الدروس: لا يجوز إدخال حج على حج، ولا عمره على عمره، ولا نيه حجتين ولا عمرتين، إلى أن قال: ولا نيه حجه و عمره معاً إلا على قول الحسن وابن الجنيد، ولو فعل بطل إحرامه، انتهى.

أقول: ومراد القائل بالصحة كابن أبي عقيل هو وجوب الإتيان بها العمره أولاً- ثم الحج، وأنه لا يحل من العمره بعد الإتيان بأفعالها، كما في المتمتع

ص: ٩٧

غير القارن، وإنما يحل بعد الإتيان بأفعال الحج كمالاً، وقد ذكر في المسالك أن هذا القول ذكره جماعة وله شواهد من الأخبار، والأصح البطلان، انتهى.

أقول: مراده بالشواهد جملة من الروايات، كصحيح يعقوب بن شعيب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، فقلت: كيف ترى لى أن أهل، فقال: «إن شئت سميت وإن لم تشـ أ لم تسم شيئاً»، فقلت له: كيف تصنع أنت، قال: «أجمعهما فأقول: لبيك بحجه وعمره معاً»^(١)، الحديث.

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن عثمان خرج حاجاً فلما صار إلى الأبواء أمر منادياً ينادى في الناس اجعلوها حجه ولا تتمتعوا، فنادى المنادى، فمر المنادى بالمقداد بن الأسود فقال: أما لتجدن عند القلائص رجلاً ينكر ما تقول، فلما انتهى المنادى إلى علي (عليه السلام) وكان عند ركابه يلقيها خبطاً ودقيقاً، فلما سمع النداء تركها ومضى إلى عثمان، وقال: ما هذا الذي أمرت به، فقال: رأى رأيته، فقال: والله لقد أمرت بخلاف رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثم أدبر مولياً رافعاً صوته لبيك بحجه وعمره معاً لبيك، وكان مروان بن الحكم يقول بعد ذلك لكأني أنظر إلى بياض الدقيق مع خضره الخبط على ذراعيه»^(٢).

{بل} وصحيح ابن أبي نصر، عن الرضا (عليه السلام): «فى المتمتع أنه ينوى

ص: ٩٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠ الباب ٢١ من أبواب الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠ الباب ٢١ من أبواب الإحرام ح ٧

وما دل على أنه دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة من متواتر الروايات، بل أقوى دلالة من الكل فعل النبي (صلى الله عليه وآله) كما لا يخفى على من راجع أخبار حجة الوداع، فإنه (صلى الله عليه وآله) أحرم بالحج وساق الهدى وأتى مكة فطاف وصلى وسعى، ثم ذهب إلى عرفات والمزدلفة ومنى، ثم رجع إلى مكة يوم العاشر وزار البيت ورجع إلى منى وأقام بها حتى كان يوم الثالث من آخر أيام التشريق ثم رمى الجمار وجاء إلى الأبطح ولم يدخل مكة حتى رجع إلى المدينة، فإن طوافه وسعيه الأولين عمره دخلت في الحج، ولذا لم يحرم (صلى الله عليه وآله) ثانياً.

إلى غير ذلك من نحو هذه الشواهد.

لكن في الكل ما ترى، إذ صحيحه يعقوب بعد الغض عن حملها على التقية لا تدل إلا على إرادته الحج والعمرة معاً، لا الحج فقط أو العمرة فقط، كما هو الظاهر من صحيحه الحلبي، حيث إن عثمان أراد حج الأفراد مقابل التمتع، وحيث إن أصحابه كانوا من أهل الآفاق ولا يصح ذلك لهم، رد عليه على (عليه السلام)، فقله (عليه السلام): «لييك بحجه وعمره معاً»، رد لذلك لا إنشاء للأمرين بإحرام.

وأما صحيح ابن أبي نصر، فمضافاً إلى أنه لا ينطبق على فتوى ابن أبي عقيل، لأنه يقول بجمعهما لا- الحج فقط، أن المراد بالإحرام بالحج مقابل العمرة المفردة، يعني أنه يأتي بالعمرة التي في ضمن الحج.

لا بد لكل منهما من نيته مستقلاً، إذ كل منهما يحتاج إلى إحرام مستقل

وأما ما دل على دخول العمره في الحج، فقد فسره الصادق (عليه السلام) في خبر فضيل بن عياض، حيث قال في جملة حكايته (عليه السلام) حجه الوداع، وهذا الكلام من رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنما كان في الوقت الذي أمرهم بفسخ الحج، فقال: «دخلت العمره في الحج إلى يوم القيامة وشبك بين أصابعه يعني في أشهر الحج»^(١)، الحديث.

وأما فعل النبي (صلى الله عليه وآله) فلم يكن طوافه وسعيه للعمره، بل طواف الحج وسعيه، فإنه يجوز للقارن والمفرد إذا دخلا مكة تقديم الطواف والسعي، والقول بأنه فلم لم يأت بالعمره بعد ذلك ولا قبله، مردود بأنه (صلى الله عليه وآله) قد كان حج خمس وعشرين حجه قبل ذلك كما ورد في بعض الروايات، فلعله (صلى الله عليه وآله) إنما أتى بحج القران فقط دون العمره، كما أنه اعتمر قبل ذلك بعده عمر ورجوعه يوم العاشر إن كان لطواف النساء.

وكيف كان، فهذه الشواهد مع عدم تماميتها في أنفسها لا تصلح للمقاومه مع مستفيض الصحاح المعتضد بالشهره القويه الدال على لزوم للحج والعمره.

وأما في التمتع فالتحلل بينهما أظهر من الشمس فـ {لا بد لكل منهما من نيته مستقلاً، إذ كل منهما يحتاج إلى إحرام مستقل}، وقد تقدم أنه لا يحتاج إلى الإخطار، بل لو نوى من الأول العمره ثم الحج وأتى إلى آخر الأعمال بالارتكاز الذي هو الداعى كفى.

ص: ١٠٠

فلو نوى كذلك وجب عليه تجديدها، والقول بصرفه إلى المتعين منهما إذا تعين عليه أحدهما والتخير بينهما إذا لم يتعين وصح منه كل منهما كما في أشهر الحج

{فلو نوى كذلك} بطل ولم يحرم و{وجب عليه تجديدها} بمعنى أنه لو أراد شيئاً احتاج إلى نيه جديده، لا- أنه تجب النيه مطلقاً حتى فيما كان الحج مندوباً كما هو ظاهر.

{والقول} المحكى عن الشيخ وجماعه {بصرفه إلى المتعين منهما إذا تعين عليه أحدهما} كما لو كان في غير أشهر الحج، فإنه يتعين عليه صرفه إلى العمره.

{والتخير بينهما إذا لم يتعين وصح منه كل منهما كما في أشهر الحج}.

ويدل على الأول: إن الإحرام حقيقه واحده، فإذا وقع على وجه العباده صح وترتب عليه أثره.

وعلى الثانى: مضافاً إلى ما عن كشف اللثام من تعليه التخيير بأنه كان له الإحرام بأيهما شاء إذا لم يتعين عليه أحدهما، فله صرف إحرامه إلى أيهما شاء، لعدم الرجحان وعدم جواز الإحلال بدون النسك إلا إذا صد أو أحصر ولا جمع بين النسكين فى إحرام، انتهى. خير أبان بن تغلب قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): بأى شىء أهل، قال: «لا تسم حجاً ولا عمره، وأضمر فى نفسك المتعه، فإن أدركت كنت متمتعاً وإلا كنت حاجاً» (١).

ص: ١٠١

لا وجه له، كالقول بأنه لو كان في أشهر الحج بطل ولزم التجديد، وإن كان في غيرها صح عمره مفرده.

{لا وجه له} إذ الصرف إلى المتعين إذا تعين أحدهما فرع الدليل ولا دليل، وكون الإحرام حقيقه واحده خلاف ظواهر الأدلة التي منها اختلاف الآثار المترتب على اختلافه، كعدم جواز التقصير قبل الذهاب إلى الموقف في الأفراد والقران بخلاف العمره، وما في كشف اللثام قياس، فإن جواز الأمرين قبل الانعقاد لا يلزم جوازهما بعده، وإلا قلنا بذلك فيما نوى صلاه الظهر ثم بدا له في نقلها إلى صلاه مندوبه أخرى، أو نذر شيئاً ثم بدا له شيء آخر.

وأما خبر أبان فهو بمعزل عما نحن فيه، فإنه في مقام أن ناوى المتعه إن خاف فوت الموقف عدل إلى حج الأفراد، فهو من روايات تلك المسألة لا مسألتنا هذه.

{كالقول بأنه لو كان في أشهر الحج بطل ولزم التجديد، وإن كان في غيرها صح عمره مفرده} كما أفتى به في الشرائع قال: ولو أحرم بالحج والعمره وكان في أشهر الحج كان مخيراً بين الحج والعمره إذا لم يتعين عليه أحدهما، وإن كان في غير أشهر الحج تعين للعمره، ولو قيل بالبطلان في الأول ولزوم تجديد النيه كان أشبه بأصول المذهب (١)، انتهى. فإنه بالنسبه إلى شقه الثاني، أعنى تعينه للعمره المفرده، كما هو الظاهر من سكوته أيضاً فخلاف الأدله، وإن استدل له في الجواهر بقوله: ولعله لأن الحج لما لم يمكن في غيرها لم يكن التعرض

ص: ١٠٢

له إلا لغواً محضاً، بل خطأً، ثم رده بقوله: وفيه إن اللغويه والخطائيه لا تنافي حصول البطلان باعتبار عدم الإتيان بالمأمور به على وجهه (١)، انتهى.

ثم إن الحدائق والجواهر حملاً بعض النصوص المتقدمه على التقيه، لكن لا وجه له بعد الجمع الدلالى.

نعم فى المقام روايات لا بد من حملها على التقيه، كخبر إسماعيل الجعفى، قال: خرجت أنا وميسر وأناس من أصحابنا، فقال لنا زرارہ: لبوا بالحج، فدخلنا على أبى جعفر (عليه السلام) فقلنا له: أصحلك الله إنا نريد الحج ونحن قوم ضروره _ أو كلنا ضروره _ فكيف نصنع، فقال: «لبوا بالعمره». فلما خرجنا قدم عبد الملك بن أعين، فقلنا له: ألا تعجب من زرارہ قال لنا لبوا بالحج، وإن أبى جعفر (عليه السلام) قال لنا لبوا بالعمره، ودخل عبد الملك بن أعين فقال له: إن إناسا من مواليك أمرهم زرارہ أن يلبوا بالحج عنك وأنهم دخلوا عليك وأمرتهم أن يلبوا بالعمره، فقال أبو جعفر (عليه السلام): «يريد كل إنسان منهم أن يسمع على حده، أعدمهم على» فدخلنا، فقال، «لبوا بالحج، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لى بالحج» (٢).

وخبر حمران بن أعين قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام)، فقال لى:

ص: ١٠٣

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٠٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩ الباب ٢١ من أبواب الإحرام ح ٣

«بم أهلت»، فقلت: بالعمرة، فقال: «أفلا- أهلت بالحج ونويت المتعة فصارت عمرتك كوفيه وحجتك مكيه، ولو كنت نويت المتعة وأهلت بالحج كانت حجتك وعمرتك كوفيتين»^(١).

وصحيح عبد الملك بن أعين، قال: حج جماعه من أصحابنا فلما قدموا المدينة دخلوا على أبي جعفر (عليه السلام) فقالوا: إن زراره أمرنا أن نهل بالحج إذا أحرمنا، فقال لهم: «تمتعوا». فلما خرجوا من عنده دخلت عليه فقلت: جعلت فداك لئن تجزهم بما أخبرت به زرارته لئن الكوفه ولنصبحن به كذابا، فقال: «ردهم على» فدخلوا عليه فقال: «صدق زرارته، أما والله لا يسمع هذا بعد هذا اليوم أحد مني»^(٢).

إلى غير ذلك.

ص: ١٠٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠ الباب ٢١ من أبواب الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٧٦ الباب ٣ من أبواب أقسام الحج ح ١٩

(مسألة ٨): لو نوى كإحرام فلان، فإن علم أنه لما ذا أحرم صح، وإن لم يعلم فقييل بالبطلان لعدم التعيين، وقيل بالصححه لما عن علي (عليه السلام)،

{مسألة ٨: لو نوى كإحرام فلان، فإن علم أنه لماذا أحرم صح}، قال في الجواهر: بلا خلاف ولا إشكال لوجود المقتضى من النية والتعيين وعدم المانع، انتهى (١).

وقال في الحدائق: قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو قال: كإحرام فلان، وكان عالماً بما أحرم صح لحصول النية المعتبره (٢).

{وإن لم يعلم فقييل بالبطلان} كما في الجواهر (٣)، قال: الأقوى البطلان وفاقاً لجماعه {لعدم التعيين} المعتبر.

{وقيل} والقائل الشيخ والفاضل في محكى المنتهى والتذكرة {بالصححه، لما عن علي (عليه السلام)} ففي صحيح الحلبي وحسنه، عن الصادق (عليه السلام) في حجه الوداع أنه (صلى الله عليه وآله) قال: «يا علي بأى شىء أهملت»، فقال: «أهملت بما أهل به النبى».

وفى صحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، وفيه ذكر: «إن علياً (عليه السلام) قدم من اليمين على رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو بمكة»، إلى

ص: ١٠٥

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢١٠

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٣٣

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢١٢

أن قال: «وأنت يا علي بما أهلت»، قال: قلت: يا رسول الله إهلالاً كإهلال النبي (صلى الله عليه وآله)، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله): «كن على إحرامك مثلي وأنت شريكى فى هديى»^(١).

وفى مرسل الفقيه: إنه (صلى الله عليه وآله) قال لعلى (عليه السلام): فبم أهلت أنت يا علي؟ فقال: إهلالاً كإهلال النبي (صلى الله عليه وآله)، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): كن على إحرامك مثلى فأنت شريكى فى هديى. وكان النبي (صلى الله عليه وآله) ساق مائه بدنه، فجعل لعلى (عليه السلام) أربعاً وثلاثين ولنفسه ستاً وستين، ونحرها كلها بيده ثم أخذ من كل بدنه جذوه وطبخها فى قدر وأكلا منها وتحسباً من المرق^(٢).

{والأقوى الصحة لأنه} مضافاً إلى كونه {نوع تعيين} مورد النص السابق.

وقد أشكلوا فى ذلك من وجوه:

الأول: إن علياً (عليه السلام) كان عالماً بكيفية حج النبي (صلى الله عليه وآله)، وفيه: إنه خلاف بعض النصوص، فقد روى الفضل بن الحسن الطبرسى فى إعلام الورى، قال: «خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) متوجهاً إلى الحج فى السنه العاشره لخمس بقين من ذى القعدة، وأذن فى الناس بالحج، فتهياً الناس للخروج معه، وأحرم من ذى الحليفه وأحرم الناس معه، وكان قارناً للحج ساق

ص: ١٠٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٧ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٤

٢- الفقيه: ج ٢ ص ١٥٣ الباب ٦٣ ح ١٥

ستاً وستين بدنه، وحج على (عليه السلام) من اليمن وساق معه أربعاً وثلاثين بدنه، وخرج بمن معه من العسكر الذي أصحابه إلى اليمن، فلما قارب رسول الله (صلى الله عليه وآله) مكة من طريق المدينة قاربها على (عليه السلام) من طريق اليمن، فتقدم الجيش إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فسر بذلك، فقال له: بم أهلت يا علي، فقال له: يا رسول الله إنك لم تكتب إلى ياهلاكك، فقلت: إهلالاً - كإهلال نبيك، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله): فأنت شريكى فى حجى ومناسكى وهديى، فأقم على إحرامك وعد إلى جيشك وعجل بهم إلى حتى نجتمع بمكة» (١).

الثانى: إن علياً (عليه السلام) لم يكن ساق الهدى، فكيف يمكن أن يكون حجه حج قران، فلا بد وأن يحمل ذلك على كونه من خصائصه (عليه السلام)، ومثله الإجمال فى النهى، وفيه إنه إن ثبت ذلك نقول بمقتضاه، لكن الكلام فى تضارب الروايات حول هذا الموضوع.

ففى عده من الروايات: أن النبى (صلى الله عليه وآله) أشركه فى هديه، كمرسل الفقيه المتقدم، ورواه الفضل بن الحسن الطبرسى، قال الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ساق فى حجته مائه بدنه فنحر نيفا وستين ثم أعطى علياً فنحر نيفا وثلاثين» (٢).

وصحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى صفه حج رسول الله (صلى الله

ص: ١٠٧

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٦٨ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٣٢

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٦٨ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٣٣

عليه وآله): «فأهلّ بالحج وساق مائه بدنه»، إلى أن قال: «فأشركه في الهدى وجعل له سبعا وثلاثين»^(١).

وفى جملة من الروايات: إن علياً (عليه السلام) أتى بالهدى معه، كروايه الطبرسي المتقدمة.

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفيه: «وكان الهدى الذي جاء به رسول الله (صلى الله عليه وآله) أربعاً وستين، أو ستاً وستين، وجاء علي (عليه السلام) بأربعة وثلاثين، أو ست وثلاثين، فنحر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ستاً وستين، ونحر علي (عليه السلام) أربعاً وثلاثين بدنه»^(٢).

وهذا التضارب في الروايات أوجب رفع اليد عن هذا الحكم، أعني عدم سوق أحد ثم شراكته في هدى غيره، أما أصل الحكم، أعني كون علي (عليه السلام) أهلاً مجملاً كإهلال النبي (صلى الله عليه وآله) الظاهر منه عدم علمه (عليه السلام) ظاهراً بذلك المرید بروايه الفضل المتقدمة فلا إشكال فيه.

الثالث: إنه على تقدير تسليم عدم علم علي (عليه السلام) ظاهراً، لا يمكن الأخذ بذلك، لأنه إنما كان في أول الشريعة مع فرض عدم اطلاعه (عليه السلام) ظاهراً بالتكليف، بل احتمالاً (عليه السلام) نزول حكم جديد، وكان متعذراً عليه

ص: ١٠٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٧ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٤

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٣ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٤

نعم لو لم يحرم فلان أو بقى على الاشتباه فالظاهر البطلان، وقد يقال: إنه فى صوره الاشتباه يتمتع،

حصول اليقين بما هو مكلف به، بخلاف من يعلم شغل ذمته، وفيه: إن العلم والجهل لا مدخلية لهما فى الأحكام، ولو كان مثل ذلك باطلاً لأمره النبى (صلى الله عليه وآله) بالإهلال ثانياً، لفرض عدم ضيق الوقت، لأنه (عليه السلام) عاد إلى جيشه.

وكيف كان، فالإنصاف إن هذه الإشكالات لا- ترجع إلى محصل، كالإشكال بأن علياً (عليه السلام) كان من أهل الآفاق وفرضهم التمتع لا القران.

{نعم لو لم يحرم فلان أو بقى على الاشتباه فالظاهر البطلان}، هذا إنما يتم فى الأول لعدم الموضوع، خلافاً للمحكى عن الشيخ والفاضل، حيث ذهب إلى الانعقاد مطلقاً، مخيراً بين الحج والعمرة، وضعفه ظاهر دون الثانى، بل هو كالناسى فى شقوق المسأله على ما عرفت، إذ لا- وجه للبطلان، ولذا قال فى المستمسك: وأما فى الصوره الثانیه فغير ظاهر، إلا- بناءً على ما عرفت فى الناسى (1).

{وقد يقال}، والقائل به الشيخ فى محكى الخلاف والشرائع {إنه فى صوره الاشتباه يتمتع} لأنه إن كان متمتعاً فقد وافق، وإن كان غيره فالعدول عنه جائز.

ص: ١٠٩

ولا وجه له إلا إذا كان في مقام يصح له العدول إلى التمتع.

{ولا- وجه له} إذ ليس يجوز العدول إلى التمتع مطلقاً {إلا- إذا كان في مقام يصح له العدول إلى التمتع} فإنه يعدل ويجعله تمتعاً، وقد عرفت تفصيل الكلام في ذلك في الناسى.

ص: ١١٠

مسأله ٩ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره

(مسأله ٩): لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره بطل.

{مسأله ٩: لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره بطل} لأن ما نوى له لم يصح وقوعه، وما يصح وقوعه لم ينوه، ومنه يعلم أنه لا بد من تقييد ذلك بما لم يصح وقوع غيره، أما صرف الوجوب المجامع لصحة وقوع الغير فلا يوجب بطلانا.

قال في الجواهر: لو نوى نسياناً غير المتعين عليه فهل يصح للمتعين، أو يقع باطلاً لهما، ويحتاج إلى تجديد النية، الأقوى الثاني، بناءً على ما عرفت من عدم الدليل على الصرف شرعاً قهراً (١).

ص: ١١١

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢١٠

(مسأله ١٠): لو نوى نوعاً ونطق بغيره كان المدار على ما نوى دون ما نطق.

{مسأله ١٠: لو نوى نوعاً ونطق بغيره كان المدار على ما نوى دون ما نطق} لأن «الأعمال بالنيات»، ولا اعتبار بالنطق في قبالتها.

قال في الحدائق: قد صرح الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأنه لو نوى الإحرام بنسك ولبى بغيره انعقد ما نواه دون ما تلفظ به، لأن المدار على النية، واللفظ لا اعتبار به، وهو كذلك (١).

ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قلت لأبي الحسن على بن موسى الرضا (عليه السلام) كيف أصنع إذا أردت أن أمتع، فقال: «لَبَّ بالحج وانو المتعه، فإذا دخلت مكة طفت بالبيت وصليت الركعتين خلف المقام، وسعيت بين الصفا والمروه، ونسختها وجعلتها متعه» (٢)، انتهى.

أقول: لكن في دلاله الروايه نظر ظاهر.

نعم ربما يستدل لذلك بخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل أحرم قبل الترويه فأراد الإحرام بالحج يوم الترويه فأخطأ ذكر العمره، قال (عليه السلام): «ليس عليه شيء فليعتد الإحرام بالحج» (٣).

ص: ١١٢

١- الحدائق: ج ١٥ ص ٣٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١ الباب ٢٢ من أبواب الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١ الباب ٢٢ من أبواب الإحرام ح ٨

والقول بأن ظاهره نيه العمره غلطاً لا التلفظ بالعمره، خلاف الظاهر، لأنه قال: فذكر العمره.

وفى الجواهر مازجا: ولو نوى نوعاً ونطق بغيره عمداً أو سهواً عمل على نيته بلا خلاف بل ولا إشكال(١) _ انتهى.

وكيف كان، فالمسألة من المسلمات فتوى ونصاً، ثم إن الظاهر أنه لو كان ارتكازه شيئاً ونوى غيره وقع على حسب الارتكاز، كما صرح به فى المستمسك قال: والنيه غلطاً أيضاً لا أثر لها كاللفظ، لأن التأثير فى الفعل إنما يكون للداعى النفسى لا للنيه غلطاً، فيكون المدار عليه لا عليها(٢).

ص: ١١٣

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٠٥

٢- المستمسك: ج ١١ ص ٣٥٧

مسأله ١١ لو كان في أثناء نوع وشك في نيته

(مسأله ١١: لو كان في أثناء نوع وشك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه.

{ مسأله ١١: لو كان في أثناء نوع وشك في أنه نواه أو نوى غيره بنى على أنه نواه } لأصله الصحه المستنده إلى الصحيحه المتقدمه.

ص: ١١٤

(مسألة ١٢): يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنيه، والظاهر تحققه بأى لفظ كان، والأولى أن يكون بما فى صحيحه ابن عمار وهو أن يقول:

{مسألة ١٢: يستفاد من جملة من الأخبار استحباب التلفظ بالنيه}، لكن عرفت الحال فى ذلك فى المسألة الرابعة، وإن الأحب الإضمار.

{والظاهر تحققه بأى لفظ كان} لإطلاق بعض تلك الأخبار، كالرضوى المتقدم فى تلك المسألة، مضافاً إلى أن اختلاف النصوص فى اللفظ دليل على عدم الخصوصية فى لفظ بعينه.

{والأولى} عند المصنف {أن يكون بما فى صحيحه} معاويه {ابن عمار}، عن أبى عبد الله (عليه السلام) {وهو أو يقول}: كما علمه، فإنه (عليه السلام) قال: «لا يكون إلا حرام إلا فى دبر صلاه مكتوبه أو نافله، فإن كانت مكتوبه أحرمت فى دبرها بعد التسليم، وإن كانت نافله صليت ركعتين وأحرمت فى دبرهما، فإذا انفتحت من صلاتك فاحمد الله عز وجل واثن عليه وصل على النبى (صلى الله عليه وآله) وتقول: اللهم إنى أسألك أن تجعلنى ممن استجاب لك وآمن بوعدك واتبع أمرك، فإنى عبدك وفى قبضتك، لا أوقى إلا ما وقيت، ولا آخذ إلا ما أعطيت، وقد ذكرت الحج، فأسألك أن تعزم لى عليه على كتابك وسنه نبيك (صلى الله عليه وآله)، وتقوينى على ما ضعفت عنه، وتسلم منى مناسكى فى يسر منك وعافيه، واجعلنى من وفدك الذين رضيت وارتضيت وسميت وكتبت، اللهم إنى خرجت من شقه بعيده

اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج، على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله وسلم) فيسر ذلك لي وتقبله مني وأعني عليه، فإن عرض شيء يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي، اللهم إن لم تكن حجه فعمره، أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي وعظامي ومخي وعصبي من النساء والثياب والطيب، أبتغي بذلك وجهك والدار الآخرة.

وأنفقت مالي ابتغاء مرضاتك، اللهم فتمم لي حجتي وعمرتي»(١١).

{اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله) فيسر ذلك لي وتقبله مني وأعني عليه، فإن عرض شيء يحبسني فحلني حيث حبستني لقدرك الذي قدرت علي، اللهم إن لم تكن حجه فعمره، أحرم لك شعري وبشري ولحمي ودمي وعظامي ومخي وعصبي من النساء والثياب والطيب، أبتغي بذلك وجهك والدار الآخرة} قال: ويجزيك أن تقول: هذا مره واحده حين تحرم، ثم قم فامش هنيئه، فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا قلباً.

ثم إن اللفظ الذي ذكره المصنف (رحمه الله) مخالف لما في الوسائل وغيره، ولذا ذكرناه كما في الوسائل.

ثم إنه لا وجه لتخصيص الأولويه بصحيحه معاويه.

ص: ١١٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ١

بل مثلها صحيحه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أردت الإحرام والتمتع فقل: اللهم إني أردت _ أريد خ _ ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج فيسر ذلك لي وتقبله مني، وأعني عليه وحلني حيث حبستني بقدرتك الذي قدرت علي، أحرم لك شعري وبشري من النساء والطيب والثياب. وإن شئت قلت حين تنهض، وإن شئت فأخره حتى تركب بعيرك وتستقبل القبله فافعل» (١).

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، أنه قال: «وإذا أراد المحرم الإحرام عقد نيته وتكلم بما يحرم له من حجه و عمره أو حج مفرد أو عمره مفرد، يقول: اللهم إني أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج، أو يقول: اللهم إني أريد أن أقرن الحج بالعمرة، إن كان معه هدى، أو يقول: اللهم إني أريد الحج، إن كان يفرد الحج، ويقول: اللهم إني أريد العمرة إن كان معمرا على كتابك وسنه نبيك، اللهم وحلني حيث حبستني لقدرتك الذي قدرت علي، اللهم فاعني على ذلك ويسره وتقبله مني، ثم يدعو بما يجب من الدعاء» (٢).

والرضوى المتقدم في المسألة الأولى، وقريب من الصحيحه عباره الصدوق في المقنع، وقد ظهر من بعض هذه الروايات عدم اختصاص ذلك بحج التمتع بل يعم غيره.

ص: ١١٧

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ٢
 - ٢- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ باب ذكر الإحرام

(مسألة ١٣): يستحب أن يشترط عند إحرامه على الله أن يحله إذا عرض مانع من إتمام نسكه من حج أو عمره، وأن يتمم إحرامه عمره إذا كان للحج ولم يمكنه الإتيان، كما يظهر من جملة من الأخبار

{مسألة ١٣: يستحب أن يشترط عند إحرامه على الله أن يحله إذا عرض مانع من إتمام نسكه من حج أو عمره، وأن يتم إحرامه عمره إذا كان للحج ولم يمكنه الإتيان، كما يظهر من جملة من الأخبار} بلا خلاف كما في الجواهر وإجماعاً كما في الحدائق وعن المدارك، لصحيح ابن عمار وابن سنان، وخبري الدعائم والرضوى المتقدمات.

وخبر الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المعتمر عمره مفردة يشترط على ربه أن يحله حيث حبسه، ومفرد الحج يشترط على ربه إن لم تكن حجه فعمره» (١).

وخبر أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشترط في الحج كيف يشترط، قال: «يقول حين يريد يحرم: أن حلني حيث حبستني فإن حبستني فهي عمره» (٢)، الحديث.

وموثق حنان بن سدير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا أتيت مسجد الشجرة فافرض». قلت: فأى شيء الفرض، قال: «تصلي ركعتين ثم تقول:

ص: ١١٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٣ الباب ٢٣ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٤ الباب ٢٤ من أبواب الإحرام ح ٢

واختلفوا في فائده هذا الاشتراط، فقيل: إنها سقوط الهدى،

اللهم إني أريد أن أتمتع بالعمرة إلى الحج، فإن أصابني قدرك فحلني حيث حبستني بقدرتك، فإذا أتيت الميل فلبه» (١).

وخبر الجعفریات، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام): «إن علياً (عليه السلام) كان يستحب أن يغتسل»، إلى أن قال: «يستثنى في إحرامه أن يحله حيث حبسه» (٢).

وعن العوالي، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال لضباعه بنت الزبير: «أحرمي واشترطي أن تحلني حيث حبستني وكانت تريد الحج واشتكت من المرض» (٣).

إلى غير ذلك مما سيأتي.

{واختلفوا في فائده هذا الاشتراط، فقيل { والقائل الانتصار والسرائر والجامع، وحصر التحرير والمنتهى والتذكرة {إنها سقوط الهدى}، بل عن السيد وابن إدريس إجماع الفرقه عليه، واستدل لذلك بصحيح ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وأحصر بعد ما أحرم، قال: فقال: «أو ما اشترط على ربه قبل أن يحرم أن يحله من إحرامه عند عارض عرض له من أمر الله تعالى»، فقلت: بلى قد اشترط ذلك، قال: «فليرجع إلى أهله حلالاً لا إحرام عليه، إن الله أحق من وفي بما اشترط عليه». قلت: أفعليه الحج من قابل، قال: «لا» (٤).

ص: ١١٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٤ الباب ٢٣ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ١٦ من أبواب الإحرام ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥ الباب ٢٤ من أبواب الإحرام ح ٣

وقيل: إنها تعجيل التحلل وعدم انتظار بلوغ الهدى محله،

وصحيح محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن محرم انكسرت ساقه أى شىء تكون حاله، وأى شىء عليه، قال (عليه السلام): «هو حلال من كل شىء»، قلت: من النساء والثياب والطيب، فقال (عليه السلام): «نعم من جميع ما يحرم على المحرم»، وقال: «أو ما بلغك قول أبي عبد الله (عليه السلام) حلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على»، قلت: أخبرنى عن المحصور والمصدود هما سواء، فقال: «لا»^(١).

قال فى الحدائق بعد ذكر الصحيحين: والتقريب فيهما أنهما دلتا على التحلل بمجرد الإحصار متى اشترط من غير تعرض لاعتبار الهدى، ولو كان واجبا لذكره فى مقام البيان^(٢).

{وقيل} والقائل المبسوط والخلاف والمهذب فى المحصور، والوسيله فى المصدود، والشرائع والمختلف والجواهر وغيرهم {إنها تعجيل التحلل وعدم انتظار بلوغ الهدى محله} ولا يسقط الهدى، واستدل لذلك بقوله تعالى: (فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)^(٣)، وعن السيد الجواب عنها بكونها محموله على من لا يشترط.

ونفى البعد عنه فى الحدائق مؤيداً بأن المتبادر من قوله: «وحلنى حيث حبستنى» أن التحلل لا يتوقف على شىء أصلاً.

ص: ١٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١١ الباب ٨ من أبواب الإحصار والصدح ١

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ١٠٢

٣- سورة البقره: الآيه ١٩٦

وقيل سقوط الحج من قابل، وقيل: إن فائدته إدراك الثواب فهو مستحب تعبدى، هذا هو الأظهر، ويدل عليه قوله (عليه السلام) في بعض الأخبار: «هو

وفي المستمسك: وظاهر الآيه أن وجوب الهدى من جهة التحلل، فإذا حصل بالشرط لم يكن له فائده، وأيضاً فإن البناء على كون الفائده التعجيل يوجب تصرفاً فى الآيه، وليس هو أولى من التصرف فيها بحمل الهدى على غير صورته الاشتراط (١)، انتهى.

واستدل لذلك أيضاً بجملة من الأخبار، كما فى الجواهر وغيره، لكن حيث لا دلالة فى شىء منها أضربنا عن ذكرها.

{وقيل} والقائل الشيخ فى التهذيب، إن فائده الاشتراط {سقوط الحج من قابل} واستدل لذلك بصحيح ذريح المتقدم، وصحيح ضريس بن أعين، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل خرج متمتعاً بالعمرة إلى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر، فقال (عليه السلام): «يقم على إحرامه ويقطع التلبية حين يدخل مكة فيطوف ويسعى بين الصفا والمروه ويحلق رأسه وينصرف رأسه وينصرف إلى أهله إن شاء» وقال: «هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه، فإن لم يكن اشتراط فإن عليه الحج من قابل» (٢).

{وقيل} والقائل محتمل الخلاف والمبسوط والمهذب، وصريح الشهيد الثانى فى جملة من كتبه على ما حكى عنهم {إن فائدته إدراك الثواب فهو مستحب

ص: ١٢١

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٨٠

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٦٦ الباب ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ٢

حل حيث حبسه اشترط أو لم يشترط»

تعبدي، هذا هو الأظهر ويدل عليه قوله (عليه السلام) في بعض الأخبار: «هو حل حيث حبسه اشترط أو لم يشترط».

ففي صحيح زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «هو حل إذا حبسه اشترط أو لم يشترط»^(١).

وفي خبر حمزه بن حمران، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذي يقول: حلني حيث حبستني، قال: «هو حل حيث حبسه»، قال: «أو لم يقل»^(٢).

وعن محمد بن علي بن الحسين، بإسناده عن حمران بن أعين، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يقول: حلني حيث حبستني، قال: «هو حل حيث حبسه»، قال: «أو لم يقل»^(٣).

بل ويدل عليه صحيح محمد بن أبي نصر السابق^(٤)، إذ قول الإمام (عليه السلام): «أو ما بلغك» إلخ استدلال للحل مطلقاً، كما أفتى (عليه السلام) أولاً كذلك، لا أنه مقيد بصورة الاشتراط.

إذا عرفت هذا فنقول: يقع الكلام في مواضع.

أقول: أما سقوط الهدى فلم يكن الدليل عليه إلا صحيحي ذريح ومحمد الدالين بسكوتهما في مقام البيان على السقوط، وهذا بعينه موجود في هذه الروايات الداله على عدم الفرق بين الاشتراط

ص: ١٢٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥ الباب ٢٥ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥ الباب ٢٥ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١١ الباب ٨ من أبواب الإحصار والصد ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٠ الباب ٨ من أبواب الإحصار والصد ح ١

وعدمه، مضافاً إلى ما عرفت من أن صحيح محمد أظهر في الدلالة على القول الرابع من الدلالة على القول الأول، لكن ليعلم أن عدم بعث الهدى إنما هو في غير القارن، أما القارن فلا بد له من بعث الهدى بإجماع الأمة كما عن فخر المحققين.

ويدل عليه صحيحا محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام)، ورفاعه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنهما قالاً: القارن يحصر، وقد قال: وأشترط فحلني حيث حبستني، قال: «بيعت بهديه»، قلت: هل يتمتع من قابل، قال: «لا ولكن يدخل في مثل ما خرج منه»^(١).

ومثلها روايه الكليني، بسنده عن رفاعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: سألته عن رجل ساق الهدى ثم أحصر، قال: «بيعت بهديه»، قلت: هل يتمتع من قابل، فقال: «لا ولكن يدخل في مثل ما خرج منه»^(٢).

نعم عن الصدوق في الفقيه أنه ذكر هذا المضمون وقال: «ولا يبعث بهديه، قال: والقارن إذا أحصر وقد اشترط، وقال: وحلني حيث حبستني فلا- يبعث بهديه ولا- يتمتع من قابل ولكن يدخل في مثل ما خرج»^(٣)، لكنه كما ترى لا- يقاوم النصوص والإجماع المحكي ولم يظهر له دليل، مضافاً إلى احتمال سقوط لفظه «لا» هذا كله بالنسبة إلى أن الشرط لا يفيد سقوط الهدى، بل وجوده

ص: ١٢٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٠١ الباب ٤ من أبواب الإحصار والصدح ١

٢- الكافي: ج ٤ ص ٣٧١ باب المحصور والمصدود ح ٧

٣- الفقيه: ج ٢ ص ٣٠٥-٣٠٦ باب ٢١٠ من أبواب المحصور والمصدود

وعدمه بيان في عدم الهدى على المتمتع، ووجوده على القارن.

وأما تعجيل التحلل فقد عرفت أنه لا دليل عليه، وأما عدم الحج في القابل فقد اختلفت في ذلك الأخبار، ففي صحيحه ذريح وضريس عدم الحج في القابل، وفي جملة من النصوص وجوبه، ففي ذيل صحيحه البزنطي المتقدم، قلت: أصلحك الله ما تقول في الحج من قابل، قال: «لا بد أن يحج من قابل»^(١).

وصحيح أبي بصير المرادي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشترط في الحج أن حلني حيث حبستني، عليه الحج من قابل، قال: «نعم»^(٢).

وفي ذيل خبر الكناني المتقدم، فقلت له: فعليه الحج من قابل، قال: «نعم».

قال صفوان: قد روى هذه الرواية عدة من أصحابنا كلهم يقولون: «إن عليه الحج من قابل»^(٣).

ومقتضى الجمع الدلالي بين الطائفتين استحباب الإعادة.

أما ما عن الشيخ (رحمه الله) من الجمع بينهما بحمل أخبار الوجوب على حجة الإسلام، وأخبار العدم على الحج المستحب، فهو تبرع لا دليل عليه.

كما أن ما ذكره في الجواهر من احتمال كون دليل صحيحه ضريس من نفسه، لا من الإمام (عليه السلام) خلاف الظاهر.

نعم ادعى في محكي المنتهى والجواهر عدم الخلاف في وجوب الحج

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١١ الباب ٨ من أبواب الإحصار والصدح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١١ الباب ٨ من أبواب الإحصار والصدح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥ الباب ٢٤ من أبواب الإحرام ح ٢

والظاهر عدم كفايه النيه في حصول الاشتراط، بل لا- بد من التلفظ، لكن يكفي كل ما أفاد هذا المعنى، فلا يعتبر فيه لفظ مخصوص، وإن كان الأولى التعيين مما في الأخبار.

الثاني من واجبات الإحرام: التلبيات الأربع، والقول بوجوب الخمس

عليه في القابل، لكن عرفت مخالفه الشيخ (رحمه الله)، وسيأتي الكلام في ذلك في مبحث الإحصار والصد إن شاء الله تعالى.

{والظاهر} من النص والفتوى {عدم كفايه النيه في حصول الاشتراط} فلو التزم في ذهنه بمضمون الشرط لم يفد حتى الثواب.

{بل لا- بد من التلفظ، لكن} هل {يكفي كل ما أفاد هذا المعنى، فلا يعتبر فيه لفظ مخصوص}، أو يعتبر ما ورد في الروايات، احتمالاً، من ورد جملة من الروايات بألفاظ مخصوصه، ومن أن الظاهر من إطلاق بعض الأخبار، كصحيح ذريح وغيره عدم خصوصيه للمذكورات، وإنما هي من باب المصاديق، وهذا هو الأظهر {وإن كان الأولى التعيين مما في الأخبار} كما سبق.

{الثاني من واجبات الإحرام: التلبيات الأربع} بلا خلاف ولا إشكال، وفي الجواهر والحدائق والمستند وغيرها دعوى الإجماع على ذلك.

{والقول بوجوب الخمس} كما عن محكي الشيخ في الاقتصار والمفيد

أو الست ضعيف، بل ادعى جماعه الإجماع على عدم وجوب الأزيد من الأربع، واختلفوا في صورتها على أقوال.

أحدها: أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك.

وعلى بن بابويه في رسالته وابنه أبي جعفر في مقننته وهدايته وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسائر.

{أو الست} كما عن المهذب البارع حكايته عن بعض {ضعيف، بل ادعى جماعه} ككاشف اللثام والعلامه في التذكرة وغيرهما {الإجماع على عدم وجوب الأزيد من الأربع}، لكن فيه إن مخالفه من ذكر مانع عن انعقاد الإجماع بلا إشكال.

{و} كيف كان فقد {اختلفوا في صورتها على أقوال} أربعة:

{أحدها: أن يقول: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك»،} وهذا القول هو المحكى عن ثقة الإسلام والمقننه والشرائع والنافع والمختلف والمسالك والمدارك والذخيره وكشف اللثام والتحرير والمنتهى وغير واحد من المتأخرين.

ويدل على هذا صحيحه معاويه بن عمار الآتية، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال في حديث: «التليه أن تقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك»، إلى أن قال: «واعلم أنه لا بد من التليات الأربع التي كن في أول الكلام، وهي الفريضة وهي التوحيد وبها لبي المرسلون» (١).

ص: ١٢٦

الثانى: أن يقول بعد العبارة المذكوره: «إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك».

ومثله صحيحه الآخر (١١)، إلا أنه بتفاوت فى بعض الفقرات المستحبه وسيأتى.

{الثانى: أن يقول بعد العبارة المذكوره: «إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك»} كما عن الفقيه والمقنع والهدايه والأمالى والمراسم.

ويدل عليه صحيح عاصم بن حميد، المروى عن قرب الإسناد للحميرى: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما انتهى إلى البيداء حيث الميل قربت له ناقته فركبها، فلما انبعث به لبي بالأربع، فقال: «لييك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك»، ثم قال: «ههنا يخسف بالأخابث»، ثم قال: «إن الناس زادوا بعد وهو حسن» (٢٢).

وخبر شرائع الدين الذى رواه الصدوق فى الخصال، عن الأعمش، عن الصادق (عليه السلام): «وفرائض الحج الإحرام والتلبيه الأربع، وهى: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» (٣٢).

وعن الرضوى: «وتقول فى تلييتك، لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، وهى تلبيه النبى (صلى الله عليه وآله)» (٤٢).

ص: ١٢٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- قرب الإسناد: ص ٥٩

٣- الخصال: ص ٦٠٦ ح ٩ من أبواب المائة فما فوقه

٤- فقه الرضا: ص ٤٧ سطر ٣

أقول: وبهذه الروايات، مضافاً إلى الإجماعات المتقدمة الداله على عدم جواز الأقل من الأربع، يسقط جملة من الروايات الداله على كفايه الأقل، كما عن الجعفریات، بسنده عن علي (عليه السلام) قال: «إذا توجهت إلى مكه إن شاء الله تعالى، فإن شئت فأحرم دبر الصلاه، وإن شئت إذا انبعثت بك راحتك، والتلبيه: اللهم لييك لا شريك لك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» (١).

وقال جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): أخبرني أبي، عن جابر بن عبد الله: «إن تلبيه رسول الله (صلى الله عليه وآله) كانت: لييك اللهم لييك، لا شريك لك لييك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» (٢).

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما أشرف على البيداء أهل بالتلبيه، فقال: اللهم لييك لييك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، لم يزد على هذا» (٣).

وصحيح هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «مرّ موسى النبي (عليه السلام) بصفائح الروحاء على جبل أحمر خطامه من ليف عليه عباءتان قطوانيتان وهو يقول: لييك يا كريم لييك، قال: ومرّ يونس بن متى بصفائح الروحاء

ص: ١٢٨

١- الجعفریات: ص ٦٤

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٦ الباب ٢٧ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- دعائم: ج ١ ص ٣٠٢ باب ذكر التقليد والإشعار والتجليل والتلبيه

الثالث: أن يقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك لبيك.

الرابع: كالثالث إلا أنه يقول: «إنَّ الحمد والنعمة والملك لك، لا شريك لك لبيك» بتقديم لفظ (والملك) على لفظ (لك)

وهو يقول: لبيك كشاف الكروب العظام لبيك، قال: ومَرَّ عيسى بن مريم بصفائح الروحاء وهو يقول: لبيك عبدك ابن أمتك، ومَرَّ محمد (صلى الله عليه وآله) بصفائح الروحاء وهو يقول: لبيك ذا المعارج لبيك»^(١)

وقريب من ذلك أخبار ابن أبي عمير والصدوق مرسلًا، وأبي بصير وغيرهم.

وعن زيد، عن رواه، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «حج موسى بن عمران ومعه سبعون نبياً من بنى إسرائيل خطم إبلهم من ليف يلبون وتجيهم الجبال، وعلى موسى عبائتان قطوانيتان يقول: لبيك عبدك ابن عبدك»^(٢).

{الثالث: أن يقول: «لبيك اللهم لبيك، لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك لبيك»} وهذا القول محكى عن
جمل السيد وشرحه والمبسوط والسرائر والكافي والغنيه والوسيله والمهذب.

{الرابع: كالثالث إلا أنه يقول: «إنَّ الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك لبيك» بتقديم لفظ (والملك) على لفظ (لك)}
وهذا القول محكى عن القواعد وجامع ابن سعيد.

وقد أجمل الكلام في المستند فقال بعد القول الأول ما لفظه:

ص: ١٢٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٥ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٨

والأقوى هو القول الأول كما هو صريح صحيحه معاويه بن عمار، والزوائد مستحبه، والأولى التكرار بالإتيان بكل من الصور المذكوره، بل يستحب أن يقول كما فى صحيحه معاويه بن عمار:

وبين مضيف إلى ذلك: «إن النعمه لك والملك»، وهو المحكى عن المقنعه على ما نقل، والصدوقين فى رساله والمقنع والهداياه والقديمين والسيد فى الجمل والشيخ فى النهايه، والمبسوط والاقتصاد والديلمى والحلبى والحلى والقاضى وابنى زهره وحمزه، والإرشاد والقواعد، بل أكثر المتأخرين كما قيل، وإن اختلفت كلمات هؤلاء فى محل الإضافه، فبين من جعلها بعد ما مر، وبين من جعلها بعد لبيك الثالثه، ومنهم من أضاف مع الإضافه: «لا شريك لك» أيضاً (١).

أقول: بعض هذه النقليات فى غير محلها، كما لا يخفى على من راجع كلماتهم بنصوصها.

وكيف كان فلا يهمنى ذلك {و} إنما المهم تعيين {الأقوى} فى النظر و{هو القول الأول، كما هو صريح صحيحه معاويه بن عمار، والزوائد مستحبه، والأولى التكرار بالإتيان بكل من الصور المذكوره، بل يستحب أن يقول كما فى صحيحه معاويه بن عمار: {عمار:} عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «التلبيه أن تقول:

ص: ١٣٠

لييك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعياً إلى دار السلام لبيك، لبيك غفار الذنوب لبيك، لبيك أهل التلبية لبيك، لبيك ذا الجلال والإكرام لبيك، لبيك مرهوباً ومرغوباً إليك لبيك، لبيك تُبدئ والمعاد إليك لبيك، لبيك كشاف الكروب العظام لبيك، لبيك عبدك وابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك».

{«لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعياً إلى دار السلام لبيك، لبيك غفار الذنوب لبيك، لبيك أهل التلبية لبيك، لبيك ذا الجلال والإكرام لبيك، لبيك مرهوباً ومرغوباً إليك لبيك، لبيك تُبدئ والمعاد إليك لبيك، لبيك كشاف الكروب العظام لبيك، لبيك عبدك وابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك»}، تقول ذلك في دبر كل صلاة مكتوبة وناقله، وحين ينهض بك بعيرك إذا علوت شرفاً، أو هبطت وادياً، أو لقيت راكباً، أو استيقظت من منامك، وبالأسحار، وأكثر ما استطعت واجهر بها، وإن تركت بعض بالتلبية فلا يضررك غير أن تمامها أفضل. واعلم أنه لا بد من التلبيات الأربع التي كن في أول الكلام، وهي الفريضة وهي التوحيد وبها لبي المرسلون، وأكثر من ذي المعارج، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يكثر منها، وأول من لبي إبراهيم (عليه السلام) قال: إن الله عز وجل يدعوكم إلى أن تحجوا بيته فأجابوه بالتلبية ولم يبق أحد

أخذ ميثاقه بالموافاه فى ظهر رجل ولا بطن امرأه إلا أجاب بالتلبيه»(١).

ورواه الكلينى (٢)، بسنده عن معاويه بن عمار، إلا أنه ترك «لييك غفار الذنوب، ولييك أهل التلبيه، ولييك تستغنى، ولييك إله الحق، ولييك ذا النعماء».

ورواه الشيخ بإسناده، عن محمد بن يعقوب مثله.

ولا يخفى أن ما فى العروه لا يطابق إحدى الروايتين، ولذا ذكرنا المتن طبقاً للوسائل.

ثم إنه إنما اخترنا هذا القول، لأن القولين الأخيرين لا دليل لهما، كما اعترف به غير واحد.

والقول الثانى إنما استند إلى صحيح عاصم، وهو مضافاً إلى تعارض ذيله بصحيح معاويه وعبد الله بن سنان وغيرهما، مما دل على أن النبى (صلى الله عليه وآله) ذكر فى التلبيه غير ذلك، لا يصلح لمعارضه صحيح معاويه، لأن هذا يقول بعدم وجوب الأزيد، وصحيح عاصم ساكت عن كون جميع ذلك واجباً.

وإلى خبر الأعمش وهو ضعيف السند كالرضوى، والقول باحتمال كون «إن الحمد والنعمه» إلخ من تمام التلبيه فلا تنافى بين الصحيحين فى غير محله، لظهور صحيح معاويه فى عدمه.

مضافاً إلى أن صحيح عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، لم يتعرض لهذه الزيادة، فيكشف عن عدم كونها من المقومات، قال: «إذا أحرمت من مسجد

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الكافى: ج ٤ ص ٣٣٥ باب التلبيه ح ٣

الشجره، فإن كنت ماشياً لبيت من مكانك من المسجد، تقول: "لييك اللهم لبيك، لبيك لا- شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك بحجه تمامها عليك"، واجهر بها كلما ركبت، وكلما نزلت، وكلما هبطت وادياً، أو علوت أكمه، أو لقيت راكباً، وبالأسحار»(١).

ثم إن جملة من النصوص تضمنت لصور أخرى لا بأس بالإشارة إليها، كصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لما لبي رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا- شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك. وكان (عليه السلام) يكثر من ذى المعارج، وكان يلبي كلما لقي راكباً أو علا أكمه أو هبط وادياً، ومن آخر الليل، وفي أدبار الصلوات»(٢).

وعن يوسف وأخيه، عن أبيهما، عن الحسن بن على العسكري (عليهما السلام)، عن آبائه (عليهم السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حديث موسى: «فنادى ربنا عز وجل يا أمه محمد، فأجابوا كلهم وهم فى أصلاب آبائهم وفى أرحام أمهاتهم: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك». قال: «فجعل الله عز وجل تلك الإجابة شعار الحج»(٣).

ص: ١٣٣

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٣
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٤
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٥

ونحوه مرسل الصدوق، عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

وعن كتاب عاصم بن حميد الحنات قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما انتهى إلى البيداء حيث الميلين أنيخت له ناقته فركبها، فلما انبعثت به لبي بأربع فقال: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد والنعمة لك لا شريك لك، ثم قال: حيث يخسف بالأخابث» (١).

ثم إنه يستحب الزيادة في التلبيات، كما عرفت في صحيحه معاويه وغيرها.

وروى عن الصادق والكاظم (عليهما السلام)، إنهما كانا يزيدان في التلبيه: لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك داعياً إلى دار السلام لبيك، لبيك غفار الذنوب لبيك، لبيك مرغوباً ومرهوباً إليك لبيك، لبيك تُبدئ والمعاد إليك لبيك، لبيك تستغنى ويفتقر إليك لبيك، لبيك إله الحق لبيك، لبيك ذا النعماء والفضل الحسن الجميل لبيك، لبيك كاشف الكرب لبيك، لبيك عبدك بين يديك يا كريم لبيك» (٢).

ص: ١٣٤

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٥ الباب ٢٣ من أبواب الإحرام ح ٤

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٦ الباب ٢٧ من أبواب الإحرام ح ٨

مسأله ١٤ كيفية الإتيان بالتلبيه بالنسبه إلى نوع الملبين

(مسأله ١٤): اللآزم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعه أداء الكلمات على قواعد العرييه، فلا يجرى الملبون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح، ومع عدم تمكنه فالأحوط الجمع بينه وبين الاستنابه، وكذا لا تجزى ترجمه مع التمكن، ومع عدمه فالأحوط الجمع بينهما وبين الاستنابه،

(مسأله ١٤): {اللازم الإتيان بها على الوجه الصحيح بمراعه أداء الكلمات على قواعد العرييه، فلا يجرى الملبون مع التمكن من الصحيح بالتلقين أو التصحيح} وذلك لقاعده توقيفيه العباده، {ومع عدم تمكنه} من الإتيان بها صحيحاً {فالأحوط الجمع بينه} لقاعده الميسور {وبين الاستنابه} لأن أعمال الحج قابله لها، فليكن التلبيه كذلك، مضافاً إلى خبر زواره: إن رجلاً قدم حاجاً لا يحسن أن يلبى فاستفتى له أبو عبد الله (عليه السلام)، فأمر له أن يلبى عنه [\(١\)](#)، ولو لا- إجمال دلالتة من جهه قوله «لا يحسن» تعين ذلك، ولم يكن مجال للاحتياط.

{وكذا لا- تجزى ترجمه مع التمكن} لقاعده توقيفيه العباده المتقدمه، قال في محكى التذكره والمنتهى: ولا تجوز التلبيه إلا بالعرييه مع القدره، خلافاً لأبى حنيفه [\(٢\)](#) فأجازها بغيرها كتكبيره الإحرام.

{ومع عدمه فالأحوط الجمع بينهما وبين الاستنابه} لقاعدتى الميسور

ص: ١٣٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢ الباب ٣٩ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- منتهى المطلب: ج ٢ ص ٦٧٧ سطر ٣٤

والأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه.

والرواية، فإن «لا- يحسن» محتمل لكل من عدم التمكن من أصل العربية، ومن عدم التمكن من الأداء صحيحاً، ولذا لا يجزم بأحدهما حتى يخرج بالخبر عن القاعده، وأما السند فالظاهر الاعتماد عليه لكونه فى الكافى الذى بنينا على الاعتماد على أخباره وإن كان السند عندنا ضعيفاً أو مجهولاً، لضمانه (قدس سره) فى أوله.

وبما ذكرنا يظهر النظر فى كلام مطلقى الاستنباه أو المباشره.

فعن ابن سعيد، إنه إن لم يتأت له التلبيه لى عنه غيره (١)، وهو يشمل الأعجمى.

وعن التحرير: عدم الجواز بغير العربيه مطلقاً للقول فيه بدون تقييد بالقدره، ولذا قال فى كشف اللثام: لا يبعد عندى وجوب الأمرين، فالترجمه لكونها كإشاره الأخرس وأوضح، والنيابه لمثل ما عرفت (٢).

وفى المستند: وأما الأعجمى الذى لا يحسن التلبيه ولا يمكنه التعلم فقيل يكتفى بترجمتها، وقيل يلبي عنه، والأحوط الجمع بين الأمرين (٣)، انتهى.

وعن الشهيد ما يظهر منه التوقف، لأنه قال: فى ترجمتها نظر، وروى أن غيره يلبي عنه.

{والأخرس يشير إليها بإصبعه مع تحريك لسانه} لخبر السكونى المنجبر ضعفها لو كان بعمل الأصحاب، وروايه الكافى له، عن أبى عبد الله (عليه السلام):

ص: ١٣٦

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٢٥

٢- كشف اللثام: ج ١ ص ٣١٤ سطر ٢٢

٣- المستند: ج ٢٢ ص ٢٠٢ المسأله الرابعه سطر ١٧

والأولى أن يجمع بينهما وبين الاستنابه،

«إن علياً (عليه السلام) قال: تلييه الأخرس وتشهده وقراءته القرآن في الصلاة تحريك لسانه وإشارته بإصبعه»^(١).

ورواه المفيد في المقنعه مرسلًا^(٢).

وروايه الجعفریات، بسنده إلى جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) قال: «تلييه الأخرس وقراءته القرآن وتشهده في الصلاة يجزيه تحريك لسانه وإشارته بإصبعه»^(٣).

ثم إنه ذكر غير واحد لزوم عقد قلبه بها، وعلله في المستند بأنها بدونها لا يكون إشاره إليها، انتهى. فالقول بأنه لم يذكر في الروايه فلا دليل عليه في غير محله.

قال في الجواهر: ولعل عدم ذكر عقد القلب فيه، كما عن الأكثر للاكتفاء عنه بالإشاره بالإصبع التي لا يتحقق مسماها بدونها، بل الظاهر كون المراد منه بيان أنها منه على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده^(٤)، انتهى.

{والأولى أن يجمع بينهما وبين الاستنابه} وفاقاً لظاهر المحكى عن أبي علي، قال: يجزيه تحريك لسانه مع عقده إياها بقبله، ثم قال: ويلبى عن الصبى والأخرس وعن المغمى عليه.

ص: ١٣٧

١- الكافي: ج ٤ ص ٣٣٥ باب التلييه ح ٢

٢- المقنعه: ص ٧٠ سطر ٤

٣- الجعفریات: ص ٧٠

٤- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٢٣

لكن فيه: إنه لا- وجه بعد الخبر المعمول به وقاعده الميسور والقول بالتعدى عن خبر زواره إلى المورد، لأن الأخرس لا يحسن التلبيه، فالجمع بين الخبرين يقتضى الجمع بين الأمرين فى غير محله.

لأنه مضافاً إلى ظهور «لا يحسن» فى عدم التمكن التام، لا عدم القدره فى مثل المقام، إن خبر السكونى وأخويه أخص مطلقاً من ذلك الخبر، فعلى تقدير العموم فيه يلزم تخصيصه بهذه، وهل يقول القائل بالجمع بذلك فى صلاه الأخرس وغيره.

هذا على أنه يستفاد من بعض الأخبار، كخبر طلاق الأخرس ونحوه أن الشارع نزل إشارته منزله نطق غيره مطلقاً.

ومن الاجتهاد فى قبال النص ما ذكره بعض المعاصرين من عدم الاحتياج إلى الإشاره وتحريك الإصبع، لأن هذه الأمور مظهرات للأمر القلبي فلا يحتاج إليها بالنسبه إلى العالم بما فى الضمير. مضافاً إلى النقض بتلبيه الصحيح.

ثم لا يفرق الحكم بين الخرس الأصلى والعارضى، لإطلاق الروايه، وهل فى حكم الأخرس الأصم الذى يمنع صممه عن سماع التلبيه حتى يقولها، احتمالان، والأحوط الجمع بين الإشاره والنيابه، وهل يلحق بالخرس بعض الأمراض الأخر المانع عن النطق، احتمالان، والأحوط الجمع أيضاً.

{ويلبى من الصبى غير المميز} بلا- خلاف، كما فى المستند وغيره، ويدل عليه مضافاً إلى عموم جمله من الأخبار المتقدمه فى المسأله الثانيه من فصل شرائط وجوب حجه الإسلام، خصوص صحيح زواره، عن أحدهما (عليهما السلام):

ومن المغمى عليه، وفي قوله: «إن الحمد» إلخ يصح أن يقرأ بكسر الهمزة وفتحها، والأولى الأول

«إذا حج الرجل بابنه وهو صغير فإنه يأمره أن يلبى ويفرض الحج، فإن لم يحسن أن يلبى لبوا عنه» (١١)، الحديث.

{ومن المغمى عليه} وفاقاً للأحمدى والنهائيه والمبسوط والتهديب والمهذب وغيرها ممن تقدم ذكرهم في المسأله الخامسه من فصل أحكام المواقيت، وقد تقدم هناك الاستدلال لذلك بخبر جميل، عن أحدهما (عليهما السلام)، في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف، قال (عليه السلام): «يحرّم عنه رجل» (٢٢)، وقد عرفت أن إشكال المصنف لا وجه له فراجع.

{وفي قوله: «إن الحمد» إلخ، يصح أن يقرأ بكسر الهمزة وفتحها} أما الكسر فلكونها في ابتداء الكلام، وأما الفتح فجعلها في مقام التعليل بتقدير اللام، ولذا حكى العلامة في محكى المنتهى عن بعض أهل العربية أنه قال: من قال أن بفتحها فقد خص، ومن قال بالكسر فقد عمّ وهو واضح، لأن الكسر يقتضى تعميم التلبيه وإن شاء الله مطلقاً، ومن المعلوم أن حذف المتعلق يفيد العموم، ولذا قالوا الحمد لله أعم من الحمد للخالق ونحوه، وهذا بخلاف الفتح فإنه يقتضى تخصيص التلبيه، أى لبيك بسبب أن الحمد لك.

{والأولى الأول} لأن الأصل عدم التقدير، بل الظاهر عندى أن الفتح بعيد

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٨ الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٤ الباب ٥٥ من أبواب الإحرام ح ٢

ولبيك مصدر منصوب بفعل مقدر، أى ألب لك إلباباً بعد إلباب، أو لباً بعد لب، أى إقامه بعد إقامه، من لب بالمكان أو ألب أى أقام، والأولى كونه من لب، وعلى هذا فأصله لبين لك فحذف اللام وأضيف إلى الكاف فحذف النون، وحاصل معناه إجابتين لك، وربما يحتمل أن يكون من لب بمعنى واجه، يقال: دارى تلب دارك، أى تواجهها، فمعناه مواجهتى وقصدى لك، وأما احتمال كونه من لب الشيء أى خالصه، فيكون بمعنى إخلاصى لك فبعيد، كما أن القول بأنه كلمه مفرده نظير (على) و(لدى) فأضيفت إلى الكاف فقلبت

عن مورد الاستعمال، فهو مثل أن تفتح أن زيداً قائم بتقدير جعله مبتدأً وتقدير الخبر أحد أفعال العموم حتى يؤول إلى قيام زيد حاصل، ولذا ذهب كثير من المعاصرين إلى تعيين الكسر.

{ولبيك مصدر منصوب بفعل مقدر، أى ألب لك إلباباً بعد إلباب، أو لباً بعد لب، أى إقامه بعد إقامه، من لب بالمكان أو ألب أى أقام، والأولى كونه من لب، وعلى هذا فأصله لبين لك، فحذف اللام وأضيف إلى الكاف فحذف النون، وحاصل معناه إجابتين لك، وربما يحتمل أن يكون من لب بمعنى واجه يقال: دارى تلب دارك، أى تواجهها، فمعناه مواجهتى وقصدى لك، وأما احتمال كونه من لب الشيء، أى خالصه، فيكون بمعنى إخلاصى لك فبعيد، كما أن القول بأنه كلمه مفرده نظير (على) و(لدى) فأضيفت إلى الكاف فقلبت

ألفه ياءً لا وجه له، لأن على ولدى إذا أضيفا إلى الظاهر يقال فيهما بالألف كعلى زيد ولدى زيد، وليس لبي كذلك فإنه يقال فيه: لبي زيد، بالياء.

ألفه ياءً لا وجه له، لأن (على) و(لدى) إذا أضيفا إلى الظاهر يقال فيهما بالألف كعلى زيد ولدى زيد، وليس لبي كذلك، فإنه يقال فيه: لبي زيد، بالياء}.

أقول: اختلف اللغويون في هذه الكلمه، وقد جمع كلماتهم لسان العرب فقال:

ولبّ بالمكان لباً وألب أقام به ولزمه، وألب على الأمر لزمه فلم يفارقه، وقولهم لبيك وليه منه أى لزوماً لطاعتك، وفي الصحاح أى أنا مقيم على طاعتك، قال: (إنك لو دعوتنى ودونى) (زوراء ذات منزع بيون) (لقلت ليه لمن يدعونى) أصله لبيت فعلت من ألب بالمكان، فأبدلت الباء ياءً لأجل التضعيف.

قال الخليل: هو من قولهم دار فلان تلب دارى، أى تحاذيها، أى أنا مواجهك بما تحب إجابته لك، والياء للتثنيه، وفيها دليل على النصب للمصدر.

وقال سيبويه: انتصب لبيك على الفعل، كما انتصب سبحان الله، وفي الصحاح نصب على المصدر كقولك حمداً لله وشكراً، وكان حقه أن يقال لباً لك، وثنى على معنى التوكيد، أى إلباباً بك بعد إلباب، وإقامه بعد إقامه.

قال الأزهري: سمعت أبا الفضل المنذرى يقول: عرض على أبى العباس ما سمعت من أبى طالب النحوى فى قولهم: لبيك وسعديك، قال: قال الفراء: معنى لبيك، إجابته لك بعد إجابته، قال: ونصبه على المصدر.

وقال الأحمر: هو مأخوذ من لب بالمكان وألب به إذا أقام، وأنشد (لب بأرض ما تخطاها الغنم) قال ومنه قول طفيل: (رددن حصينا من عدى ورهطه) (ويتم تلبى فى العروج وتحلب) أى تلازمها وتقيم فيها.

وقال أبو الهيثم قوله: (ويتم تلبى فى العروج وتحلب) أى تحلب اللباء وتشربه، جعله من اللباء فترك همزه، ولم يجعله من لبّ بالمكان وألبّ.

قال أبو منصور: والذى قاله أبو الهيثم أصوب، لقوله بعده تحلب، قال: وقال الأحمر: كان أصل لب لبب بك فاستثقلوا ثلاث باءات فقلبوا إحداهن ياءً، كما قالوا تظنيت من الظن.

وحكى أبو عبيده عن الخليل أنه قال: أصله ألبيت بالمكان، فإذا دعا الرجل صاحبه أجابه لبيك، أى أنا مقيم عندك، ثم وكد ذلك بلييك أى إقامه بعد إقامه، وحكى عن الخليل أنه قال: هو مأخوذ من قولهم أم لبه أى محبه عاطفه، قال: فإن كان كذلك فمعناه إقبالاً إليك ومحبه لك، وأنشد:

وكنتم كأم لبه طعن ابنها

إليها فما درت عليه بساعد

قال: ويقال: هو مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك، ويكون معناه اتجاهى إليك وإقبالى على أمرك.

وقال ابن الأعرابى: اللب الطاعه وأصله من الإقامه وقولهم لبيك اللب واحد فإذا ثبتت قلت فى الرفع لبان وفى النصب والخفض ليين، وكان فى

الأصل لبيك أى أطعتك مرتين، ثم حذفت النون للإضافه، أى أطعتك طاعهً مقيماً عندك إقامه بعد إقامه ابن سيده.

قال سيويه: وزعم يونس أن لبيك اسم مفرد بمنزله عليك، ولكنه جاء على هذا اللفظ فى حد الإضافه، وزعم الخليل أنها تشنيه كأنه قال: كلما أجبته فى شىء فأنا فى الآخر لك مجيب.

قال سيويه: ويدلك على صحه قول الخليل قول بعض العرب: لب يجريه مجرى أمس وغاق، قال: ويدلك على أن لبيك ليس بمنزله عليك أنك إذا أظهرت الاسم قلت: لبي زيد، وأنشد:

دعوت لما نابنى مسورا

فلبى فلبى يدى مسور

فلو كان بمنزله على لقلت فلبى يدى لأنك لا تقول على زيد إذا ظهرت الاسم.

قال ابن جنى: الألف فى لبي عند بعضهم هى ياء التشنيه فى لبيك، لأنهم اشتقوا من الاسم المبنى الذى هو الصوت مع حرف التشنيه فعلاً فجمعوه من حروفه، كما قالوا من لا إله إلا الله (هللت) ونحو ذلك، فاشتقوا لبيت من لفظ لبيك فجاءوا فى لفظ لبيت بالياء التى للتشنيه فى لبيك، وهذا قول سيويه، ثم نقل قول يونس ورد سيويه له، إلى آخر ما ذكر هناك.

أقول: ولكن المتبادر من الكلمه فعلاً هو معنى الإجابه، وما ذكروه مضافاً إلى معارضتها بعضها ببعض مستنده إلى اجتهادات حدسيه، فلا وجه لرفع اليد عن المتبادر بذلك، على أن كون الأصل شيئاً لا ينافى حدوث معنى آخر للفظ لكثره الاستعمال،

والاستدلالات لا يخفى ما فيها، ولذا قال في المستمسك:

والإنصاف أن الاحتمالات المذكوره وإن ذكرت في كلام أكثر أهل اللغة والعريبه، واقتصر بعضهم على ذكر الأولين منها، وبعضهم على ذكر الثلاثة الأول، لكن كلها بعيدة وتخرص في اللغة العريبه، ولا طريق إلى إثبات بعضها ولا يخطر شيء منها في بال المتكلم أصلاً، والأقرب أن تكون كلمه برأسها تستعمل في مقام الجواب للمنادى، مثل سائر كلمات الجواب، ولا يختلف حالها في الظاهر والضمير (١)، انتهى.

ص: ١٤٤

١- المستمسك: ج ١١ ص ٣٩٥

(مسألة ١٥): لا ينعقد إحرام حج التمتع وإحرام عمرته، ولا إحرام حج الأفراد ولا إحرام العمره المفردة إلا بالتلبيه.

{مسألة ١٥: لا ينعقد إحرام حج التمتع وإحرام عمرته، ولا إحرام حج الأفراد ولا إحرام العمره المفردة إلا بالتلبيه}، قال فى الجواهر مازجاً: لا خلاف فى أنه لا ينعقد الإحرام لمتمتع بعمره أو حجه ولا لمفرد معتمر ولا حاج إلا بها، بل الإجماع محصلاً ومحكياً فى الانتصار والغنيه والخلاف والجواهر والتذكرة والمنتهى وغيرها على ما حكى عن بعضها عليه، بمعنى عدم الإثم والكفاره فى ارتكاب المحرمات عليه قبلها(١)، انتهى.

وكذا فى المستند نقل الإجماع على ذلك.

ويدل على ذلك متواتر النصوص:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يصلى الرجل فى مسجد الشجره ويريد الذى يريد أن يقوله ولا يلبى ثم يخرج فيصيب من الصيد وغيره فليس عليه فيه شيء»(٢).

وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى الرجل يقع على أهله بعد ما يعقد الإحرام ولم يلب، قال: «ليس عليه شيء»(٣).

ص: ١٤٥

١- الجواهر ج ١٨ ص ٢١٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٢

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنه صلى ركعتين في مسجد الشجرة وعقد الإحرام ثم خرج فأتى بخبيص فيه زعفران فأكل منه» (١).

وفى روايه الصدوق: «فأكل قبل أن يلبي منه» (٢).

ومرسل جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) أنه قال: في رجل صلى في مسجد الشجرة وعقد الإحرام وأهّل بالحج ثم مس الطيب وأصاب طيراً أو وقع على أهله، قال: «ليس بشيء حتى يلبي» (٣).

وخبر على بن عبد العزيز، قال: اغتسل أبو عبد الله (عليه السلام) للإحرام بذى الحليفة وصلى ثم قال: «هاتوا ما عندكم من لحوم الصيد، فأتى بحجلتين فأكلهما قبل أن يحرم» (٤).

وقريب منه خبره الآخر.

وخبر عبد الله بن مسكان، وصحيح حرير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل إذا تهيأ للإحرام فله أن يأتي النساء ما لم يعقد التلبيه أو يلب» (٥).

أقول: يحتمل أن يراد بعقد التلبيه الإشعار والتقليد في القران، كما يحتمل أن يكون (أو) بمعنى الواو.

ص: ١٤٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٢- الفقيه: ج ٢ ص ٢٠٨ الباب ١١٣ في عقد الإحرام ح ١٠
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٨ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٨ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٧
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٨ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٨

ومرسل جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام)، في رجل صلى الظهر في مسجد الشجرة وعقد الإحرام ثم مس طيباً، أو صاد صيداً، أو واقع أهله، قال: «ليس عليه شيء ما لم يلب» (١).

وخبر زياد بن مروان، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): ما تقول في رجل تهيأ للإحرام وفرغ من كل شيء إلا الصلاة وجميع الشروط إلا أنه لم يلب، أله أن ينقض ذلك ويواقع النساء، فقال: «نعم» (٢).

وخبر حسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل المحرم يدهن بعد الغسل، قال: «نعم» (٣).

وخبر نضر بن سويد، عن بعض أصحابه، قال: كتبت إلى أبي إبراهيم (عليه السلام): رجل دخل مسجد الشجرة فصلى وأحرم وخرج من المسجد فبدأ له قبل أن يلبى أن ينقض ذلك بمواقعه النساء أله ذلك، فكتب: «نعم لا بأس به» (٤).

ونحوه مرسل الصدوق.

وصحيح الحفص بن البختری، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فيمن عقد الإحرام في مسجد الشجرة ثم وقع على أهله قبل أن يلبى، قال: «ليس عليه شيء» (٥).

ص: ١٤٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٩
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٩ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١٠
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١٢
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١٣

وخير عبد الله بن سنان، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الإهلال بالحج وعقدته، قال: «هو التلبيه إذا لبي وهو متوجه فقد وجب عليه ما يجب على المحرم» (١).

قال في المقنع: «وإن وقعت على أهلك بعد ما تعقد الإحرام وقبل أن تلبى فليس عليك شيء، واغتسل النبي (صلى الله عليه وآله) بذي الحليفة للإحرام وصلى ثم قال: هاتوا ما عندكم من لحوم الصيد فأتى بحجلتين فأكلهما قبل أن يحرم» (٢).

قال في محكي التهذيب بعد ذكر جملة من هذه الأخبار: المعنى في هذه الأحاديث أن من اغتسل للإحرام وصلى، وقال: ما أراد من القول بعد الصلاة لم يكن في الحقيقة محرماً، وإنما يكون عاقداً للحج والعمرة وإنما يدخل في أن يكون محرماً إذا لبي، والذي يدل على هذا ما رواه يونس بن القاسم، عن صفوان، عن معاوية بن عمار وغير معاوية، ممن روى صفوان عنه هذه الأحاديث، يعني هذه الأحاديث المتقدمة وقال: هي عندنا مستفيضة، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) أنهما قالا: «إذا صلى الرجل ركعتين وقال الذي يريد أن يقول من حج أو عمره في مقامه ذلك فإنه إنما فرض على نفسه الحج وعقد عقد الحج»، وقال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) حيث صلى في مسجد الشجرة صلى وعقد عقد الحج، ولم يقولوا «لم يقولوا» صلى وعقد الإحرام، فلذلك صار عندنا أن لا يكون عليه فيما أكل مما يحرم على المحرم، ولأنه قد جاء في الرجل يأكل

ص: ١٤٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١٥

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٤ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ١

الصيد قبل أن يلبى وقد صلى وقد قال الذى يريد أن يقول ولكن لم يلب، وقالوا: قال أبان بن تغلب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) يأكل الصيد وغيره، فإذا فرض على نفسه الذى قال فليس له عندنا أن يرجع حتى يتم إحرامه، فإنما فرضه عندنا عزيمته حين فعل ما فعل لا يكون له أن يرجع إلى أهله حتى يمضى وهو مباح له قبل ذلك وله أن يرجع متى شاء، فإذا فرض على نفسه الحج ثم أتم بالتلبية فقد أحرم عليه الصيد وغيره ووجب عليه فى فعله ما يجب على المحرم لأنه قد يوجب الإحرام أشياء ثلاثه: الإشعار والتلبية والتقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثه فقد أحرم، وإذا فعل الوجه الآخر قبل أن يلبى فلبى فقد فرض (١)، انتهى.

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من الاضطراب، مضافاً إلى ما عرفت فى صحيح حفص من قوله: «عقد الإحرام».

وكيف كان، فلا يخفى أنه يعرف من النصوص أن «عقد الإحرام» و«عقد الحج» و«أهل» ونحو ذلك يطلق على غير التلبية الموجبه لحرمة المحرمات، والمناطق التلبية.

وعلى هذا فما فى خبر أحمد بن محمد بن محمد قال: سمعت أبى يقول فى رجل يلبس ثيابه ويتهيؤ للإحرام ثم يواقع أهله قبل أن يهل بالإحرام، قال: «عليه دم» (٢). مدفوع بما سمعت، ولا مجال لحمله على الاستحباب، كما عن الشيخ لكونه

ص: ١٤٩

١- التهذيب: ج ٥ ص ٨٣ الباب ٧ فى صفة الإحرام ح ٨٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠ الباب ١٤ من أبواب الإحرام ح ١٤

وأما فى حج القران فى تخير بين التلبية وبين الإشعار أو التقليد،

غير معلوم الاستناد إلى المعصوم، وأما حملة على من لى سرّاً ولم يجهر بالتلبية، أو على من عقد الإحرام بالإشعار أو التقليد، فلا داعى له، مضافاً إلى كونه تبرعاً كما لا يخفى.

ثم إن مقتضى عموم جملة من هذه الأخبار عدم الفرق بين إحرام العمره، مفردةً ومتمتعاً بها، وإحرام الحج مفرداً ومتمتعاً به وقراناً.

{وأما فى حج القران فى تخير بين التلبية وبين الإشعار أو التقليد} على الأشهر كما فى المستند، والمشهور كما فى المدارك والجواهر، بل عن ظاهر الخلاف والغنيه والمنتهى والمختلف الإجماع عليه، ويدل عليه مستفيض الأخبار:

كصحيحه معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يوجب الإحرام ثلاثة أشياء، التلبية والإشعار والتقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد أحرم»^(١).

وصحيحته الأخرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أيضاً: «تقلدها نعلًا خلقاً قد صليت فيها، والإشعار والتقليد بمنزله التلبية»^(٢).

وصحيحه عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من أشعر بدنه فقد أحرم وإن لم يتكلم بقليل ولا كثير»^(٣).

ص: ١٥٠

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٢ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٢٠

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ١١

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٢ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٢١

وفى حديث طويل بروايه الشيخ، عن صفوان فى الصحيح، عن معاويه بن عمار، وغير معاويه ممن روى عنه صفوان الأحاديث المتقدمه المذكوره، وقال، يعنى صفوان: وعندنا مستفيضه، عن أبى جعفر (عليه السلام) وأبى عبد الله (عليه السلام) إلى أن قال: «إنه يوجب الإحرام أشياء ثلاثه: الإشعار والتلبيه والتقليد، فإن فعل شيئاً من هذه الثلاثه فقد أحرم» (١).

وروايتى معاويه بن عمار الصحيحه وغيرها، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى قول الله عز وجل: (الْحَيْجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَيْجَّ) (٢): والفرض التلبيه والإشعار والتقليد، فأى ذلك فعل فقد فرض الحج، ولا يفرض الحج إلا فى هذه الشهور» (٣) الحديث.

وعن جميل بن دراج، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كانت البدن كثيره قام فيما بين ثنتين ثم أشعر اليمنى ثم اليسرى، ولا يشعر أبداً حتى يتهيؤ للإحرام، لأنه إذا أشعر وقلد وجلل وجب عليه الإحرام، وهو بمنزله التلبيه» (٤).

ونحوه صحيح حريز (٥)، إلى غير ذلك من الأخبار.

ومع ذلك كله، فقد نقل عن السيد المرتضى وابن إدريس أنه لا ينعقد إحرام الأصناف الثلاثه

ص: ١٥١

١- التهذيب: ج ٥ ص ٤٣ الباب ٤ فى ضروب الحج ح ٨٥

٢- سوره البقره: الآيه ١٩٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٩٦ الباب ١١ من أبواب أقسام الحج ح ٢

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٧

٥- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠١ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٩

والإشعار مختص بالبدن، والتقليد مشترك بينها وبين غيرها من أنواع الهدى،

إلا- بالتلييه، لأن انعقاد الإحرام بالتلييه مجمع عليه ولا دليل على انعقاده بهما، وضعفه ظاهر، إذ هذه الصحاح ونحوها كافيته فى الحكم.

وربما يقال: بأن مخالفه السيد أيضاً غير معلومه، كما عن المختلف.

وهناك قول الثالث مفصل محكى عن الشيخ فى الجمل والمبسوط والقاضى وابن حمزه، فقالوا بعهده بهما فى صورته الضروره بأن كان الشخص عاجزاً عن التلييه، دون صورته التمكن، واستدل لهم فى المستند بقوله: وكأنهم جمعوا بين هذه الأخبار وعمومات التلييه (11)، وكذا فى الجواهر.

أقول: فيه ما لا يخفى، لحكومته هذه الأخبار على العمومات.

ثم إن بعض الأخبار المتقدمه متضمنه للتجليل الذى هو عبارته عن وضع الجبل على البدنه وظاهره كفايه ذلك، فيكفى أحد الأربعة: التلييه أو التقليد أو الإشعار أو التجليل، لكن لم أجد عاجلاً من تعرض لذلك.

{والإشعار مختص بالبدن، والتقليد مشترك بينها وبين غيرها من أنواع الهدى} كما فى الحدائق والمستند والجواهر ناسبين له إلى الأصحاب، مرسلين له إرسال المسلمات، واستدل لذلك بضعف البقر والغنم عن الإشعار، وبأن المتضمن للإشعار لم يذكر فيه إلا البدن.

ص: ١٥٢

وبصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان الناس يقلدون الغنم والبقر، وإنما تركه الناس حديثاً ويقلدون بخيط أو سير»^(١).

وما رواه العياشى فى تفسيره، عن عبد الله بن فرقد، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «الهدى من الإبل والبقر والغنم، ولا يجب حتى تعلق عليه، يعنى إذا قلده فقد وجب»، وقال: «ما استيسر من الهدى شاه»^(٢).

وعن دعائم الإسلام، عن أبى جعفر محمد بن على (عليهما السلام) قال: «كان الناس يقلدون الإبل والبقر والغنم، وإنما تركوا تقليد الغنم والبقر حديثاً»، وقال: «تقلده بسير أو خيط، والبدن يقلد ويعلق فى قلاذتها نعلًا خلقه وقد صلى فيها، فإن ضلت عن صاحبها عرفها بنعله، وإن وجدت ضاله عرفت أنها هدى»^(٣).

أقول: الظاهر أنه لا إشكال فى الحكمين، أما عموم التقليد للثلاثة فلعومومات الأخبار، مضافاً إلى ما ذكرناه من الخصوصيات، وأما اختصاص الإشعار بالإبل فلأن الأدلة مختصه بها، فعمومها لغيرها يحتاج إلى دليل، فالقول بضعف ذلك ضعيف.

ثم إن الظاهر أن الجاموس كالبقرة، والعنز كالشاه، ولا فرق فى أقسام الإبل، لإطلاق الأدلة بعد كون الجاموس والعنز داخلين فى البقر والشاه، ولا فرق بين

ص: ١٥٣

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٩

٢- البحار: ج ٩٦ ص ١٠٢ الباب ١١ ح ٧

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠١

والأولى فى البدن الجمع بين الإشعار والتقليد،

صغير المذكورات وكبيرها، ذكرها وأثناها، لإطلاق الأدله.

ولا يصح سوق غيرها كالغزال بلا إشكال.

والظاهر أنه لا إشكال فى عدم صحه السوق بدون التلبيه ونحوها.

وما فى خبر معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل ساق هدياً ولم يقلده ولم يشعره، قال: «قد أجزأ عنه، ما أكثر ما لا يشعر ولا يقلد ولا يجلل»^(١)، محمول على الإتيان بالتلبيه، بقريته الروايات المتقدمه الداله على لزوم أحد الأمور فى عقد الحج.

{والأولى} بل المستحب {فى البدن الجمع بين الإشعار والتقليد} وفقاً للشرائع والجواهر والحدائق وغيرها، للتعرض بذلك فى جملة من الأخبار:

كروايه السكونى، عن أبى جعفر (عليه السلام)، أنه سئل ما بال البدنه تقلد بالنعل وتشعر، قال: «أما النعل فتعرف أنها بدنه ويعرفها صاحبها بنعله، وأما الإشعار فإنه يحرم ظهرها على صاحبها من حيث أشعرها فلا يستطيع الشيطان أن يمسه»^(٢).

وروايه الفضل بن يسار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل أحرم من الوقت ومضى ثم اشترى بدنه بعد ذلك بيوم أو بيومين فأشعرها وقلدها،

ص: ١٥٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٠

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٢ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٢٢

فينعقد إحرام حج القران بأحد هذه الثلاثة، ولكن الأحوط مع اختيار الإشعار والتقليد ضم التلبيه أيضاً، نعم الظاهر

فقال: «إن كان ابتاعها قبل أن يدخل الحرم فلا بأس». قلت: فإنه اشترها قبل أن ينهى إلى الوقت الذى يحرم منه فأشعرها وقلدها
أوجب عليه حين يفعل ذلك ما يجب على المحرم، قال: «لا، ولكن إذا انتهى إلى الوقت فليحرم ثم يشعرها ويقلدها فإن تقليده
الأول ليس بشيء» (١).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: «البدنه يشعرها من جانبها الأيمن، ثم يقلدها بنعل قد صلى فيها» (٢).

وحسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أيضاً، قال: «البدن تشعر من الجانب الأيمن ويقوم الرجل من الجانب الأيسر ثم يقلدها
بنعل خلق قد صلى فيه» (٣).

إلى غير ذلك من الأخبار التى سيأتى بعضها الآخر.

وكيف كان {فينعقد إحرام حج القران بأحد هذه الثلاثة} أو الأربعة بإضافه التجليل {ولكن الأحوط مع اختيار الإشعار والتقليد
ضم التلبيه أيضاً} خروجاً عن خلاف من أوجب، وإن كان الظاهر أنه لا موقع للاحتياط بعد النصوص.

{نعم الظاهر} عند المصنف تبعاً لكاشف اللثام وبعض من قبل الفاضلين على

ص: ١٥٥

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ١٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠١ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ١٧

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٩٩ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ٤

وجوب التلبيه على القارن وإن لم يتوقف انعقاد إحرامه عليها، فهي واجبه عليه في نفسها، ويستحب الجمع بين التلبيه وأحد الأمرين، وبأيهما بدأ كان واجباً وكان الآخر مستحباً،

المنسوب إليهم {وجوب التلبيه على القارن وإن لم يتوقف انعقاد إحرامه عليها، فهي واجبه عليه في نفسها}، واستدل لذلك بإطلاقات التلبيه وبالتأسي بالنبي (صلى الله عليه وآله)، فإنه (صلى الله عليه وآله) أشعر ولبى، معتضداً بكلام جملة من القدماء.

والكل لا يخفى ما فيه، إذ الإطلاقات محكومه بما تقدم مما دل على كون كل واحد من التلبيه والإشعار والتلقيد، بل والتجليل كاف في عقد الإحرام، والتأسي وإن قلنا بلزومه فيما لم يعلم وجهه لقوله (صلى الله عليه وآله): «خذوا عني مناسككم»، أما بعد ما تقدم من الأدله يحمل فعله (صلى الله عليه وآله) على الاستحباب، كما يحمل غُسله (صلى الله عليه وآله) على ذلك، وأما كلمات القدماء فلا دلالة فيها على هذا.

وقد فصل في المستمسك تبعاً للجواهر الكلام في ذلك، لكننا في غنى عنه بعد ما عرفت، فالأقوى أن كل واحد من الإشعار والتلقيد قائم مقام التلبيه، فلا يحتاج معهما إليها، كما لا يحتاج معها إليهما، ولا وجوب تعبدى في البين.

{ويستحب الجمع بين التلبيه وأحد الأمرين، وبأيهما بدأ كان واجباً، وكان الآخر مستحباً} وفاقاً لغير واحد، وإن ذكر المدارك أنه لم يقف على روايه تتضمن ذلك صريحاً.

ويدل على ذلك، موثق يونس بن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) إنى قد اشتريت بدنه فكيف أصنع بها، قال: «انطلق حتى تأتى مسجد الشجرة فأفض عليك من الماء والبس ثوبك ثم انخها مستقبل القبلة، ثم ادخل المسجد فصلّ ثم أفرض بعد صلاتك، ثم اخرج إليها فأشعرها من الجانب الأيمن من منامها، ثم قل: بسم الله اللهم منك ولك اللهم تقبله منى، ثم انطلق حتى تأتى البيداء فلبه»^(١)، وهذا يدل على استحباب التلبيه بعد الإشعار.

وصحيح معاوية بن عمار، وحسنه السابقان يدلان على استحباب التقليد بعد الإشعار، وخبر الفضل المتقدم يدل على الإشعار والتقليد بعد التلبيه، وإطلاق خبر السكوني المتقدم يدل على تقديم كل من التقليد والإشعار على الآخر، وهذا القدر كاف.

وهناك نصوص آخر تدل على المطلب أيضاً، فعن الجعفریات، بسنده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده على بن الحسين، عن أبيه، عن على (عليهم السلام)، أنه سئل ما بال البدن تشعر وما بالها تقلد النعال، قال: «إذا ضلت عرفها صاحبها بنعله، وإذا أرادت الماء لم تمنع من الشرب، وأما ما يشعر فلا يتسنمها شيطان إذا ضرب جانبها الأيمن من السنام، وإن ضرب الأيسر أجزأ، تقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم تضرب بالشفرة»^(٢).

ص: ١٥٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٩ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ٢

٢- الجعفریات: ص ٧٣

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، أنه سئل عن ساق بدنه كيف يصنع، قال: «إذا انصرف عن المكان الذي يعقد فيه إحرام في الميقات فليشعر بطعن في سنامها من الجانب الأيمن بحديده حتى يسيل دمها ويجلل ويسوقها، فإذا صار إلى البيداء إن أحرم إلى الشجره أهل بالتليه، وكان على (صلوات الله عليه) يجلل بدنه ويتصدق بجلالها» (١).

وعن الرضوى: «فإذا دخلت بالقران وجب أن تسوق معك الهدى من حيث أمرت، بدنه أو بقره تقلدها وتشعرها من حيث تحرم، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) صلى بذي الحليفة فأتى ببدنه وأشعر صفحه سنامها الأيمن وسال الدم عنها ثم قلدها بنعلين» (٢).

ومرسله الصدوق، عن النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) قال: «والإشعار إنما أمر به ليحرم ظهرها على صاحبها من حيث أشعرها فلا يتسطيع الشيطان أن يتسمنها» (٣).

وخبري جابر وعمرو بن شمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إنما استحسنوا إشعار البدن لأن أول قطره تقطر من دمها يغفر الله عز وجل له على ذلك» (٤).

ص: ١٥٨

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٠١

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٩ الباب ١١ من أبواب أقسام الحج ح ٨

٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٨

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠١ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٥

ثم إن الإشعار عبارته عن شق السنام الأيمن، بأن يقوم الرجل من الجانب الأيسر من الهدى ويشق سنامه من الجانب الأيمن ويلطخ صفحته بدمه، والتقليد أن يعلق في رقبته الهدى نعلًا خلقاً قد صلى فيه.

ونحوهما المرسل، عن أبي جعفر (عليه السلام)، إلى غير ذلك.

{ثم إن الإشعار عبارته عن شق السنام الأيمن} أو الأيسر، كما في روايه الجعفریات وإن كان الأفضل الأول {بأن يقوم الرجل من الجانب الأيسر من الهدى ويشق سنامه من الجانب الأيمن، ويلطخ صفحته بدمه}، والمراد بتطبخ الصفحه سيلان الدم الموجب له، كما دل عليه بعض الروايات السابقه.

{والتقليد أن يعلق في رقبته الهدى نعلًا خلقاً قد صلى فيه}، ويدل على الأمرين بعض النصوص.

كصحيح عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البدنه كيف يشعرها، قال: «يشعرها وهي باركه، وينحرها وهي قائمه، ويشعرها من جانبها الأيمن ثم يحرم إذا قلدت وأشعرت»^(١).

وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، وزراره، قالوا: سألنا أبا عبد الله (عليه السلام) عن البدن كيف تشعر ومتى يحرم صاحبها ومن أى جانب تشعر ومعقوله تنحر أو باركه، فقال: «تشعر معقوله وتشعر من الجانب الأيمن»^(٢).

ص: ١٥٩

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠١ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحجج ح ١٨

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٩٩ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحجج ح ٦

وعن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البدن كيف تشعر، قال: «تشعر وهي باركة من شق سنامها الأيمن، وتنحر وهي قائمه من قبل الأيمن» (١).

وعن محمد الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن تجليل الهدى وتقليدها، فقال: «لا تبالي أى ذلك فعلت»، وسألته عن إشعار الهدى، فقال: «نعم من الشق الأيمن». فقلت: متى يشعرها، قال: «حين يريد أن يحرم» (٢).

وعن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنها تشعر وهي معقوله» (٣).

وعن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تشعر البدنه وهي باركة، وتنحر وهي قائمه، وتشعر من شق سنامها الأيمن» (٤).

إلى غير ذلك من الأخبار، وقد تقدمت جملة منها.

ثم إن وقوف الشخص على جانبها الأيسر لم أجد له دليلاً إلا حسنه زرارته، وفيها نوع إجمال.

بقي في المقام أمران:

الأول: إن التقليد كما عرفت في جملة من الأخبار هو أن يعلق في رقبه

ص: ١٦٠

-
- ١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠١ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ١٤
 - ٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٩٩ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ٥
 - ٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٩٨ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ج ١
 - ٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٩ الباب ١١ من أبواب أقسام الحج ج ٥

الهدى نعلًا خلقًا قد صلى فيها.

لكن عن ابن زهره: يعلق عليه نعلًا أو مزاده، وعن التذكرة التقليد أن يجعل في رقبه الهدى نعلًا قد صلى فيه أو يجعل في رقبه الهدى خيطًا أو سيرًا أو ما أشبههما ليعلم أنه صدقه، ونحوه عن المنتهى، وأشكل على ذلك في الحدائق بأنه لم يجده إلا في روايه زراره المذكوره، فظاهرها اختصاص ذلك بالغنم والبقر، فإن التقليد المذكور في روايات الإبل إنما هو بالنعل ولم يرد في شيء منها على كثرتها ذكر الخيط والسير، وإنما ذكر في هذه الروايه المشتمله على تقليد الغنم والبقر، انتهى.

أقول: أما المزاده فلم أجدها في نص، ولعله إنما تعدى إليها للمناطق، وأما السير والخيط فالظاهر من روايه الدعائم المتقدمه اختصاصهما بالبقر والغنم، وأما روايه زراره فلا تحلو من إجمال.

الثاني: إن ما ذكره الأصحاب تبعًا للأخبار من استحباب الإشعار من الجانب الأيمن من سنام البدنه مختص بغير الكثيره، وأما فيها فالمستحب أن يدخل بينهما ويشعرها يمينًا وشمالًا، ويدل عليه صحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كانت بدن كثيره فأردت أن تشعرها دخل الرجل بين كل بدنتين فيشعر هذه من الشق الأيمن ويشعر هذه من الشق الأيسر، ولا يشعرها أبدًا حتى يتهيأ للإحرام» (1) الحديث.

ص: ١٦١

وفى روايه جميل، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا كانت البدن كثيره قام فيما بين اثنتين ثم أشعر اليمنى ثم اليسرى»(١).

وفى الرضوى: «فإن كانت البدن كثيره فأدخل بينهما وأضربها بالشفرة يميناً وشمالاً»(٢).

ص: ١٦٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٠ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٧

٢- فقه الرضا: ص ٢٨ سطر ١٠

(مسألة ١٦): لا تجب مقارنة التلبيه لنيه الإحرام وإن كان أحوط، فيجوز أن يؤخرها عن النيه ولبس الثوبين على الأقوى.

{مسألة ١٦: لا- تجب مقارنة التلبيه لنيه الإحرام وإن كان أحوط، فيجوز أن يؤخرها عن النيه ولبس الثوبين على الأقوى}، أقول: هذه مسألة كثر الكلام حولها، لكنه لا- يرجع إلى محصل معلوم، إذ المراد بالنيه لو كان الإخطار لم تتحقق التلبيه المحرمه إلا بالإخطار المقارن، ولا معنى للقول باستثناء هذا المورد عن سائر موارد الفقه، بأن يكون اللازم من باب الطهاره إلى باب الديات التقارن غير باب الإحرام، ولو كان المراد به الداعي فكذلك، لكن مع ذلك كله فقد نقل عن الأشهر كما فى المستند أو المشهور كما فى المدارك، أو المعظم، بل الجميع إلا جمع كما فى الجواهر عدم اعتبار المقارنه.

نعم عن ابن إدريس وابن سعيد وابن حمزه والفاضل المقداد والشهيد فى اللمعه والشيخ على كما عن المسالك وغيرهم اعتبار المقارنه، وهو الأقوى لأنه مقتضى الأصل الأولى الجاعل للفعل الاختيارى اختيارياً، إذ بدون التقارن لا يكون الفعل اختيارياً.

استدل القائلون بعدم لزوم التقارن بجمله من الأخبار المتقدمه فى المسألة الخامسة عشره وفى مسجد الشجره، كصحيحه ابن سنان، وفيها بعد ذكر الإحرام ودعائه: «وإن شئت فلب حين تنهض، وإن شئت فأخره حتى تركب بعيرك واستقبل القبله فافعل» (١).

ص: ١٦٣

والأخرى: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن يلبي حتى يأتي البيداء» (١).

وابن عمار والحلبى والبجلى والبخترى جميعاً: «إذا صليت فى مسجد الشجره فقل وأنت قاعد فى دبر الصلاه قبل أن تقوم ما يقول المحرم، ثم قم فامش حتى تبلغ الميل ويستوى بك البيداء، فإذا استوت بك فلب، وإن هلت من المسجد الحرام للحج فإن شئت لبيت خلف المقام، وأفضل ذلك أن يمضى حتى يأتى الرقطاء ويلبى قبل أن يصير إلى الأبطح» (٢).

وابن حازم: «إذا صليت عند الشجره فلا تلب حتى تأتى البيداء» (٣).

وابن عمار: «إذا فرغت من صلاتك وعقدت ما تريد فقم وامش هنيهه، فإذا استوت بك الأرض ماشياً كنت أو راكباً فلب» (٤).

وموثقه إسحاق: إذا أحرم الرجل فى دبر المكتوبه ألبى حين ينهض به بعيره أو جالساً فى دبر الصلاه؟ قال: «أى ذلك شاء صنع» (٥).

وقويه زراره: متى ألبى بالحج، قال: «إذا خرجت إلى منى» (٦).

وصحيح هشام بن الحكم: «إن أحرمت من عمره أو تريد البعث صليت

ص: ١٦٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ٣، أورد ذيله فى الباب ٤٦ ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ٤

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٥

وقلت ما يقول المحرم فى دبر صلاتك، وإن شئت لبيت من موضعك، والفضل أن تمشى قليلاً حتى تلبى» (١).

إلى غير ذلك.

وهذه الأخبار كما تراها لا ربط لها بما نحن فيه، إذ هى فى صدد بيان جواز تأخير التلبية أو استحبابه عن عقد الإحرام الذى هو الدعاء المتقدم المعهود، ومن المعلوم أن ذلك ليس نيه الإحرام، بل نيه شىء آخر، ولذا لو نوى ولم يقرأ هذا الدعاء ولبى كفى، ولو قرأ هذا الدعاء بدون النيه، كما لو كان بصدد تعليم الغير ولبى لم يكف.

نعم اختلفوا فى توجيه هذه الروايات لمنافاتها كون الميقات مسجد الشجرة على وجوه:

الأول: إن المراد بهذه الأخبار تأخير الجهر بالتلبية عن المسجد، لا تأخير أصل التلفظ بالتلبية، بقرينه ما دل من النص والإجماع على عدم جواز تأخير التلبية عن الميقات لمريد دخول الحرم أو مكة، وقد جزم بهذا الجمع العلامة فى محكى المنتهى، لأن الفرض أن بين البيداء وذى الحليفة الذى هو الميقات ميل.

وربما يستشهد لهذا الجمع بصحيح عن عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن كنت ماشياً فاجهر بإهلالك وتلييتك من المسجد، وإن كنت ركباً فإذا علت بك راحتك البيداء» (٢).

ص: ١٦٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ١

لكن فيه: إن جملة من تلك النصوص المتقدمة لا- يكاد يأتى فيها هذا الجمع، وكيف يجتمع هذا مع النهى عن التلبيه فى المسجد، وخروج النبى (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) من المسجد بعد المقدمات وتناولهم الصيد ثم تلبيتهم أول البيداء، وغير ذلك.

الثانى: إن الواجب فى الميقات إنما هو فرض الحج والعمرة ونيتهما لا- التلبيه، فلا- يجوز المرور عن الميقات إلا ناوياً لا مليباً، والمفروض أن أخبار البيداء لا تنافى ذلك، وفيه: إن ظاهر النص والفتوى عدم جواز تجاوز الميقات إلا محرماً لا ناوياً.

الثالث: ما اختاره السيد الوالد (دام ظله) فى الدرس من حكومه أخبار البيداء على أخبار المواقيت، فكأنه قيل لا يجوز الإحرام من غير الميقات إلا بالنسبة إلى مسجد الشجرة، ولى فيه تأمل، إذ هذا ينافى جعل الشجرة ميقاتاً، مضافاً إلى بُعدة فى نفسه.

الرابع: ما اخترناه سابقاً فى ميقات المدينة من أن الميقات وسيع إلى البيداء، لما عرفت هناك من أنه لا دليل على انحصار الميقات فى المسجد، بل أخبار مسجد الشجرة كأخبار الشجرة للإشاره، وقد استشهدنا هناك بإحرام أسماء النفساء من خارج المسجد، إلى غير ذلك مما تقدم.

وأما خبر الرقطاء وبريد البعث فهما داخلان فى الميقات، فإن الأول داخل فى مكه، والثانى فى وادى العقيق فلا إشكال من جهتهما.

ومن ذلك كله تعرف ما فى كلام الحدائق والمستند والجواهر والمستمسك وغيرها من الإشكال، فراجع.

(مسألة ١٧): لا- تحرم عليه محرمات الإحرام قبل التلبيه وإن دخل فيه بالنيه ولبس الثوبين، فلو فعل شيئاً من المحرمات لا يكون آثماً وليس عليه كفاره، وكذا في القارن إذا لم يأت بها ولا بالإشعار أو التقليد، بل يجوز له أن يبطل الإحرام ما لم يأت بها في غير القارن أو لم يأت بها ولا بأحد الأمرين فيه، والحاصل أن الشروع في الإحرام وإن كان يتحقق بالنيه ولبس الثوبين إلا أنه لا تحرم عليه المحرمات ولا يلزم البقاء عليه إلا بها أو بأحد الأمرين

{مسألة ١٧: لا- تحرم عليه محرمات الإحرام قبل التلبيه وإن دخل فيه بالنيه ولبس الثوبين، فلو فعل شيئاً من المحرمات لا يكون آثماً} ولا آثماً بالمكروه {وليس عليه كفاره} كما عرفت ذلك في المسألة الخامسة عشره.

{وكذا في القارن إذا لم يأت بها ولا بالإشعار أو التقليد} فإنه لا تحرم عليه المحرمات.

{بل يجوز له أن يبطل الإحرام} الذى هو ما قبل التلبيه وأخويها {ما لم يأت بها في غير القارن، أو لم يأت بها ولا بأحد الأمرين فيه،} وذلك لادن النص والفتوى الدالين على توقف إحرام القارن على أحد الثلاثة، بضميمه النص والفتوى الدالين على أن الأشعار والتقليد بمنزله التلبيه يفيدان انها في حكم التلبيه فلا انعقاد قبلهما كما لا انعقاد قبل التلبيه وانما يحكم بالاثم والكفاره بعدهما.

{والحاصل أن الشروع في الإحرام وإن كان يتحقق بالنيه ولبس الثوبين إلا أنه لا تحرم عليه المحرمات، ولا يلزم البقاء عليه إلا بها أو بأحد الأمرين} الإشعار

فالتلبيه وأخواها بمنزله تكبيره الإحرام فى الصلاه.

والتقليد فى القرآن {فالتلبيه وأخواها بمنزله تكبيره الإحرام فى الصلاه} والقول بأنه محرم يجوز له ارتكاب المحرمات، إذ ما دل على جواز ارتكابها أعم من عدم الإحرام، كما صدر عن بعض، فى غايه السقوط، إذ المستفاد من نصوص جواز ارتكاب المحرمات عدم انعقاد الإحرام، ولذا كان هذا المعنى هو المرتكز فى أذهان المشرعه، مضافاً إلى خبر عبد الله بن سنان المتقدم فى المسأله الخامس عشره الذى حصر الإهلال بالحج وعقدته فى التلبيه.

ثم إن إشاره الأخرس على التفصيل المتقدم كنطق الصحيح فى جميع ما ذكر، وإحرام الوكيل كإحرام الأصيل فى حرمه المحرمات عليه.

ص: ١٦٨

(مسأله ١٨): إذا نسى التلبيه وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها، وإن لم يتمكن أتى بها في مكان التذكر، والظاهر عدم وجوب الكفاره عليه إذا كان آتياً بما يوجبها، لما عرفت من عدم انعقاد الإحرام إلاّ بها.

{مسأله ١٨: إذا نسى التلبيه} وأخويها {وجب عليه العود إلى الميقات لتداركها وإن لم يتمكن أتى بها في مكان التذكر} لما تقدم في المسأله السادسه من فصل أحكام المواقيت من الإجماع والنصوص التي منها صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن رجل نسي أن يحرم حتى دخل الحرم، قال (عليه السلام): قال أبي (عليه السلام): «يخرج إلى ميقات أهل أرضه، فإن خشى أن يفوته الحج أحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم» (١).

بضميمه ما عرفت سابقاً من أن الإحرام ليس إلاّ التلبيه المسبوقه بالنيه، فما عن الشيخ في النهايه والمبسوط أنه من ترك الإحرام ناسياً حتى يجوز الميقات كان عليه أن يرجع إليه ويحرم منه إذا تمكن منه، وإلاّ أحرم من موضعه، وإذا ترك التلبيه نسياناً ثم ذكر جدد التلبيه وليس عليه شيء، انتهى. مبني على كون الإحرام غير التلبيه الذي عرفت سابقاً ما فيه.

{والظاهر} بل الأقوى {عدم وجوب الكفاره عليه إذا كان آتياً بما يوجبها، لما عرفت من عدم انعقاد الإحرام إلاّ بها} خلافاً لما تقدم من روايه أحمد بن

ص: ١٦٩

محمد المتقدمه فى المسأله الخامس العشره، وقد عرفت ما فيها.

وهذه العبارة كما تراها نص فى عدم انعقاد الإحرام بدون التلبیه، كما إنى لم أظفر بعبارة سابقه عليها تدل على صحه الإحرام قبل التلبیه، فما فى المستمسك من قوله: أما بناءً على ما تقدم منه من صحه الإحرام قبل التلبیه وصيروره المكلف محرماً بمجرد النيه إلخ، غير معلوم الوجه (١).

ص: ١٧٠

١- المستمسك: ج ١١ ص ٤٠٧

(مسأله ١٩): الواجب من التلبيه مره واحده، نعم يستحب الإكثار بها وتكريرها ما استطاع، خصوصاً فى دبر كل صلاه، فريضه أو نافله، وعند صعود شرف، أو هبوط واد، وعند المنام، وعند اليقظه، وعند الركوب، وعند النزول، وعند ملاقاه راكب، وفى الأسحار،

{مسأله ١٩: الواجب من التلبيه مره واحده}، كما عن السرائر، وفى المستند وغيرهما، بل فى المستمسك، بل الظاهر أنه إجماع، ويدل على ذلك الأصل الأولى المقتضى لعدم وجوب الأكثر، كما فى سائر الأوامر، فإن الأمر كما حقق فى محله لا يقتضى المره والتكرار، وإنما يطلب الطبيعه المتحققه بأول فرد.

{نعم يستحب الإكثار بها وتكريرها ما استطاع، خصوصاً فى دبر كل صلاه، فريضه أو نافله، وعند صعود شرف، أو هبوط واد، وعند المنام، وعند اليقظه، وعند الركوب، وعند النزول، وعند ملاقاه راكب، وفى الأسحار}، ويدل على ذلك فى الجمله، مضافاً إلى الإجماع المدعى فى المستند وغيره، متواتر الأخبار:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) وفيه: «تقول ذلك _ أى لفظ التلبيه _ فى دبر كل صلاه مكتوبه ونافله، وحين ينهض بك بعيرك، وإذا علوت شرفاً أو هبطت وادياً، أو لقيت راكباً، أو استيقظت من منامك وبالأسحار وأكثر ما استطعت»، إلى أن قال: «وأكثر من ذى المعارج، فإن رسول الله (صلى الله

عليه وآله) كان يكثر منها»(١١).

وصحيح عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وفيه: «واجهر بها _ أي بالتلبية _ كلما ركبت وكلمنا نزلت وكلمنا هبطت وادياً أو علوت أكمه أو لقيت راكباً وبالأسحار»(٢).

وصحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا زالت الشمس يوم عرفه فاقطع التلبية عند زوال الشمس»(٣).

وصحيح الحلبي أو حسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «التمتع إذا نظر إلى بيوت مكة قطع التلبية»(٤).

وصحيح زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته أين يمسك المتمتع عن التلبية، قال: «إذا دخل بيوت مكة لا بيوت الأبطح»(٥).

وموثق حنان بن سدير، عن أبيه، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا رأيت آيات مكة فاقطع التلبية»(٦).

وصحيح معاوية بن عمار وحسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا

ص: ١٧٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٩ الباب ٤٤ من أبواب الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٧
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٥

وفى بعض الأخبار: «من لبي في إحرامه سبعين مره إيماناً واحتساباً أشهد الله له ألف ألف ملك براءه من النار وبراءه من

دخلت مكة وأنت متمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبيه، وحد بيوت مكة التي كانت قبل اليوم عقبه المدنيين، وإن الناس قد أحدثوا بمكة ما لم يكن، فاقطع التلبيه، وعليك بالتكبير والتهليل والتمجيد والثناء على الله عز وجل ما استطعت، وإن كنت قارناً بالحج فلا تقطع التلبيه حتى يوم عرفه عند زوال الشمس، وإن كنت معتمراً فاقطع التلبيه إذا دخلت الحرم» (١).

وصحيح أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، أنه سئل عن المتمتع متى يقطع التلبيه، قال: «إذا نظر إلى عراش مكة عقبه ذى طوى». قلت: بيوت مكة، قال: «نعم» (٢).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيره التي ستأتى بعضها فى مسأله استحباب التلبيه إلى مشاهده بيوت مكة ونحوها، ولكن لم أجد فى هذه الأخبار ما يدل على استحبابها عند المنام، كما اعترف به فى الجواهر، وعن كشف اللثام والمدارك.

{وفى بعض الأخبار} كخبر ابن فضال، عن رجال شتى، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):
{«من لبي فى إحرامه سبعين مره إيماناً واحتساباً أشهد الله له ألف ألف ملك براءه من النار وبراءه من

ص: ١٧٣

١- انظر الوسائل: ص ٥٧ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ١، والباب ٤٤ ح ٤ وح ١

٢- انظر الوسائل: ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٤

النفاق». ويستحب الجهر بها خصوصاً في المواضع المذكورة للرجال

النفاق» { (١) }.

وعن الجعفریات بسنده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده على بن الحسين، عن أبيه، عن على (عليهم السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من لبي سبعين مره في إحرامه أشهد الله سبعين ألف ملك له براءه من النار وبراءه من النفاق» (٢).

وفى مرسل الصدوق، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ما من حاج يضحى ملياً حتى تزول الشمس إلا غابت ذنوبه معها» (٣).

{ويستحب الجهر بها خصوصاً في المواضع المذكورة للرجال} على المشهور بين الأصحاب كما في الحدائق والجواهر والمستند، بل عن كشف اللثام الإجماع عليه، ومع ذلك فعن الشيخ في تهذيبه والكليني القول بالوجوب، ومال إليه الحدائق.

وكيف كان، فیدل على أصل الحكم جملة من الأخبار:

كصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وفيه: «واجهر بها» (٤).

وصحيح عمر بن يزيد المتقدم، وصحيح حرير وغيره، عن أبي جعفر، وأبي عبد الله (عليهما السلام) أنهما قالوا: لما أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله)

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٦ الباب ٤١ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الجعفریات: ص ٦٣ سطر ١٩

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٦ الباب ٤١ من أبواب الإحرام ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٢

أتاه جبرئيل فقال: مر أصحابك بالعج والثج، فالعج رفع الصوت، والثج نحر البدن»، قال: فقال جابر: فما مشى الروحاء حتى بحت أصواتنا (١).

ومرسل الصدوق، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «ما من مهلّ يهّل بالتلبية إلاّ أهلّ من عن يمينه من شىء إلى مقطع التراب، ومن عن يساره إلى مقطع التراب، وقال له الملكان: أبشر يا عبد الله، وما يبشر الله عبداً إلاّ بالجنة»، قال: وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «جاء جبرئيل إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وقال له: إن التلبية شعار المحرم فارفع صوتك بالتلبية» (٢)، الحديث. وعن الرضوى: «إذا لبيت فارفع صوتك بالتلبية» (٣).

وعنه أيضاً: «وأكثر من التلبية»، إلى أن قال: «رافعاً صوتك» (٤).

وقد روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «أتانى جبرئيل فقال: مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنه من شعار الحج».

وسئل النبي (صلى الله عليه وآله) فقيل: أى الحج أفضل، قال: «العج والثج»، قيل: ما العج والثج، قال: «العج الضجيج ورفع الصوت بالتلبية، والثج النحر» (٥).

وظواهر هذه الأوامر هى الموجبه للقول بالوجوب، إلاّ أن ذكر الإجهار فى صحيح معاويه وعمر فى

ص: ١٧٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠ الباب ٣٧ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠ الباب ٣٧ من أبواب الإحرام ح ٢ و ٣

٣- فقه الرضا: ص ٢٧ سطر ١٣

٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٦ الباب ٢٤ من أبواب الإحرام ح ١

٥- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٦ الباب ٢٤ من أبواب الإحرام ح ٢

عداد المستحبات، وبه الأصوات في صحيح حريز، وأي الحج أفضل في الرضوى قرائن الاستحباب، ولذا قال في المستند: إن في أصل دلالتها عليه _ أي دلالة الروايات على وجوب الجهر _ نظر، لورود الأوامر الواردة فيها كلا على ما لا يجب قطعاً من الزيادات المستحبه في التلبيه والتكرار المستحب أو نحر البدن(١)، انتهى.

وما ذكره العلامة (رحمه الله) في الجواب من منع كون الأمر للوجوب، لعله أراد ما ذكرناه، لا منع كون مطلق الأمر للوجوب حتى يرد عليه ما ذكره في الحدائق من أنه يناهض تصريحه في كتبه الأصوليه بأن الأمر حقيقه في الوجوب.

ثم إن الظاهر التفصيل في استحباب الجهر في ذي الحليفه، فإن كان ماشياً جهر بها من المسجد، وإن كان راكباً من البيداء، لصحيحه عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن كنت ماشياً فاجهر بإهلالك وتلبيتك من المسجد، وإن كنت راكباً فإذا علت راحلتك البيداء»(٢).

نعم يجوز الجهر بها من المسجد للإطلاقات، مضافاً إلى صحيح ابن سنان، هل يجوز للمتمتع بالعمرة إلى الحج أن يظهر التلبيه في مسجد الشجره، قال: «نعم»(٣)، الحديث.

وكذا استحباب الإجهار في حج التمتع من الردم، كما يأتي في صحيحه معاويه.

ص: ١٧٦

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٣ سطر ٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ٢

وفى الرضوى: «إذا خرجت إلى الأبطح فارفع صوتك بالتلبية»^(١).

ومن المندوب رفع الصوت إلى مقدار البحه، لصحيح حريز المتقدم، فإن حكاية الإمام (عليه السلام) لفعل جابر، مضافاً إلى تقرير النبي (صلى الله عليه وآله) دال على المطلب.

ثم إن ظاهر جملة من الروايات المتقدمة، أن استحباب الجهر عام لجميع المواقيت، فالمحرم مطلقاً يستحب له الإجهار لأنه شعاره، وهذا هو مقتضى إطلاق كلام جمع من الفقهاء كالمحقق وغيره، ومع ذلك فقد قال في الحدائق^(٢): وظاهر الأصحاب أن هذا الحكم _ أى الإجهار بالتلبية _ مختص بالحج من ميقات ذى الحليفة، كما هو مورد الروايتين المذكورتين _ أى صحيح حريز وصحيح عمر _ وكذا بالإجماع بالحج من مكة، فإنه يرفع صوته بالتلبية إذا أشرف على الأبطح كما تضمنته صحيحه معاوية بن عمار، وفيها: «فأحرم بالحج ثم امض وعليك السكينة والوقار، فإذا أنهيت إلى الرقطاء دون الردم فلب، فإذا أنهيت إلى الردم وأشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتى إلى المنى»^(٣)، الحديث، انتهى.

وربما يحكى عن الشيخ التفصيل فى استحباب الإجهار بها فى إحرام حج

ص: ١٧٧

١- فقه الرضا: ص ٢٨ سطر ١٩

٢- الحدائق: ج ١٥ ص ٦٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧١ الباب ٥٢ من أبواب الإحرام ح ١

التمتع بين الراكب والماشي، لكنه لا دليل عليه كما صرح به في الحدائق والمستند.

وكيف كان، فالمنسوب إلى الأصحاب غير تام، لإطلاق الأدلة كما عرفت.

{دون النساء} كما أرسله في الحدائق إرسال المسلمات، وادعى في المستند عدم الخلاف فيه.

فغن فضاله بن أيوب، عن حدثه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله وضع عن النساء الجهر بالتلبية والسعي بين الصفا والمروه ودخول الكعبه والاستلام» (١).

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس على النساء جهر بالتلبية» (٢).

وعن الخصال، بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليهما السلام) أنه قال: «ليس على النساء أذان ولا إقامة»، إلى أن قال: «ولا إجهار بالتلبية ولا الهرولة بين الصفا والمروه، ولا استلام الحجر الأسود» (٣)، الحديث.

وعن الرضوي: «والنساء يحفضن أصواتهن بالتلبية لتسمع المرأة مثلها، وإن سمعت أذنيها أجزأها» (٤).

ص: ١٧٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١ الباب ٣٨ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١ الباب ٣٨ من أبواب الإحرام ح ٤

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١١٦ الباب ٢٥ من أبواب الإحرام ح ١

٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٦ الباب ٢٥ من أبواب الإحرام ح ٣

ففى المرسل: إن التلبيه شعار المحرم، فارفع صوتك بالتلبيه، وفى المرفوعه: لما أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أتاه جبرئيل فقال: مر أصحابك بالعج والثج، فالعج رفع الصوت بالتلبيه، والثج نحر البدن.

{ففى المرسل} المتقدم، عن الصدوق: {«إن التلبيه شعار المحرم، فارفع صوتك بالتلبيه»، وفى المرفوعه} المرويه فى الكافى المتقدمه بعنوان كونها صحيحه كما فى الحدائق وغيره: {«لما أحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتاه جبرئيل فقال: مر أصحابك بالعج والثج، فالعج رفع الصوت بالتلبيه، والثج نحر البدن»} وقد رويت هذه الروايه بطرق شتى كما لا يخفى على من راجع الوسائل.

(مسألة ٢٠): ذكر جماعه أن الأفضل لمن حج على طريق المدينة تأخير التلبيه إلى البيداء مطلقاً كما قاله بعضهم، أو في خصوص الراكب كما قيل، ولمن حج على طريق آخر تأخيرها إلى أن يمشى قليلاً، ولمن حج من مكه تأخيرها إلى الرقطاء كما قيل، أو إلى أن يشرف على الأبطح،

{مسألة ٢٠: ذكر جماعه أن الأفضل لمن حج على طريق المدينة تأخير التلبيه إلى البيداء مطلقاً، كما قاله بعضهم} وهو القاضى {أو في خصوص الراكب كما قيل} والقائل الشيخ فى المبسوط، وابن حمزه، وابن سعيد.

{ولمن حج على طريق آخر تأخيرها إلى أن يمشى قليلاً} كما عن المبسوط والتحرير والمنتهى والمسالك على ما فى المستند وغيره.

{ولمن حج من مكه تأخيرها إلى الرقطاء كما قيل} كما عن هدايه الصدوق، وفى المستند وغيره نقل عن جماعه منهم السرائر والنهايه والجامع والوسيله والمنتهى والتذكرة أفضليه تلبيه المحرم عن مكه من موضعه إن كان ماشياً وإذا نهض بغيره إن كان راکباً.

{أو إلى أن يشرف على الأبطح} كما فى الشرائع، وعن القواعد، بل نسبه فى الجواهر إلى غير واحد من المتقدمين والمتأخرين.

أقول: ينبغى الكلام فى ثلاثه مواضع:

الأول: فى الإحرام من ذى الحليفه، والظاهر من النصوص استحباب التأخير إلى أول البيداء.

ففى صحيح معاويه بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن التهيؤ للإحرام، فقال: «فى مسجد الشجره فقد صلى فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقد ترى أناسا يحرمون فلا- تفعل حتى تنتهى إلى البيداء حيث الميل فتحرمون كما أنتم فى محاملكم، تقول: لبيك اللهم لبيك»^(١)، الحديث.

وصحيح منصور بن حازم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا صليت عند الشجره فلا تلبّ حتى تأتى البيداء حيث يقول الناس يخسف بالجيش»^(٢).

وصحيح عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن يلبى حتى يأتى البيداء»^(٣).

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صلّ المكتوبه ثم أحرم بالحج أو بالمتعّه واخرج بغير تلبيه حتى تصعد إلى أول البيداء إلى أول ميل عن يسارك، فإذا استوت بك الأرض راكباً كنت أو ماشياً فلبّ»^(٤).

وصحيح البنزطى، سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام)، كيف أصنع إذا أردت الإحرام، قال: «أعقد الإحرام فى دبر الفريضة حتى إذا استوت بك البيداء فلبّ». قلت: أرايت إذا كنت محرماً من طريق العراق، قال: «لبّ إذا استوى بك بغيرك»^(٥).

ص: ١٨١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٧

وصحيح الفضلاء، حفص ابن البختري، ومعاوية بن عمار، وعبد الرحمن بن الحجاج، والحلبى كلهم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا صليت فى مسجد الشجره فقل وأنت قاعد فى دبر الصلاه قبل أن تقوم ما يقول المحرم، ثم قم فامش حتى تبلغ الميل وتستوى بك البيداء، فإذا استوت بك فلبه» (١).

وخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهما السلام) قال: سألته عن الإحرام عند الشجره هل يحل لمن أحرم عندها أن يلبى حتى يعلو البيداء، قال: «لا يلبى حتى يأتى البيداء عند أول ميل، فأما عند الشجره فلا تجوز التلبيه» (٢).

إلى غير ذلك من الروايات، ولو كنا وإياها قلنا بوجوب التأخير، لكن فى خبر عبد الله بن سنان، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) هل يجوز للمتمتع بالعمرة إلى الحج أن يظهر التلبيه فى مسجد الشجره، فقال: «نعم إنما لى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى البيداء لأن الناس لم يعرفوا التلبيه فأحب أن يعلمهم كيفية التلبيه» (٣).

وعليه فلا بد من حمل تلك الصحاح على الأفضل المؤكد، بقرينه خبر ابن جعفر (عليه السلام)، والقول بأن هذا الخبر يدل على عدم فضيله للتأخير مردود، لأن الإمام (عليه السلام) فى مقام بيان عدم وجوب التأخير، لا فى مقام بيان عدم استحبابه، وإلا لكان للسائل أن يقول: فلم أخرج (صلى الله عليه وآله) إلى البيداء

ص: ١٨٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٨

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ٢

مع أن الفضل قريب الميل _ كما ذكروا _ فإنه يمكن التعليم بعد المسجد مباشرة.

ثم إن صحيحتي عمر بن يزيد الدالتين على التفصيل بين الراكب والماشي، ففي الأولى: «إذا أحرمت من مسجد الشجرة، فإن كنت ماشياً لبيت من مكانك من المسجد» (١)، وفي الثانية: «إن كنت ماشياً فاجهر بإهلالك وتلبيتك من المسجد، وإن كنت راكباً فإذا علت راحلتك البيداء» (٢)، لا بد من حملهما بقرينه قوه الإطلاق في الصحاح المتقدمه، وخصوص صحيح ابن عمار على مراتب الفضل، بمعنى أن الأفضل الأكيد بالنسبه إلى الراكب تأخير التلبيه المحرمه للمحرمات إلى البيداء ودونه الماشي، وقد مر غير مره عدم لزوم التلبيه في مسجد الشجرة، فالقول بأن هذا مناف لكونه ميقاتاً ممنوع لوسعه الميقات كما عرفت سابقاً.

الثاني: في الإحرام من وادي العقيق وغيره من سائر المواقيت غير مكه، أما وادي العقيق فالأفضل الإحرام بعد ما استوى بالشخص بغيره، كما في صحيح البنزطي المتقدم، أو بعد ما مشى قليلاً، كما في صحيح هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أحرمت من عمره ومن بريد البعث صليت وقلت كما يقول المحرم في دبر صلاتك، وإن شئت لبيت من موضعك، والفضل أن تمشي قليلاً ثم تلبى» (٣).

ص: ١٨٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣ الباب ٤٠ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ١

وأما غيره فلم أجد ما يدل على استحباب التأخير، وما استند به في المستند من صحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا فرغت من صلاتك وعقدت ما تريد فقم وامش هنيهة، فإذا استوت بك الأرض ماشياً كنت أو راكباً قلباً» (١)، لم يظهر لي تماميته، إذ الظاهر من ذيل الحديث كون ذلك في مسجد الشجرة حيث الأرض مستوية وغير مستوية لا مطلقاً.

هذا مضافاً إلى صحيح إسحاق أو مصححه، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: قلت له: إذا أحرم الرجل في دبر المكتوبه أيلبي حين ينهض به بعيره أو جالساً في دبر الصلاة، قال: «أى ذلك شاء صنع» (٢)، الظاهر في عدم رجحان شيء.

الثالث: في إحرام حج التمتع من مكة، ففي صحيح الفضلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وإذا أهلت من المسجد الحرام للحج، فإن شئت لبيت خلف المقام، وأفضل من ذلك أن تمضي حتى تأتي الرقطاء وتلبى قبل أن تصير إلى الأبطح» (٣).

وفي صحيح عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا كان يوم الترويه فاصنع كما صنعت بالشجرة، ثم صلّ خلف المقام ثم أهل بالحج، فإن كنت ماشياً قلب عند المقام، وإن كنت راكباً فإذا نهض بك بعيرك» (٤).

ص: ١٨٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤ الباب ٣٤ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧ الباب ٣٥ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ الباب ٤٦ من أبواب الإحرام ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ الباب ٤٦ من أبواب الإحرام ح ٢

وفى موقوف أبي بصير: «ثم تلبى من المسجد الحرام كما لبى حين أحرمت»^(١).

وفى قويه زراره، قلت لأبي جعفر (عليه السلام): متى ألبى بالحج، فقال: «إذا خرجت إلى منى»، ثم قال: «إذا جعلت شعب الدب على يمينك والعقبه على يسارك فلب بالحج»^(٢).

وفى صحيحه معاويه بن عمار: «فأحرم بالحج ثم امض وعليك السكينة والوقار، فإذا أنهيت إلى الرقطاء دون الردم فلب، وإذا أنهيت إلى الردم وأشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتي منى»^(٣).

هكذا على النسخ المحكيه عن النهايه والتهذيب، وفى نسخ الكافى مكان (الرقطاء): «الروحاء» أو «الفضاء».

إلى غير ذلك من النصوص التى تقدمت جملة منها فى الرابع من شرائط حج التمتع.

والأقرب أفضلية التلبى فى الرقطاء، كما فى صحيحه الفضلاء، وصحيحه معاويه على نسخ النهايه والتهذيب، ولا يعارضها ما دل على التفصيل بين الراكب وغيره، ولا ما دل على الإحرام من المسجد، ولا ما دل على التساوى لحكومته تلك على هذه الأخبار كما لا يخفى.

وبهذا كله يظهر لك الإشكال فى ما ذكره المصنف بقوله: {لكن الظاهر بعد

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٣ الباب ٤٦ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٤ الباب ٤٦ من أبواب الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧١ الباب ٥٢ من أبواب الإحرام ح ١

عدم الإشكال فى عدم وجوب مقارنتها لئنه ولبس الثوبين، استحباب التعجيل بها مطلقاً، وكون أفضله التأخير بالنسبه إلى الجهر بها، فالأفضل أن يأتى بها حين النيه ولبس الثوبين سرأً ويؤخر الجهر بها إلى المواضع المذكوره، والبيداء: أرض مخصوصه بين مكه والمدينه على ميل من ذى الحليفه نحو مكه. والأبطح: مسيل وادى مكه، وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى أوله عند منقطع الشعب بين وادى منى، وآخره متصل بالمقبره التى تسمى بالمعلى عند أهل مكه،

عدم الإشكال فى عدم وجوب مقارنتها لئنه ولبس الثوبين، استحباب التعجيل بها مطلقاً، وكون أفضله التأخير بالنسبه إلى الجهر بها { فإن هذا الحمل والتأويل مما لا شاهد له بعد الشواهد، مضافاً إلى الظواهر على خلافه.

وعليه {فالأفضل} ما ذكرناه، لا {أن يأتى بها حين النيه ولبس الثوبين سرأً، ويؤخر الجهر بها إلى المواضع المذكوره، و} كيف كان فـ {البيداء أرض مخصوصه بين مكه والمدينه على ميل من ذى الحليفه نحو مكه} كما صرح به ابن إدريس والعلامه وغيرهما، ويشهد له صحيح معاويه المتقدم {والأبطح: مسيل وادى مكه، وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، أوله عند منقطع الشعب بين وادى منى، وآخره متصل بالمقبره التى تسمى بالمعلى عند أهل مكه}، وقد صرح بذلك فى الجمله جملته من اللغويين والفقهاء.

والرقتاء: موضع دون الردم يسمى مدعى، ومدعى الأقوم مجتمع قبائلهم، والرديم حاجز يمنع السيل عن البيت ويعبر عنه بالمدعى.

{والرقتاء: موضع دون الردم يسمى مدعى، ومدعى الأقوم مجتمع قبائلهم، والرديم حاجز يمنع السيل عن البيت، ويعبر عنه بالمدعى}، وأما الفضاء والروحاء وشعب الدب والعقبه فلا داعى إلى بيان خصوصياتها بعد ما عرفت من المناط فى محل التلييه، لأنها عباره أخرى عن الرقتاء تقريباً، مضافاً إلى ذهاب غالب هذه الأسماء فى هذه الأزمنه.

(مسألة ٢١): المعتمر عمره التمتع يقطع التلبية عند مشاهدته بيوت مكة في الزمن القديم، وحدها لمن جاء على طريق المدينة عقبه المدنيين، وهو مكان معروف،

{مسألة ٢١: المعتمر عمره التمتع يقطع التلبية عند مشاهدته بيوت مكة في الزمن القديم، وحدها لمن جاء على طريق المدينة عقبه المدنيين، وهو مكان معروف}، في الجواهر إنه مما صرح به غير واحد، بل قيل إنه مقطوع به في كلام الأصحاب، وفي المستند استحباب التكرار للمعتمر إلى أن يشاهد بيوت مكة إجماعاً محققاً ومحكياً^(١)، انتهى.

ويدل على الحكم مستفيض الأخبار:

كصحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا دخلت مكة وأنت متمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبية، وحدّ بيوت مكة التي كانت قبل اليوم عقبه المدنيين، فإن الناس قد أحدثوا بمكة ما لم يكن، فاقطع التلبية وعليك بالتكبير والتحميد والتهليل والثناء على الله عز وجل ما استطعت»^(٢).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المتمتع إذا نظر إلى بيوت مكة قطع التلبية»^(٣).

ص: ١٨٨

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٣ المسألة الثامنة

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٧ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٧ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٢

وصحيح البنزطى، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام)، إنه سأل عن المتمتع متى يقطع التلبيه، قال (عليه السلام): «إذا نظر إلى عروش (أعراش خ) مكه عقبه ذى طوى»، قلت: بيوت مكه، قال: «نعم»^(١).

أقول: الأعراش والعروش جمع عرش، وقد يفتح أيضاً، وربما يختص بيوتها القديمه.

وموثق حنان بن سدیر، عن أبيه، قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله (عليهما السلام): «إذا رأيت أبيات مكه فاقطع التلبيه»^(٢).

وعن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن تلبيه المتمتع متى يقطعها، قال: «إذا رأيت بيوت مكه»^(٣).

وعن أبى خالد مولى على بن يقطين، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أحرم من حوالى مكه من الجعرانه والشجره من أين يقطع التلبيه، قال: «يقطع التلبيه عند عروش مكه، وعروش مكه ذى طوى»^(٤).

وعن ذريح المحاربى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: إن المتمتع إذا نظر إلى بيوت مكه فيقطع التلبيه، قال: «نعم»^(٥).

ص: ١٨٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٨
- ٥- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٠ من أبواب الإحرام ح ٢

وعن الرضوى: «ومن أخذ على طريق المدينة قطع التلبيه إذا نظر إلى عريش مكة» (١).

وفى صحيحه ابن مسكان: عن تلبيه المتعه متى يقطعها، قال (عليه السلام): «إذا رأيت بيوت مكة» (٢).

وفى روايه: «المتمتع عليه ثلاثه أطواف بالبيت وطوافان بين الصفا والمروه وقطع التلبيه من متعه إذا نظر إلى بيوت مكة» (٣)، الحديث.

نعم فى جملة من الروايات خلاف ذلك، كموثق زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، سألته أين يمسك المتمتع عن التلبيه، فقال: «إذا دخل البيوت بيوت مكة لا بيوت الأبطح» (٤).

وخبر زيد الشحام، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، سألته عن تلبيه المتعه متى تقطع، قال: «حين يدخل الحرم» (٥).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: «والمتمتع بالعمرة إلى الحج إذا دخل الحرم قطع التلبيه وأخذ فى التكبير والتهليل» (٦).

ص: ١٩٠

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٠ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٦

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٦ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٧

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٩

٦- الدعائم: ج ١ ص ٣١١

لكن اللازم حملها على الإشراف مجازاً، وعلى الجواز كما فى كلام بعض.

وأما ما دل على استمرارها إلى الحرم، كما فى بعض نسخ الرضوى: «ثم اقطع التلبيه إن كنت متمتعاً إذا استلمت الحجر»، لما روى ابن أبى ليلى، عن عطار، عن ابن عباس: أن النبى (صلى الله عليه وآله) كان يقطعه فى عمرته هناك، وكذلك قال ابن عباس وجابر بن عبد الله، وكان ابن عمر وعائشه يريان قطع التلبيه للمتمتع إذا رأى بيوتات مكة، والذى نذهب إليه ما وصفت فاختيارك بما شئت (١)، انتهى. فاللازم حملها على التقيه كما لا يخفى، مضافاً إلى شهاده صحيحه أبان بن تغلب بذلك، قال: كنت مع أبى جعفر (عليه السلام) فى ناحيه من المسجد وقوم يلبون حول الكعبه، فقال: «أترى هؤلاء الذين يلبون، والله لأصواتهم أبغض إلى الله من أصوات الحمير» (٢).

بقى فى المقام أمران:

الأول: إنه ربما يقال بالتنافى بين صحيح معاويه وصحيح البزنطى، لأن عقبه المدنيين غير عقبه ذى طوى، وقد جمعوا بينهما بوجه.

فعن السيد والشيخ وسلاار: إن الأول لمن دخل مكة من طريق المدينه، والثانى لمن دخلها من طريق العراق.

وعن الصدوقين: تخصيص الثانى بمن أخذ على طريق المدينه.

ص: ١٩١

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٠ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٧ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٣

وعن الروضة والمسالك: تخصيص الأول بمن دخلها من أعلاها، والثاني بمن دخلها من أسفلها، ومقتضاه أن عقبه ذى طوى تكون من حيه أسفل مكة، كما عن تهذيب الأسماء.

لكن الظاهر عدم طائل تحت هذا التحقيق فعلاً الذى تغيرت الأسماء، وإن كان لا يبعد كون الاختلاف ناشياً من اختلاف الأزمنة أو الطرق، والله العالم.

الثانى: هل المناط هو بيوت مكة فى الزمن القديم، كما ذكره المصنف وبعض آخر، أم مطلق البيوت، لا يبعد القول الثانى، كما اختاره فى المستند، لقوه إطلاق المطلقات، والتعيين كان لتلك الأزمنة، وما فى صحيح معاويه لا يبعد كونه بياناً لأمر خارجى بناءً على كون عقبه المدنيين خبر الحد بيوت مكة، لا أن التى كانت قبل اليوم خبراً، فتدبر.

{و} فى {المعتمر عمره مفرده} أقوال واحتمالات:

الأول: إنه يقطع التلبيه إذا دخل الحرم مطلقاً، وهو المحكى عن الجمل والاقتصاد والمصباح ومختصره، واستدل لذلك بموثقه معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «وإن كنت معتمراً فاقطع التلبيه إذا دخلت الحرم» (١).

وصحيحه عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من دخل مكة مفرداً للعمره فليقطع التلبيه حين يضع الإبل أخفافها فى الحرم» (٢).

ص: ١٩٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٠ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٠ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٢

وروايه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «يقطع تلبيته المعتمر إذا دخل الحرم»^(١).

وروايه مرازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يقطع صاحب العمره المفردة التلبيه إذا وضعت الإبل أخفافها في الحرم»^(٢).

ومرسله الصدوق: وروى أنه «يقطع التلبيه إذا دخل أول الحرم»^(٣).

وخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «العمره المقبوله طواف بالبيت»، إلى أن قال: «ويقطع التلبيه إذا دخل الحرم»^(٤).

الثاني: إنه يقطعها إذا شاهد الكعبه مطلقاً، وهو المحكى عن الحلبي، واستدل لذلك بصحيحه عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ومن خرج من مكة يريد العمره ثم دخل معتمراً لم يقطع التلبيه حتى ينظر إلى الكعبه»^(٥).

ومرسل المقنعه، قال: سئل (عليه السلام) عن الملبى بالعمره المفردة بعد

ص: ١٩٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٦١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ١٠

٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٢ من أبواب الإحرام ح ٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٦١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٨

فراغه من الحج متى يقطع تلبيته (من أين يقطع التلبيه خ)، فقال: «إذا زار البيت» (١).

وعن كتاب حسين بن عثمان بن شريك، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فى الذى يكون بمكه يعتمر فيخرج إلى بعض الأوقات، قال (عليه السلام): «يقطع التلبيه إذا نظر إلى الكعبه» (٢).

الثالث: إنه يقطعها إذا شاهد المسجد الحرام، لم أجد بذلك قولاً، وإن دل عليه جملة من النصوص:

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من اعتمر من التنعيم فلا- يقطع التلبيه حتى ينظر إلى المسجد» (٣).

ومرسله الصدوق: وروى أنه «يقطع التلبيه إذا نظر إلى المسجد الحرام» (٤).

والرضوى: «ومن اعتمر من التنعيم فلا يقطع التلبيه حتى ينظر إلى المسجد الحرام» (٥).

الرابع: إنه يقطعها إذا شاهد بيوت ذى طوى، وهو كالثالث، ويدل عليه

ص: ١٩٤

١- المقنعه: ص ٧٠ س ٢٤

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٢ من أبواب الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٩

٥- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٢ من أبواب الإحرام ح ٣

عند دخول الحرم إذا جاء من خارج الحرم، وعند مشاهدته الكعبة إن كان قد خرج من مكة لإحرامها،

موثق يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يعتمر عمره مفرده، من أين يقطع التلبية، قال: «إذا رأيت بيوت مكة ذى طوى فاقطع التلبية» (١).

الخامس: إنه يقطعها حيال عقبة المدنيين، ويدل عليه خبر الفضل بن يسار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) قلت: دخلت بعمره فأين أقطع التلبية، قال: «حيال العقبة عقبه المدنيين»، فقلت: أين عقبه المدنيين، قال: «بحيال القصارين» (٢).

السادس: إنه يقطعها إذا شاهد بيوت مكة، ويدل عليه صحيح البنزطى المروى فى قرب الإسناد قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الرجل يعتمر عمره المحرم من أين يقطع التلبية، قال: «كان أبو الحسن (عليه السلام) يقول: يقطع التلبية إذا نظر إلى بيوت مكة» (٣).

السابع: التفصيل، وهو أنه يقطع التلبية {عند دخول الحرم إذا جاء من خارج الحرم} سواء كان من الميقات أو من دويره أهله {وعند مشاهدته الكعبة إن كان قد خرج من مكة لإحرامها} وهو المحكى عن المشهور، كما فى المستند، للجمع بين أخبار القول الأول والثانى.

ص: ١٩٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦١ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٢ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ١١

٣- قرب الإسناد: ص ١٦٧

والحاج بأى نوع من الحج يقطعها عند الزوال من يوم عرفه،

الثامن: ما عن الصدوق (رحمه الله) والشرائع والنافع والتنقيح من التخيير.

التاسع: ما عن الشيخ من التفصيل، بأنه إن جاء من المدينة قطع عند عقبه المدنيين، وإن جاء من العراق قطع من عند ذى طوى، وإن جاء من غيرهما قطع عند دخول الحرم، وإن خرج من مكة قطع عند رؤيه الكعبة جمعاً بين الأخبار.

والذى يقرب فى النظر فى الجمع بين الأخبار أن المحرم من التنعيم يقطعها إذا نظر إلى المسجد، لصحيح معاوية وغيره، ومن خرج من مكة غير المحرم عن التنعيم يقطعها إذا شاهد الكعبة، لصحيح عمر وغيره، ومن أتى من الخارج من مكة، فإن كان من نفس الحرم قطعها عند دخول مكة، للقسم الرابع والخامس والسادس من الأخبار بعد ظهور كون المراد واحداً، وإن كان من خارج الحرم تخير بين القطع إذا دخل فى الحرم للقسم الأول من الأخبار، أو إذا دخل مكة للأقسام الثلاث للجمع بينهما بالتخيير، والله العالم.

{والحاج بأى نوع من الحج يقطعها عند الزوال من يوم عرفه} بلا خلاف، كما فى المستند وغيره، للنصوص الكثيره.

كصحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، إنه قال: «الحاج يقطع التلبيه يوم عرفه زوال الشمس»^(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قطع رسول الله

ص: ١٩٦

(صلى الله عليه وآله) التلبيه حين زاغت الشمس يوم عرفه، وكان على بن الحسين (عليه السلام) يقطع التلبيه إذا زاغت الشمس يوم عرفه»(١)).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا زالت الشمس يوم عرفه فاقطع التلبيه عند زوال الشمس»(٢)).

وخبره الآخر عنه (عليه السلام) فى حديث قال: «إن كنت قارناً بالحج فلا تقطع التلبيه حتى يوم عرفه عند زوال الشمس»(٣)).

وعن على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهما السلام) قال: سألته عن رجل أحرم بالحج والعمرة جميعاً متى يحل ويقطع التلبيه، قال: «يقطع التلبيه يوم عرفه إذا زالت الشمس ويحل إذا أضحى»(٤)).

وصحيح ابن مسكان، عن تلبيه المتمتع متى يقطعها، قال: «إذا رأيت بيوت مكة، ويقطع التلبيه للحج عند زوال الشمس يوم عرفه»(٥)).

وعن الجعفرىات، بسنده عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) قال: «كان على (عليه السلام) يقطع التلبيه حين ترتفع الشمس يوم عرفه،

ص: ١٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٩ الباب ٤٤ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٩ الباب ٤٤ من أبواب الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٩ الباب ٤٤ من أبواب الإحرام ح ٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٦٠ الباب ٤٤ من أبواب الإحرام ح ٦

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٨ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٦. وكما فى التهذيب: ج ٥ ص ٣٥ الباب ٤ فى ضروب الحج ح ٣٤

وإذا أفاض من عرفات أعاد التلبية فلم يزل يلبى حتى يرمى جمرة العقبة»(١).

وعن الدعائم، عن علي (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نزل من عرفه بنمره» إلى أن قال: «ثم ركب حتى أتى الموقف وقطع التلبية حين زالت الشمس»(٢).

أقول: أما روايه ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحاج المتمتع متى يقطع التلبية، قال: «حين يرمى الجمرة»(٣). فالظاهر لزوم حمله على التقيه، بقريته ما عن الرضوي، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال أبو جعفر (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قطع التلبية يوم عرفه عند زوال الشمس»، قلت له: إنا نروى أن ابن العباس أردف رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم يزل يلبى حتى يرمى جمرة العقبة، قال أبو جعفر (عليه السلام): «هذا شيء يقولونه عن ابن عباس أو قرأتموه في الكتب»، إلى أن قال: «وإنما قطع رسول الله (صلى الله عليه وآله) التلبية عند زوال الشمس يوم عرفه»(٤).

وعن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، أنه نقل عن الصادق (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إنما قطع رسول الله (صلى الله عليه وآله) التلبية يوم عرفه عند زوال الشمس»، قلت: إنا نروى أنه لم يزل يلبى حتى رمى جمرة

ص: ١٩٨

١- الجعفریات: ص ٦٤ سطر ٦

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣١ من أبواب الإحرام ح ٤

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣١ من أبواب الإحرام ح ١

٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣١ من أبواب الإحرام ح ٥

وظاهرهم أن القطع فى الموارد المذكوره على سبيل الوجوب وهو الأحوط

العقبه، إلى أن قال أبو جعفر (عليه السلام): «إنما قطع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم عرفه عند زوال الشمس» (١).

{وظاهرهم أن القطع فى الموارد المذكوره على سبيل الوجوب}، قال فى المستند: ثم القطع فى الموارد المذكوره على الوجوب، وفاقاً فى الأول _ أى المعتمر تمتعاً لظاهر الأ-كثر، بل عن الخلاف الإجماع عليه، وفى الثانى _ أى الحاج _ لوالد الصدوق والشيخ والوسيله والمفاتيح وشرحه، واستحسنه فى المدارك، بل محتمل الأكثر كما قيل، وفى الثالث _ أى المعتمر مفرداً _ لظاهر الأكثر وصريح بعضهم، كل ذلك لظاهر الأوامر الخاليه عن المعارض (٢)، انتهى.

وفى الجواهر: لا ريب أنه أحوط، انتهى.

وحيث احتمال كون التحديد للاستحباب، فتكون بعد المواضع المذكوره غير مستحبه، لم يجزم المصنف (رحمه الله) باللزوم، بل قال: {وهو الأحوط}، إلا أن ظاهر بعض النصوص كما تقدم فى صحيحه أبان من قول أبى جعفر (عليه السلام): «والله لأصواتهم أبغض إلى الله من أصوات الحمير» (٣)، ونحوه غيره، كون الترك على سبيل اللزوم.

ص: ١٩٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٠ الباب ٤٤ من أبواب الإحرام ح ٧

٢- المستند: ج ٢ ص ٢٠٤ السطر الأول

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٧ الباب ٤٣ من أبواب الإحرام ح ٣

وقد يقال: بكونه مستحياً.

{و} منه تعرف أن ما {قد يقال: بكونه مستحياً} أو كون المراد نفي المشروعيه لا الوجوب التكليفي غير معلوم الوجه.

ص: ٢٠٠

مسألة ٢٢ تكرار التلبية بأيه صورته كانت

(مسألة ٢٢): الظاهر أنه لا يلزم في تكرار التلبية أن يكون بالصوره المعتمبره فى انعقاد الإحرام، بل ولا بإحدى الصور المذكوره فى الأخبار، بل يكفى أن يقول: «لبيك اللهم لبيك» بل لا يبعد كفايه تكرار لفظ «لبيك».

{مسألة ٢٢: الظاهر أنه لا يلزم فى تكرار التلبية أن يكون بالصوره المعتمبره فى انعقاد الإحرام} ويكفى دليلاً على ذلك ما دل على تكرار النبى (صلى الله عليه وآله): «ذا المعارج».

{بل ولا بإحدى الصور المذكوره فى الأخبار} فإن اختلافها يكشف عن عدم الخصوصيه، مضافاً إلى إطلاق جملة من الأخبار الداله على استحباب التكرار مطلقاً، والقول بانصرافها إلى الصور الخاصه خلاف المرتكز عرفاً.

{بل يكفى أن يقول: «لبيك اللهم لبيك»} لما تقدم من الإطلاق، ومن كيفيه تلبية موسى (عليه السلام)، ويونس (عليه السلام)، وعيسى (عليه السلام)، وغيرهم.

{بل لا يبعد كفايه تكرار لفظ «لبيك»} للإطلاق.

مسأله ٢٣ لو شك بالصحة بعد الإتيان بالتلبيه

(مسأله ٢٣): إذا شك بعد الإتيان بالتلبيه أنه أتى بها صحيحه أم لا، بنى على الصحة.

{مسأله ٢٣: إذا شك بعد الإتيان بالتلبيه أنه أتى بها صحيحه أم لا، بنى على الصحة} لقاعده الصحة المنصوص عليها في صحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (١).

المؤيد بعده موارد، كباب الوضوء والصلاه وغيرهما، المعتضد ببناء العقلاء، فلا مجال للإشكال فيه.

ص: ٢٠٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاه ح ٣

مسألة ٢٤ لو شك في النية بعد لبس التوبين

(مسألة ٢٤): إذا أتى بالنية ولبس التوبين وشك في أنه أتى بالتلبية أيضاً حتى يجب عليه ترك المحرمات أولاً، يبنى على عدم الإتيان لها، فيجوز له فعلها، ولا كفاره عليه.

{مسألة ٢٤: إذا أتى بالنية وليس التوبين وشك في أنه أتى بالتلبية أيضاً حتى يجب عليه ترك المحرمات أولاً، يبنى على عدم الإتيان بها} لأصالة العدم بعد عدم الدليل على خلافها، {فيجوز له فعلها، ولا كفاره عليه}.

نعم لو كان الشك في ذلك بعد الدخول في الغير، كما لو كان في الطواف مثلاً وشك في أنه لبي، فلا يبعد القول بالبناء على الإتيان، لذيل صحيحه زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «يا زراره إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء»^(١).

وظاهره العموم، وإن كان وارداً في موارد الشك في الصلاة، والشك في أصل العمل كالشك في صحته، كما ربما يظهر من الموارد التي مثل بها في الصحيحه في جريان قاعده التجاوز.

ويؤيد العموم، مضافاً إلى الأخبار الخاصه الواردة في الصلاة، بناء العقلاء كما لا يخفى، وقد تقدم تفصيل الكلام في كتابي الطهاره والصلاه فراجع.

ص: ٢٠٣

{مسألة ٢٥}: إذا أتى بما يوجب الكفاره وشك في أنه كان بعد التلبيه حتى تجب عليه أو قبلها، فإن كانا مجهولي التاريخ أو كان تاريخ التلبيه مجهولاً- لم تجب عليه الكفاره، وإن كان تاريخ إتيان الموجب مجهولاً فيحتمل أن يقال بوجوبها لأصله التأخير، لكن الأقوى عدمه، لأن الأصل لا يثبت كونه بعد التلبيه.

الثالث من واجبات الإحرام: لبس الثوبين

{مسألة ٢٥}: إذا أتى بما يوجب الكفاره وشك في أنه كان بعد التلبيه حتى تجب عليه {الكفاره} أو قبلها، فإن كانا مجهولي التاريخ أو كان التاريخ التلبيه مجهولاً، لم تجب عليه الكفاره، أما في مجهولي التاريخ فلاصله البراءه بعد تعارض الأصلين في المجهولين وتساقطهما، أو عدم جريانهما من الأول على الخلاف، وأما في صوره الجهل بتاريخ التلبيه فلاصله عدم التلبيه إلى حين فعل موجب الكفاره.

{وإن كان تاريخ إتيان الموجب مجهولاً-} وتاريخ التلبيه معلوماً {فيحتمل أن يقال بوجوبها} أي الكفاره {لأصله التأخير} للحادث فيما شك في تقدمه وتأخره، {لكن الأقوى عدمه، لأن الأصل لا يثبت كونه بعد التلبيه}، وقد مر الكلام في ذلك مفصلاً في مباحث الوضوء وغيره، فراجع.

{الثالث من واجبات الإحرام: لبس الثوبين} بلا- خلاف يعلم، كما عن المنتهى والمذخير وكشف اللثام، بل هو مقطوع به في كلام الأصحاب، كما عن المدارك

بل إجماعى كما عن التحرير والتنقيح وشرحه، ويدل على ذلك متواتر النصوص:

كصاح ابن عمار وهشام وابن وهب وغيرها مما تقدم جملة منها، مضافاً إلى التأسى، بعد قوله (صلى الله عليه وآله): «خذوا عنى مناسككم».

وعن كشف اللثام إنه قال: لبس الثوبين إن كان على وجوبه إجماع كان هو الدليل، وإلا فالأخبار التي ظفرت بها لا تصلح مستنداً له، مع أن الأصل العدم، وكلام التحرير والمنتبه يحتمل الاتفاق على حرمه ما يخالفهما، والتمسك بالتأسى أيضاً ضعيف، فإن اللبس من العادات إلى أن يثبت كونه من العبادات (١)، انتهى.

وفيه ما لا يخفى، إذ الأخبار وإن ذكر فيها جملة من المستحبات، إلا أن رفع اليد عن ظاهر الأمر بمجرد السياق غير تام، خصوصاً وقد ذكر فيها بعض الواجبات الأخر، والإجماع صريح فى كلام جماعه كما عرفت، والتأسى بعد قوله (صلى الله عليه وآله): «خذوا عنى مناسككم لا بد منه».

وكيف كان، فالشبهه فى هذا المقام كالشبهه فى قبال البديهه.

ثم إنه سيأتى الكلام فى حكم المرأه فى اللبس إن شاء الله فى المسأله الثالثه عشره من الرابع من محرمات الإحرام.

ص: ٢٠٥

بعد التجرد عما يجب على المحرم اجتنابه، يترر بأحدهما، ويرتدى بالآخر

{بعد التجرد عما يجب على المحرم اجتنابه} لما سيأتى من حرمة لبس المخيط ونحوه {يترر بأحدهما، ويرتدى بالآخر}، بلا إشكال، وإن كان ربما يظهر من الدروس الإشكال فى ذلك فى الجملة، بل إشكال راجع إلى أصل لزوم التعدد، قال: ولو كان الثوب طويلاً فاتزر ببعضه وارتدى بالباقي أو توشح أجزاء، انتهى.

وأشكل عليه فى الجواهر بقوله: وفيه مضافاً إلى منافاته لما ذكره أولاً، عدم صدق لبس الثوبين عليه، اللهم إلا أن يراد بهما الكناية عن تغطيه المنكبين وهو ما بين السره والركبه، وهو لا يخلو من وجه وإن كان الأولى والأحوط التعدد(١)، انتهى.

ولكن فيه: إن هذا المناط خلاف النص والإجماع، فالقول بالعدم متعين.

وكيف كان، فيدل على هذه الكيفيه جمله من النصوص:

كصحيحه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) وفيها: «فلما نزل (صلى الله عليه وآله) الشجره أمر الناس بنتف الإبط وحلق العانه والغسل والتجرد فى إزار ورداء أو إزار وعمامه يضعها على عاتقه إن لم يكن له رداء»(٢).

وفى صحيحه محمد بن مسلم: «يلبس المحرم القباء إذا لم يكن له رداء»(٣).

ص: ٢٠٦

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٣٣

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٨ باب ٢ من أبواب أقسام الحجج ح ١٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٤ باب ٤٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

والأقوى عدم كون لبسهما شرطاً في تحقق الإحرام، بل كونه واجباً تعديداً،

وفى صحيحه ابن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا تلبس وأنت تريد الإحرام ثوباً تذرّه ولا تدرعه، ولا تلبس سراويل إلا أن لا يكون له إزار» (١).

وفى بعض الروايات العامية، عن النبي (صلى الله عليه وآله): «ولبس إزار ورداء ونعلين» (٢).

إلى غير ذلك.

{والأقوى عدم كون لبسهما شرطاً في تحقق الإحرام، بل كونه واجباً تعديداً} وفاقاً للمحكي عن المقداد والشهيد الثاني وسبطه والذخيره وجماعه ممن تأخر عنهم، بل نسب إلى ظاهر الأصحاب، واختاره المستند والجواهر وغيرهما، بل في الجواهر: لا أجد فيه خلافاً صريحاً إلا ما سمعته من الإسكافي ولا ريب في ضعفه (٣)، انتهى.

أقول بل في المستند: نفى ذلك عن الإسكافي أيضاً، قال: فإن كلامه لا يفيد سوى اشتراط التجرد وهو أعم من اشتراط اللبس (٤).

وكيف كان، فمستند ذلك أنه لا دليل على الاشتراط، بعد ما تقدم من كون المناط في الإحرام وجوداً وعدمًا هو التلبيه، والأصل الموافق لإطلاقات التحريم بالتلبيه عدم اشتراطها بمسبوقه اللبس.

ص: ٢٠٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- المستند: ج ٢ ص ١٩٩ السطر الأول

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٣٤

٤- المستند: ج ٢ ص ١٩٨ سطر ٢٨

ففى صحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «يوجب الإحرام ثلاثه أشياء، التلبيه والإشعار والتقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثه فقد أحرم»^(١).

ونحوه وغيره مما تقدم.

والقول بأن الأوامر والنواهي المتعلقة بأجزاء المركبات ظاهره فى الوضع فى غير محله، إذ بعد ظهور النصوص فى كون الإحرام منوطاً بالتلبيه وجوداً وعدمًا لا يبقى لهذا الاستظهار مجال.

وأما الاستدلال لعدم الاشتراط بأنه لو كان شرطاً لم يجر نزع، لأن الشرط ابتداءً شرط استمراراً فلا يخفى ما فيه.

ثم إنه ربما يستدل لذلك بصحيح معاويه بن عمار وغير واحد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل أحرم وعليه قميصه، فقال: «ينزعه ولا يشقه، وإن كان لبس بعد ما أحرم شقه وأخرجه مما يلى رجليه»^(٢).

وخير عبد الصمد بن بشير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «جاء رجل يلبى حتى دخل المسجد الحرام وهو يلبى وعليه قميصه، فذهب إليه الناس من أصحاب أبى حنيفة، فقالوا: شق قميصك وأخرجه من رجليك فإنه عليك بدنه وعليك الحج من قابل وحجك فاسد، فطلع أبو عبد الله (عليه السلام)، فقام على باب المسجد فكبر واستقبل الكعبه، فدنى الرجل من أبى عبد الله (عليه السلام) وهو ينتف شعره ويضرب وجهه، وقال: «اسكن يا عبد الله»، فلما كلمه وكان الرجل

ص: ٢٠٨

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٢ الباب ١٢ من أبواب أقسام الحج ح ٢٠

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٥ الباب ٤٥ من أبواب الإحرام ح ٢

أعجمياً، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما تقول»، قال: كنت رجلاً أعمل بيدي فاجتمعت لى نفقه فجئت أحج، لم أسأل أحداً عن شيء فأفتونى هؤلاء أن أشق قميصي وأنزع من قبل رجلي، وأن حجي فاسد، وأن على بدنه، فقال له: «متى لبست قميصك أبعد ما لبيت أم قبل»، قال: قبل أن ألبى، قال: «فأخرجه من رأسك فإنه ليس عليك بدنه وليس عليك الحج من قابل، أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه، طف بالبيت سبعا وصل ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) واسع بين الصفا والمروه وقصر عن شعرك، فإذا كان يوم الترويه فاغتسل وأهل بالحج واصنع كما يصنع الناس»^(١).

وخبّر خالد بن محمد الأصبم قال: رجل دخل المسجد الحرام وهو محرم فدخل فى الطواف وعليه قميص وكساء، فأقبل الناس عليه يشقون قميصه، وكان صلباً، فرآه أبو عبد الله (عليه السلام) وهم يعالجون قميصه يشقونه، فقال له: «كيف صنعت»، فقال: أحرمت هكذا فى قميصي وكسائي، فقال: «انزعه من رأسك، ليس نزع هذا من رجليه، إنما جهل فأتاه غير ذلك»، فسأله فقال: ما تقول فى رجل أحرم فى قميصه، قال: «ينزعه من رأسه»^(٢).

ونحو هذه النصوص غيرها، فإنها وإن كانت بين مطلق وبين خاص بصورة

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

والظاهر عدم اعتبار كيفية مخصوصه في لبسهما فيجوز الاتزار بأحدهما كيف شاء، والارتداء بالآخر أو التوشح به أو غير ذلك من الهيئات،

الجهل، إلا أن جميعها تدل على عدم بطلان الإحرام بلبس المخيط، وعدم لبس ثوبه كما لا يخفى.

وأما ما في مصحح معاوية أو حسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن لبست ثوباً في إحرامك لا يصلح لك لبسه فلبت وأعد غسلك، وإن لبست قميصاً فشقه وأخرجه من تحت قدميك»^(١٧)، فالظاهر حمل التلبيه على الاستحباب، بقرينه إعادته الغسل المعلوم استحبابها، ويؤيده بعد اختصاص ذلك بثوب غير قميص.

والظاهر عدم اعتبار كيفية مخصوصه في لبسهما، فيجوز الاتزار بأحدهما كيف شاء، والارتداء بالآخر، أو التوشح به، أو غير ذلك من الهيئات، أما الإزار ففي الجواهر: ظاهر الأصحاب الاتفاق على الاتزار بأحدهما، كيف شاء على ذلك، مضافاً إلى إطلاقات الثوبين في جملة من الأخبار إطلاق الإزار في صحيح ابن سنان المتقدم وغيره، وسيأتي في خبر الاحتجاج التصريح بهذا الإطلاق.

وأما الرداء، فعن الشيخ والحلي والقواعد والمسالك وكشف اللثام والجواهر وغيرها التخيير بين الارتداء بجعله على المنكبين، وبين التوشح بأن يدخل طرفه تحت إبطه الأيمن، ويلقيه على عاتقه الأيسر كالتوشح بالسيف، بل

ص: ٢١٠

لكن الأحوط لبسهما على الطريق المألوف،

عن الأخير جواز العكس أيضاً بإدخال طرفه تحت الإبط الأيسر وإلقائه على الأيمن، كل ذلك لإطلاق الأدله.

وعن المنتهى والتذكرة أنه يرتدى به، ووافقهما في الحدائق والمستند وغيرهما بحجه أن المتبادر من لبس الرداء الارتداء به، كما أن المتبادر من لبس العمامه والمنطقه التعمم والتمنطق، وعكس في الوسيله فاقصر على التوشح، لكن لم يظهر لنا وجه لذلك، إذ لا خصوصيه قطعاً.

والأقرب في النظر الإطلاق بالنسبه إلى الارتداء والتوشح.

أما الأول فواضح، وأما التوشح فلما ورد من أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأصحابه بالاضطباع في عمره القضاء، وهو عباره عن التوشح المتعارف، بإدخال طرف الرداء تحت الإبط الأيمن وإلقائه على العاتق الأيسر.

ومن ذلك كله تعرف التأمل في قوله (رحمه الله): (أو غير ذلك)، فإن عكس التوشح كعكس الارتداء أو نحو ذلك بأن يعرى العاتقين ثم يجعل ما من تحت الأيسر على الأيسر أو على الأيمن وبالعكس، لا دليل عليه.

{لكن الأحوط لبسهما على الطريق المألوف} خروجاً عن خلاف من عين ذلك، وأخذاً بالمتبادر بدواً، واتباعاً للسيره المستمره بين الشيعة، فإنهم يرون التوشح من مختصات العامه، مضافاً إلى مكاتبه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى، إلى صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه) المرويه فى الاحتجاج، فإنه كتب إليه (عليه السلام): هل يجوز أن يشد عليه مكان العقده تكه، فأجاب (عليه السلام): «لا يجوز،

وكذا الأحوط عدم عقد الإزار في عنقه، بل عدم عقده مطلقاً ولو بعضه ببعض، وعدم غرزه بإبره ونحوها،

شد المأزر بشيء سواه من تكه وغيرها» (١).

وكتب أيضاً يسأله: هل يجوز أن يشد المئزر على عنقه بالطول، أو يرفع طرفيه إلى حقويه ويجمعهما في خاصريه ويعقدهما ويخرج الطرفين الآخرين بين رجليه ويرفعهما إلى خاصرته وشد طرفيه إلى وركيه، فيكون مثل السراويل يستر ما هناك، فإن المئزر الأول كنا نتزر به إذا ركب الرجل جملة انكشف ما هناك وهذا أشرف، فأجاب (عليه السلام): «جائز أن يتزر الإنسان كيف شاء إذا لم يحدث في المئزر حدثاً بمقراض ولا إبره يخرج عن حد المئزر وغرزه وعرزاً ولم يعقده ولم يشد بعضه ببعض، وإذا غطى السره والركبه كليهما، فإن السنه المجمع عليها بغير خلاف تغطيه السره والركبه، والأحب إلينا والأكمل لكل أحد شده على السبل المعروفه المألوفه جمعاً» (٢).

{ولذا الأحوط عدم عقد الإزار في عنقه، بل عدم عقده مطلقاً ولو بعضه ببعض، وعدم غرزه بإبره ونحوها} وفاقاً للمستند، فإنه استظهر الحرمة لجملة من النصوص:

كموثق سعيد الأعرج، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن المحرم يعقد إزاره

ص: ٢١٢

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٨٥

٢- المصدر نفسه

وكذا فى الرداء الأحوط عدم عقده، لكن الأقوى جواز ذلك كله فى كل منهما ما لم يخرج عن كونه رداء أو إزاراً،

فى عنقه، قال (عليه السلام): «لا» (١).

وخبر على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام): «المحرم لا- يصلح له أن يعقد إزاره على رقبته، ولكن يثنيه على عنقه ولا يعقده» (٢).

وخبر الحميرى المتقدم.

{وكذا فى الرداء الأحوط عدم عقده} كما عن العلامة والشهيد وغيرهما، واستدل لذلك بموثق الأعرج المتقدم، بناءً على فهم عدم الخصوصية، أو أن المراد بالإزار الرداء بقريته السؤال، لأنه هو الذى يعقد فى العنق، وبأن الظاهر من الأمر بالارتداء المستفاد من لبس الرداء هو الإلقاء دون العقد والشد، فإنه غير الارتداء.

{لكن الأقوى} عند المصنف وجماعه من المعاصرين تبعاً لبعض آخر {جواز ذلك كله فى كل منهما، ما لم يخرج عن كونه رداءً أو إزاراً}، أما جواز ذلك فى الرداء فلعدم الدليل، إذ موثق الأعرج على فرض الدلالة خاص بالإزار، وفهم عدم الخصوصية كحمله على كون الكلام حول الرداء خلاف الظاهر، والارتداء لا ينافى العقد ونحوه.

وأما جواز ذلك فى الإزار فلاحتمال الموثق كون السؤال فيه عن وجوب العقد لمناسبه الستر الذى هو أقرب إلى مقام العباده والتواضع

ص: ٢١٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٥ الباب ٥٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٦ الباب ٥٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

ويكفي فيهما المسمى، وإن كان الأولى بل الأحوط أيضاً كون الإزار مما يستر السره والركبه، والرداء مما يستر المنكبين،

فيكون النفي لرد توهم الوجوب، فلا دلالة له إلا على عدم لزوم العقد، لا على عدم جوازه.

وأما خبرا على والحميري ففيهما ضعف السند لو لم يكن ضعف الدلالة، مضافاً إلى لزوم حمل الجميع على الاستحباب على تقدير تماميه السند والدلالة، لخبر القداح: «إن علياً (عليه السلام) كان لا يرى بأساً بعقد الثوب إذا قصر ثم يصلح وإن كان محرماً» (١).

لكن لا يخفى ما في هذه الكلمات، إذ ظاهر موثق الأعرج المنع، والحمل على ما ذكر بعيد جداً، ولذا أفتى جمع بالجواز في الرداء ولم يجوزوا في المئزر، وخبراً على والحميري لا إشكال في دلالتهما، وضعف السند على تقدير تسليمه فيهما غير ضائر بعد اعتضادهما بالموثق وعمل جمع بذلك، وخبر القداح لو لم يدل على المنع لا يدل الجواز، إذ ظاهره جواز ذلك للضرورة لا مطلقاً.

وعلى هذا فالأقوى في الإزار حرمة العقد ونحوه، وأما الرداء فلا دليل صناعه لذلك. نعم لا يبعد فهم العرف عدم الخصوصية كما ذكر، مضافاً إلى التأسى، فالأحوط العدم فيه أيضاً، والله العالم.

{ويكفي فيهما المسمى} للأصل والإطلاق {وإن كان الأولى بل الأحوط أيضاً كون الإزار مما يستر السره والركبه، والرداء مما يستر المنكبين،} كما عن

ص: ٢١٤

والأحوط عدم الاكتفاء بثوب طويل يتزرر ببعضه، ويرتدى بالباقي إلا في حال الضروره، والأحوط كون اللبس قبل النيه والتليه، غير واحد، وكأنه لتوقف الاسم على ذلك، لكن في الجواهر كما عن المدارك وغيره الرجوع في ذلك إلى العرف، وفي المستند الظاهر في الأول ستر شيء مما بين الكتفين أيضاً.

وأما الاستدلال في الإزار للزوم ذلك بخبر الاحتجاج ففيه ما لا يخفى، بل هو على الاستحباب أدل.

{والأحوط} بل الأقرب {عدم الاكتفاء بثوب طويل يتزرر ببعضه، ويرتدى بالباقي} لكونه خلاف ظاهر النص والفتوى المعبرين للاثنييه، فما عن الدروس وتبعه الجواهر من الكفايه في غير محله.

{إلا في حال الضروره} فإن المستفاد من روايه القباء ونحوها، مضافاً إلى عمومات الأدله كفايه ذلك حيثئذ.

{والأحوط كون اللبس قبل النيه والتليه}، وفي الجواهر نسب كون محل اللبس قبل عقد الإحرام إلى النص والفتوى وهو في محله، أما ما ذكره المصنف (رحمه الله) من كونه قبل النيه لا دليل عليه، ولذا قال في المستمسك: من المعلوم أن الواجب وقوع ذلك حال التليه التي بها يكون عقد الإحرام ولا يجب قبلها ولو حال النيه للأصل، والنصوص لا تفى بالوجوب قبل ذلك [\(١\)](#)، انتهى.

ص: ٢١٥

فلو قدمهما عليه أعادهما بعده، والأحوط ملاحظه النيه في اللبس، وأما التجرد فلا- يعتبر فيه النيه، وإن كان الأحوط والأولى اعتبارها فيه أيضاً.

أقول: لأن ما دل على أنه ما لم يلب لا تحرم له المحرمات داله على عدم وجوب شيء قبل ذلك، فلا مجال للتمسك بإطلاق الأوامر الواردة في سياق مقدمات الإحرام، وعلى هذا فالأقوى كون اللبس قبل التلبيه دون النيه.

{فلو قدمهما عليه أعادهما بعده} لحسنه معاويه المتقدمه في أوائل الثالث من واجبات الإحرام، لكن عرفت هناك عدم لزوم ذلك، مضافاً إلى أن الحسنه فيما لبس ثوباً لا يصلح له، أما عدم اللبس حين التلبيه فلا.

نعم لو كان لبس ثوباً لا يصلح له حين الإحرام استحب له الإعاده، بناءً على تعميم الحسنه لذلك، فإن ظاهرها كون اللبس بعد الإحرام كما لا يخفى.

{والأحوط ملاحظه النيه في اللبس} لاحتمال كونه عباده، لكن الأقرب عدمه، إذ لا دليل على ذلك، بل اللازم كون الإحرام الذي هو التلبيه بالقصد.

ومنه يعلم حاله قوله: {وأما التجرد فلا يعتبر فيه النيه، وإن كان الأحوط والأولى اعتبارها فيه أيضاً} والله العالم.

(مسألة ٢٦): لو أحرم في قميص عالماً عامداً أعاد، لا لشرطيه لبس الثوبين لمنعها كما عرفت، بل لأنه مناف للنيه، حيث إنه يعتبر فيها العزم على ترك المحرمات التي منها لبس المخيط، وعلى هذا فلو لبسهما فوق القميص أو تحته كان الأمر كذلك أيضاً، لأنه مثله في المنافاه للنيه،

{مسألة ٢: لو أحرم في قميص عالماً عامداً أعاد، لا لشرطيه لبس الثوبين لمنعها كما عرفت، بل لأنه مناف للنيه، حيث إنه يعتبر فيها العزم على ترك المحرمات التي منها لبس المخيط، وعلى هذا فلو لبسهما فوق القميص أو تحته كان الأمر كذلك أيضاً، لأنه مثله في المنافاه للنيه، لكن فيه ما عرفت سابقاً من أن الإحرام هو التلبيه المسبوقه بالنيه بدون كون التروك أجزاءً، بل واجبات، وقد عرفت سابقاً أن صحيح معاويه الأولى والثانية وغيرهما تدل بإطلاقها على ذلك.

والقول بلزوم تخصيصها بنذيل خبر عبد الصمد: «أى رجل ركب امرأةً بجهاله فلا شىء عليه» (١)، الظاهر في اختصاص عدم البأس بحال الجهل، مردود بأن مفهومه أعم من الإثم والكفاره والبطلان.

والمتيقن الأول، وبعده الثانى، أما الثالث فلا، ولذا للذى ذكرنا من عدم اعتبار العزم على التروك بحيث لو لم يعزم بطل إحرامه، لم نستشكل في المحرم إذا كان عازماً على ركوب الطائره

ص: ٢١٧

إلا أن يمنع كون الإحرام هو العزم على ترك المحرمات، بل هو البناء على تحريمها على نفسه، فلا تجب الإعادة حينئذ، هذا ولو أحرم في القميص جاهلاً بل أو ناسياً أيضاً نزعاً وصح إحرامه، أما إذا لبسه بعد الإحرام فاللزام شقه وإخراجه من تحت، مع أنه عزم على التظليل.

{إلا أن يمنع كون الإحرام هو العزم على ترك المحرمات بل هو البناء على تحريمها على نفسه، فلا يجب الإعادة حينئذ} أقول: في الفرق بين سابقه وبين هذا نظر، وكيف كان فـ {هذا} كله في العامد.

{و} أما {لو أحرم في القميص جاهلاً بل أو ناسياً أيضاً، نزعاً وصح إحرامه} ولم يكن عليه إثم ولا كفاره لجمله من الروايات المتقدمة، التي منها خبر الأصم وعبد الصمد في الجهل، وعمومات رفع النسيان في النسيان.

{أما إذا لبسه بعد الإحرام فاللزام شقه وإخراجه من تحت} لجمله من الأخبار التي منها صحيحه معاويه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن رجل أحرم وعليه قميصه، فقال: «ينزعه ولا يشقه، وإن كان لبسه بعد ما أحرم وشقه وأخرجه مما يلي رجله»^(١).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً: «إذا لبست قميصاً وأنت محرم فشقه وأخرجه من تحت قدميك»^(٢).

ص: ٢١٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٥ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٥ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

والفرق بين الصورتين من حيث النزاع والشق تعبد، لا لكون الإحرام باطلاً في الصورة الأولى كما قد قيل.

ونحوه حسنه الآخر(١١).

إلى غير ذلك.

والفرق بين الصورتين من حيث النزاع والشق تعبد، لا لكون الإحرام باطلاً في الصورة الأولى كما قد قيل، والقائل به كاشف اللثام، إذ قد عرفت عدم البطلان مطلقاً.

ص: ٢١٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

(مسألة ٢٧): لا يجب استدامه لبس الثوبين، بل يجوز تبديلهما ونزعهما لإزالة الوسخ أو للتطهير،

{مسألة ٢٧: لا يجب استدامه لبس الثوبين، بل يجوز تبديلهما ونزعهما لإزالة الوسخ أو للتطهير}، كما عن المدارك والذخير، وفي المستند والجواهر وغيرها، وذلك لصدق الامتثال وعدم دليل على وجوب الاستمرار، مضافاً إلى جملة من النصوص:

كرواية الشحام، عن امرأه حاضت وتريد الإحرام فطمثت، فقال (عليه السلام): «تغتسل وتحتشى بكرسف وتلبس ثياب الإحرام وتحرم، فإذا كان الليل خلعتها ولبست ثيابها الأخر حتى تطهر» (١).

وصحيح الحلبي أو حسنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ولا بأس أن يحول المحرم ثيابه» (٢).

وصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يغير المحرم ثيابه» (٣).

وعنه أيضاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت عن المحرم يصيب ثوبه الجنابه؟ قال: «لا- يلبسه حتى يغسله وإحرامه تام» (٤).

ص: ٢٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٥ الباب ٤٨ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ الباب ٣٨ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩ الباب ٣١ من أبواب الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ الباب ٣٧ من أبواب الإحرام ح ١

بل الظاهر جواز التجرد منهما مع الأمن من الناظر، أو كون العوره مستوره بشيء آخر.

نعم في صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «ولا يغسل الرجل ثوبه الذي يحرم فيه وإن توسخ، إلا أن تصيبه جنابه أو شيء فيغسله»^(١).

وفي صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحول ثيابه، قال: «نعم». وسألته يغسلها إن أصابها شيء، قال: «نعم إذا احتلم فيها فليغسلها»^(٢).

{بل الظاهر جواز التجرد منهما مع الأمن من الناظر، أو كون العوره مستوره بشيء آخر} للأصل وعدم دليل على لزوم الاستمرار.

نعم الاستمرار على ذلك خلاف الظاهر من السيره والتأسي ونحوهما.

ص: ٢٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ الباب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٨ الباب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

(مسأله ٢٨): لا بأس بالزيادة على التوبين في ابتداء الإحرام وفي الأثناء، للاتقاء عن البرد والحر بل ولو اختياراً.

{مسأله ٢٨: لا بأس بالزيادة على التوبين في ابتداء الإحرام وفي الأثناء، للاتقاء عن البرد والحر بل ولو اختياراً} بلا إشكال، بل عن المفاتيح وشرحه كما في الحدائق وغيره عدم الخلاف فيه، لجمله من النصوص:

كصحيح الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يتردى بالتوبين، قال: «نعم والثلاثة إن شاء يتقى بها البرد والحر»^(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سألته عن المحرم يقارن بين ثيابه وغيرها التي أحرم فيها، قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك إذا كانت طاهره»^(٢).

وإطلاق الروايه الثانيه كالأصل قاض بالجواز ولو اختياراً، كما أنهما يقتضيان جواز تعدد الإزار أيضاً.

هذا والحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على محمد وآله الطاهرين، ولعنه الله على أعدائهم إلى يوم الدين.

ص: ٢٢٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩ الباب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩ الباب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

فصل

فى ثياب الإحرام

(مسألة ١): الظاهر لزوم كون ثوب الإحرام مما تصح الصلاة فيه، كما عن المبسوط والنهائية والمصباح ومختصره، والاقتصاد والكافى والغنيه والمراسم والنافع والقواعد والشرائع والمنتهى والإرشاد والتحرير واللمعه والروضه والمسالك وغيرها، بل عن الكفايه أنه المعروف من مذهب الأصحاب، وعن المفاتيح عدم الخلاف فيه، وفى الحدائق قد صرح الأصحاب، وعن شرح المفاتيح أنه اتفقت عليه كلمات الأصحاب.

لكن الظاهر أن المراد من اتفاق الكلمه اتفاق المتعرضين للمسأله، وإلا فالمحكى عن الشيخ فى الجمل والحلى وابن سعيد عدم التعرض بالكلية، وعن السيد فى الجمل وابن حمزه والمفيد عدم التعرض لجميع الأفراد.

وكيف كان، فيدل على المختار: صحيح حريز وحسنه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل ثوب يصلى فيه فلا بأس بالإحرام فيه»^(١). فإن المفهوم منه البأس فى الثوب الذى لا يصلى فيه، وحيث إنه فى مقام التحديد يكون المفهوم

ص: ٢٢٣

حجه وليس من مفهوم الوصف فى شىء، كما فى المستند قال: ىرد عليها أن دلالتها إنما هى بمفهوم الوصف، وهو غير حجه على التحقيق، فلا- دليل ىوجب الخروج عن الأصل، إلا أن ىثبت الإجماع(١١))، ثم استشكل فى الإجماع بعدم تعرض من سبق للمسألة كليه أو لجميع أفرادها.

كما أنه ربما أشكل على الروايه بأمرين آخرين:

الأول: إن المفهوم وهو البأس غير صريح فى الحرمة، لأعميه البأس منها ومن الكراهه.

والجواب: إن ظاهر البأس فى مثل هذه المقامات التى هى فى مقام بيان التحديد الحرمة لا الكراهه.

الثانى: إن الجلود التى تصح الصلاة فيها لا ىصدق عليها الثوب، فمنطوق الروايه تدل على جواز الإحرام فيها مع أنها ليست بثوب.

والجواب، مضافاً إلى أنه لو سلمنا عدم صدق الثوب عليها لا ىكون إشكالاً على الروايه لأنها تقول كل ثوب: إن عدم صدق الثوب ممنوع، كيف وألبسه الجلد كثيره، بل لا- ىبعد القول بكفايه ما ىعتاد فى هذه الأزمه لبسه من الأقمشه المصنوعه من القصب والنفط والفحم وغيرها.

ولا بأس بتفصيل الكلام فى كل واحد من ما ىشترط فى اللباس، فنقول:

ىشترط فى لباس الإحرام أمور:

الأول: الطهاره، كما صرح بذلك فى الدروس والمسالك وغيرها، بل عن ابن حمزه النص على عدم جواز الإحرام فى الثوب النجس.

ص: ٢٢٤

وعن المبسوط: ولا ينبغي إلا في ثياب طاهره نظيفه.

وعن النهاية: ولا يحرم إلا في ثياب طاهره نظيفه.

ونحوه المحكى عن السرائر، ويدل على ذلك مضافاً إلى صحيح حريز وحسنه السابقين، والإشكال بأن المتيقن منهما عدم الجواز فيما لا يلبس في الصلاة لجنسه كغير المأكول لا وصفه كالنجس، ممنوع لظهور الإطلاق في اللبس الفعلى الذى لا يمكن إلا بصلاحيه الجنس والوصف، بعض النصوص الأخر:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المحرم تصيب ثوبه الجنابه، قال: «لا يلبسه حتى يغسله وإحرامه تام»^(١).

وصحيحه الآخر، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المحرم يقارن بين ثيابه وغيرها التى أحرم فيها، قال: «لا بأس بذلك إذا كانت طاهره»^(٢).

بل روايه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يحول ثيابه، فقال: «نعم»، وسألته (عليه السلام) يغسلها إذا أصابها شئ، قال: «نعم، فإذا احتلم فيها فليغسلها»^(٣).

والرضوى: «والبس ثوبيك للإحرام» إلى أن قال: «بعد ما يكونا طاهرين نظيفين، وكذلك تفعل المرأة»، وقال أيضاً: «ولا بأس أن يقارن المحرم بين ثيابه التى

ص: ٢٢٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ باب ٣٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٧ باب ٣٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٨ باب ٣٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

أحرم فيها إذا كانت طاهره؛ وإن أصاب ثوب المحرم الجنابه لم يكن به بأس، لأن إحرامه لله يغسله» (١).

وعن دعائم الإسلام؛ عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) أنه قال: «يتجرد المحرم في ثوبين نقيين أبيضين» (٢).

ثم هل يستثنى في المقام ما يستثنى من النجاسات في الصلاه أم لا، ظاهر الجواهر الأول؛ حيث قال: بل يستفاد منه حينئذ اعتبار عدم نجاسته بغير المعفو عنه (٣)، انتهى.

وهو الظاهر من صحيح حريز وحسنه، إلا أن ظاهر صحيح معاويه: «لا بأس بذلك إذا كانت طاهره» لزوم الطهاره مطلقاً.

وهل تجب طهاره البدن ابتداءً أو استدامه أم لا، احتمالان، قال في محكى المدارك: إلا أن يقال بوجوب إزالتها عن البدن أيضاً للإحرام، وإن لم أقف على مصرح به، وإن كان الاحتياط يقتضى ذلك (٤)، انتهى.

واستجوده في الحدائق، لكن الظاهر عدم الدليل على ذلك، بل يؤيده سكوت الروايات الداله على إدماء المحرم جسده عن لزوم المبادره بالغسل، بل في روايه عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) دليل على عدم البأس، قال: سألته عن المحرم يكون به الجرب فيؤذيه، قال: «يحكه فإن سال الدم فلا بأس» (٥). فإنه لو وجبت الطهاره لزم التنبيه عليه.

وأما ما في روايات الحائض والنفساء الداله على الاحتشاء، كروايه معاويه،

ص: ٢٢٦

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٢٨ من أبواب تروک الإحرام ج ١

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥ ذکر ما یحرم علی المحرم سطر ٩

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٤٠

٤- المدارک: ص ٤٤٧ س ٣

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٧ باب ٧١ من أبواب تروک الإحرام ح ٣

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر بالبيداء، لأربع بقين من ذى القعدة في حجة الوداع، فأمرها رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاغتسلت، واحتشت وأحرمت ولبت»^(١)، الحديث.

وفى روايه أخرى، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وكان فى ولادتها بركة للنساء لمن ولدت منهن أن طمئت، فأمرها رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاستنشرت وتمنطقت بمنطق وأحرمت»^(٢).

ونحوهما غيرهما.

فلا دلالة فيها على كون الاستنثار لأجل عدم تعدى النجاسة، مضافاً إلى احتمال كونه لعدم تعديها إلى البدن فيما لا يعفى عنه.

ثم الظاهر أن لزوم التطهير للثوبين لو تنجسا فوري فوراً عرفاً.

ولو لبسهما نجساً فالظاهر كونه محرماً لكنه لا يضر بإحرامه، ولا كفاره لعدم الدليل.

وليس لزوم الطهارة مختصاً بالثوبين، فلو لبس ثوبا غيرهما لزم طهارته أيضاً، كما نص بذلك فى صحيح معاوية.

والظاهر أن حال المحمول فى هذا الباب حاله فى باب الصلاة، لأن الأدلة إنما دلت على طهارته الثياب لا غيرها.

الثانى: الإياحه، قال فى الجواهر: ومنه يعلم عدم الجواز فى المغصوب^(٣). وقال فى المستند: لا شك فى حرمه لبس المغصوب^(٤)، نعم عن كشف اللثام المناقشه فى ذلك.

أقول: لكن الظاهر كفايه صحيحه حريز وحسنه السابقين للمنع عن ذلك،

ص: ٢٢٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٦ باب ٤٩ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٦ باب ٤٩ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٤١

٤- المستند: ج ٢ ص ١٩٩ س ٢٣

بضميمه ما هو بديهي من حرمة الصلاة في المغصوب، وإن لم نقل بطلانها عند من يقول باجتماع الأمر والنهي، إذ ليس الكلام في المقام في البطلان لما عرفت سابقاً من عدم مقوميه اللباس في الإحرام.

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة، كما في المستند، وفي الجواهر التصريح بعدم كونه جلدًا للميتة، وعن كشف اللثام المناقشه في ذلك، لكن الظاهر كفايه صحيح حريز وحسنه لذلك، وربما قيل بعدم جوازه في مطلق الجلد ولو كان للمأكل لعدم صدق الثوب عليه، والروايات قد تضمنت هذه اللفظه كقوله (عليه السلام): «والبس ثوبيك»، وقوله (عليه السلام): «كل ثوب»، لكن قد عرفت صدقه على بعض أقسامه.

نعم لو لم يصدق كما في الجلد الضخم الذي لا يعد ثوباً عرفاً، لا يبعد عدم كفايته، خصوصاً بعد لزوم التأسى، وإن احتمل كون لفظ الثوب من باب الغالب، لا أن له خصوصيه.

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، وفاقاً للمحكي عن المفيد، فإنه لم يجوز الإحرام في المغشوش بوبر الأرنب والثعالب، وظاهر الجواهر وغيره، خلافاً لكشف اللثام.

وفي المستند: وأما سائر ما يشترط في ثوب الصلاة من عدم كونه مما لا يؤكل لحمه ولا حاكياً فلا يعرف له مستند ظاهراً، والأصل يجوز، والأحوط تركه (1)، انتهى.

لكن قد عرفت كفايه الصحيحه والحسنه لذلك، وحال المشكوك في المقام

ص: ٢٢٨

حال المشكوك في الصلاة، وحيث قوينا هناك جواز الصلاة فيه نقول بجواز الإحرام فيه هنا.

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال، وفاقاً للجواهر، وخلافاً لكشف اللثام، والدليل عليه ما تقدم.

السادس: أن لا يكون حاكياً، أما في الإزار فهو داخل في مفهوم الصحيحه والحسنه، ولذا جزم به في محكى الدروس، ووافقه الجواهر، وإن عرفت من المستند الخلاف، وعن كشف اللثام المناقشه.

وأما في الرداء فقد جعله في محكى الدروس أحوط.

ولكن عن المدراك نسبه جواز الإحرام فيهما مطلقاً إلى عباره الأصحاب.

ولكن أشكل فيه في الجواهر، واستشعر من استحباب التكفين فيهما لزوم كونه غير حاك.

أقول: واحتياط الدروس في محله لا لعدم صدق الثوب، إذ كثيراً ما يصدق الثوب على الحاكى، بل للتأسى، فإن اللازم الاقتداء به (صلى الله عليه وآله)، إلا- فيما دل الدليل على خلافه، ولم يدل في المقام هذا، وأما الحكايه في الثوب الزائد على الثوبين فالظاهر عدم الإشكال فيها، لعدم دليل على الاشتراط فيه.

السابع: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال، بلا خلاف كما في الجواهر وغيره، للصحيح والحسن السابقين، مضافاً إلى جملة أخرى من الأخبار:

كخبر أبي بصير قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الخميصه سداها

إبريسم ولحمتها من غزل، قال: «لا بأس بأن يحرم فيها، إنما يكره الخالص منه»^(١).

ونحوه خبر النهدي^(٢).

وخبر حنان بن سدير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كنت جالساً عنده فسأل عن رجل يحرم في ثوب فيه حرير، فدعا بإزار ترقبي فقال: «فأنا أحرم في هذا وفيه حرير»^(٣).

وخبر الخصال، بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر (عليه السلام) إنه قال في حديث: «ويجوز للمرأة لبس الديباج والحرير في صلاه وإحرام، وحرمه ذلك على الرجال»^(٤).

وفي جواز لبس الحرير المحض للمرأة قولان:

الأول: المنع، كما عن الصدوق والمفيد في المقنعه، والسيد في الجمل، والشهيد في الدروس، بل عن النافع نسبه إلى أشهر الروايتين، بل في الجواهر نسبه إلى المشهور.

والثاني: الجواز، كما عن المفيد في كتاب أحكام النساء، وابن إدريس في السرائر، والعلامة في القواعد، وأكثر المتأخرين، كما في المستند والجواهر.

استدل الأولون بجمله من النصوص:

كصحيح العيص بن القاسم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «المراه

ص: ٢٣٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨ باب ٢٩ من أبواب الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨ باب ٢٩ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨ باب ٢٩ من أبواب الإحرام ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ باب ١٦ من أبواب لباس المصلي ح ٦

المحرمه تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين»(١).

وخبر أبي عيينه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته ما يحل للمحرمه أن تلبس وهي محرمه؟ فقال: «الثياب كلها ما خلا القفازين والبرقع والحرير»، قلت: ألبس الخبز، قال: «نعم»، قلت: فإن سداه إبريسم وهو حرير، قال: «ما لم يكن حريراً خالصاً فلا بأس»(٢).

وخبر إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة هل يصلح لها أن تلبس ثوباً حريراً وهي محرمه، قال: «لا، ولها أن تلبسه في غير إحرامها»(٣).

وموثق ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عنه (عليه السلام) أيضاً: «النساء تلبس الحرير والديباج إلا في الإحرام»(٤).

وخبر سماعة، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرمه تلبس الحرير، فقال: «لا يصلح أن تلبس حريراً محضاً لا خلط فيه، فأما الخبز والعلم في الثوب فلا- بأس أن تلبسه وهي محرمه، وإن مر بها رجل استترت منه بثوبها، ولا تستتر بيدها من الشمس، وتلبس الخبز أما إنهم يقولون إن في الخبز حريراً، وإنما يكره المبهم»(٥).

وموثقته الأخرى، عنه (عليه السلام) أيضاً: «لا ينبغي للمرأة أن تلبس الحرير

ص: ٢٣١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ٩
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ١٠
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٥ باب ١٦ من أبواب لباس المصلي ح ٣
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ٧

المحض وهي محرمة، فأما في الحر والبرد فلا بأس» (١١).

وصحيح جميل، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المتمتع كم يجزيه، قال: «شاه»، وعن المرأة تلبس الحرير، قال: «لا» (٢).

وخبر أبي الحسن الأحمس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن العمامه السابريه فيها علم حرير تحرم فيها المرأة، قال: «نعم إنما يكره ذلك إذا كان سداه ولحمته جميعاً حريراً»، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «قد سألتني أبو سعيد عن الخميصه سداها إبريسم أن ألبسها وكان وجد البرد فأمرته أن يلبسها» (٣).

وخبر الخصال، عن أبي جعفر (عليه السلام): «ويجوز للمرأة لبس الحرير في غير صلاه وإحرام» (٤)، كذا في الحدائق والجواهر. والخبر المتقدم الذي نقلناه عن الخصال، نقلناه عن المستدرک.

وخبر أبي بصير المرادي، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن القز تلبسه المرأة في الإحرام، قال: «لا بأس، إنما يكره الحرير المبهم» (٥).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا- بأس أن تحرم المرأة في الذهب والخز، وليس يكره إلا- الحرير المحض» (٦).

واستدل الأولون بخبر الخصال المتقدم: «يجوز للمرأة لبس الديباج والحرير

ص: ٢٣٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٥ باب ١٦ من أبواب لباس المصلى ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ٨

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ١١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ باب ١٦ من أبواب لباس المصلى ح ٦

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ٥

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ٤

فى غير صلاه وإحرام، وحرّم ذلك على الرجال» (١١).

وخبرى حريز الصحيح والحسن السابقين، بعد جواز لبسهن للحريز فى الصلاه.

وصحيح يعقوب بن شعيب، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): المرأه تلبس القميص تزره عليها وتلبس الحريز والخز والديباج، فقال: «نعم لا بأس به، وتلبس الخلخالين والمسك» (٢).

قال فى الجواهر: عن النهايه المسكه بالتحريك السوار من الذبل وهى قرون الأوعال، وقيل جلود دابه بحريه، وعلى كل حال فلا ريب فى ظهورها فى حال الإحرام، فلا وجه للمناقشه فيها من هذه الجهه (٣)، انتهى.

وخبر النضر بن سويد، عن أبى الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرمه أى شىء تلبس من الثياب، قال: «تلبس الثياب كلها إلا المصبوغه بالزعفران والورس، ولا تلبس القفازين ولا حلياً يتزين به لزوجها، ولا تكتحل إلا من عله، ولا تمس طيباً، ولا تلبس حلياً ولا فرنداً، ولا بأس بالعلم فى الثوب» (٤).

قال فى الجواهر: والقفّاز كثرمان، شىء يعمل لليدين ويحشى بقطن تلبسهما المرأه للبرد، أو ضرب من الحلى لليدين والرجلين، والفرند بكسر الفاء والراء ثوب معروف (٥)، انتهى.

ص: ٢٣٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ باب ١٦ من أبواب لباس المصلّى ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١ باب ٣٣ من أبواب الإحرام ح ١

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٤٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣١-١٣٢ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٥- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٤٣

وعموم خبر الجعفریات، عن علی بن الحسین (علیه السلام): «إن أزواج رسول الله (صلى الله عليه وآله) كن إذا خرجن حاجات خرجن بعبدهن معهن الثياب والسراويلات» (١).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، إنه نهى أن يتطيب من أراد الإحرام، إلى أن قال: «أو يلبس قميصاً»، إلى أن قال: «ولا قفازاً ولا برقعاً أو ثوباً مخيطةً ما كان، ولا يغطي رأسه، والمرأه تلبس الثياب وتغطي رأسها» (٢).

لكن الأقرب إلى النظر هو القول الأول، لصراحه رواياته التي لا تقاومها الأخبار الأخر، فإن خبر الخصال مضطرب كما عرفت، وخبري حريز مطلق، فاللازم تقييده بتلك الروايات، وصحيح يعقوب لا دلالة فيه على كون ذلك في حال الإحرام، وكم له من نظائر في باب الألبسة، فإن الروايات كانوا يسألون عن كل شيء، كما لا يخفى على من راجع باب الحمام واللباس والأطعمه والأشربة وغيرها، فإن معلوميه هذه الأمور عندنا إنما هي ببركه سؤالهم، وخبر الضرر مطلق فيقيد بتلك الروايات، وخبر الجعفریات والدعائم لا دلالة فيهما، ولو سلم فإنما هو عموم أو إطلاق ضعيف، قابل للتقييد بخبر فكيف بأخبار.

ولا يرد على أخبار القول الأول إلا اشتغال بعضها على لفظ يكره ونحوه، ومن المعلوم أن هذا اللفظ لو لم نقل باشتراكه في لسان الروايات بين الحرمة والكراهة، فلا أقل من إجماله، فلا يمكن رفع اليد عن الأخبار الصريحه بهذا اللفظ المجمل.

ص: ٢٣٤

١- الجعفریات: ج ٢ ص ٤٦ سطر ١٧ باب متن يحل الحاج

٢- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ في ذكر الإحرام

نعم لا بأس بالمخلوط، لهن وللرجال، لصراحه جمله من الروايات المتقدمه وإطلاق صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، إنه سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن المحرم يلبس الخز، قال: «لا بأس»^(١).

وخبير الاحتجاج، عن عبد الله بن جعفر الحميري، إنه كتب إلى صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه): هل يجوز للرجال أن يحرم في كساء خز أم لا، فكتب إليه في الجواب: «لا بأس بذلك، وقد فعله قوم صالحون»^(٢).

ثم إن الظاهر أن الخنثى والطفل لا يجوز لبسهما الحرير، أما الخنثى فواضح على ما اخترنا، وأما الطفل فلما دل على أن يجنب ما يجنب المحرم، والله العالم.

ص: ٢٣٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠ باب ٣٢ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٨٤ في توقيعات الناحية المقدسه سطر ١٨

مسألة ٢ جواز لبس القباء لو لم يجد ثوبى الإحرام

(مسألة ٢): إذا لم يكن مع الإنسان ثوبا للإحرام وكان معه قباء، جاز لبسه بلا خلاف، كما فى الحدائق والمستند والجواهر، وعن جماعه دعواه أيضاً، بل عن المدارك أن هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب، وعن المنتهى والتذكرة أنه موضع وفاق، وعن المفاتيح وشرحه أنه إجماعى.

ويدل عليه جملة من النصوص:

كصحيح عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يلبس المحرم الخفين إذا لم يجد نعلين، إن لم يكن له رداء طرح قميصه على عنقه أو قباءه بعد أن ينكسه»^(١).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، فى المحرم يلبس الخف إذا لم يكن له نعل، قال: «نعم، ولكن يشق ظهر القدم، ويلبس المحرم القباء إذا لم يكن له رداء، ويقلب ظهره لباطنه»^(٢).

وعن الكافى، عن مثنى الحنات، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «من اضطر إلى ثوب وهو محرم وليس معه إلا قباء فلينكسه وليجعل أعلاه أسفله ويلبسه»^(٣).

قال: وفى روايه أخرى: «يقلب ظهره بطنه إذا لم يجد غيره».

وخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل هلكت نعلاه، ولم يقدر على نعلين، قال: «له أن يلبس الخفين إن اضطر إلى ذلك، ويشقه

ص: ٢٣٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٤ باب ٤٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٥ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ٥. وص ١٢٤ باب ٤٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٧
- ٣- الكافى: ج ٤ ص ٣٤٧ باب المحرم يضطر إلى ما لا يجوز له لبسه ح ٥

ومن ظهر القدم، وإن لبس الطيلسان فلا يزره، وإن اضطر إلى قباء من برد ولا يجد ثوباً غيره فليلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء»(١).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اضطر المحرم إلى القباء ولم يجد ثوباً غيره فليلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء»(٢).

وخبر علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «وإن اضطر إلى قباء من برد ولم يجد ثوباً فليلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء»(٣).

وخبر جميل، المروى عن نوادر البنظلي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من اضطر إلى ثوب وهو محرم وليسه له إلا- قباء فلينكسه وليجعل أعلاه أسفله ولبسه»(٤).

وعن الرضوي: «ولا تلبس قميصاً»، إلى أن قال: «ولا القباء إلا أن يكون مقلوباً إن لم يجد غيره»(٥)Q.

وتنقيح الكلام في ضمن مسائل:

الأولى: هل الشرط في لبس القباء فقد الثوبين معاً، كما عن كثير، بل عن مشهور القدماء، أو الشرط فقد أحدهما، كما عن الشهيد الثاني في المسالك وعن كشف اللثام، أو الشرط فقد الرداء خاصة، كما عن الشهيدين والمدارك؟

ص: ٢٣٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٤ باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٤ باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٤ باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٨
- ٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٣٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

احتمالات، لكن الظاهر أنه لا إشكال في كفايه عدم الرداء في جواز لبس القباء وإن كان له إزار، لصحيح عمرين يزيد، وصحيح ابن مسلم.

وأما ما في خبر المثني ونحوه، فليس له مفهوم يعارض ظاهر الصحيحين، لاحتمال أن يراد بعدم الثوب في تلك الروايات عدم الرداء، وأما مع عدم الإزار فلا يبعد القول بالجواز لاحتياج الشخص إلى الإزار، وإلا انكشفت عورته، كما يدل على ذلك عموم العلة في صحيح الحلبي، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة إذا أحرمت ألبس السراويل، قال: «نعم إنما تريد بذلك الستر»^(١).

بل أقرب من ذلك دلالته ما دل على جواز لبس المحرم السراويل، إذا لم يكن له إزار، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر معاوية: «لا تلبس وأنت تريد الإحرام ثوباً تزره ولا تدرعه، ولا تلبس سراويل إلا أن لا يكون لك إزار»^(٢) الحديث، ونحوه غيره مما سيأتي.

هذا مضافاً إلى أن حرمة لبس المخيط مطلقاً، حتى في مثل هذه الصورة لا دليل عليه، إلا الإجماع المفروض فقده في المقام، لمخالفته من عرفت وسكوت بعض آخرين.

الثانية: الظاهر أنه لو لم يكن له رداء ولا إزار جاز لبس القباء ولبس السراويل معاً، جمعاً بين ما دل على جواز لبس القباء لمن لا رداء له، ولبس السراويل لمن لا إزار له.

ص: ٢٣٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٥٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٥ باب ٣٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

الثالثة: لا إشكال ولا خلاف في لزوم جعل القباء مقلوباً، وإنما الكلام في كيفية القلب، وفيه احتمالات:

الأول: ما عن ابن إدريس من أن المراد من جعل ذيله على عنقه وعنقه على ذيله، قال في محكى كلامه: وإن لم يكن مع الإنسان ثوب لإحرامه وكان معه قباء فيلبسه منكوساً، ومعنى ذلك أن يجعل ذيله فوق أكتافه، وقال بعض أصحابنا: فيلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء، وإلى ما فسرناه نذهب ونعنى بقوله مقلوباً، لأن المقصود بذلك أن لا يشبه لبس المخيط إذا جعل ذيله على أكتافه، فأما إذا قلبه وجعل ذيله إلى تحت فهذا يشبه لبس المخيط، وما فسرناه به قد ورد صريحاً في لفظ الأحاديث، أورده البنزطى صاحب الرضا (عليه السلام) في نوادره، انتهى.

وتبعه على هذا المعنى العلامة في القواعد والشهيد، وهو محتمل عبارته جمع.

وعن الشهيد في المسالك الإجماع على الاجتزاء بهذه الكيفية.

الثاني: إن المراد جعل باطنه ظاهره، وهو المحكى عن الشيخ وجمع من الأصحاب كما في الحدائق.

الثالث: كفايه أحد الأمرين، كما عن المختلف والمنتهى وابن سعيد، واختاره الحدائق والجواهر.

الرابع: الجمع بينهما، كما عن جماعه، جاعلين ذلك أحوط أو أكمل، واختار لزومه في المستند.

ثم إن مستند هذه الأقوال واضح:

فمستند الأول: خبر المثني والبنزطى، بل وما اشتمل على لفظ النكس لانصرافه إلى جعل الأعلى أسفل وبالعكس.

ومستند الثاني: صحيح محمد بن مسلم، ومرسل الكافي، بل وما اشتمل على عدم إدخال اليدين لإشعاره بكونه ممكناً عادياً، بل ومثل الرضوى المشتمل على لفظ القلب.

ومستند الثالث: الجمع بين الطائفتين بالتخير، بإلغاء ظاهر التعيين في كل منهما بظاهر الأخرى.

ومستند الرابع: الجمع بتقييد كل منهما بالأخرى.

لكن الأقرب في النظر التخير، لعدم صلاحية إحدى الطائفتين لطرح الأخرى، حتى يتعين مفادها، ولا يفهم العرف قابلية إحداهاما للتقييد بالأخرى، إذ حمل أحد المقيدين على المقيد الآخر لا يصلح إلا بمساعدة العرف المفروض فقدها في المقام، ولا يبعد أن يكون الوجه هو عدم كونه على الهيئة المتعارفه، وذلك يحصل بالقلب أو النكس، نعم لا إشكال في جواز الجمع بين الأمرين.

الرابعة: هل لبس القباء حين فقد الثوب رخصه أو عزيمه، ظاهر عبارته الشرائع حيث عبر بالجواز، بل وبعض آخر الأول، وعن الشهيد الثاني كما في الحدائق والمستند والجواهر، بل عن المسالك أن المراد بالجواز في عبارات الأصحاب هو الجواز بالمعنى الأعم، والمراد منه الوجوب، وبمثله حمل الجواهر عبارته الشرائع.

وهذا هو الأقوى، لظاهر الأمر بلبسه في جملة من النصوص، مضافاً إلى أنه بدل من اللبس الواجب فيكون واجباً، ومقتضى ذلك أن يكون لبس السراويل لمن فقد الإزار ولبس القباء لمن فقده مكان الإزار وإن كان له رداء، أيضاً واجباً.

الخامسة: إذا لبس القباء بالهيئة المأمور بها، فالظاهر عدم لزوم الفداء لكونه مخيطةً، كما عن جماعة التصريح به، وذلك لإطلاق ما تقدم من الروايات في مقام البيان، وسكوتها عن ذلك.

قال في الجواهر: ثم إن الظاهر عدم الفديه مع اللبس على الوجه المزبور كما صرح به غير واحد، منهم الفاضل في محكي التذكرة، والمنتهى والتحرير، بل عن الشيخ نفى الخلاف فيه [\(١\)](#)، انتهى.

السادسة: إذا خالف ولبس القباء بالهيئة المتعارفه، أو أدخل يديه فيه ولو لبسه مقلوباً، لزم عليه الفديه. وفقاً للجواهر والمستند، لأن المتيقن من عدم الوجوب صورته الأمر، أما غيرها فهي داخله في عمومات الفداء على من لبس المخيط.

السابعة: لا فرق في جواز لبس القباء لمن لم يكن له ثوب بين الابتداء والأثناء، فلو كان له ثوب ثم فقد لبس القباء، كما أنه لو لم يكن له ثوب فلبس القباء ثم وجد الثوب نزعاً، ولزمته الفديه لو استدام في لبسه، وذلك لإطلاق نصوص عدم الثوب، فيشمل الابتداء والاستدامه، وعدم شمولها لما وجدته.

الثامنة: لا فرق في جواز لبس المخيط لمن فقد الثوب بين القباء والقميص كما عن الدروس، واختاره الجواهر والمستند، لصحيح عمر بن يزيد السابق، وإن لم يكن له رداء طرح قميصه على عنقه أو قباه بعد أن ينكسه، والظاهر منه التساوى بينهما، فلا يترتب جواز القميص على فقد القباء.

كما أنه لا يبعد القول بعدم جواز الجمع بينهما للفاقد، إذ الصحيحه إنما

ص: ٢٤١

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٤٩

دلت على جواز أحدهما، فالجمع بينهما محرم موجب للفديه، لأنه من لبس المخيط بلا وجه.

ثم الظاهر من النص جعل القميص على العنق كالرداء، فلا يجوز له لبسه ولو مقلوباً، فلو لبسه لزم الفديه لعموم أدلتها.

التاسعة: هل حكم سائر المخيطات حكمهما في جواز لبسه عند عدمهما، احتمالان، من عدم النص بالخصوص، ومن احتمال الحمل على المثال فيهما لكونهما اللباس الغالب، ولذا اختار في الدروس والمستند الجواز، وهذا هو الأقرب، لصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تلبس ثوباً له أزرار وأنت محرم، إلا أن تنكسه»^(١) الحديث، بعد إطلاقه على صورته عدم اللباس، هذا مضافاً إلى ما تقدم من أن إطلاق حرمه لبس المخيط حتى فيه يشمل هذه الصور إنما هو للإجماع المفقود في المقام، نعم يجب نكسه حينئذ.

العاشر: الظاهر جواز لبس القباء ونحوه للاضطرار أيضاً، كما يجوز لبسهما لعدم الثوب، وفقاً للمستند، قال: وهل يجوز اللبس مع تحقق أحد الشرطين _ أي فقد ثوب الإحرام أو أضطر _ دون الآخر، الظاهر نعم، لتجوز اللبس مع واحد من الشرطين في بعض الروايات الموجب لتخصيص ما يمنعه^(٢)، انتهى.

أقول: قد تقدم ما يدل على ذلك في روايات المسألة.

وكذلك يجوز الجمع بين لباس الإحرام والقباء ونحوه للاضطرار، لإطلاق دليل الاضطرار،

ص: ٢٤٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٥ باب ٣٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- المستند: ج ٢ ص ٢٠٠ س ٢٣

كخبر المثني وغيره لما يشمل هذه الصورة، مضافاً إلى عمومات الاضطرار الرافعه للتكليف.

الحاديه عشر: لو كان له لباس يتمكن من تحصيل الرداء والإزار منه، أو تمكن من تبديله بهما، أو إجارته بما يشتري بثمنه أو يستاجر به الثوبين، أو نحو ذلك، لزم مقدمه للواجب، إلا إذا كان فيه حرج أو ضرر أو إسراف رافع للتكليف.

الثانيه عشره: ظاهر الأدله ستر الكتفين بالقباء نحو الرداء، بل نسبه في الجواهر إلى صريح النص والفتوى، وعن محكى الخلاف التوشح به، ولعله لما دل على جواز الاضطباع، كما أمر النبي (صلى الله عليه وآله) أصحابه بذلك في الحج.

وهناك فروع آخر تأتي في لبس المخيط إن شاء الله.

ص: ٢٤٣

(مسألة ٣): لا- يجوز لمن أحرم بنسك من حج أو عمره على أقسامهما، واجباً كان أو مندوباً، لنفسه أو غيره، أن ينشئ إحراماً آخر، بمثل ما أحرم أولاً أو بغيره، حتى يكمل أفعال ما أحرم له.

قال في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه (١).

وفي المستند: هو موضع وفاق، كما حكى عن المبسوط والمنتهى.

وفي الذخيره: إنه لا أعرف فيه خلافاً بين الأصحاب (٢).

وفي الحدائق: والظاهر أنه لا خلاف فيه، كما يظهر من المنتهى.

وكيف كان، فيدل على ذلك قوله تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (٣)، ومن المعلوم أن بإدخال إحرام على آخر لا يحصل الإتمام، وما كل على كيفية كل واحد من الأقسام صريح في الكيفية المشروعه، فيكون ما عداها بإدخال إحرام قبل ذلك غير مشروع.

وعلى هذا فلو أحرم قبل إتمام نسك الأول كان حراماً وباطلاً. نعم لو كان ناسياً لم يكن آثماً، فلو أحرم بالحج قبل التقصير لل عمره صح إحرامه الثاني، وصحت عمرته على المشهور، كما في الحدائق، بل بلا خلاف كما عن التنقيح والذخيره والكفايه، بل عن المختلف دعوى الإجماع عليه، وقرره في المستند.

وفي الجواهر: بلا خلاف محقق أجده في صحتها، كما اعترف به غير واحد.

لكن عن المختلف والتحرير والمنتهى حكاية قول بعض الأصحاب

ص: ٢٤٤

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٥٠

٢- المستند: ج ٢ ص ٢٠٤ س ٥

٣- سورة البقره: الآيه ١٩٦

بيطلان الإحرام الثانى، والبقاء على الإحرام الأول((١)).

وعلى أى حال، فالأقوى هو قول المشهور لجمله من النصوص:

كصحيح ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل متمتع نسى أن يقصر حتى أحرم بالحج، قال: «يستغفر الله ولا شىء عليه وتمت عمرته»((٢)).

وصحيح ابن الحجاج، سألت أبا ابراهيم (عليه السلام) عن رجل متمتع بالعمرة إلى الحج، فدخل مكة فطاف وسعى ولبس ثيابه وأحل ونسى أن يقصر حتى خرج إلى عرفات، قال: «لا بأس به، بينى على العمرة وطوافها وطواف الحج على أثره»((٣)).

وصحيح معاوية بن عمار، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل أهل بالعمرة ونسى أن يقصر حتى دخل بالحج، قال: «يستغفر الله تعالى، ولا شىء عليه وتمت عمرته»((٤)).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «من تمتع بالعمرة فأتى مكة»، إلى أن قال: «وإن نسى أن يقصر حتى أحرم بالحج فلا شىء عليه ويستغفر الله»((٥)).

والرضوى، عن أبيه (عليه السلام)، إنه قال: «إنه قال فى رجل أحرم بالحج قبل أن يقصر، قال: «لا بأس»»((٦)).

ص: ٢٤٥

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٥٠

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٢ باب ٥٤ من أبواب الإحرام ح ١ و ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧٣ باب ٥٤ من أبواب الإحرام ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٧٣ باب ٥٤ من أبواب الإحرام ح ٣

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣١٧ فى ذكر المتعه سطر ٣

٦- المستدرک: ج ٢ ص ١١٨ الباب ٣٨ من أبواب الإحرام ح ٢

ثم لا- يبعد أن يكون القائل بالبطلان حتى في صورة النسيان مستنداً إلى إطلاق ما يأتي من بعض الأخبار الداله على البطلان، ولكنه كما ترى، للزوم تخصيصه بما سلف من الصحاح وغيرها المعتضده بالشهره المحققه والإجماع المدعى.

وهل على الناسى فى تقديم الإحرام على التقصير دم أم لا- قولان: المحكى عن الشيخ وابن زهره وابن حمزه وابن البراج والعلامه فى الإرشاد وعلى بن بابويه وبعض آخر لزومه، لموثق إسحاق بن عمار، قلت لأبى إبراهيم (عليه السلام): الرجل يتمتع وينسى أن يقصر حتى يهّل بالحج، قال: «عليه دم يهريقه»^(١).

وقريب منه فى المقنع الذى بنوا على أنه مضمون الأخبار، قال: «وإن نسى المتمتع التقصير حتى يهّل بالحج فإن عليه دمًا يهريقه، ويروى يستغفر الله»^(٢).

لكن المشهور حملها على الاستحباب، لصراحه الأخبار المتقدمه بأنه لا شىء عليه.

ومنه يعلم أن ما فى المستند من أنه لا- ينافيها ما تقدم، لكونه عاماً مطلقاً فيجب تخصيصه، وهو أولى من الجمع بينهما بحمل الموثقه على الاستحباب، كما عن الفقيه والديلمى والحلى والقواعد، انتهى. فى غير محله، نعم لا بأس بما احتاط به فى الجواهر بقوله: إلا أنه مع ذلك لا ينبغى ترك الاحتياط، كما لا ينبغى تركه فى كون الدم شاه، كما عن الفقيه والمهذب والإشاره^(٣)، انتهى.

ص: ٢٤٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٤ باب ٥٤ من أبواب الإحرام ح ٦

٢- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ٢٢ س ١٦

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٥٢

لكن لا وجه للاحتياط الثانى، لإطلاق النص، والانصراف ممنوع، فيجوز أحد النعم الثلاث.

هذا كله فيما كان الإحرام بالحج قبل التقصير.

ولو أحرم به قبل السعى أو الركعتين أو الطواف أو فى وسط السعى والطواف مثلاً، فالظاهر بطلانه، وإن كان نسياناً لعدم الدليل على الصحه، ومقتضى الأصل عدم الانعقاد. نعم لا يضر لعمرته فتأمل، كما أنه لا إثم عليه، وهل يجب الاستغفار لظهور النص فى ذلك، أم يستحب لاحتمال كون الأمر فى مقام بيان عدم شىء آخر عليه، مضافاً إلى أنه ليس عصيانياً فلا استغفار، الأقوى الأول، لأن المذكورين فى وجه الاستحباب لا يقاومان الظاهر.

ولو فعل الإحرام قبل التقصير عامداً، ففيه قولان:

الأول: بطلان العمره وصيرورتها حجه مبتوله، وهو المحكى عن الشيخ وابن سعيد وابن حمزه والعلامه فى جملة من كتبه.

بل عن الدروس، والمسالك نسبتته إلى الشهره، لموثق أبى بصير أو صحيحه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «المتمتع إذا طاف وسعى ثم لى قبل أن يقصر فليس له أن يقصر، وليس عليه له متعه»^(١).

وخبر محمد بن سنان، عن العلاء بن الفضيل: سألته عن رجل متمتع طاف ثم أهل بالحج قبل أن يقصر، قال: «بطلت متعته وهى حجه مبتوله»^(٢).

الثانى: البناء على إحرامه الأول، وكان الثانى باطلاً، وهو المحكى عن ابن إدريس، والفاضل فى التلخيص، والشهيد فى الدروس، للنهى عنه المقتضى

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٣ باب ٥٤ من أبواب الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٣ باب ٥٤ من أبواب الإحرام ح ٤

لفساده، لما تقدم من عدم جواز إدخال نسك في نسك.

وأما الخبران فقالوا بقصورهما عن إثبات حكم مخالف للأصل، مع عدم صراحتهما، لاحتمال الحمل على متمتع عدل إلى الأفراد ثم لبي بعد ما سعى، كما عن الدروس، بل قال: لأنه روى التصريح بذلك في روايه أخرى، قال في الجواهر: ولعله أراد الموثق رجل يفرد بالحج فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروه، ثم يبدو له أن يجعلها عمره، فقال: إن كان لبي بعد ما سعى قبل أن يقصر فلا متعه له (١).

وربما يقال إن التقصير ليس جزءاً من العمره فلا يكون تقديم الإحرام من إدخال نسك على نسك.

لكن في الجميع ما ترى، إذ الأصل يخرج عنه بالدليل، والخبران لا يقصران دلالة، والموثق لا يقصر سنداً، والموثق الذي هو محتمل إرادته الشهيد في غير ما نحن فيه، ولو أراد غيره فهي روايه غير معلومه السند، ولو سلمنا العلم بالدلالة لشهادته الشهيد بصراحتها فلا تعارض الموثق المعلوم السند، والدلالة المعتضد بالشهره والخبر.

والقول بأن التقصير ليس جزءاً، مع ما فيه لا- ينفع بعد وجود الدليل على كون الحكم ذلك، وعلى هذا فالأقوى هو مختار المشهور، وفاقاً للجواهر والمستند والحدائق.

ثم الظاهر إن الجاهل في حكم العامد لإطلاق الخبرين، كما صرح به في المستند والجواهر، فالقول بعدم البأس فيه لقوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (٢)، وحديث الرفع ونحوهما، اجتهاد في قبال إطلاق النص، فتأمل.

ولو فعل ذلك قبل السعى أو الصلاة أو الطواف أو في أثناء أحدها، فالظاهر بطلان الإحرام وبقاء العمره، لعدم دليل على صحه هذا الإحرام وبطلان العمره، بل مقتضى النهى عن ذلك الانعقاد، فتأمل.

بقي في المقام شيء، وهو أنه هل يكتفى بهذا الحج عن فرضه لو كان واجباً عليه، أم لا؟ المحكى عن صاحب الجامع والشهيد الثانى وسببه عدم الاجزاء، لأنه عدول اختياري، ولم يأت بالمأمور به على وجهه فلا يجزى، وتبعهما المستند، وهو ظاهر الحدائق والجواهر.

وربما قيل بالاجزاء، واحتمله جماعه لخلو الخبر الوارد في مقام الحاجه عن الأمر بالإعادة، وردّ بأن الأوامر الأوليه كافيه في عدم سقوط التكليف بذلك.

أقول: لكن لا يبعد القول الثانى، لأنه الظاهر المنساق من الخبرين عرفاً.

ص: ٢٤٨

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٥٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

ألا- ترى أنه لو سأل العامى المجتهد أكلت فى يوم رمضان سهواً، فقال له: افعل كذا بدون ذكر القضاء، فهم منه عدم لزوم القضاء، وليس هذا من باب السكوت فى مقام البيان، بل من باب انسباق قيام هذا مقام الواجب الأولى، ولذا لم يحك كما لم أر غير المستند جازماً بعدم الكفاره، والله العالم.

ثم إن الظاهر عدم الاحتياج إلى تجديد الإحرام، لأنه المنساق من الخبرين، فإن معنى بطلان المتعه بطلانها بما هى متعه، لا بجميع خصوصياتها التى منها الإحرام.

وعن الذخيريه بعد ذكر الخبرين قال: ومقتضاهما بطلان المتعه، وليس فيهما _ خصوصاً المعتبره منهما _ تصريح بعدم الحاجه إلى تجديد الإحرام، كما هو مذهب الجماعه، انتهى.

واستظهر ذلك من الخبرين صاحب الجواهر أيضاً.

ثم لو اخترنا جواز

ص: ٢٤٩

تقديم حج القران والإفراد، وقدم الحج وأحرم بالعمرة قبل التقصير، فالظاهر عدم جريان الحكم المذكور، بمعنى الانقلاب في الأول والكفايه بإحرام العمرة في الثاني، لعدم دليل على ذلك، إذ الخبران واران في المتمتع، فاللازم العمل بمقتضى الأصول.

نعم صحيح معاويه بن عمار المتقدمه بإطلاقها يشمل الأول.

ص: ٢٥٠

فى تروك الإحرام

والمراد بها ما يحرم على المحرم ارتكابه، أو يكرهه، والكلام هنا فى الأول.

وقد اختلفوا فى عددها، فعن النافع والتبصره عدّها أربعة عشر.

وعن الارشاد ثمانية عشر.

وفى الشرائع عشرين.

وعن الدروس ثلاثة وعشرين.

وفى اللمعه ثلاثين.

ونحن نعد ذلك حسب الأدله.

(فالأول): صيد البر، إجماعاً مستفيضاً دعواه ونقله، ويدل عليه الكتاب والسنة.

أما الكتاب: فهو قوله تعالى: (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) (١).

وقوله تعالى: (حُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا) (٢).

وأما السنة: فكثيره جداً، كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا وأنت حلال فى الحرم، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده، ولا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداءً لمن تعمد» (٣).

ص: ٢٥١

١- سورة المائدة: الآية ٩٥

٢- سورة المائدة: الآية ٩٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧٤ باب ١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في قوله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُبْلِغَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) (١) قال: «حشرت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في عمره الحديبيه الوحوش، حتى نالها أيديهم ورماحهم» (٢).

وصحيح منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم لا يدل على الصيد، فإن دل عليه فقتل، فعليه الفداء» (٣). وعن ابن أبي عمير مثله (٤).

ومرفوعه أحمد بن محمد، في قول الله تبارك وتعالى: (تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) قال: «ما تناله الأيدي البيض والفراخ، وما تناله الرماح فهو ما لا تصل إليه الأيدي» (٥).

وصحيح عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (لِيُبْلِغَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ) قال: «حشرت عليهم الصيد من كل وجه، حتى دنا منهم ليلوهم به» (٦).

وعن ابن أبي عمير مثله (٧).

وقريب منه عن سماعة.

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «إذا

ص: ٢٥٢

١- سورة المائدة: الآية ٩٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٣

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٤

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ - ٧٦ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٦

٧- الوسائل: ج ٩ ص ٧٦ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٦

فرض على نفسه الحج، ثم أتم بالتلبيه، فقد حرم عليه الصيد وغيره، ووجب عليه في فعله ما يجب على المحرم»^(١).

وخبر ابن شجره، عن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في المحرم يشهد على نكاح محلين، قال: «لا يشهد»، ثم قال: «يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محل؟»^(٢).

أقول: الاستفهام إنكارى، كما عن الشيخ والصدوق، فيدل على المطلوب.

والرضوى: «ولا تقتل الصيد، واجتنب الصغير والكبير من الصيد؛ ولا تشر إليه، ولا تدل عليه، ولا نعم في الجواب»^(٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «إن المحرم ممنوع من الصيد»^(٤).

وعنه (عليه السلام): «لا ينبغي للمحرم أن يستحل الصيد في الحل ولا في الحرم، ولا يشير إليه فيستحل من أجله»^(٥).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة، التي تأتي جملة أخرى منها.

ثم إن المحرم اصطياً، قتلاً، وحياةً، وذبحاً ولو صاده غيره وكان محلاً، وأكلًا كذلك، ودلالةً بلفظ أو كتابه، أو إشارةً وتسيباً، ولو بإعادة سلاح أو نصب شرك أو إغلاق باب حتى يموت أو يصاد.

ص: ٢٥٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٦ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٦ باب ١ من أبواب الإحرام ح ٨

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١١٩ الباب ١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الدعائم: ج ٢ ص ٣٠٣ في ذكر ما يحرم على المحرم سطر ٧

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٨ في ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم سطر ٢١

قال في المستند: بإجماع المسلمين في الأولين، وإجماعنا المحقق والمحكي في البواقي ((١)).

وفي الجواهر ((٢)): الإجماع بقسميه عليه.

وفي المقام مسائل:

ص: ٢٥٤

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٥ س ٢٩

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٨٦

مسألة ١ فى حرمه صيد البر

(مسألة ١): الظاهر اختصاص الحكم بالإشارة والدلالة المسببه للصيد، فالإشارة والدلالة على طير أو وحش لا يتمكن الشخص من صيده، أو دلاله شخص لا يصطاد وإن تمكن غير محرمه، كما عن غير واحد التصريح به، واختاره الجواهر والمستند، وذلك لتقيد النهى فى بعض الأخبار باستحلاله من أجل المشير.

نعم فيما كانت إشارته السبب ولو بواسطة أو وسائط، كأن دل صبيّاً لا يتمكن، فدل هو من يتمكن كان حراماً، لأنه من الدلالة والإشارة.

ثم إن الدلالة والإشارة أعم من كون ذلك بالنسبه إلى الصيد نفسه أو محله، بأن يقول لصديقه هذه العين محل شرب الطبا فى أواخر الليل.

والظاهر أن منها دلاله الحيوان، كأن يدل الثعلب على الدراج فى الوكر مثلاً، أو يدل الهره على فراخ الحمامه، أو غير ذلك، لعموم العله.

كما أن الظاهر أن قتل الحيوان بالسم ونحوه من المحرم، وإن كان بعد ذهابه، كما لو وضع السم فى الحنطه ثم ذهب وبعد رجوعه رأى جملة من الطائر ماتوا بسبب ذلك، لأنه من قتل الصيد المنهى عنه فى الآيه، مضافاً إلى شمول بعض الأخبار له.

وهل منه ما لو وصفه حالاً ثم صاده حراماً، احتمالان، والظاهر الثانى لأنه اصطياد وهو حرام.

والمستفاد من الأدله عدم الفرق بين البدوى والاستمرارى، فتأمل.

ومن الصيد المحرم على الظاهر الإتيان بحيوان يصيد، كما لو جاء بصقر فأطلقه عند الحمام فصاد من ذلك فإنه محرم، لشمول بعض الأدله المتقدمه له، كما أن منه دلاله الصيد على موضع الاصطياد، فاصطياد من أجله.

والمصاديق فى المسأله كثيره نكتفى منها بهذا القدر.

مسأله ٢ حكم الفرخ والبيض كحكم الصيد

(مسأله ٢): كما يحرم الصيد يحرم فرخه وبيضه، أكلاً- وإتلافاً، مباشرةً ودلاله وإعانه، بلا- خلاف كما عن الذخيره، بل فى الجواهر، وعن التذكره وشرح المفاتيح الإجماع عليه.

ويدل عليه الروابات الكثيره الداله على ثبوت الكفاره فيه، مما سيأتى فى مبحث الكفارات.

وهل يحرم إجهاض الحيوان، الظاهر ذلك، لكونه قتلاً للصيد، نعم فى حرمه جعله بحيث يلقى النطفه تأمل.

ص: ٢٥٦

(مسألة ٣): لو ذبح المحرم الصيد فهل يكون ميتة أم لا، قولان:

الأول: كونها ميتة، وهو المحكى عن الشيخ في أكثر كتبه، والسرائر والمذهب والجامع والوسيلة وجواهر القاضى والشرائع والنافع والقواعد والإرشاد وغيرها، وعن جماعه دعوى الشهره عليه، وعن الجواهر والتذكرة والمنتهى الإجماع عليه.

ويدل عليه خبر وهب بن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن على بن الحسين (عليهم السلام): «إذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله الحرام والحلال وهو كالميتة، وإذا ذبح الصيد فى الحرم فهو ميتة، حلال ذبحه أو حرام» (١).

وخبر إسحاق، عن جعفر (عليه السلام) أيضاً: إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «إذا ذبح المحرم الصيد فى غير الحرم فهو ميتة، لا يأكله محل ولا محرم، وإذا ذبح المحل الصيد فى جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم» (٢).

بل يدل على ذلك أيضاً صحيح الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن صيد رمى فى الحل، ثم أدخل الحرم وهو حى، فقال: «إذا أدخله الحرم وهو حى فقد حرم لحمه وإمساكه»، وقال: «لا تشتره فى الحرم إلا مذبوحاً قد ذبح فى الحل ثم دخل الحرم فلا بأس به» (٣).

ويؤيدها جملة من الروايات الداله على لزوم دفن الصيد، فإنه لو لم يكن كالميتة لما جاز دفنه لأنه إسراف وهو حرام.

كصحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم

ص: ٢٥٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٦ باب ١٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٦ باب ١٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٠ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

الصيد فى الحرم وهو محرم، فإنه ينبغي له أن يدفنه ولا يأكله أحد، وإذا أصاب فى الحل فإن الحلال يأكله وعليه الفداء» (١).

وعن خلاد السدى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل ذبح حمامه من حمام الحرم، قال: «عليه الفداء»، قلت: فىأكله، قال: «لا»، فقلت: فىطرحة، قال: «إذا طرحة فعليه فداء آخر»، قلت: فما يصنع به، قال: «يدفنه» (٢).

وصحيح ابن أبى عمير، عمن ذكره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: المحرم يصيب الصيد فىفديه أيطعمه أو يطرحة، قال: «إذا يكون عليه فداء آخر» قلت: فما يصنع به، قال: «يدفنه» (٣).

وعن دعائم الإسلام، عن أبى جعفر محمد بن على (عليهما السلام) أنه قال: «إذا أصاب الصيد جزا عنه، ولم يأكله ولم يطعمه ولكنه يدفنه» (٤).

وعن خلاد السدى البزاز الكوفى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل ذبح حمامه من حمام الحرم، قال: «عليه الفداء»، قال: فىأكله، قال: «لا إن اكلته عليك فداء آخر»، قال: فىطرحة، قال: «إذا يكون عليه فداء آخر»، قال: فما أصنعه، قال: «ادفنه» (٥).

ومرسل المقنع، سئل الصادق (عليه السلام) عن المحرم يصيب الصيد فىفديه يطعمه أو يطرحة، قال: «إذا يكون عليه فداء آخر»، قال: فأى شىء يصنع به، قال: «يدفنه» (٦).

ص: ٢٥٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٨ باب ٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٥ باب ١٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٦ باب ١٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٩ فى ذكر جزاء الصيد يصيبه المحرم سطر ٧
- ٥- المستدرک: ص ١١٩ باب ٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٥٠ باب ٥٥ من أبواب كفارات الصيد ح ٢ نقلا عن المقنع

بل وأكثر تأييداً ما دل على تقديم الميتة على الصيد إذا اضطر المحرم إلى أحدهما.

كصحيحه عبد الغفار الجازي، عن المحرم إذا اضطر إلى ميتة فوجدها ووجد صيداً، فقال: «يأكل الميتة ويترك الصيد»^(١).

وبمعناها رواه إسحاق، وفيها: «فليأكل الميتة التي أحل الله له»^(٢).

الثاني: حليه الصيد لغير المحرم في الجملة، وهو الذي اختاره المقنع والفقير والإسكافي والمفيد والسيد المرتضى والكليني وشيخ الطائفة والأحمدى، وهم بين مفصل ومطلق.

ومال إليه أو قال بذلك جماعه كثيره من المتأخرين وغيرهم، لمستفيض الأخبار الصحاح وغيرها.

كصحيح معاوية بن عمار، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أصاب صيداً وهو محرم يأكل منه الحلال، فقال: «لا بأس، إنما الفداء على المحرم»^(٣).

أقول: المراد بالفداء الفداء للأكل لا للصيد، حتى يقال بأنه لا يستقيم في هذا المقام.

وصحيح حرير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرم أصاب صيداً يأكل منه المحل، قال: «ليس على المحل شيء، إنما الفداء على المحرم»^(٤).

وصحيح منصور بن حازم، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أصاب صيداً وهو محرم آكل وأنا حلال، قال: «أما أنا كنت فاعلاً»، قلت: فرجل أصاب

ص: ٢٥٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٠ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٠ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧٨ - ٧٩ باب ٣ من أبواب الإحرام ح ٥

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٧٨ باب ٣ من أبواب الإحرام ح ٣

مالاً حراماً، فقال: «ليس هذا مثل هذا يرحمك الله» (١).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاؤه يتصدق بالصيد على مسكين» (٢).

وصحيح منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أصاب من صيد، أصابه محرم وهو حلال، قال: «فليأكل منه الحلال وليس عليه شيء، إنما الفداء على المحرم» (٣).

والرضوى: «وإن أكل الحلال من صيد أصابه الحرام ليس به بأس، لأن الفداء على المحرم» (٤).

إلى غير ذلك.

وقد أجاب هؤلاء عن أدله القول الأول.

أما عن خبر وهب، فلائنه من أكذب البريه.

وأما عن خبر إسحاق بضعف السند، ولو قلنا بكونه موثقاً لم يفد بعد معارضته للأخبار الكثيره الصحيحه.

وأما عن أخبار الدفن، فمضافاً إلى عدم دلاله بعضها كصحيح معاويه الأولى لا اضطراب متنها، فقد رواها الشيخ في بعض النسخ «يفديه» مكان «يدفنه»، وكونها مفصله فلا تؤيد المذهب الأول، إن العله في تلك الأخبار تدل على أن سر الدفن عدم لزوم فداء آخر عليه، كما صرح بها في صحيح ابن أبي عمير ومرسل المقنع.

وأما عن أخبار تقديم الميتة فبأنها مبتلاه بمعارض أقوى، فلا تستقيم بنفسها

ص: ٢٤٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٨ باب ٣ من أبواب الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٤٤ باب ٤٨ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٣- الوسائل: ج ٦ ص ٧٨ باب ٣ من أبواب الإحرام ح ١

٤- فقه الرضا: ص ٧٢ س ٢٨

فيكف تكون مؤيده، ففي صحيحه زواره وبكبير، في رجل اضطر إلى ميتة وصيد وهو محرم، قال: «يأكل الصيد ويفدى» (١).

وصحيحه الحلبي، عن المحرم يضطر فيجد الميتة والصيد أيهما يأكل، قال: «يأكل من الصيد ليس هو بالخيار، أما يحب أن يأكل من ماله»، قلت: بلى، قال: «إنما عليه الفداء فليأكل وليفده» (٢)، إلى غير ذلك مما سيأتي.

وعلى هذا فأخبار الحلبي مقدمه، بل لا معارض لها في الحقيقة، فلا يبقى إلا الشهره والإجماع المدعى.

ومن المعلوم أن الإجماع ممنوع كبرى وصغرى، أما صغرى فلأنه كيف يصح من العلامه (رحمه الله) دعوى الإجماع، وقد سبقه في القول بالجواز أساطين المذهب أصحاب الكتب الأربعة والسيد المرتضى وغيرهم، فلا محمل لإجماعه إلا الحدس ونحوه.

والقول بأن الشهره قاده لكشفها عن خلل في الأخبار، مضافاً إلى ما فيها في نفسها، فيه: إن بعد عمل أصحاب الكتب الأربعة الذين وصل إلينا الأخبار من جهتهم كيف يقال به.

هذا، وأما احتمال التفصيل في المسألة بين مقتول المحرم ومذبوحة، فيحل للمحل في الأول دون الثاني، جمعاً بين الأخبار بحمل الطائفة الأولى منها على مذبوحة، وحمل الطائفة الثانية على مقتوله، لأعميه الأخبار الأخيره عن الأولى مطلقاً بالنسبه إلى الذبح وغيره، فيجب تخصيصها بها عملاً بتخصيص العام المطلق بالخاص المطلق، ففيه ما لا يخفى، لعدم كون النسبه العموم المطلق، بل الظاهر من الطائفتين الموضوع الواحد.

كما أن التفصيل بين كون المحرم أصابه

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٨ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٨ باب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

فى الحل فىجوز أكله للمحل، وىبن كونه أصابه فى الحرم فلا يجوز، لصحىح ابن عمار المتقدم: «إذا أصاب الرجل الصىد فى الحرم وهو محرم فإنه ىنبغى له أن ىدفنه ولا يأكله أحد، وإذا أصابه فى الحل فإن الحلال يأكله وعلیه هو الفداء».

وصحىح الحلبى، قال: سألت أبا عبد الله (علیه السلام) عن محرم أصاب صیداً وأهدى إلى منه، قال: «لا إنه صىد فى الحرم»^(١)، فى غیر محله، لقوه إطلاق أخبار الجواز المعلله، وضعف دلالة الصحىحه بقوله: «ىنبغى».

وبهذا ظهر أن احتمال الجمع بین الطائفتین المتقدمتین بهذه الصحىحه فى غیر محله.

هذا كله فىما أصاب الصىد المحرم وأكله المحل، وقد عرفت أن الأقوى جوازه للمحل، ولو أصابه المحرم فإنه لا إشكال فى حرمة على المحرم، وكذا لو أصابه المحل، فالصور العقلیه أربعة، لأن المصیب إما محرم أو محل، وعلى كل تقدیر فالأكل إما محرم أو محل:

فالأولى: وهى إصابه المحل وأكله، فلا إشكال فىه، وهو خارج عن محل الكلام.

والثانىة: وهى إصابه المحرم وأكل المحل، فقد عرفت عدم الإشكال فىه أيضاً.

والثالثه والرابعه: وهما أكل المحرم سواء أصابه المحل أو المحرم، فلا إشكال أيضاً فى عدم جوازه، وىدل علیه متواتر النصوص:

ففى صحىح الحلبى، قال: سألت أبا عبد الله (علیه السلام) عن لحوم الوحش تهدى للرجل وهو محرم ولم یعلم بصیده ولم يأمره به أىأكله، قال: «لا»^(٢).

ص: ٢٤٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٩ باب ٤ من أبواب الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ باب ٢ من أبواب الإحرام ح ١

وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تأكل شيئاً من الصيد وأنت محرم، وإن صاده حلال» (١).

وصحيح محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لحوم الوحش تهدى إلى الرجل ولم يعلم بصيدها ولم يأمر به يأكله، قال: «لا»، قال: وسألته أيأكل قديد الوحش محرم، قال: «لا» (٢).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تأكل من الصيد وأنت محرم، وإن كان صاده حلال» (٣).

وخبر عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي: إنه اصطاد أهل الماء حجلاً فطبخوه، وقدموا إلى عثمان وأصحابه فأمسكوا، فقال: صيد لم نصده ولم نأمر بصيده، اصطاده قوم حلّ فأطعموناه فلا به بأس، فقال رجل: إن علياً (عليه السلام) يكره هذا، فبعث إلى علي (عليه السلام) فجاء وهو غضبان ملطّخ يديه بالخبث، فقال له: إنك لكثير الخلاف علينا، فقال (عليه السلام): «أذكر الله من شهد النبي (صلى الله عليه وآله) أتى بعجز حمار وحشى وهو محرم، فقال (صلى الله عليه وآله): إنا محرمون فأطعموه أهل الحل»، فشهد اثنا عشر رجلاً من الصحابة، ثم قال: «أذكر الله رجلاً شهد النبي (صلى الله عليه وآله) أتى بخمس بيضات من بيض النعام، فقال: إنا محرمون، فأطعموه أهل الحل»، فشهد اثنا عشر رجلاً من الصحابة، فقام عثمان ودخل فسطاطه وترك الطعام على أهل الماء (٤).

إلى غير ذلك من الروايات.

ص: ٢٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ باب ٢ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ باب ٢ من أبواب الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٧٧ باب ٢ من أبواب الإحرام ح ٣

٤- مستدرک: ص ١١٩ باب ٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

بقى فى المقام شىء: وهو أنه على مختار المشهور من كونه كالميته، هل ىجرى عليه سائر أحكام الميته من النجاسه، وعدم جواز الصلاه فى جلده، وحرمة بيعه وشرائه، وغير ذلك، أم لا؟

ربما يقال: بجرىان جميع الأحكام المذكوره عليه، لما فى الروايتين المتقدمين من أنه ميته أو كالميته.

وعن الفاضل فى التحرير أنه استقرب ذلك، لكن رده فى الجواهر بقوله: ولا يخفى عليك أن فى النفس منه شيئاً، خصوصاً مع ملاحظه ما سمعته من نصوص الترجيح له على الميته، والتعليل المزبور فيها، والعمومات وعدم معرفيه اشتراط كونه محلاً فى التذكيه، بل ظاهر تلك الأدله خلافه، فلا بعد فى إرادته معنى كالميته من قوله فيها، فىنصرف إلى حرمة الأكل لا غيره، فتأمل جيداً^(١)، انتهى. لكن من يرى جواز الأكل فلا إشكال فى عدم كونه كالميته.

ص: ٢٦٤

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٩١

مسألة ٤ حرمه ذبح المحل للصيد فى الحرم

(مسألة ٤): لذبح الصيد صور أربع، لأنه إما أن يذبحه المحل أو المحرم، وعلى كل فالذبح إما فى الحل أو فى الحرم.

فالأولى: وهو ذبح المحل فى الحل واضح.

والثانية والثالثة: وهما ذبح المحرم فى الحل أو فى الحرم، قد عرفت عدم جواز ذلك.

والرابعة: وهو ذبح المحل فى الحرم، فهو محرم أيضاً، كما عن غير واحد التصريح به، بل فى الحدائق اتفاق الأصحاب عليه، ويدل عليه جملة من النصوص:

كصحيح منصور بن حازم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى حمام ذبح فى الحل، قال: «ما يأكله محرم، وإذا دخل مكة أكله المحل بمكة، وإذا أدخل الحرم حياً ثم ذبح فى الحرم فلا يأكله، لأنه ذبح بعد أن دخل مأمنه» (١).

وصحيح عبد الله بن سنان، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) (٢)، قال: «من دخل الحرم مستجيراً فهو آمن من سخط الله، وما دخله من الوحش أو الطير كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم، أنه سأل أحدهما (عليهما السلام) عن الظبى يدخل الحرم، فقال: «لا يؤخذ ولا يمس، فإن الله تعالى قال: (ومن دخله كان آمناً)» (٤).

وصحيح عبد الرحمان بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)

ص: ٢٦٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٠ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- سورة آل عمران: ٩٧

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٢ باب ١٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣١ باب ٣٦ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

عن فرخين مسرولين ذبحتهما وأنا بمكه محل، فقال لى: «ولم ذبحتهما»، فقلت: جاءتنى بهما جاريه قوم من أهل مكه فسألتنى أن أذبحهما فظننت أنى بالكوفه ولم أذكر أننى بالحرم فذبحتهما. فقال: «تصدق بثمانهما»، فقلت: فكم ثمنهما؟ فقال: «درهم وهو خير منهما»^(١).

وصحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن الصيد يصاد فى الحل ثم يجاء به إلى الحرم وهو حى، فقال: «إذا أدخله الحرم حرم عليه أكله وإمساكه، فلا تشتريه فى الحرم إلا مذبوحة قد ذبح فى الحل ثم أدخل الحرم مذبوحة فلا بأس به للحلال»^(٢).

وصحيح حفص بن البختري، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فيمن أصاب طيراً فى الحرم، قال: «إن كان مستوى الجناح فليخل عنه، وإن كان غير مستو وثقه فأطعمه وسقاه، فإذا استوى جناحه خلى عنه»^(٣).

وصحيح شهاب بن عبد ربه، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني أتسحر بفراخ أوتى بها من غير مكه فتذبح فى الحرم وأتسحر بها، فقال: «بئس السحور سحورك، أما علمت أن ما دخلت به الحرم حياً فقد حرم عليك ذبحه وإمساكه»^(٤).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن طائر أهلى أدخل الحرم حياً، فقال: «لا يمسه، لأن الله يقول: (وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)»^(٥).

وقريب منه صحيحه الآخر.

ص: ٢٦٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٦ باب ٩ من أبواب كفارات الصيد ح ٧
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٥ باب ١٤ من أبواب كفارات الصيد ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٩ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٠ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠١ باب ١٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١١

وصحيح ابن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الصيد يصاد في الحل ويذبح في الحل ويدخل الحرم ويؤكل، قال: «نعم لا بأس به»^(١).

وصحيح حكم بن عيينه، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما تقول في حمام أهلى ذبح في الحل وأدخل في الحرم، قال: «لا بأس بأكله لمن كان محلاً، فإن كان محرماً فلا»، وقال: «إن أدخل الحرم فذبح فيه فإنه ذبح بعد ما دخل مأمنه»^(٢).

إلى غير ذلك من النصوص الكثيره.

ثم إنه لا إشكال فيما لو ذبحه المحل في الحل ثم أدخل الحرم، كما صرح به في الحدائق والجواهر وغيرهما، لما تقدم من الروايات، والظاهر أنه لا فرق في كون ذبح المحل بدلاله المحرم أم لا.

ولو جهل حاله وكان في يد المسلم جاز أكله لأصالة الصحه في فعله.

وأما ما في صحيح منصور بن حازم: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أهدى لنا طير مذبوح فأكله أهلنا، فقال: «لا يرى أهل مكة به بأساً»، قلت: فأى شيء تقول أنت، قال: «عليهم ثمنه»^(٣)، فلا بد من حمله على ما عن الشيخ وغيره من كونه مذبوحاً في الحرم جمعاً بين النصوص.

ثم إنك قد عرفت تصريح بعض النصوص السابقه بأنه إذا دخل الحيوان الحرم وهو حي ثم ذبح كان حكمه حكم المذبوح في الحرم وإن رمى في الحل، ومقتضى القاعده أن عكس ذلك وهو أنه لو رمى في الحرم ثم دخل الحل وذبح فيه لم يكن به بأس.

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٠ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٠ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٩٥ - ١٩٦ باب ١٠ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

مسألة ٥ في حرمه صيد الجراد

(مسألة ٥): الجراد في معنى الصيد البري، اتفاقاً محققاً ومحكياً، كما في المستند.

وعن المنتهى والتذكرة إنه قول علمائنا، وأكثر العامة.

وعن المسالك: لا خلاف فيه عندنا.

ويظهر من الحدائق والجواهر كونه من المسلمات.

ويدل عليه مستفيض الأخبار.

كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «مَرَّ عَلَى (صلوات الله عليه) على قوم يأكلون جراداً وهم محرمون، فقال: سبحان الله وأنتم محرمون، فقالوا: إنما هو من صيد البحر، فقال أرموه في الماء إذن» (١).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الجراد من البحر وكل شيء أصله من البحر ويكون في البر والبحر فلا ينبغي للمحرم أن يقتله، وإن قتله فعليه الفداء كما قال الله تعالى» (٢).

وخبر حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «على المحرم أن يتنكب الجراد إذا كان على طريقه، فإن لم يجد بُدأً فقتل فلا بأس» (٣).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «ليس للمحرم أن يأكل جراداً ولا يقتله»، قال: قلت: ما تقول في رجل قتل جراده وهو محرم، قال: «تمره خير من جراده، وهي من البحر، وكل شيء أصله من البحر ويكون في البر والبحر فلا ينبغي للمحرم أن يقتله، وإن قتله متعمداً فعليه الفداء

ص: ٢٤٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٣ باب ٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٣ باب ٣٨ من أبواب كفارات الصيد ح ١

كما قال الله«(١)».

وموثق أبي بصير، قال: سألته عن الجراد يدخل متاع القوم فيدوسونه من غير تعمد لقتله أو يمرون به في الطريق فيطؤونه، قال: «إن وجدت معدلاً فاعدل عنه، فإن قتله غير متعمد فلا بأس»(٢).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الجراد يكون في الطريق والقوم محرمون كيف يصنعون، قال: «يتنكبونه ما استطاعوا»، قلت: وإن قتلوا منه شيئاً ما عليهم، قال: «لا شيء عليهم»(٣).

وحسن معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «اعلم ما وطأت من الدبا أو وطأه بعيرك فعليك فداؤه»(٤).

وعن كتاب علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال: مر أبو جعفر (عليه السلام) على قوم يأكلون جراداً وهم محرمون، فقال: «سبحان الله وأنتم محرمون»، فقالوا: إنه من صيد البحر، فقال: «ارموه في الماء إذن»(٥).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام): «أنه نهى عن صيد الجراد وأكله في حال إحرامه، وإن قتله خطأ أو وطأته دابته فليس عليه شيء»(٦).

والرضوى: «وليس للمحرم أن يأكل الجراد ولا يقتله»(٧).

إلى غير ذلك من الأخبار.

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٢ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٤ باب ٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٣ باب ٣٨ من أبواب كفارات الصيد ح ٢

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٣٣ باب ٣٧ من أبواب كفارات الصيد ح ٨

٥- المستدرک: ص ١٢٠٠ باب ٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٦- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٩ سطر ٢١

٧- فقه الرضا

مسألة ٦ حرمه صيد ما لا يؤكل لحمه

(مسألة ٦): اختلفوا في الصيد المحرم، هل هو يشمل كل حيوان ممتنع بالأصالة، سواء كان مما يؤكل أو لا، كما اختاره المحقق في الشرائع، والعلامة في التذكرة والإرشاد وبعض كتبه الأخرى، وجمع من المتأخرين، بل عن الرواندى: إنه مذهبننا، وهو مشعر بدعوى الإجماع.

أو هو خاص بالحيوان المحلل الممتنع، كما عن النافع والدروس والمسالك والروضه وغيرها، إلا أنهم ألحقوا بعض المحرمات بذلك.

والأقوى الأول، ويدل على ذلك مضافاً إلى أن الصيد المنهى عنه كتاباً وسنّه يشمل المحلل والمحرّم لغّه وعرفاً، كما قال:

صيد الملوّك أرانب وئعالب

وإذا ركبت فصيدى الأبطال

وقول الآخر:

قد رمى المهدى ظيباً شكك بالسهم فؤاده

وعلى بن سليمان رمى كلباً فصاده

وقوله: ليت تردى زيبه فاصطيدا.

وقول العرب: سيد الصيد الأسد.

وقولهم: كل الصيد فى جوف الفراء.

إلى غير ذلك، وإلى أن هذه اللفظه كانت من قبل الشرع حقيقه فى الجميع، إذ لا محرم ولا محلل عندهم، فأصالة عدم النقل قاضيه بعدم اصطلاح جديد من الشارع، وإلى أنه يلزم الاختلاف فى اللغه باختلاف آراء الفقهاء فى بعض الحيوانات التى هى مورد الاختلاف فى حليتها وحرمتها، بصدق الصيد لغه عند من يقول بالحليه، وعدم صدقه عند من يقول بالحرمة.

إلى غير ذلك من هذا النحو من الإشعارات والمؤيدات، جملة من النصوص:

ففى روايه عمر بن يزيد، قال (عليه السلام): «واجتنب فى إحرارك صيد البر كله» (١).

وقوله (عليه السلام) فى صحيح معاويه: «إذا أحرمت فاتق الدواب كلها، إلا الأفعى والعقرب والفاره» (٢).

وقوله (عليه السلام) فى روايه حريز: «كلما خاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله، فإن لم يردك فلا ترده» (٣).

وقوله (عليه السلام) فى روايته الأخرى، قال: فى قول الله تعالى: (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (٤) قال: «فى النعامه بدنه» (٥) الخ.

وقوله (عليه السلام) فى خير زراره، فى قوله: (لا- تقتلوا الصيد وأنتم حرم، ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) قال: «من أصاب نعامه فبدنه، ومن أصاب حماراً أو شبهه فعليه بقره، ومن أصاب ظيباً فعليه شاه» (٦)، الحديث.

فإن الظاهر بقريته جعل المذكورات تفسيراً للآيه كون الصيد أعم من المحرم والمحلل والمكروه والمباح، إلى غير ذلك من الروايات المشعره أو المؤيده للمطلوب.

كما دل على حرمة قتل الوحش والطير مطلقاً فى الحرم، والنهى عن قتل غير الإبل والبقر والغنم والدجاج فى الحرم، وحرمة ذبح كل ما أدخل الحرم حياً،

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٧٥ باب ٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ بابا ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- سورة المائدة: الآيه ٩٥

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٨١ باب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ١

٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٨٢ باب ٣ من أبواب كفارات الصيد ح ٥

ووجوب تخليه سبيل الصقر في الحرم ونحوها، مما سيأتى فى أبواب الكفارات وأحكام الحرم.

ثم إنى لم أجد دليلاً للقائل بالاختصاص بالحلال، إلا الانصراف بضميمه البراءه، وقد عرفت عدم انصراف الصيد عن المحرم فلا مجال للبراءه.

وربما يستدل للاختصاص بوجه اعتبارى، وهو أن ظاهر سياق قوله تعالى: (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) (١). التلازم بين حرمة قتل الصيد ولزوم الكفاره، وأنه مسبب عنها، وكذلك ظاهر جمله من الأخبار التلازم، كالصحيح: «لا- تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام، ولا تدلن عليه محلاً ولا محرماً فيصطاده، ولا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداء لمن تعمده» (٢)، ونحوه هذا الصحيح غيره فى ظهور التلازم.

لكن قام الإجماع أو الدليل على عدم لزوم الفداء فى بعض الحيوانات المحرمه، فالأمر حينئذ دائر بين رفع اليد عن اللازم مع وجود الملزوم، بأن نقول إنه صيد ولكن ليس بموجب للفداء، وبين رفع اليد عن الملزوم بأن نقول إنه ليس بصيد، فعدم الكفاره من باب عدم الموضوع، والثانى أهون، إذ ارتفاع اللازم مع بقاء الملزوم خلاف دليل الملازمه، أى الآيه والأخبار الداله على التلازم بين الصيد والفداء، وهذا بخلاف القول بعدم الملزوم أى الصيد، فإنه خلاف الدليل.

أقول: لا يخفى ما فى هذا الوجه من الوهن لوجهه.

الأول: النقض، بالصيد المحلل الذى لا كفاره عليه، فإنه يلزم القول بأنه ليس

ص: ٢٧٢

١- سورة المائده: الآيه ٩٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠٨ باب ١٧ من أبواب كفارات الصيد ح ١

صيماً لعدم الكفاره، لكن القائل يرى أن جميع المحللات صيد، فلا بد له من القول بالتفكيك بين الصيد والكفاره.

الثانى: الحل، بأن التلازم ليس عقلياً غير قابل للتخصيص، بل قابل للتخصيص بقدر الدليل، فنقول بعد صدق الصيد لغه وعرفاً كما عرفت لا بد من القول بتخصيص ما دل على عدم الكفاره عن هذه الملازمه، فهو كأن يقول تلازم بين الصيد والكفاره إلا فى هذه الموارد.

الثالث: إن الدليل كما عرفت فسر الآيه بالمحرّم كالنعاهه وغيره، وذلك دليل العموم.

الرابع: إن ما دل على الكفاره فى المحرم يلزم أن يكون فوق ما عدّوه من المحرمات، فإنهم يعدون الصيد واحداً، ولا يعدون قتل الأسد مثلاً محرماً مستقلاً، ولو لم يكن من باب الصيد كان نقصاً فى عد المحرمات، وذلك أنه من الصيد، فاللازم القول بعدم الملازمه فى مورد دلالة الدليل على عدم الكفاره، لا بعدم صدق الصيد فتأمل.

وأما ما ربما يستدل به على العموم من خبر زيد الشحام، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عز وجل: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) (١)، قال: «إن رجلاً انطلق وهو محرم فأخذ ثعلباً فجعل يقرب النار إلى وجهه، وجعل الثعلب يصيح ويحدث من إسته، وجعل أصحابه ينهونه عما يصنع، ثم أرسله بعد ذلك، فبينما الرجل نائم إذ جاءت حيه فدخلت فى فيه، فلم تدعه حتى جعل يحدث كما أحدث الثعلب ثم خلت عنه» (٢)، فلا دلالة فيه لذلك، إذ لم يشتمل على لفظ الاصطياد، والنهى ظاهره

ص: ٢٧٣

١- سورة المائده: الآيه ٩٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٤ باب ٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

عن كونه لتقريب النار إلى وجهه، لقوله: (وجعل أصحابه ينهونه عما يصنع)، لا عن أخذه للشعلب.

وكيف كان، فالأقوى تبعاً لمن عرفت شمول الصيد لكل حيوان ممتنع بالأصالة، حلالاً أم حراماً، نعم لا يختص المحرم بذلك، إذ يحرم الدواب كلها إلا ما استثنى، ولو لم يصدق الصيد.

ص: ٢٧٤

(مسألة ٧): المناط في الصيد المحرم هو الحيوان الممتنع بالأصالة، كما في كلام غير واحد.

قال في المستند: والتقيد بالأصالة لإخراج ما يوحش من الإنسى، وإدخال ما استأنس من الوحش، إذ بذلك لا يخرج الحيوان عن مسماه الأصلي، ولا يختلف بذلك إطلاق الصيد وعدمه، بل لا خلاف في جواز ذبح الإنسى المتوحش، وعدم جواز قتل الوحشى المستأنس (١)، انتهى.

بل في الجواهر، كما عن المسالك دعوى الإجماع على شقى المسألة.

أقول: ويدل على عدم جواز صيد المستأنس جملة من الروايات المتقدمة، كقوله (عليه السلام): «ثم اتق قتل الدواب كلها إلا الأفعى» (٢)، إلخ، وغير ذلك، وسيأتى أيضاً ما يدل عليه وعلى جواز صيد المتوحش إطلاق صحيحه حرّيز: «المحرم يذبح البقر والغنم والإبل، وكلمة لم يصف من الطير وما أحل للحلال أن يذبحه في الحرم وهو محرم في الحل والحرم»، وروايه ابن سنان: المحرم ينحر بعيره ويذبح شاته، قال: «نعم» (٣)، وما يأتى من جواز ذبح الإبل والبقر والغنم والدجاجة في الحرم، إلى غير ذلك.

وبعد هذا لا مجال للقول بأن الحكم تابع للموضوع، فمع صدق الصيد في المتوحش وعدم صدقه في المستأنس يلزم جريان حكمهما، لا حكم السابق بالاستصحاب.

ص: ٢٧٥

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٦ س ٢٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧٠ باب ٨٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

(مسألة ٨): يستثنى من الحيوان المحرم قتله جملة من الحيوانات إجماعاً في الجملة، لدلاله مستفيض النصوص عليه.

كصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ثم اتق قتل الدواب كلها، إلا الأفعى والعقرب والفاره، فأما الفاره فإنها توهى السقا وتضرم على أهل البيت، وأما العقرب فإن نبي الله مدّ يده إلى الحجر فلسعته عقرب، فقال: لعنك الله لا برأ تدعيه ولا فاجراً، والحيه إذا أرادتك فاقتلها، وإن لم تردك فلا- تردها، والكلب العقور والسبع إذا أراداك فاقتلها، فإن لم يريدك فلا تردهما، والأسود الغدر فاقتله على كل حال، وارم الغراب والحدأه رميةً عن ظهر بعيرك» (١).

وصحيح حريز: «كلما خاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرهما فليقتله، وإن لم يردك فلا ترده» (٢).

وخبر محمد بن الفضل، سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن المحرم وما يقتل من الدواب، فقال: «يقتل الأسود والأفعى والفاره والعقرب وكل حيه، وإن أرادك السبع فاقتله، وإن لم يردك فلا- تقتله، والكلب العقور إن أرادك فاقتله، ولا بأس للمحرم أن يرمى الحدأه» (٣).

وخبر حنان بن سدير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بقتل الفاره في الحرم، والأفعى والعقرب، والغراب الأبقع ترميه، فإن أصبته فأبعده الله، وكان يسمى الفاره الفويسقه، وقال إنها توهى السقا وتحرق البيت على أهله» (٤).

ص: ٢٧٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١٠
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١١

وصحيح الحلبي: «تقتل في الحرم والإحرام الأفعى والأسود الغدر، وكل حيه سوء والعقرب، والفاره وهي الفويسقه، وترجم الغراب، والحدأه رجماً، فإن عرض لك اللصوص امتنعت منهم»^(١).

وصحيح ابن أبي العلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «يقتل المحرم الأسود الغدر والأفعى والعقرب والفاره، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سماها الفاسقه والفويسقه، ويقذف الغراب، وقال: اقتل كل واحد منهن يريدك»^(٢).

وخير أبي البخترى، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «يقتل المحرم ما عدا عليه من سبع وغيره، ويقتل الزنور والعقرب والحيه والنسر والذئب والأسد، وما خاف أن يعدو عليه من السباع والكلب العقور»^(٣).

ومرسل المقنعه، قال: سئل عن قتل الذئب والأسد، فقال: «لا بأس بقتلهما للمحرم إن أراداه، وكل شيء أراداه من السباع والهوام فلا حرج عليه في قتله»^(٤).

وخبر غياث بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام): «يقتل المحرم الزنور والنسر والأسود الغدر والذئب وما خاف أن يعدو عليه»، وقال: «الكلب العقور هو الذئب»^(٥).

ومن هذه الروايات يستفاد استثناء السباع والحيات والأسود والأفعى والفاره

ص: ٢٧٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٧ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٧ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٨ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ١٢

٤- المقنعه: ص ٧٠ س ٢٧

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٧ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

والعقرب والكلب العقور والغراب الأبقع، بل الغراب مطلقاً، والحدثه والزنبور والنسر والذئب والأسد والهوام، وقد قام الإجماع المحكى على أن كل حيوان أراه من السباع والهوام وغيرها يجوز قتله بلا شرط.

وأما غيرها، فالسباع إذا لم يردن الشخص فظاهر صحيح حريز وغيره عدم جواز قتلها، وبه يقيد المطلق الدال على جواز قتلها.

وأما الحيات فإنه وإن ورد إطلاق قتلها، بل المحكى عن الأشهر، بل عن المبسوط والغنيه الإجماع على قتل الحيه مطلقاً، لكن ظاهر صحيح ابن عمار المتقدم اختصاص ذلك بصوره الإيراده، وهو أخص مطلقاً، فاللزام العمل به، ولذا اختار في السرائر والمستند وغيرهما التفصيل بين الخوف وعدمه.

وأما الأسود الغدر، وهو نوع من الحيه، فيجوز قتله على كل حال، كما صرح بذلك في صحيح ابن عمار.

وأما الأفعى والفاره والعقرب، فلا مقيد لإطلاق قتلها، وما في بعض الروايات من «وهى السقا» ونحوه حكمه لا عله، فلو لم يكن للمحرم سقاء أو سراج قتلها أيضاً، ولذا كان ظاهر المحقق وجماعه آخرين إطلاق قتلها، لكن تقدم في صحيح ابن أبي العلاء المتقدم الاختصاص، لكن لا يبعد حمل ذلك على الاستحباب أو رجوع الضمير في «منهن» إلى سائر الحيوانات، للإطلاق القوي في صحيح ابن عمار، بقريته التفصيل في الحيه وغيرها.

وأما الكلب العقور، يفصل فيه بين ما أراد وما لم يرد، لصراحه صحيح معاويه وخبر محمد وغيرهما بذلك.

وأما الغراب الأبقع، فالظاهر جواز قتله مطلقاً، لإطلاق خبر حنان.

وأما سائر الغربان فيجوز قذفها مع الإرادة، لصحيح ابن أبي العلاء، وقوله (عليه السلام) في صحيح ابن عمار: «عن ظهر بعيرك» مصداق للإرادة، بمعنى أنه إن كان على ظهر بعيرك فارمه، ومع ذلك يجوز قتله لإطلاق الرمي فيه.

وأما الحداه فيجوز قتلها مطلقاً، لإطلاق خبر محمد وصحيح الحلبي، ولا يقيدان بالإشعار في صحيح معاوية، لأنهما مثبتان.

وأما الزنور فقد اختلف فيه، وإن كان ظاهر خبري غياث وأبي البختری الإطلاق، وهو الأقوى.

وأما النسر والذئب فظاهر الخبرين الإطلاق.

وأما الأسد ففيه احتمالان، من الإطلاق، ومن ما دل على الكفاره.

وأما الهوام فهي مقيدة بالإرادة، ونحوها غيرها، فلو كان هناك ظبي أراد الشخص فرضاً جاز قتله.

ثم إن في صحيحه ابن عمار: «لا بأس بقتل النمل والبقر في الحرم»^(١).

وفي صحيحه أخرى له: مكان النحل النمل، وبضميمه الصحيحتين الآيتين في بحث أحكام الحرم المصرحتين بأنه يجوز للمحرم ذبح كل ما يجوز ذبحه للمحل في الحرم، يثبت استثناء النحل والنمل أيضاً، لظاهر الإطلاق.

ثم إن الظاهر من الإرادة في الروايات الخوف، لا-الإرادة الفعلية، فلو كان هناك سبع يخاف منه لو نام جاز قتله، وإن لم يكن فعلاً مريداً له، كما صرح بالخوف في بعض الروايات المتقدمة، ولذا اقتصر الفقهاء غالباً على دورانه مدار الخوف فلاحظ.

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ باب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١-٢

(مسألة ٩): لا- يحرم على المحرم صيد البحر، بلا خلاف فيه نصاً وفتوى، كما في الحدائق، وبالإجماعين كما في المستند، وبلا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه، بل عن المنتهى دعوى إجماع المسلمين عليه، كما في الجواهر.

ويدل عليه من الكتاب: قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ) (١).

ومن السنة: صحيح حريز وحسنه، وصحيح معاوية، ومرسل الفقيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يصيد المحرم السمك ويأكله ماله وطريه ويتزود، قال الله عز وجل: (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ)»، قال: هو ماله الذي يأكلون، وفصل ما بينهما كل طير يكون في الآجام يبيض في البر ويفرخ في البر فهو من صيد البر، وما كان من الطير يكون في البحر ويفرخ في البحر فهو من صيد البحر» (٢).

ولا يخفى أن بين هذه الروايات اختلافاً يسيراً، كما يظهر لمن راجع الوسائل، ولكن المضمون واحد.

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: «صيد البحر كله مباح للمحرم والمحل، ويأكله المحرم ويتزود منه» (٣).

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يصيد المحرم الحيتان» (٤).

ثم إن في المقام مسائل:

ص: ٢٨٠

١- سورة المائدة: الآية ٩٦

٢- الفقيه: ص ٢٣٥ سطر ٢، وص ٢٣٦ سطر ١٠

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١٠ سطر ٨

٤- الجعفریات: ج ٢ ص ٧٦

(الأولى): المراد بالبحر ما يعم النهر والبئر والتزيز وغيرها، وبعبارة أخرى المراد مطلق الماء، لدلاله الصحاح المتقدمه وغيرها، والجعفریات على ذلك.

قال فى المستند: والمراد بالبحر ما يعم النهر أيضاً، كما قيل، بل بلا خلاف كما عن التبيان، قال: لأن العرب يسمی النهر بحراً، ومنه قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ).

والأغلب فى البحر هو الذى يكون ماؤه مالحاً، لكن إذا أطلق دخل فيه الأنهار بلا خلاف (١)، انتهى.

وقد عرفت أن الصحاح وغيرها كافيه لإثبات المطلب، فلا حاجة إلى هذا الاستدلال الذى ربما يناقش فيه.

(الثانية): الجراد البحرى المسمى عند الناس بالروبيان لا بأس به، كما صرح به غير واحد، لأنه من البحر، فيشملة إطلاق صيد البحر، وما تقدم فى المسألة الخامسة من صحيح معاويه، من كون الجراد أصله من البحر لا ينافى ما ذكرنا، لأن كلامنا فعلاً فى الجراد المختص بالبحر، والمراد بالجراد فى الصحيح الجراد البرى الذى أصله من البحر.

(الثالثة): الفارق بين صيد البر والبحر إنما هو التعيش، فما يعيش فى الماء بحيث لا يقدر على التعيش فى البر فهو بحر، وما يعيش فى البر بحيث لا يقدر على أن يعيش فى البحر فهو برى، وذلك لصدق الاسم الذى هو مناط التكليف، مضافاً إلى صحيحه محمد: مر أبو جعفر (عليه السلام) على ناس وهم يأكلون جراداً، فقال: «سبحان الله وأنتم محرمون، فقالوا: وإنما هو من البحر، فقال:

ص: ٢٨١

«ارموه فى الماء إذن» (١).

وقد تقدم حديث مرور على (عليه السلام) بجماعه يأكلون الجراد.

(الرابعة): ما يعيش فى البر والبحر، فالفصل المميز هو اعتبار البيض والفرخ، فما يبيض ويفرخ فى الماء فهو بحرى وإن كان يعيش فى البر، وما يبيض ويفرخ فى البر فهو برى وإن كان يعيش فى الماء، لا- يعلم فيه خلافاً كما عن المنتهى، وباتفاق الأصحاب كما فى المستند.

ففى صحيح معاويه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وفصل ما بينهما كل طير يكون فى الآجام يبيض فى البر ويفرخ فى البر فهو من صيد البر، وما كان من الطير يكون فى البحر ويفرخ فى البحر فهو من صيد البحر» (٢).

وفى صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام): «كل شىء أصله فى البحر، ويكون فى البر والبحر، فلا ينبغى للمحرم أن يقتله، فإن قتله فعليه الجزاء، كما قال الله عز وجل» (٣).

وصحيح حريز، عنه (عليه السلام): «وفصل ما بينهما» (٤)، إلخ.

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه سأل عن طير الماء، فقال: كل طير فى الآجام يبيض فى البر ويفرخ فيه فهو صيد البر، وما كان من طير البر يكون فى البر يبيض ويفرخ فى البحر فهو من صيد البحر» (٥).

ص: ٢٨٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٣ باب ٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٢ باب ٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٢ باب ٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٨٢ باب ٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٥- الدعائم: ج ١ ص ٣١٠ سطر ٩

وعلى هذا يحمل مرسل محمد بن سماعه، عن غير واحد، عن أبان، عن الطيار، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «لا يأكل المحرم طير الماء»^(١).

(الخامسه): لو شك في حيوان أنه برى أو بحرى، فإن كانت الشبهه موضوعيه لزم الفحص، لما مر غير مره من وجوب الفحص حتى في الشبهات الموضوعيه، فإن فحص ولم يعلم، أو لم يكن محل للفحص، أو كانت الشبهه حكميه، كما لو فرض اجتماع السلحفاه البريه والبحريه وتكوّن الحيوان بينهما، فمقتضى الأصل البراءه عن التحريم.

وما في الجواهر من قوله: ولو اختلف جنس الحيوان كالسلحفاه فإن منها بریه أو بحريه، فلكل حكم نفسه، ومع الاشتباه فالمتجه الحرمة، بناءً على ما حررناه في الأصول من أن فائده العموم دخول الفرد المشتبه^(٢)، انتهى. محل نظر، إذ التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه غير جائز.

لا يقال: الأصل حرمة الصيد، خرج منه البحري، فمع الشك كان مقتضى الأصل الرجوع إلى العموم.

لأننا نقول: بعد تقسيم العام إلى قسمين، لا- مجال لهذا الرجوع، مضافاً إلى أن ذلك لا يستلزم زياده التخصيص، حتى يكون الأصل عدمه، فالتمسك بالعام في غير محله، وإن لم يقسم العام.

ومثل هذا لو شك في اللحم الملقى بعد العلم بتذكيته.

(السادسه): هل الميزان في البيض والفرخ في الماء هو البيض والفرخ في

ص: ٢٨٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٣ باب ٦ من أبواب الإحرام ح ٤

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٩٦

نفس الماء، أم يكفي ذلك في حوالى الماء كالطيور التى تبيض في حوالى الماء في الآجام، قال في الجواهر(١): ثم إن مقتضى الحقيقه في قوله يبيض ويفرخ في الماء كون ذلك في نفس الماء لا حواليه ولا في الآجام ونحوهما، وربما يؤيد ذلك تصريح البعض بكون البط من صيد البر.

بل في المنتهى: إنه قول عامه أهل العلم، مع أنه غالباً يبيض ويفرخ حول الماء، لا في الماء نفسه، وحينئذ فغالب الطيور المائيه تكون من صيد البر، لأننا لا نعرف ما يبيض ويفرخ في نفس الماء(٢)، انتهى.

أقول: لا- يحضرنى الآن من كتب الطير ما أرى أحوالها، فلو وجد في الخارج طير يبيض ويفرخ في الماء فهو، وإلا فالروايات المتضمنه لذلك مشكل إلا أن نقول بقول الجواهر، والله العالم.

ص: ٢٨٤

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٢٩٦

٢- المنتهى: ج ٢ ص ٨٠٢ س ١٥

مسألة ١٠ فى قتل البرغوث ونحو

(مسألة ١٠): اختلفوا فى قتل البرغوث ونحوه، فعن المحقق والعلامة فى الإرشاد وجمع آخرين جوازه، وعن الشيخ والعلامة فى جملة من كتبه والحلبى والسراىر عدم الجواز.

استدل للأول: مضافاً إلى الأصل بروايه زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن المحرم يقتل البق والبرغوث إذا أذاه، قال: «نعم» (١). هكذا نقل الروايه فى جملة من الكتب التى منها الذخيره والمدارك على المحكى عنهما.

ولكن عن الوافى «إذا أراد» مكان «إذا أذاه».

ومرسل ابن الفضال، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بقتل البرغوث والقمله والبقه فى الحرم» (٢).

وعن جميل، أنه سأله عن المحرم يقتل البق والبراغيث إذا أذاه، قال: «نعم» (٣).

وفى صحيح ابن عمار: «لا بأس بقتل النمل والبق فى الحرم» (٤).

بضميمه ما يأتى من الصحيح الدال على أنه يجوز للمحرم ذبح كل ما يجوز ذبحه للمحل فى الحرم.

وصحيح ابن عمار: «لا بأس بقتل القمله فى الحرم» (٥).

وصحيحه الآخر: ما تقول فى محرم قتل قمله، قال: «لا شىء فى القمله، ولا ينبغى أن تعمد قتلها» (٦).

ص: ٢٨٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٤ باب ٧٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٤ باب ٧٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٧
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ باب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ باب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٢ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

واستدل للمنع بصحيح ابن عمار وحسنه، وخبر زراره: سأله هل يحك المحرم رأسه، قال: «يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه»^(١).

وصحيحه ابن عمار المتقدم: «اتق قتل الدواب كلها»^(٢).

ورواه أبو الجارود: عن رجل قتل قمله وهو محرم، قال: «بئس ما صنع»^(٣).

وحسنه الحسين: «المحرم لا يزرع القمل من جسده ولا من ثوبه متعمداً، وإن قتل شيئاً من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاماً قبضه بيده»^(٤).

أقول: لكن مقتضى الجمع هو الجواز مع الأذيه، والمنع مع عدمها، لما دل على ذلك في مطلق الهوام أو خصوص ما نحن فيه، وسيأتى تفصيل الكلام في ذلك في أحد محرمات الإحرام الذى هو قتل هوام الجسد، وإنما ذكرناه ههنا إجمالاً تبعاً للحدائق والمستند وغيرهما.

ثم إن في مبحث الصيد فروعاً آخر تأتي في بحث الكفارات إن شاء الله تعالى.

الثانى فى المحرمات: النساء

(الثانى من محرمات الإحرام: النساء)

وفيه مسائل:

(الأولى): تحرم النساء وطياً، قبلاً ودبراً، بلا خلاف، وبالإجماع المستفيض دعواه وحكايته فى الحدائق والمستند والجواهر، وعن الغنيه والتذكرة والمنتهى والتحرير والمدارك وغيرها.

ويدل عليه الكتاب والسنة المستفيضه.

قال تعالى: (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)^(٥).

ص: ٢٨٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٢ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ٣

٥- سورة البقره: الآيه ١٩٧

ففى صحيح معاويه بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أحرمت فعليك بتقوى الله وذكر الله وقله الكلام إلا بخير، فإن إتمام الحج والعمرة أن يحفظ المرء لسانه إلا من خير، كما قال الله عز وجل: (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) والرفث الجماع، والفسوق الكذب والسباب، والجدال قول الرجل لا والله، بلى والله» (١).

وصحيح على بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألت أخى موسى (عليه السلام) عن الرفث والفسوق والجدال، ما هو وما على فعله، فقال: «الرفث جماع النساء، والفسوق الكذب والمفاخره، والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله»، فمن رفث فعليه بدنه ينحرها، وإن لم يجد فشاها، وكفاره الفسوق يتصدق به إذا فعله وهو محرم» (٢).

واحتمل فى محكى الوافى سقطا من الحديث.

وعن على بن أبى حمزه، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل محرم واقع أهله، قال: «أتى عظيماً» (٣)، الحديث.

وعن دعائم الإسلام، روينا عن على بن أبى طالب، ومحمد بن على بن الحسين، وجعفر بن محمد (عليهم السلام): «أن المحرم ممنوع من الصيد والجماع» (٤).

والرضوى: «والرفث الجماع، فإن جامعته وأنت محرم فى الفرج فعليك بدنه»، إلى أن قال: «ويلزم المرأه بدنه إذا جامعها الرجل» (٥).

ص: ٢٨٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٨ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٧ بابا ١٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ باب ذكر ما يحرم على المحرم سطر ٧
- ٥- فقه الرضا: ص ٢٧ س ٩

وعن الجعفریات، بسنده إلى علی (علیه السلام) قال: «إن رسول الله (صلی الله علیه وآله) لما أحرم قال لأزواجه: حرم علی کل شیء منکن إلا النظر والكلام ما دمت فی إحرامی، وكن قد حججن معه (صلی الله علیه وآله)» (١).

إلى غير ذلك من الروایات الكثيرة المتضمنه لدعاء الإحرام، ولأنه لو جامع قبل التلبیه لا بأس ولو كان بعد مقدمات الإحرام، وللكفاره بالجماع حتى بما دون الفرج.

ومن ذلك يعلم عموم الحكم للقبل والدبر، للذكر والأنثى، الحی والمیت، الفاعل والقابل، الإنسان والحيوان، المتعه والدائمه والمحلله، إلى غير ذلك، وما فی بعض الروایات من لفظ النساء لا یقید المطلق، لكونهما مثبتین.

وأما المساحقه فلا یبعد استفاده شدة حرمتها من أدعیه الإحرام المتضمنه لإحرام الفرج، ولا ینافی حرمتها الذاتیه شدة الحرمة العرضیه كالزنا فی الإحرام.

ثم الظاهر عدم الفرق بین الابتداء واستدامه، فلو أدخل غافلاً أو نائماً أو جبراً، أو أدخل بها كذلك، فبعد رفع العذر یلزم النزاع فوراً، لعموم أدعیه الإحرام، مضافاً إلى استفاده المناط القطعی من الروایات الأخرى، ولو أحرم فی أثناء الجماع فلا إشكال فی وجوب النزاع فوراً، لأن المستفاد مبغوضیه العمل بقول مطلق، وأما الكفاره فغير بعيده، لأنه جامع فی أثناء الإحرام، وإنما الفرق أنه جامع استمراری لا ابتدائی، فتأمل.

ولو كان المحرم صغیر أجنبه الولی ذلك، لما عرفت فی مبحث إحرام الصغیر لزوم أن یجنبه الولی المحرمات بالنص والإجماع.

ص: ٢٨٨

ولا فرق في الحرمة المذكوره بين الحج والعمرة بأقسامهما، وما في بعض النصوص كآلآيه المباركه من لفظ الحج غير مضر بعد كون التكليفين مثبتا، مضافاً إلى احتمال إرادته الأعم من العمرة والحج، بل ذلك قوى جداً، كما لا فرق بين الواجب والمندوب، للنفس أو الغير، بإجاره أو وصيه أو نحوهما، والواجب إسلامياً كان أو نذرياً أو غيرهما، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى.

(الثانيه): تحرم على المحرم النساء عقداً، بالإجماع المستفيض حكايته ودعواه، بل في الجواهر تواتره، ويدل عليه متواتر النصوص:

كصحيح ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس للمحرم أن يتزوج ولا- يزوج، وإن تزوج أو زوج محلاً فتزويجه باطل» ((١)).

ومثله صحيحه الآخر، إلا- أنه قال: «ولا يزوج محلاً»، وزاد: «وإن رجلاً من الأنصار تزوج وهو محرم فأبطل رسول الله (صلى الله عليه وآله) نكاحه» ((٢)).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: «المحرم لا يتزوج ولا يزوج، فإن فعل فنكاحه باطل» ((٣)).

وخير أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «للمحرم أن يطلق ولا يتزوج» ((٤)).

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «ليس ينبغي للمحرم أن يتزوج ولا- يزوج محلاً» ((٥)).

ص: ٢٨٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٩
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩٣ باب ١٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

أقول: المراد بلا ينبغي الحرمة، بقرينه الأخبار الأخر.

وصحيح محمد بن قيس، قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ملك بضع امرأه وهو محرم قبل أن يحل، ففضى أن يخلي سبيلها، ولم يجعل نكاحه شيئاً حتى يحل، فإذا حل خطبها إن شاء وإن شاء أهلها زوجته، وإن شأوا لم يزوجه (١).

وخير أديم بن الحر الخزاعي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن المحرم إذا تزوج وهو محرم فرق بينهما ولا يتعاودان أبداً، والذي يتزوج المرأة ولها زوج يفرق بينهما ولا يتعاودان أبداً» (٢).

وموثق ابن بكير، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن المحرم إذا تزوج وهو محرم فرق بينهما ولا يتعاودان أبداً» (٣).

وصحيح حريز، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن رجلاً من الأنصار تزوج وهو محرم، فأبطل رسول الله (صلى الله عليه وآله) نكاحه» (٤).

ونحوه صحيح عبد الرحمان بن أبي عبد الله (عليه السلام).

وعن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرم يتزوج، قال: «نكاحه باطل» (٥).

وعن الحسن بن علي، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم لا يَنكح ولا يُنكح ولا يشهد، فإن نكح فنكاحه باطل» (٦).

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٢ باب ١٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩١ باب ١٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩١ باب ١٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ بابا ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

وفى روايه أخرى زياده: «ولا يخطب»(١).

ومرسل الصدوق، قال: قال (عليه السلام): «من تزوج امرأه فى إحصامه فرق بينهما ولم تحل له أبداً»(٢).

وعن سماعه بن مهران، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا- ينبغى للرجل الحلال أن يزوج محرماً، وهو يعلم أنه لا- يحل له»(٣)، الحديث.

وأما ما عن عمر بن أبان الكلبى، عن المفضل، أنه سأل أبى عبد الله (عليه السلام) فقال له: هذا الكلبى على الباب، وقد أراد الإحصام وأراد أن يتزوج ليغض الله بذلك بصره، إن أمرته فعل، وإلا- انصراف عن ذلك، فقال لى: «مره فليفعل وليستر»(٤)، فالمراد التزويج قبل الإحصام، لأنه قال: وقد أراد الإحصام، ولذا قال الشيخ قوله (عليه السلام): «ليفعل» إنما أراد قبل دخوله فى الإحصام.

وعن دعائم الإسلام، عن على (عليه السلام) أنه قال: «المحرم لا يَنكح ولا يُنكح، فإن نكح فنكاحه باطل»(٥).

وعن الجعفرىات، بسنده عن الحسين (عليه السلام)، إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «المحرم لا- يَنكح وإن نكح فنكاحه باطل»(٦).

والرضوى: «لا يتزوج المحرم ولا يزوّج، فإن فعل فالنكاح باطل»(٧).

إلى غير ذلك من الأخبار.

ص: ٢٩١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب تروك الإحصام ح ٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٢ باب ١٥ من أبواب تروك الإحصام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩١ باب ١٤ من أبواب تروك الإحصام ح ١٠

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب تروك الإحصام ح ٨

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ فى ذكر ما يحرم على المحرم سطر ١٦

٦- الجعفرىات: ج ٢ ص ٧٠ سطر ٦

٧- فقه الرضا

(الثالثة): إذا نكح المحرم لنفسه أو غيره، أو نكح له، يكون النكاح باطلاً ويجب التفريق بينهما إجماعاً، كما عن المنتهى وغيره، كما دل على ذلك صحيحه محمد بن قيس ((١))، وصحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله ((٢))، وروايه الكنانى ((٣))، إلى غير ذلك مما تقدم.

وهل يجوز تزويح هذه المعقوده بعد حصول الحل أم لا، ففي الحقائق ((٤)): الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى أنه لو عقد المحرم على امرأه عالمياً بالتحريم حرمت عليه مؤبداً، وإن لم يدخل بها، ولو كان جاهلاً فسد العقد ولم تحرم مؤبداً وإن دخل.

ونقل فى المنتهى إجماع الفرقه على الحكمين المذكورين، أعنى حكى العالم والجاهل.

وأسنده فى التذكرة إلى علمائنا، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه، انتهى.

وفى الجواهر ((٥)) مازجاً مع المتن: إذا عقد المحرم لحج أو عمره، عنه أو عن غيره، فرض أو نفل، على امرأه، عالمياً بالحرمة حرمت عليه أبداً وإن لم يدخل بها، إجماعاً بقسميه، بل المحكى عنه مستفيض أو متواتر وهو الحج، انتهى.

أقول: الأخبار فى المقام على أربعة أقسام:

ص: ٢٩٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٢ باب ١٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ بابا ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٤- كما فى الحقائق: ج ١٥ ص ٣٤٣
- ٥- الجواهر: ج ٢٩ ص ٤٥٠

الأول: ما دل على أن النكاح باطل بقول مطلق، كما في جملة من الأخبار المتقدمه.

الثاني: ما دل على البطلان بقول مطلق، ودل على جواز تزويجها بعد الإحرام بقول مطلق، كصحيحه محمد بن قيس المتقدمه.

الثالث: ما دل على البطلان والتحريم المؤبد بقول مطلق، كروايه أديم بن الحر، وموثق ابن بكير، ومرسل الصدوق.

الرابع: ما دل على التفصيل بين العلم بالتحريم والجهل، كما رواه الكليني والشيخ عن زراره، وداود بن سرحان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في حديث قال فيه: «والمحرم إذا تزوج وهو يعلم أنه حرام لم تحل أبداً» (١).

وروايه الحسين بن سعيد في كتابه، بسنده فيه، عن أديم بياح الهروي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الملاعنه إذا لاعنها زوجها لم تحل له أبداً»، إلى أن قال: «والمحرم إن تزوج وهو يعلم أنه حرام عليه لا تحل له أبداً» (٢).

وبهذا القسم الرابع من الأخبار يجمع بين إطلاق كل من الطائفة الثانية الداله على جواز التزويج بعد ذلك بقول مطلق، والطائفة الثالثة الداله على التحريم المؤبد بقول مطلق.

هذا، وقد ناقش الشهيد في المسالك وسبطه في المدارك وصاحب المستند لولا الإجماع في ما ذكر، وقال بعض في صوره الجهل بالتفصيل بين الدخول وغيره، لكن الجميع في غير محله، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

وفي المقام فروع:

ص: ٢٩٣

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٣٧٨ باب ٣١ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ح ١

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٣٧٨ باب ٣١ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ح ١

الأول: الظاهر أن العلم والجهل المأخوذين في الموضوع في النص إنما هو بالحكم لا بالموضوع، فلو علم أنها محرمة مثلاً لكن لم يعلم أنها حرام لم تحرم أبداً، أما لو لم يعلم أنها محرمة لكن علم أن المحرمة حرام، فعدم التحريم أوضح، فالمناطق في التحريم العلم بالموضوع والحكم معاً، فلو كان الجهل بهما أو بأحدهما لم تحرم أبداً.

الثاني: النسيان في حكم الجهل، لأن الظاهر من قوله (عليه السلام): «وهو يعلم» العلم الفعلي المنافي للغزوب عن الذهن، وكذلك الغفلة والسهو.

الثالث: لا فرق في الحكم المذكور بين العقد دواماً ومتعاً، صرح به في الجواهر لإطلاق النص، والانصراف إلى الدوام بدوى.

الرابع: لا فرق في الحكم بين وقوع العقد في أثناء حج التمتع أو القران أو الإفراد، أو عمره التمتع أو العمره المفردة، لنفسه أو غيره، كما لا فرق بين كون ذلك في أوائل الإحرام وأواسطه وأواخره، للإطلاق.

الخامس: صرح غير واحد بعدم الفرق في الحكم المذكور بين وقوع العقد في أثناء الإحرام الصحيح أو بعد إفساده، وذلك لما عرفت من أن الإفساد لا يوجب زوال حقيقته الإحرام، بل الفاسد هو حجه الإسلام، وإنما الثاني عقوبه على المختار.

السادس: المحكى عن التحرير أن ظاهر علمائنا بالعقد في المحرم وذات العده، إنما هو العقد الصحيح، الذي لو لا المانع لترتب عليه أثره.

أقول: أما لو كان الفساد لعدم شرط ونحوه، كنيكاح الشغار ونيكاح المحرمه عليه في ذلك الحين كالأخت الثانيه ونحوها، فلا إشكال فيه ظاهراً.

ولو كان لسبب آخر ككونها في العده فقد تأمل فيه الجواهر، وقد يقال إنه لا وجه له، إذ

المستفاد من صحيح ابن قيس أنه في موضوع يكون له التزويج بعد ذلك الحكم البطلان، وكذا المستفاد من غيره، لكن ربما يوجه بأنه حينئذ يستلزم عدم التحريم الأبدى مع وجود سببين كونها في العده وكونها محرمة، لبطلان العقد بهذه فلا يكون العقد صحيحاً في نفسه حتى يكون باطلاً من الجبه الأخرى، وبالعكس وهو خلاف الظاهر، فتأمل الجواهر في محله، بل يقرب القول بالحرمه الأبدية فتأمل.

نعم البطلان من جهه عدم تماميه أركان العقد لا يوجب التحريم المؤبد، لأنه ليس بنكاح أصلاً.

السابع: التحليل والبراء لا يوجبان التحريم الأبدى، ولو اقتربنا بالوطى، لعدم شمول الدليل لهما، بل سيأتى جواز الشراء للمحرم بقول مطلق، ومثلهما الرجوع إلى الزوجه المطلقه.

الثامن: لا- إشكال فيما لو كان كلاهما محرمين، أو الزوج محرماً والزوجه محله، أما لو انعكس بأن كان الزوج محلاً والزوجه محرمة، ففي الحدائق أن الأصل يقتضى عدم التحريم، ولا نص هنا يوجب الخروج، وفي بعض عبارات الأصحاب ما يدل على التسويه بين الأمرين، انتهى.

وفي الجواهر(11): صرح غير واحد بعدم الحرمة إن عقد عليها وهي محرمة وهو محل، للأصل، خلافاً للخلاف فحرمها أيضاً مستدلاً عليه بالإجماع والاحتياط والأخبار، ثم ذكر إشكال الرياض عليه ثم رده.

والتحريم هو الأقوى، لظهور كون هذا من أحكام الإحرام المشترك بين الرجال والنساء، والتفصيل في كتاب النكاح.

ص: ٢٩٥

التاسع: المناط في العلم والجهل الأصيلان لا- الوكيلان، فلو علم المحرم بالحرمة وجهل الوكيل حرم أبداً، ولو عكس فعلم الوكيل وجهل الأصيل لم يحرم أبداً، لظهور النص في الأصيل.

العاشر: هل علم الصبي في ذلك كعلم البالغ أم لا، فلو علم الصبي المحرم بالحرمة، وجهل وليه فزوج له، أو علم هو أيضاً ثم زوج فهل تحرم أبداً أم لا، احتمالان، من الإطلاق وانصراف النص، والظاهر الثاني.

الحادي عشر: تزويج المحرم أعم من إجراء نفسه العقد أو وكيله، لصدق التزويج في الصورتين، كما صرح به في الجواهر وغيره.

الثاني عشر: لو علم أحد الزوجين وجهل الآخر، فقد صرح غير واحد من الأصحاب في مسأله تحريم المعتده أبداً أنه يلزم كل واحد منهما حكمه، واستدلوا بصحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، من قوله: فقلت: وإن كان أحدهما متعمداً والآخر يجهل، فقال: «الذي تعمد لا يحل له أن يرجع إلى صاحبه أبداً»^(١).

وقريب منها روايه على بن بشير النبال^(٢).

وقد أشكل على ذلك بعدم معقوليه الصحه من جانب والبطلان من جانب، فإذا حرم على أحدهما لا معنى معقولا في الحليه من الطرف الآخر.

وأجيب بأن الفائده تظهر في الأحكام الظاهرية، فلو علم هو ولم تعلم هي، ثم زوجها بعد الإحرام كان هو زانياً دونها، ولحق الولد بها دونه، إلى غير ذلك من الأحكام في كتاب النكاح.

الثالث عشر: لو حج بلا إحرام فيما يصح ذلك، لم يترتب البطلان والحرمة

ص: ٢٩٤

١- الوسائل: ج ١٤ ص ٣٤٥ باب ١٧ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ٣٤٩ باب ١٧ من أبواب ما يحرم بالمصاهره ح ١٨

على التزويج في أثناء الأعمال، لأن الدليل رتب الحكم على المحرم، والمفروض أنه ليس بمحرم.

الرابع عشر: لو وكل الرجل المحل رجلاً للتزويج عنه مطلقاً، ثم زوجه في وقت إحرامه وهو يعلم بهذا التزويج، فهل يكون كمن كان عالماً فتحرم هي أبداً عليه أم لا، احتمالان، من صدق «إذا تزوج وهو يعلم»، ومن احتمال الانصراف، وأما النكاح فهو باطل على كل حال.

الخامس عشر: لو اضطر إلى النكاح في حال الإحرام لعارض، كأن يخشى من الموت مثلاً لو لم يجمع، فهل يرتفع الحكمان التكليفي والوضعي، الظاهر ذلك، لأن المختار كما عرفت في مواضع من هذا الكتاب وغيره، أن الأدلة الثانوية رافعه للتكليف والوضع، إلا فيما دل الدليل على عدم رفع الحكم الوضعي، وليس المقام منه.

السادس عشر: لا يحرم الزنا المزني بها أبداً، لأن الدليل دل على حرمة المعقوده لا المزني بها.

السابع عشر: لو وكل حال الحل لم يجز للوكيل العقد حال الإحرام، بل في الجواهر عدم الخلاف فيه، لما اشتمل عليه صحيح محمد بن قيس من ملك البضع، وخبر سماعه المتقدم، عن الصادق (عليه السلام): «لا ينبغي للرجل الحلال أن يزوج محرماً وهو يعلم أنه لا يحل له»^(١) الحديث. ولصدق النكاح والتزويج المحرم بذلك.

أما لو وكل في حال الإحرام محلاً بأن يعقد في حال إحلاله صح بلا خلاف، كما في الجواهر، لإطلاق أدله الوكاله، والقول بأن الموكل

ص: ٢٩٧

غير قابل فلا- تصح الوكالة، إذ هو من قبيل كون الموكل مجنوناً أو صغيراً أو نحوهما في غير محله، إذ القياس مع الفارق، فإن الصبي والمجنون غير قابلين للتوكيل، والمحرم غير قابل للتزويج، أما أنه غير قابل للتوكيل فلا.

نعم هو غير قابل فعلاً عن متعلق الوكالة وهو غير ضائر، فهو من قبيل أن يستأجر الشخص رجلاً للحج، والحال أن إجاره تقع في شهر رمضان، أو أن يستأجره في شهر رمضان لفضاء الصوم في شهر شوال مثلاً.

لكن قد يستشكل بأنه من قبيل الإشارة إلى الصيد التي قد ورد النهي عنه، لكن في تماميه ذلك كلام.

فتحصل أن المناط وقوع النكاح في حال الإحرام، لا وقوع الوكالة، فلو وقع النكاح حاله بطل وإن كانت الوكالة قبله، ولو لم يقع صح وإن وقعت الوكالة في حال الإحرام.

ثم إن الوكالة من باب المثال، وإلا فإجاره شخص لإيقاع النكاح، أو الشرط عليه في ضمن عقد، أو الصلح معه على ذلك، أو نحو ذلك، كلها في حكم واحد.

الثامن عشر: لو عقد الفضولي والمعقود له محرم بطل، لكن علم المعقود له موضوعاً وحكماً كعلم الفضولي غير موجب للحرمة الأبديه، لظهور النص في كون العقد الناشئ عن العلم بواسطة نفس المحرم أصاله أو وكاله.

ولو عقد الفضولي في حال الإحلال ثم أحرم فهل يصح له إجازته أم لا، الظاهر الثاني، لأن بالإجازة يملك هذا البضع، ولذا لو وطأ قبل الإجازة بنحو لا يكون إجازة لم يكن وطياً عن عقد. وقد مر في صحيح محمد بن القيس أن ملك البضع باطل، ولا يفرق في ذلك كون الإجازة كاشفه أو ناقله، لمدخليتها على كلا التقديرين في ملك البضع.

التاسع عشر: لا- فرق في بطلان العقد بين وقوعه بتمامه في حال الإحرام أو بجزئه، فلو أوجبت المرأة، والرجل محل ثم أحرم وقبل، لم يصح لظهور النص في كون الإحرام مانعاً.

العشرون: لو تزوج الرجل المحرم أصاله مع فضولي عن قبل المرأة، فالنكاح باطل بلا إشكال، لما عرفت من ظهور الأدلة في كون الإحرام مانع، وهل يوجب الحرمة الأبديه في صورته علم الرجل أم لا، احتمالان، من ظهور النصوص المحرمة أبداً في الأصالة بقول مطلق، ولذا قلنا إن الفضولي لو عقد وهو يعلم لم يؤثر في الحرمة الأبديه للمعقود له، ومن احتمال كفايه كون الرجل أصلياً وإن كان الطرف الآخر فضولياً، لأنه ليس فضولياً من قبل الرجل.

الواحد والعشرون: لو أوقع الفضوليان العقد حال الإحرام، لم يصح لكون العقد في حال إحرام العاقد أو المعقود له باطل، فلا ينفع الإجازة بعد ذلك في حال الحل، وإن قلنا بكونها ناقلة، لأن الظاهر من النص كما عرفت مانعيه الإحرام مطلقاً، ولا شبهه في تأثير العقد في الجملة ولو على النقل.

الثاني والعشرون: لا فرق في بطلان العقد الواقع بالوكالة والولاية بين أقسامهما.

نعم عن القواعد: الأقرب جواز توكيل الجد المحرم محلاً.

أقول: لعله لأن الوكيل والمعقود له محلان، وأما إحرام الولي فلا يضر، لأنه ليس عاقداً ولا معقوداً له، وفيه: إن الوكيل قائم مقام الولي، ولذا يقول الولي: زوجت ابني.

قال في الجواهر(1): الوكيل نائب الموكل، ولا نيابه فيما ليس له فعله، على أن

ص: ٢٩٩

التزويج المنهى عنه فى النصوص يشمل التوكيل، فتأمل.

(الرابعة): تحرم على المحرم النساء لمساً بشهوه، بلا خلاف، كما فى الحدائق وفى المستند، بل عن المفاتيح وشرحه الإجماع على ذلك، ويدل عليه جملة من النصوص، وهى بين مطلق اللمس بشهوه، وبين مقيد بالإمضاء أو الإمضاء.

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى وهو محرم، قال: «لا شىء عليه، ولكن ليغتسل ويستغفر ربه، وإن حملها من غير شهوه فأمنى أو أمذى فلا شىء عليه، وإن حملها ومسها بشهوه فأمنى أو أمذى فعليه دم»، وقال: فى المحرم ينظر إلى امرأته وينزلها بشهوه حتى ينزل، قال: «عليه بدنه»^(١).

وصحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المحرم يضع يده من غير شهوه على امرأته، قال: «نعم يصلح عليها خمارها ويصلح عليها أثوابها ومحملها»، قلت له: ويمسها وهى محرمه، قال: «نعم»، قلت: المحرم يضع يده بشهوه، قال: «يهريق دم شاه»، قلت: فإن قبل، قال: «هذا أشد، ينحر بدنه»^(٢).

وصحيح محمد بن مسلم وخبره، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحمل امرأته وهو محرم فأمنى أو أمذى، قال: «إن حملها ومسها بشهوه فأمنى أو لم يمن أو أمذى أو لم يمد فعليه دم شاه يهريقه، وإن حملها أو مسها بغير شهوه، فليس عليه شىء

ص: ٣٠٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

أمنى أو لو يمن، أمدى أو لم يمد»(١).

وحسن مسمع أبى سيار، قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): «يا أبا سيار إن حال المحرم ضيقه، إن قبل امرأته على غير شهوه وهو محرم فعليه دم شاه، ومن قبل امرأته على غير شهوه فأمنى فعليه جزور ويستغفر ربه، ومن مس امرأته بيده وهو محرم بشهوه فعليه دم شاه، ومن نظر امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور، ومن مس امرأته أو لازمها من غير شهوه فلا شىء عليه»(٢).

وعن سعيد الأعرج، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينزل المرأه من المحمل فيضمها إليه وهو محرم، فقال: «لا بأس إلا أن يتعمد، وهو أحق أن ينزلها من غيره»(٣).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «إذا باشر المحرم امرأته فأمنى فعليه دم، وإن لم يتعمد الشهوه فلا شىء عليه، وإن قبلها فأمنى فعليه جزور، وإن نظر إليها بالشهوه ودام النظر فأمنى فعليه دم، وإن لم يتعمد الشهوه فلا شىء عليه»(٤).

وعنه (عليه السلام) أيضاً أنه قال: «يرفع المحرم امرأته على الدابه ويعدل عليها ثيابها ويمسها من فوق الثوب فيما يصلحه من أمرها؛ وإن فعل ذلك من شهوه فعليه دم»(٥).

ص: ٣٠١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٥ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٨ باب ١٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٨٨ باب ١٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ سطر ٥

وعن الحلبي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المحرم يضع يده على امرأته، قال: «لا بأس»، قلت: فينزلها من المحمل ويضمها إليه، قال: «لا بأس»، قلت: فإنه أراد أن ينزلها من المحمل فلما ضمها إليه أدركته الشهوة، قال: «ليس عليه شيء إلا أن يكون طلب ذلك» (١).

وعن محمد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حمل امرأته وهو محرم فأمنى أو أمذى، قال: «إن كان حملها أو مسها بشيء من الشهوة فأمنى أو لم يمن، أمذى أو لم يمد، فعليه دم يهريقه، فإن حملها أو مسها بغير شهوة فأمنى أو أمذى فليس عليه شيء» (٢).

وعن النهدي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أنزل امرأه من المحمل وهو محرم فضمها إليه ضمماً من غير النزول للشهوة، قال: «عليه دم يهريقه ولا يعود» (٣).

والرضوى (عليه السلام): «ومن نظر إلى أهله»، إلى أن قال: «وإن حملها من غير شهوة فأمنى فليس عليه شيء، فإن حملها من الشهوة أو مس شيئاً منها فأمنى أو أمذى فعليه دم» (٤).

وتقدم خبر الجعفریات، من قول النبي (صلى الله عليه وآله) لنسائه: «حرم على كل شيء منكن إلا النظر والكلام ما دمت في إحرامی» (٥).

ص: ٣٠٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٥ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٥ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٦

٣- مستدرک الوسائل: ص ١٣٣ باب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٤- فقه الرضا: ص ٧٢ س ٣٢

٥- الجعفریات: ج ٢ ص ٦٤ سطر ١٥

إذا عرفت هذا، ففي المقام فروع:

الأول: لو مس امرأته بغير شهوه ولم يمن، فلا حرمه ولا كفاره، للنص والإجماع، مضافاً إلى الأصل.

الثاني: لو مس امرأته بغير شهوه وأمنى، فلا حرمه ولا كفاره أيضاً، كما صرح بذلك في صحيح معاوية والحلي ومحمد بن مسلم وغيرهم.

الثالث: لو مس امرأته بغير شهوه فأمدى أو لم يمد، لم يكن عليه شيء، كما صرح به في جملة من الروايات المتقدمة.

الرابع: لو مس امرأته بشهوه ولم يمن ولم يمد حرم، كما يستفاد من مجموع الأخبار، وخصوص المفهوم في خبر الأعرج، ومنطوق خبر النهدي، وعليه الكفاره لصحيح محمد بن مسلم وغيره.

الخامس: لو مس امرأته بشهوه وأمنى أو أمدى فعل حراماً، ولزمته الكفاره بلا إشكال، لما تقدم من الأخبار.

السادس: لو ضم امرأته بغير شهوه أو حملها كذلك، لا شيء عليه، أمنى أو لم يمن، أمدى أو لم يمد، لجملة من الأخبار المتقدمة.

السابع: لو ضم امرأته بشهوه أو حملها كذلك، فعل حراماً ولزمته الكفاره، أمنى أو لم يمن، أمدى أو لم يمد، كما في صحيح محمد بن مسلم وخبر النهدي وغيرهما.

الثامن: لو كان اللمس أو الضم أو الحمل للأجنبي أو لغلام، بشهوه أو غير شهوه، أمنى أو لم يمن، أمدى أو لم يمد، فهل حكم ذلك حكم الزوجه أم لا؟

أما لو كان ذلك بغير شهوه ولم يمن ولم يمد فلا إشكال في عدم الحرمه وعدم

الكفاره للأصل، ولا دليل على الخلاف.

وأما لو كان بشهوه، فلا إشكال في الحرمة، أمنى أم لم يمن، أمذى أو لم يمد، وأما الكفاره ففيه احتمالان:

من الفحوى، وخصوص خبر النهدى المشتمل على تنكير امره المفيد للعموم، وعموم التعليل في أخبار النظر، كقول أبي عبد الله (عليه السلام)، فيمن نظر إلى ساق امرأه فأمنى بعد جعل الكفاره عليه: «أما إنى لم أجعل عليه هذا لأنه أمنى، إنما جعلته عليه لأنه نظر إلى ما لا يحل له»^(١).

وفى خبر آخر: «لأنه نظر إلى غير ما لا يحل له النظر إليه».

ومن أن الفحوى غير تام، إذ لعل الأشد حرمة لا كفاره عليه من باب (ومن عاد فينتقم الله منه).

وخبر النهدى لم يعلم تماميه سنده، وعموم التعليل في النظر لا مطلقاً.

وكيف كان، فمقتضى الاحتياط انسحاب الحكم في هذا المورد أيضاً، والله العالم.

التاسع: الظاهر عدم الفرق بين كون الزوجه محرمة وعدمها، لإطلاق جمله من النصوص المتقدمه وكلام الأصحاب.

العاشر: لا فرق في الزوجه بين الدائمه والمتمتع بها، والمحلله وملك اليمين، لصدق امرأته على الجميع، مضافاً إلى خبر النهدى، والمناطق القطعي في المحلله وملك اليمين.

الحادى عشر: هل يكون الحكم في المحرمه كالحكم في المحرم، فلو ضمت الزوجه الزوج أو لمستته أو حملته كان الحكم ذلك أم لا، احتمالان، من كون مورد النصوص الرجل، ومن أن الظاهر أن هذا من أحكام الإحرام، وهو الأقرب.

ص: ٣٠٤

الثاني عشر: المناط في الشهوه شهوه اللامس والحامل والضام، لا الملموس والمحمول والمضموم، فلو لمس الرجل بغير شهوه وتحركت الشهوه في المرأه لم يلزم على الرجل شىء قطعاً، وهل يجب على المرأه الامتناع حينئذ، الأقرب نعم، لأن المستفاد أن الشهوه اللمسيه والضميه والحمليه محظوره في الإحرام، والله العالم.

الثالث عشر: لا فرق في الحمل والضم بين كون ذلك من وراء الثوب وعدمه، للصدق، وأما المس من وراء الثوب فصريح خبر الدعائم المتقدم كونه كذلك، لأنه قال: «ويمسها من فوق الثوب»، ولا يبعد الصدق أيضاً.

الرابع عشر: مس الفالج الذى لا يحس ليس بحكم مس الصحيح، لانصراف الأدله عنه.

الخامس عشر: لا فرق في المس بين أعضاء الماس وأعضاء الممسوس، فمجرد صدق المس كاف، وإن كان من الماس على شعر الممسوس.

السادس عشر: الظاهر حرمه الضم والمس والحمل بقاءً، فلو مس بلا شهوه، ثم قصد ذلك لم يجز، ويترتب على البقاء ما يترتب على الابتداء من الكفاره.

السابع عشر: لا فرق بين العلم والجهل بالحكم هنا، لإطلاق الأدله، وعدم دليل على التخصيص، فتأمل.

(الخامسه): تحرم على المحرم النساء تقبيلاً في الجملة بلا خلاف، كما فى المستند والحدائق، بل عن جمع دعوى الإجماع عليه.

ويدل عليه جملة من النصوص المتقدمه فى المسأله الرابعه، كصحيح الحلبي، وموثق مسمع، وخبر الدعائم، وجملة من نصوص آخر، كخبر

على بن أبي حمزه، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل قبّل امرأته وهو محرم، قال: «عليه بدنه، وإن لم ينزل، وليس له أن يأكل منها» (١).

وخبر العلاء بن الفضيل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وامرأه تمتعا جميعا فقصرت امرأته ولم يقصر فقبلها، قال: «يهرق دمًا، وإن كانا لم يقصرا جميعاً فعلى كل واحد منهما أن يهرق دمًا» (٢).

وخبر الحسين بن حماد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يقبل أمه، قال: «لا بأس، هذه قبله رحمه، إنما تكره قبله الشهوه» (٣).

وصحيح الحلبي أنه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن متمتع طاف بالبيت؛ وبين الصفا والمروه، وقبّل امرأته قبل أن يقصر من رأسه، قال: «عليه دم يهريقه، وإن كان الجماع فعليه جزور أو بقره» (٤).
وقريب منه خبره الآخر.

والرضوى، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من قبّل امرأته قبل طواف النساء فعليه جزور سمينه، وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء، وأى رجل قبّل امرأته بعد طواف النساء ولم تطف فعليه دم يهريقه من عنده» (٥).

وخبر دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «إذا قصر

ص: ٣٠٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ باب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ باب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٧ باب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٦٩ باب ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٥- فقه الرضا: ص ٧٤ س ٤

المتمتع فله أن يأتي زوجته، وإن أتاها قبل أن يقصر فعليه جزور، وإن قبلها فعليه دم»(١).

وقد تقدم عن الجعفریات قول النبی (صلی الله علیه وآله) لنسائه: «حرم علی کل شیء منکن إلا النظر والكلام مادمت فی إحرامی».

ثم إنهم اختلفوا فی كون التقبیل المحرم الموجب للكفاره هل هو التقبیل بالشهوه، أو ولو كان بدونها، وهم بین من أطلق التقبیل، فعن المفید والمرتضی والصدوق وأبی الصلاح وغيرهم إطلاق القول بالكفاره علی التقبیل.

وعن الشیخ وابن الجنید وابن إدريس وغيرهم التصريح بأن التقبیل لا لشهوه أيضاً علیه كفاره.

أقول: ظاهر المطلقات إطلاق الحرمة والكفاره، كما أن صريح موثق مسمع الكفاره فی التقبیل بلا شهوه، وحينئذ يقع التعارض بین هذا الموثق و بین خبر الحسين بن حماد، فإن عموم التعلیل فيه يعطى جواز قبله الرحمه وعدم الكفاره فيها، لكن الظاهر تقدم الأول علی الثانی من جهة اعتضاده بالإطلاقات، خصوصاً خبر الجعفریات القريب من الصراحه لمكان الاستثناء، وقابليه إنما للتخصیص، ولهذا خصصت فی باب محرمات الصوم وغيرها من موارد استعمال لفظه إنما، واحتمال أن تكون إنما فی خبر الحسين حصراً إضافياً بالنسبه إلى قبله الأم بشهوه أو قبله المحارم بها، خلاف الظاهر، مضافاً إلى أن هذا خبر وذاك موثق أو حسن.

وبهذا يظهر أن حمل الحدائق موثق مسمع علی استحباب

ص: ٣٠٧

١- الدعائم: ج ١ ص ٣١٧ فی ذكر المتعه سطر ١٠

الكفاره فى التقبيل بغير شهوه، وحمل الجواهر من غير شهوه فيه على عدم الإمناء، مضافاً إلى كونهما خلاف الظاهر، لا داعى إليه.

وهنا فروع:

الأول: لو تداخل التقبيل واللمس، بأن تحقق اللمس فى ضمن التقبيل كان التكليف تابعاً للقبله، كما أنه لو تداخل اللمس والجماع كان التكليف تابعاً للجماع، فلا تجب كفارتان.

الثانى: لا- يشترط فى قبله الصوت، وإنما تتحقق بتحقيق مسماها، نعم مجرد وضع الفم ليس تقبيلاً فمع صدق اللمس تجب كفاته لا كفارتها.

الثالث: الظاهر أن تقبيل المرأه للرجل أيضاً كذلك، لما يستفاد من الأخبار من أن ذلك حكم المحرم بما هو محرم، ولذا قال الشيخ المفيد فى محكى كلامه بعد حكم تقبيل الرجل: وإن هوت المرأه ذلك كان عليها مثل ما عليه.

الرابع: لا فرق فى الحرمة والكفاره بين الإمناء وعدمه للإطلاق.

الخامس: لا يبعد الكفاره فى تقبيل الأجنبية والغلام بشهوه، كما أن الحرمة لا إشكال فيها.

وأما تقبيل الغلام ونحوه رحمه فلا إشكال ولا كفاره، لخبر حسين بن حماد وغيره.

السادس: لا فرق بين الزوجه المحرمه وغيرها، لإطلاق جملة من الأخبار، وخصوص المحرمه فى بعضها لا يوجب تخصيصاً، كما أن العكس وهو تقبيل المحرمه لا يفرق فيه بين الزوج المحرم وغيره.

السابع: لا- فرق بين أقسام الزوجه، الكبيره والصغيره، والحره والأمه، والدائمه والمنقطعه، بل حتى المملوكه والمحلله، للإطلاق والمناطق.

ص: ٣٠٨

الثامن: هل للقبلة من وراء الثوب حكمها كما على الجسد، احتمالان، من الانصراف، ومن احتمال صدق القبلة.

التاسع: لو قبل بغير شهوه ثم أدامها بشهوه، كان حكمها حكم الابتداء بشهوه، لأن الظاهر من الأدلة عدم الفرق بين الابتداء والبقاء.

العاشر: لا فرق بين العلم والجهل، كما تقدم في اللمس، فتأمل.

(السادس) تحرم على المحرم النساء نظراً بشهوه، كما عن جماعه، بل نسب إلى الأكثر، بل قيل لعله لا خلاف فيه، وعن المفاتيح وشرحه الإجماع عليه.

واستدل لذلك بموثق مسمع: «ومن نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزور» (١).

وصحيح معاويه: عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى وهو محرم، قال: «لا شيء عليه، ولكن ليغتسل ويستغفر ربه»، وقال: في المحرم ينظر إلى امرأته وينزلها بشهوه حتى ينزل، قال: «عليه بدنه» (٢).

وصحيحه الآخر: في محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: «عليه دم، لأنه نظر إلى غير ما يحل له، وإن لم يكن أنزل فليتنق الله ولا يعد وليس عليه شيء» (٣).

وموثقه أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل محرم نظر إلى ساق امرأه فأمنى، قال: «إن كان موسراً فعليه بدنه، وإن كان وسطاً فعليه بقره، وإن كان فقيراً فعليه شاه»، ثم قال: «أما إنى لم أجعل عليه هذا لأنه أمنى، إنما جعلته عليه لأنه

ص: ٣٠٩

١- المستدرک: ص ١٢٠ باب ٩ من أبواب الإحرام ح ٦

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٤ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٣ باب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٥

نظر إلى ما لا يحل له» (١).

وصحيح زراره، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: «عليه جزور أو بقره، وإن لم يجد فشاها» (٢).

والرضوى: «وإن نظر إلى أهله فأمنى، لم يكن عليه شيء ويغتسل ويستغفر ربه» (٣).

لكن هنا بعض الأخبار الدالة على عدم شيء في النظر.

كخبر الجعفریات المتقدم، من قول النبي (صلى الله عليه وآله) لأزواجه: «حرم على كل شيء منكن إلا النظر والكلام مادمت في إحرامى».

وحسن علي بن يقطين، سأل الكاظم (عليه السلام) عن رجل قال لامرأته أو جاريتها بعد ما حلق ولم يطف ولم يسع بين الصفا والمروه: اطرحي ثوبك ونظر إلى فرجها، قال: «لا شيء عليه إذا لم يكن غير النظر» (٤).

وربما حكى خلو كتب الشيخ والأكثر عن تحريمه.

وعلى كل حال، فالنظر إما إلى ما يحل أو إلى ما يحرم، وعلى كل فإما أن يكون بشهوه أو بدونها، وعلى كل فإما أن يمني أو لا يمني.

أما لو كان النظر إلى ما يحل بدون الشهوه والإمناء، فلا إشكال في عدم الحرمة والكفاره، سواء كانت زوجه أو محلله أو محرماً أو ملك يمين.

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٣ باب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٢ باب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٣- فقه الرضا

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٥ باب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٤

وأما لو كان النظر إلى ما يحل بدون الشهوه وأمنى اتفاقاً، فإن كانت أهلاً له فلا شيء، لعدم الدليل على الإيماء المجرد عن الشهوه، كما لا حرمه أيضاً، وإن كانت غير أهل له، بأن كانت مخطوبه أو محرمة، ففيه احتمالان، من عموم صحيح زواره، ومن احتمال الانصراف إلى صورته الشهوه.

وأما لو كان النظر إلى ما يحل مع الشهوه بدون الإيماء، فإن كان النظر هكذا لا يجوز في نفسه كما لو كان إلى المحرم فلا إشكال في الحرمة، ولا- كفاره لعدم الدليل عليه، وإن كان يجوز في نفسه كما لو كان إلى المحلله أو الزوجه أو ملك اليمين فمقتضى الروايات عدم الحرمة والكفاره، بل صريح حسن ابن يقطين دال عليه، بل عرفت خلو كتب الشيخ والأكثر عن ذلك، لكن مقتضى ما تقدم من المنسوب إلى الأكثر أو الإجماع الحرمة، وإن كان الأول أقرب.

وأما لو كان النظر إلى ما يحل في نفسه مع الشهوه والإيماء، فإن كان النظر هكذا محرماً في نفسه كالنظر إلى المحارم فلا إشكال في الحرمة، والكفاره غير بعيدة للمناط، بل لا يبعد شمول مثل صحيح معاويه له، وإن كان النظر هكذا غير محرّم في نفسه كالنظر إلى الزوجه والمملوكه والمحلله، فمقتضى الموثقه المتقدمه والأقوال الحرمة والكفاره، ولا ينافيها صحيح معاويه الأول، للزوم حمله على غير الشهوه، لأن النسبه بينه وبينها العموم المطلق، فإنه يدل على عدم الكفاره مطلقاً، والموثقه تقول بالكفاره في صورته الشهوه، فاللزام تقييده بها.

هذه تمام الصور الأربع للنظر إلى ما يحل في نفسه.

وأما النظر إلى ما يحرم، فهو محرّم بلا- إشكال، لأنه نظر إلى ما يحرم، وأما الكفاره فإن أنزل لزم عليه الكفاره، سواء كان النظر بشهوه أم لا، فإنه مورد الروايات، وإن لم ينزل فلا كفاره عليه كما في صحيح معاويه، بشهوه كان أم لا.

فرع:

مقتضى كون ذلك من أحكام الإحرام كما هو المستفاد من الأخبار، عدم الفرق بين نظر الرجل إلى المرأة، ونظر المرأة إلى الرجل.

(السابعة): لا يجب شيء على استماع الكلام ولا حرمة.

قال في الحدائق: لو استمع إلى من يجمع أو تشاهى لاستماع كلام امرأة من غير نظر، لم يكن عليه شيء، وإن أمني (١)، انتهى.

وعن المدارك: ولو أمني بذلك وكان من عادته ذلك وقصده، فقد قطع الشارح بوجوب الكفاره عليه، كاستمناء وهو حسن (٢)، انتهى.

وعن المنتهى: أما لو كان برؤيه فإنه يجب عليه الكفاره، على ما بيناه.

أقول: مراده ما بينه من الكفاره في النظر إلى غير أهله.

وكيف كان، فبعد قطع النظر عن قول المنتهى، في المسألة قولان:

الأول: ما اختاره الحدائق من عدم الحرمة والكفاره.

والثاني: قول المدارك تبعاً للشارح.

والأقوى الأول بالنسبة إلى عدم الكفاره، لموثقه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سمع كلام امرأة من خلف حائط، وهو محرم فتشاها حتى أنزل، قال: «ليس عليه شيء» (٣).

ورواه سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في محرم استمع على رجل يجمع أهله فأمني، قال: «ليس عليه شيء» (٤).

وغيرهما مما سيأتي في الثامنة.

ص: ٣١٢

١- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٠٧

٢- المدارك: ص ٥٣٧ س ٣٥

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمناء ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمناء ح ٤

وأما التفكير فلا إشكال فيه قطعاً، بل يمكن دعوى عدم الخلاف فيه، لأنهم لم يتعرضوا لذلك أصلاً، مع كونهم فى مقام بيان ما للمحرم من الأحكام المتعلقة بالنساء، فما فى كشف الغطاء من عداد التفكير فى محرم بشهوه من جملة المحرمات لا يخفى ما فيه، وإن أمكن أن يتمسك له بأدله دعاء الإحرام المتضمنه لكونه محرماً عن النساء، بدعوى شمول ذلك لتصورهن مثلاً، وبقول النبى (صلى الله عليه وآله): «حرم على كل شىء منكن»، لكن ذلك واه جداً، مضافاً إلى ما سيأتى فى الثامن من خبر الدعائم.

(الثامن) يحرم على المحرم الاستمنا، الذى هو استدعاء المنى، بلا خلاف كما فى الجواهر، وفى المستند: يحرم الاستمنا باليد أو التخييل أو الملاعبة بلا ريب (١)، كما فى المدارك، بل بلا خلاف كما فى المفاتيح وشرحه وغيرهما، انتهى.

ويدل على ذلك جملة من النصوص:

كصحيحه عبد الرحمان بن حجاج، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يعبث بأهله وهو محرم حتى يمنى من غير جماع، أو يفعل ذلك فى شهر رمضان ماذا عليهما، قال: «عليهما جميعاً الكفاره، مثل ما على الذى يجمع» (٢).

وموثقه إسحاق بن عمار، عن أبى الحسن (عليه السلام)، قال: قلت: ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى، قال: «أرى عليه مثل ما على من أتى أهله وهو محرم، بدنه والحج من قابل» (٣).

ص: ٣١٣

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٩ س ١٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧١ باب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٢ باب ١٥ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١

وصحيحه البجلي، عن الرجل يمني وهو محرم من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان ماذا عليهما، قال (عليه السلام):
«عليهما جميعاً الكفاره، مثل ما على الذي يجامع»^(١).

وعن دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، قال: «إذا باشر المحرم امرأته فأمنى فعليه دم، وإن لم يتعمد الشهوه فلا
شيء عليه»^(٢).

وعنه، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، قال: في المحرم يحدث نفسه بالشهوه من النساء فيمنى، قال: «لا شيء عليه»، قال: فإن
عبث بذكره فأنعظ فأمنى، قال: «هذا عليه مثل ما على من وطأ»^(٣).

نعم في جملة من الروايات عدم الكفاره بالإمناء المجرد، كخبر الدعائم الثاني، وموثقه سماعه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في
المحرم تنعت له المرأه الجميله الخلقه فيمنى، قال: «ليس عليه شيء»^(٤).

وخبر محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في محرم استمع على رجل يجامع أهله فأمنى، قال:
«ليس عليه شيء»^(٥).

وموثقه أبي بصير، وخبر سماعه المتقدمين في السابعه، بل وموثقه أبي بصير المتقدمه في السادسة المتضمنه لقوله (عليه السلام):
«أما إنى لم أجعل عليه ذلك لأنه أمنى»^(٦).

ص: ٣١٤

-
- ١- الكافي: ج ٤ ص ٣٧٦ باب المحرم يقبل امرأته... ح ٥. والتهذيب: ج ٥ ص ٣٢٧ الباب ٢٥ في الكفاره عن خطأ المحرم ح ٣٧
 - ٢- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ ذكر ما يحرم على المحرم، السطر الأخير
 - ٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ ذكر ما يحرم على المحرم سطر ٣
 - ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١
 - ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٨ باب ٢٠ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢
 - ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٣ باب ١٦ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢

وصحيح معاويه بن عمار المتقدم هناك، المتضمن لتعليل الكفاره بالنظر إلى ما لا يحل.

بل يؤيد ذلك ما تقدم فى الرابعه، مما دل على عدم الشأن للمنى، كصحيح محمد بن مسلم وغيره.

ومقتضى الجمع العرفى بين هذه الروايات أن الاستمناء بآله من زوجه وغيرها موجب للكفاره، بخلاف ما لو كان المنى بدون آله، بأن كان بالتخيل أو الاستماع أو نحوهما.

وأما الحرمة فظاهر هذه الروايات عدمها، وما دل على حرمة الاستمناء لم يدل إلا على حرمة إذا كان بآله، لأنها اشتملت على العبث بالذكر أو باليد أو الخضخضه أو نحوها.

نعم ظاهر الآيه الكريمة: (فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) (١) الشمول لذلك، إلا أن يدعى انصرافها عن مجيء المنى بمجرد التخيل ونحوه، إذ الظاهر أن ابتغاء وراء ذلك الفعل بآله لا بدون الآله، ولذا من البعيد جداً التزام أحد بحرمة نوم من يقطع بإتيان منيه إذا نام، وكذا إذا شرب دواءً يعلم بأنه يأتى منيه من ذلك.

وما ادعى فى المستند وعن غيره عدم الخلاف فى الحرمة فى غير محله، فإن كثيراً من الفقهاء لم يتعرض للمسأله.

نعم هو صريح غير واحد، ولذا قال فى الجواهر: والظاهر عدم الفرق بين أسبابه من الملاعبه والتخيل والخضخضه (٢)، وكيف كان فللمسأله محل آخر، والله العالم.

ص: ٣١٥

١- سورة المؤمنون: الآيه ٧

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٠٧

بقى شيء، وهو أن البول بعد الاحتلام ليس من الاستمناء وإن قطع بخروج بقايا المنى، فلا يضر ذلك بالإحرام ولا بالصوم، ولا هو محرم قطعاً، لانصراف الأدلة عن ذلك، بل لا يشملها أصلاً، فتردد بعض من قارب عصرنا في البول بعد الاحتلام في شهر رمضان موهون جداً.

ولو استمنى باليد ونحوها حتى من المحللات، وفي أثناء نزول المنى أو قبله بعد ما لم يتمكن من حفظ نفسه، تلفظ بالتلبيات بقصد الإحرام، جرى عليه حكم الإنزال في الإحرام، لوقوع بعضه حال الإحرام، كما سبق في مسأله الجماع حال الإحرام.

ولا يبعد القول بعدم الفرق بين الرجل والمرأه في هذا الحكم، فتكون المساحقه كالاستمناء، فتأمل.

(التاسعه): يحرم على المحرم شهاده عقد النكاح، بأن يحضر في مجلس يعقد، من غير فرق بين كون النكاح لمحلين أو محرمين أو محل ومحرم، بلا- خلاف كما في الجواهر، وظاهرهم الاتفاق عليه كما في الحدائق، بل نسبه في المدارك إلى قطع الأصحاب، بل عن محتمل الغنيه وصريح الخلاف دعوى الإجماع عليه.

نعم حكى خلو المقنع والمقنعه وجمل العلم والعمل والكافى والاقتصاد والمصباح ومختصره والمراسم عن ذلك.

ويدل عليه مرسله الحسن بن على، التى عبر الحدائق عنها بالموثقه، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «المحرم لا ينكح ولا يُنكح، ولا يشهد النكاح، وإن نكح فنكاحه باطل» (١).

ص: ٣١٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

هكذا روى فى محكى الكافى.

وفى محكى التهذيب روايته بدون: «ولا يخطب» (١).

ومرسله أبى شجره، عمن ذكره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى المحرم يشهد نكاح المحلين، قال: «لا يشهد»، ثم قال: «يجوز للمحرم أن يشير بصيد على محل؟» (٢).

وهاتان الروايتان كافيتان فى الحكم، وضعف السند غير مضر بعد كون النقل عن الكافى الذى مر منا غير مره الاعتماد عليه لضمائته، فهو رافع لضعف السند، كما أن تضعيف الدلاله بكون الحكم مذكوراً بالجمله الخبريه _ كما فى المستند _ ممنوع، لما حقق فى الأصول من كون الجمله أقوى دلالة من الإنشاء.

ثم إنه لا فرق بين حضور العقد لأجل الشهاده، وبين حضوره لا لها ثم اتفق العقد، للإطلاق، كما صرح بذلك الجواهر ومحكى الجامع، فتفصيل المدارك وتبعه المستند لا وجه له.

وكذا لا فرق بين كون العقد دواماً أو انقطاعاً، للإطلاق.

نعم يبقى الكلام فيما ذكره الجواهر والمستند وغيرهما، من عدم الفرق بين كون النكاح لمحلين أو محرمين أو محل ومحرم، إذ ظاهر النكاح فى الروايتين الصحيح لا الباطل، فنكاح المحرمين أو محل ومحرم كلا نكاح شرعاً، فلا يشمل الدليل، كما لا يشمل مثل نكاح الصبى والمجنون، فتأمل.

ص: ٣١٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٠ باب ١٤ من أبواب الإحرام ح ٧. التهذيب: ص ٣٣٠ ح ٤٩

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٨٩ باب ١٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

ثم إن التحليل ليس نكاحاً، فلا بأس بحضور مجلسه، كما أن شراء الإمام كذلك.

وهل يحرم حضور مجلس الفضولي، أو يحرم حضور مجلس إجازته المجيز له، احتمالان.

ويحتمل التفصيل:

بين الأول، فلا يجوز لأنه نكاح وإن لم يكن نافذاً فعلاً، بل متوقفاً على الإجازة، والثاني فيجوز لأنه ليس يصدق شهد النكاح.

والظاهر عدم الفرق بين أن يشهد تمام النكاح أو يشهد بعضه، كالإيجاب فقط، أو القبول فقط.

أما شهادته مجلس الخطبة، ومجلس العقد المتداول في هذه الأزمنة بدون شهود العقد، أو شهادته الموافقة فلا بأس به، لعدم الدليل على الحرمة، بل عرفت فيما تقدم وجود الدليل على عدم حرمة الأخير.

وهل تصدق الشهادته إذا كان بينهما جدار فاصل، كما إذا كان إجراء العقد في بيت زيد واستمع عمرو المحرم إليه في دار نفسه المجاورة لدار العقد، الظاهر لا، لانصراف الشهادته عن مثله.

كما أن الحضور عند الراديو أو التلفون أو نحوهما، إذا ألقى العقد خلفهما لا بأس به للانصراف.

ولو حبس صوت العقد في آله ثم فتحت لم يحرم استماعه والحضور عنده، لأنه ليس بعقد.

وهل المناط في الشهادته الحضور ولو لم يسمع بأن كان به صمم، أو لم يلتفت لتشاغله بالكلام مع شخص مثلاً، أو المناط السماع مع الحضور، فلا يحرم في الموردين، احتمالان، وإن كان لا يبعد الانصراف عن الأول.

ثم إنه لا فرق في العقد بين كون المجري أصيلين أو وكيلين أو وليين أو بالاختلاف، للإطلاق.

وهل يتعدى إلى نكاح الكتابيين ونحوهم، لأن لكل قوم نكاح أم لا، الظاهر الأول للإطلاق، والانصراف بدوى.

ولا فرق بين أنواع الحج والعمرة في ذلك من تمتع وقران وإفراد وأصلى ونيابى، وغير

ذلك، وشهادته مجلس الرجعه فى الطلاق الرجعى ليس من ذلك، لعدم الدليل، وعدم صدق النكاح.

ولو كان النكاح باطلاً فى نظر المحرم الشاهد، بأن علم أن الزوجه أخت الزوج من الرضاعه مثلاً، فهل يحرم الحضور أم لا، احتمالان، لا يبعد استفاده الحرمة من ظاهر المستند والجواهر وغيرهما ممن لا يعتبر صحه النكاح، ولذا حرماً حضور عقد المحرمين مع بطلان العقد؛ والأقرب عدم الحرمة لأنه ليس نكاحاً.

وهل شهادته مجلس نكاح الأخرس فيما لم يكن مجر للعقد لفظاً الذى نقول بصحته فى ذلك حكم نكاح الالفاظ، لا يبعد ذلك لأنه نكاح شرعى.

ولو رأى المحرم بطلان النكاح اجتهاداً لكونه بالفارسي؛ وكان العاقد يرى صحته اجتهاداً أو تقليداً، فالظاهر حرمة الحضور لصدق النكاح.

وهل حضور الاحتياطات المتداوله عند العاقدين بعد جريان أصل الصيغه كذلك، احتمالان، من وقوع العقد قبل ذلك، ومن أنه من تتمه النكاح، فلا يبعد شمول الدليل له، والأحوط تركه.

ثم إنه لا فرق فى هذا الحكم بين المحرم والمحرمة، وإن كان لفظ الخبرين مذكراً، لفهم كون ذلك من أحكام الإحرام، وعلى هذا فهل يجب اجتناب الصبى عن الحضور، لا يبعد القول به فى المميز، لما دل على اجتنابه عن كل ما يلزم اجتناب المحرم عنه.

أما فى غير المميز فلا يضر لعدم صدق الشهاده.

ولو اضطر للحضور فهل يجب عليه سد الأذن لعدم السماع، أم لا، الأحوط ذلك لما عرفت من احتمال عدم صدق الشهاده معه.

ثم إن هذا المحرم ليس عليه فداء لعدم الدليل، كما أنه ليس مضرّاً بالعقد لذلك، ولو فعل هذا المحرم ثم تحلل نفذت شهادته مع اجتماع شرائطها، لأنه لا دليل على بطلان هذا الحضور حتى يخرج عن قابلية الاستناد إليه، والله الموفق.

(العاشره): هل تحرم الشهاده على النكاح بأن يشهد المحرم على النكاح الواقع فى زمان كونه حلالاً، أو فرضنا أن المحرم أثم وحضر مجلس النكاح وبعد عدالته يشهد على ذلك النكاح المشهود؟

عن الرياض الحرمه، بل فى الحدائق ظاهرهم الاتفاق عليه، واستدل لذلك بدخولها فى الشهاده المنهى عنه فى الخبرين والفتاوى، لكن فى الجواهر أن فيه منعاً واضحاً.

أقول: وهو فى محله، نعم لا يبعد شمول فحوى خبر أبى شجره، لكن الركون إليه ضعيف، مضافاً إلى أنه لم يتحقق الشهاده، ولذا كان المحكى عن النافع والقواعد وغيرهما، واختاره المستند صريحاً والجواهر ميلاً الجواز.

وكيف يمكن تخصيص قوله تعالى: (وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) (١) وقوله: (لَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ) (٢) ونحوهما من السنه القطعيه بمثل هذا الفحوى الضعيف.

وعلى أى حال، فالأقرب عدم الحرمه، من غير فرق بين تحملها محلاً أو محرماً، حلالاً أو حراماً، خاف وقوع المفسده أم لا.

(الحاديه عشره): يجوز للمحرم أن يطلق زوجته بلا إشكال ولا خلاف، كما فى الحدائق، للأصل.

ص: ٣٢٠

١- سورة البقره : الآيه ٢٨٢

٢- سورة البقره: الآيه ٢٨٣

وروايه حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المحرم يطلق، قال: «نعم» (١).

وصحيحه أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «المحرم يطلق ولا يتزوج» (٢).

وقد روى هذه الروايه المشايخ الثلاثة فى كتبهم.

وكذا يجوز للمحرم مراجعه المطلقه بلا إشكال، وادعى فى الحدائق عدم الخلاف فيه، للأصل السالم عن المعارض، وليس الرجوع نكاحاً حتى يشمله دليل عدم جواز النكاح، ولو كان الرجعه بالمواقعه، إذ حرمتها لا يخرجها عن مصداق كونها رجوعاً، فيكون كما لو نهاه والده عن ذلك، أو نذر هو ذلك مثلاً.

وكذا يجوز للمحرم شراء الإمام وبيعها، بلا إشكال ولا خلاف، كما فى الحدائق والجواهر وغيرهما.

ويدل عليه صحيحه سعد بن سعد، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن المحرم يشتري الجوارى وبيعها، قال: «نعم» (٣).

ورواه الشيخ بإسناده، عن سعد الأشعري القمى، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم يشتري الجوارى وبيعها، قال: «نعم».

ثم إن ظاهر النص والفتوى عدم الفرق فى شراء الإمام بين أن يقصد به الخدمه أو التسرى، وصرح بذلك الحدائق والمستند وغيرهما، فاحتمال الحرمة لو قصد المباشرة ضعيف.

ص: ٣٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٣ باب ١٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٣ باب ١٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٢ باب ١٦ من أبواب تروك الإحرام ح ١

ثم إنك قد عرفت سابقاً جواز التحليل لعدم الدليل على الحرمة.

وهل تحرم الخطبه أم لا، ظاهر مرسله الحسن بن علي المتقدمه في التاسعه ذلك، ويؤيده النبوى: «لا ينكح المحرم ولا يُنكح ولا يشهد ولا- يخطب»، والأقرب الفتوى به، كما عن أبي علي لاجتماع شرائط الحجيه فيها، فما عن القواعد والمبسوط والوسيله وتبعهم الجواهر من الكراهه لضعف المرسل ضعيف.

ولا يفرق في ذلك فعلها بنفسه أو وكيله، لنفسه أو غيره، لصدق الخطبه، أما مجرد التكلم مع أصدقائه مثلاً في ذلك فغير محرم، لعدم دليل على ذلك ولا تصدق الخطبه أيضاً.

وكتابه الكتاب إليها أو إلى من يقوم بذلك أيضاً خطبه.

نعم فيما لو كتب ولا يصل إلا بعد إحلاله، ففي كونه من الخطبه المحرمه أم لا وجهان، الأحوط تركه.

(الثانيه عشره): لا إشكال ولا خلاف، كما في الحدائق في أنه متى اتفق الزوجان على وقوع العقد في حال الإحرام بطل، وسقط المهر قبل الدخول، عالمين كانا أو جاهلين أو بالتفريق، ويدل عليه عموم الأخبار المتقدمه الداله على بطلان النكاح في حال الإحرام.

وكذا لو كان أحد الزوجين محرماً.

وإذا دخل بها وهي جاهله ثبت لها المهر بما استحل من فرجها، وفرق بينهما مؤبداً مع العلم ومع الجهل، إلى أن يحصل الإحلال.

وإنما الإشكال فيما أن اختلفا، وادعى أحدهما وقوع العقد حال الإحرام، وأنكر الآخر فادعى وقوعه حال الحل، فقد حكم الأكثر بأن القول قول مدعى الصحه يمينه، وذلك لحمل أمر المؤمن على الصحيح.

فعن الحسين بن مختار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين

(عليه السلام) في كلام له: «ضع أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه، ولا تظن بكلمه خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً» (١).

إلى غير ذلك مما استدل به لأصالة الصحة في أفعال المسلمين.

وربما أورد على ذلك بأنه لا دليل على أصالة الصحة مطلقاً، بل مستندها الإجماع، وهو غير معلوم في المقام، إن لم يكن معلوم العدم، وأنه إنما يتم إذا كان المدعى لوقوع العقد في حال الإحرام عالماً بفساد ذلك، أما مع اعترافهما بالجهل فلا وجه للحمل على الصحة.

ولا يخفى ما فيهما.

أما الأول: فلعدم تماميه كون مستند أصالة الصحة الإجماع فقط، بل الرواية المتقدمه وغيرها دليل للمسألة، كما تقدم تقريرها في كتاب الطهاره وغيرها، فراجع.

وأما الثاني: فلأنه لا ربط لاعتراف مدعى الجهل بالحرمة والفساد في حال الإحرام، لدعواه الصحة وأنه وقع العقد حال الحل، فهو مثل ما لو اعترف زيد بجهله نجاسه الغساله لكنه يدعى تطهيره يده بلا ترشح الغساله مثلاً، ولذا رده الجواهر (٢) بقوله: وفيه إن الأصل الصحة في العقد ونحوه، ولا يعتبر فيه العلم لإطلاق دليله.

ثم إنه ربما يستدل لتقديم قول مدعى الصحة بأنهما اتفقا على حصول أركان العقد، واختلفا في أمر زائد على ذلك، وهو وقوعه في حال الإحرام، والأصل عدمه، وفيه: إنه لولا أصالة الصحة لم يكن هذا كافياً.

ص: ٣٢٣

١- الكافي: ج ٢ ص ٣٦٢ باب التهمه وسوء الظن ح ٣

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٠٩

ثم إنه قد يقال: بأن الأصل عدم الانعقاد، لاستصحاب عدم الزوجية، وفيه: إنه مع أصالة الصحة لا مجال للاستصحاب كما حقق في محله، وربما تبنى المسألة على الجهل بتاريخ العقد والإحرام والعلم بتاريخهما والجهل بأحدهما، لكنه محل نظر، وحيث إن المسألة خارجه عن البحث، بل حالها حال سائر صور النزاع في العقد، فالأولى إحالتها إلى محلها، والله الموفق.

الثالث من المحرمات: الطيب

(الثالث) من محرمات الإحرام: الطيب، في الجملة إجمالاً، كما عن التذكرة، وفي الحدائق والجواهر والمستند، ويدل على ذلك متواتر النصوص:

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك، واتق الطيب في طعامك، وأمسك على أنفك من الرائحة الطيبة، ولا تمسك عليه من الرائحة المنتنة، فإنه لا ينبغي للمحرم أن يتلذذ بريح طيبه»^(١).

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان، ولا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليصدق بقدر ما صنع قدر شعبه، يعني من الطعام»^(٢).

ونحوه حسنه، المروى عنه (عليه السلام) أيضاً: «إلا أن فيه بقدر ما صنع قدر سعته»^(٣).

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من أكل زعفراناً متعمداً

ص: ٣٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١١

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١

أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، فإن كان ناسياً فلا شيء عليه، ويستغفر ربه ويتوب إليه» (١).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبة، ولا يمسك على أنفه من الريح الخبيثة» (٢).

ونحوه صحيح هشام بن الحكم، إلا أنه زاد فيه: وقال: «لا بأس بالريح الطيبة فيما بين الصفا والمروه من ريح العطارين، ولا يمسك على أنفه» (٣).

وصحيح محمد بن إسماعيل، قال: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) كشف بين يديه طيب لينظر إليه وهو محرم، فأمسك على أنفه بثوبه من ريحه» (٤).

وعن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الأسنان فيه الطيب أغسل به يدي وأنا محرم، قال: «إذا أردتم الإحرام فانظروا مزادكم واعزلوا الذى لا تحتاجون إليه»، وقال: «تصدق بشيء كفاره للأسنان الذى غسلت به يدك» (٥).

وعن حنان بن سدير، عن أبيه، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما تقول فى الملح فيه زعفران للمحرم، قال: «لا ينبغي للمحرم أن يأكل شيئاً فيه زعفران، ولا تطعم شيئاً من الطيب» (٦).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) فى قول الله عز وجل:

ص: ٣٢٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٤ باب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٨ باب ٢٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩٣ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ باب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ٨
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٩٣ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

(ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) (١) «حفوف الرجل من الطيب» (٢).

ومرسل الصدوق: كان على بن الحسين (عليه السلام) إذا تجهز إلى مكة قال لأهله: «إياكم أن تجعلوا في زادنا شيئاً من الطيب والزعفران نأكله أو نطعمه» (٣).

وروى الحسين بن زياد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): وضأني الغلام ولم أعلم بأشنان فيه طيب، فغسلت يدي وأنا محرم، فقال: «تصدق بشيء لذلك» (٤).

وعن حماد بن عثمان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني جعلت ثوبي إحرامى مع أثواب قد جمرت فأخذ من ريحها، قال: «فانشرها في الريح حتى يذهب ريحها» (٥).

وعن النظر بن سويد، عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث: «إن المرأة المحرمة لا تمس طيباً» (٦).

وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «اتق قتل الدواب كلها، ولا تمس شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك، واتق الطيب في زادك، وأمسك على أنفك من الريح الطيبة، ولا تمسك من الريح المنتنة، فإنه لا ينبغي لك أن تتلذذ بريح طيبة، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليعد غسله، وليتصدق

ص: ٣٢٤

١- سورة الحج: الآية ٢٩

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٦ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٨

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٤ باب ٤ من أبواب تروك كفارات الإحرام ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

بصدقه بقدر ما صنع»(١).

وروى أن محرماً وقصت به ناقته، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا تقربوا إليه طيباً فإنه يحشر يوم القيامة مليباً»(٢).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يتطيب من أراد الإحرام بطيب تبقى رائحته عليه بعد الإحرام، وأن يمس المحرم طيباً»(٣).

وعنه (عليه السلام) أنه قال: «إذا مس المحرم الطيب فعليه أن يتصدق بصدقه»(٤).

وعنه (عليه السلام): «إن المحرم ممنوع من الصيد والجماع والطيب»(٥).

والرضوى: «ولا يمس الطيب بعد إحرامه»(٦).

وما دل على تجنب المحرم لو مات عن الكافور.

وما دل على أن المحرم ما لم يلب لا بأس بالطيب له.

وما دل على دعاء حال الإحرام وأنه يتجنب عن الطيب.

وما دل على جواز الطيب للمحرم بعد المناسك.

والرضوى المشتمل على أن أباه (عليه السلام) حين يريد الخروج إلى مكة يقول: «إياكم والأطعمه التي يجعل فيها الزعفران، أو تجعلون في جهازى طيباً أعمله أو آكله»(٧).

ص: ٣٢٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٩

٢- المختلف: ج ١ ص ٤٤ س ١٤، والعوالي: ج ٤ ص ٦ ح ٤ وفيه: «لا تقربوا كافورا»

٣- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ سطر ٢٠

٥- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ سطر ٧

٦- المستدرک: ج ٢ ص ١٢١ الباب ١٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٧- فقه الرضا: ص ٧٤ س ٢

إلى غير ذلك من الروايات التي ستأتى جملة منها.

ثم إنه لا خلاف فى حرمه الطيب فى الجملة كما عرفت، وإنما وقع الخلاف فى ذلك تخصيصاً وتعميماً، فذهب الأكثر كما قيل، وفيهم المفيد والصدوق فى المقنع والسيد والحلبى والحلى وظاهر الإسكافى والعمانى والشيخ فى المبسوط والمحقق والعلامة فى أكثر كتبه وجملة من المتأخرين، بل أكثرهم كما فى المستند، إلى التعميم بالنسبة إلى كل طيب عدا ما يأتى استثناءه.

وعن الصدوق فى المقنع أيضاً، والتهذيب والجامع والذخيرة والكفاية تخصيص التحريم بأربعة، وهى: المسك والعنبر والزعفران والورس.

وعن الخلاف والنهية والوسيلة تخصيصه بستة، الأربعة المذكورة والكافور والعود.

وعن الجمل والقاضى والغنية والمهذب والإصباح والإشارة، تخصيصه بخمسة، بإسقاط الورس عن الستة. بل عن الغنية والخلاف دعوى الإجماع على ما ذكره.

والعلامة فى الإرشاد كجماعه من المتأخرين ترددوا فى التعميم والتخصيص.

أما قول المشهور فالدليل عليه ما عرفت من عمومات الأخبار وإطلاقاتها.

وأما القائل بأربعة فاستدل له بجملة من الأخبار.

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تمس شيئاً من الطيب وأنت محرم، ولا من الدهن، واتق الطيب وأمسك على أنفك من الريح الطيبة، ولا تمسك عليها من الريح الممتنة، فإنه لا ينبغى للمحرم أن يتلذذ بريح طيبة، واتق الطيب فى زادك، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليعد غسله وليتصدق بصدقه بقدر ما صنع، وإنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك والعنبر

والورس والزعفران، غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطيبه إلا المضطر إلى الزيت أو شبهه يتداوى به» (١).

ونحوه صحيحه الآخر إلى قوله: «إلا الأدهان الطيبه» (٢).

وصحيحه الثالث، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إنما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك والعنبر والزعفران والورس، غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطيبه الريح» (٣).

ونحوه خبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً (٤).

وصحيح ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الطيب: المسك والعنبر والزعفران والعود» (٥).

وخبر عبد العفار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «الطيب المسك والعنبر والزعفران والورس، وخلوق الكعبه لا بأس به» (٦).

ومرسل الفقيه: قال الصادق (عليه السلام): «يكره من الطيب أربعة أشياء للمحرم: المسك والعنبر والزعفران والورس، وكان يكره من الأدهان الطيبه الريح» (٧).

وقد جمعوا بين المطلقات وهذه الأخبار بالتقييد، كما هي القاعده المطرده في حمل المطلق على المقيد.

ص: ٣٢٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٥ باب ٢٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٤

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٥ باب ٣٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٥

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٩٤ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٦

٧- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٣ الباب ١١٨ في ما يجوز للمحرم... ح ١٦

واستدل للقول الثالث: بهذه الأخبار لكونها مشتمله على الورد والعود معاً، بإضافه ما يستفاد من أخبار المحرم الميت من حرمه الكافور، الظاهره فى أنها لأجل الإحرام، لا لحدوث تكليف جديد للميت.

وللقول الرابع: بالجمع بين صحيح ابن يعفور، وما دل على حرمه الكافور للمحرم.

ووجه التوقف: تعارض الأخبار بعد عدم جمع دلالى عرفى، ولو فرض إمكان الجميع بالتقييد كان مخالفاً للمشهور الذى هو يؤيد الإطلاق والعموم.

أقول: لكن الأقرب فى النظر بالنسبه إلى ظاهر الأخبار هو تحريم أربعة: المسك والعنبر والزعفران والورد، إذ مقتضى الجمع بين المطلقات والمقيّدات ذلك، وكثره المطلقات لا توجب التهيب بعد ورود خبر واحد موثق يمكن الاستناد إليه، فكيف بما عرفت من الأخبار المتظافره وخصوص صحاح معاويه التى كادت تكون من أصرح المقيّدات فى إفاده الجمع.

وأما صحيحه ابن أبى يعفور المشتمل على العود فلا- دلالة فيها على المقام، إذ ليس الكلام فيها على ما يحرم على المحرم، بل إنها تعرضت لكون الطيب أربعة، ككثير من الروايات الداله على بيان المواضع الخارجيه لبيان أفرادها الأكمل، فهى أجنبيه عن مورد البحث.

والقول بأن الجمع بينها وبين ما دل على حرمه الطيب كاف لإثبات الحكم لا مجال له، بعد صراحه صحاح معاويه وغيرها فى أن الطيب المحرم على المحرم أربعة.

وأما ما تقدم من أنه كيف يحرم الكافور على المحرم بعد الموت وهو محلل له قبله، ففيه مضافاً إلى أنه لم يرد دليل على حرمه الكافور أصلاً، كما لا- يخفى على من راجع باب حنوط الميت وغسله، بل غايه ما هناك دعوى الإجماع، حتى أن شيخنا المرتضى (رحمه الله) قال: ولو لا الإجماع على عدم جوازه تغسيله

بماء الكافور لأمكن الخدشه فيه، انتهى.

وذلك لأن تلك الأخبار تضمنت عدم تقريب الطيب للميت، بل يظهر من بعض الأخبار أن حال الميت المحرم كحال الحي في الغسل ونحوه فراجع، ثم إنه على تقدير التسليم يلزم القول باختصاص ذلك بحال الموت، مع أن رفع اليد عن هذا التلازم بين حال الحياه وحال الموت الحدسى أهون من رفع اليد عن هذه المقيدات الصريحه.

وأما حال المؤيدات التي ذكرت كدعاء الإحرام ونحوه، ففيه: إن ذلك أهون من المطلقات.

وما ذكرناه من الجمع لا غبار عليه من جهه الدلاله والسند، وإنما يناقش فيه من جهه كون الشهره على خلاف ذلك، ولا تضرنا بعد ما حقق في الأصول من عدم كونها مضره، واستثناء خلوق الكعبه كما سيأتى إنما هو لاشتماله على الزعفران فلا يكون الاستثناء دليل العموم.

بل ربما يقال: إن الفرد الظاهر من الطيب فى تلك الأزمنه كان هو الأربعة المذكوره، فلا إطلاق للمطلقات، مع قطع النظر عن المقيدات فكيف مع ملاحظتها، ولذا ورد فى بعض النصوص النهى عن الزعفران فقط أو نحوه، كقول الصادق (عليه السلام)، فيما عن عبد الله بن سنان، قال: سمعته يقول: «لا تمس الرياحان وأنت محرم، ولا تمس شيئاً فيه زعفران، أو لا تأكل طعاماً فيه زعفران»^(١).

وعن منصور، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كنت متمتعاً فلا تقربن

ص: ٣٣١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٠

شيئا فيه صفره حتى تطوف بالبيت»(١).

وقول حسن بن هارون لأبي عبد الله (عليه السلام): «أكلت خبيصاً فيه زعفران حتى شبع»(٢)، الحديث.

وقول أبي جعفر (عليه السلام)، في خبر زراره: «من أكل زعفراناً متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم»(٣)، الحديث.

إلى غير ذلك.

وقد أطال الحدائق والمستند والجواهر الكلام في نصره قول المشهور ورده بما لا يهمننا التعرض له.

ثم إن في المقام مسائل:

الأولى: يستثنى من حرمة الطيب خلوق الكعبه، استثناء غير واحد كما في الجواهر، وبلا خلاف يعرف كما في المستند، وإجماعاً محكياً كما في الحدائق، وعن الخلاف والمنتهى الإجماع عليه.

والكلام فيه تاره في موضوعه، وأخرى في حكمه، أما حكمه فيدل عليه جملة من النصوص:

كصحيح حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن خلوق الكعبه وخلوق القبر يكون في ثوب الإحرام، فقال: «لا بأس به وهما طهوران»(٤).

قال في الحدائق: والظاهر أن المراد بالقبر قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)(٥).

قلت: ولو لم يكن ذلك ظاهراً، لكن اللازم القول به، لأنه القدر المتيقن من جواز الطيب في ثوب المحرم بعد عموم حرمة الطيب حتى على

ص: ٣٣٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٥ باب ١٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١٢
- ٢- التهذيب: ص ٢٩٨ ح ١٠٠٨، الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٣ باب ٣ من أبواب كفارات ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٤ باب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩٨ باب ٢١ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٥- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٢٠

المختار من كونه أربعه، إذ الخلق مشتمل على الزعفران كما سيأتي، هذا مضافاً إلى عدم بعد ما استظهره لكون المرسوم تطيب قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لا قبور الموتى بقول مطلق.

وصحيح عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن خلوق الكعبه يصيب ثوب المحرم، قال: «لا بأس به، ولا يغسله فإنه طهور»^(١).

وصحيح يعقوب بن شعيب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبه، فقال: «لا يضره ولا يغسله»^(٢).

وصحيح ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه سئل عن خلوق الكعبه للمحرم يغسل منه الثوب، قال: «لا هو طهور»، ثم قال: «إن بثوبى منه لطخا»^(٣).

وموثق سماعه، أنه سأله يعنى الصادق (عليه السلام)، عن الرجل يصيب ثوبه من زعفران الكعبه وهو محرم، قال: «لا بأس به، وهو طهور فلا تتقه أن يصيبك»^(٤).

وخير عبد الغفار المتقدم: «وخلوق الكعبه لا بأس به»^(٥).

وإن استظهر في الحدائق عدم كونه من تتمه الخبر.

ص: ٣٣٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٨ باب ٢١ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٨ باب ٢١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ باب ٢١ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ باب ٢١ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٥- التهذيب: ج ٥ ص ٢٩٩ باب ما يجب على المحرم ح ١٣

وأما موضوعه، فقد قال في الجواهر: وهو ضرب من الطيب مائع فيه صفره، كما عن المعرب والمغرب (١).

وعن النهاية: إنه طيب معروف من الزعفران وغيره من أنواع مركب من الطيب، وتغلب عليه الحمرة والصفرة (٢).

وعن ابن جزله الخطيب في منهاجه: إن صفته زعفران ثلاثه دراهم، قصب الذريره خمسه دراهم، أشنه درهمان، قرنفل وقرفه من كل واحد درهم، يدق ناعماً وينخل ويعجن بماء ورد ودهن حتى يصير كالدهن في قوامه، والدهن هو السمس المطحون أن يعصر ويستخرج دهنه، انتهى.

وفي المقام فروع:

الأول: مقتضى ما عرفت من صحيح حماد وما يأتي في الفرع الرابع جواز الإحرام في ثوب ملطخ بخلوق قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو الظاهر من الحدائق كما عرفت، وحكاها في الجواهر عن ابن سعيد.

الثاني: مقتضى المختار من انحصار المحرّم من الطيب في أربعة، لا إشكال في سائر ما يسمى طيباً، وإن كان عطر الورد الذي هو أكثر طيباً من الزعفران ونحوه، ويؤيده ما سيأتي في النبات من استثناء الخزامى ونحوه الذي لا إشكال في كونه من أشد أنواع الطيب ريحاً، فتأمل.

الثالث: لا يبعد القول بكراهه مطلق الطيب، لما يستفاد من جمله من الأخبار، نعم ما سيأتي من استثناء الخزامى ونحوه يستفاد منه عدم الكراهه أيضاً.

الرابع: لا فرق بين خلوق الكعبه وزعفرانها، كما نص على ذلك المحكي

ص: ٣٣٤

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٢١

٢- النهاية

عن التهذيب والنهائية والسرائر والتحرير والمنتهى والتذكرة، لاشتغال الخلق على الزعفران كما عرفت، وما في الجواهر من صحيح يعقوب بن شعيب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن خلق القبر يكون في ثوب الإحرام، قال: «لا بأس بهما، هما طهوران»^(١).

وخبر سماعه، سأله أيضاً عن الرجل يصيب ثوبه زعفران الكعبه وهو محرم، فقال: «لا بأس به وهو طهور، فلا تتقه أن يصيبك»^(٢).

الخامس: لا فرق في استئمان خلق الكعبه بين حاله الطواف وحاله الصلاه وحاله الجلوس ولو كان للاستئمان، لإطلاق النص والفتوى.

السادس: لو طيب الكعبه بغير الخلق والزعفران، كما لو طيبت بالمسك أو الورد، أو سائر الطيب على المشهور، فهل يكون حكمه حكم الخلق، كما عن الشيخ والعلامة في المنتهى والتذكرة والدروس، وميل المدارك، بل في الحدائق نسبتته إلى تصريح جمع من الأصحاب مع ميله إليه، أم لا، فلا يجوز، كما عن المسالك وكشف اللثام، ومال إليه الذخير، احتمالان.

استدل للاول: بفحوى صحيحه هشام بن الحكم: «لا بأس بالريح الطيبه فيما بين الصفا والمروه من ريح العطارين، ولا يمسك على أنفه»^(٣)، فإنه لو جاز ذلك بالنسبه إلى ريح العطارين كان ريح الكعبه أولى، وبعسر تجنبه، وبمنافاه القبض على الأنف لاحترامها، وبظاهر قولهم (عليهم السلام): «هو طهور» الذي يشم منه أنه التطهير،

ص: ٣٣٥

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٢١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ ح ٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

الذى أمر الله إبراهيم وإسماعيل للطائفين وغيرهم، والمراد به تنزيهه عن المنافيات التى منها وجود الريح المنتنه الحادته من بدن الناس.

وللثانى: بعدم الدليل، بعد عموم ما دل على التحريم، وعدم اقتضاء ما ذكر للخروج عن العموم.

لكن القول الأول أقرب.

السابع: لا- فرق بين خلق الكعبه وثوبها وبابها، وهل خلق جدران البيت وأثواب خدمتها كذلك أم لا، احتمالان، من العله المتقدمه وعدم بعد كون المراد بالكعبه أعم من ذلك، ومن أن الاقتصار على القدر المتيقن من المستثنى خلق نفس الكعبه وما يتبعها.

لكن لا يبعد الأول، خصوصاً إذا كان خلق ثوب الخدمه متعمداً إليهم من نفس الكعبه، ومثله الخلق المتعدى عن الكعبه إلى غيرهم ما دام كان هناك، أما لو خرج فالأحوط اجتناب الغير عنه.

الثامن: لو أتى هو بالخلق من خارج البيت لتطيب البيت، أو جاء به غيره، فلا إشكال فى جواز استشمامه بعد اللطخ بالكعبه.

وهل يجوز قبل ذلك مطلقاً، أو لا- يجوز مطلقاً، أو يفصل بين ما لو كان فى البيت ولم يستعمل بعد، وبين ما لم يدخل، فيه احتمالات، من إطلاق خلق الكعبه لما قبل اللطخ، فإن الإضاافه يكفى فيها أدنى ملاسه ولو كانت المشارفه، ومن أن المتيقن صوره اللطخ، ومن أنه لو كان فى البيت صدق خلق الكعبه دون ما لو كان خارجه، والأحوط الثانى وإن كان لا يبعد الثالث.

التاسع: الظاهر عدم الفرق بين قصد الأخذ من الخلق يالصاق النفس بالكعبه، وبين عدم قصده، للإطلاق.

العاشر: لا يفرق بين مس الخلق بالإحرام أو بالبدن، فكونه تدهيناً بما فيه

طيب غير مضر.

ومنه يعلم عدم الفرق بين المس والاستشمام. نعم لا إشكال في عدم جواز أكله، لأن المستثنى هو الاستشمام واللطخ لا الأكل.

الحادى عشر: لو أخذ قطعه من ثوب الكعبه وهو ملطخ بالخلوق، فالظاهر جواز شمه ولو بعد إخراجه من المسجد، لإطلاق النص الشامل له، أو المناط.

الثانى عشر: لو شك فى أن الريح الطيبه التى بثوبه من الخلق أو غيره، فالظاهر لزوم الاجتناب للشك فى كونه من مصداق المخصص.

الثالث عشر: لا فرق فى جواز استشمام الخلق بين من كان داخلاً فى البيت أو خارجاً عنه للإطلاق.

(الثانيه): يستثنى أيضاً من الطيب المحرم: ما يستشم من العطر فى سوق العطارين، كما صرح به غير واحد، ويدل عليه بعض النصوص:

كصحيحه هشام بن الحكم المتقدمه فى أول الطيب.

وخبر الجعفریات، بسنده عن على (عليه السلام): أنه سئل هل يجلس المحرم عند العطار، قال: «لا إلا أن يكون ماراً» (١).

وفى المقام فروع:

الأول: إنه إنما لا يجوز الاستشمام من ريحه (٢) فيما إذا كان ريحه من أحد المحرمات، أما لو كان من ريح غير المحرم فالظاهر عدم البأس، وهو الظاهر من الفقهاء، إذ ليس هذا محرماً مستقلاً، بل من توابع حرمه الطيب.

الثانى: لا يجوز الجلوس عند العطار، كما فى خبر الجعفریات، وبه يقيد إطلاق صحيح هشام، وبه أفتى بعض، بل هو الظاهر من الجواهر أيضاً.

ص: ٣٣٧

١- الجعفریات: ج ٢ ص ٧١ سطر ٢

٢- اى عند الجلوس أما عند المرور فقد عرفت جواز الاستشمام

نعم يجوز الجلوس إذا أمسك على أنفه، لما تقدم من أنه ليس محرماً مستقلاً بل للاستشمام، وهو غير حاصل مع الإمساك، وسيأتي ما يدل على ذلك.

الثالث: هل يفرق بين سوق العطارين الذى بين الصفا والمروه، وبين السوق الذى فى مكة، ظاهر خبر الجعفرىات عدم الفرق، لكن مقتضى عموم ما دل على حرمة الطيب، وأخذ الأنف من الرائحة الطيبة، بعد عدم استثناء غير ما بين الصفا والمروه الفرق، ولا يبعد القول به.

الرابع: الظاهر عدم الفرق بين ريح العطارين الذين يدخل فيهم غيرهم، كما لو كان هناك بزاز يستعمل العطر أيضاً، وبين العطارين الذين لا يدخل فيهم غيرهم، كما أنه لا فرق بين العطار الذى له غير العطر، وبين من يبيع العطر فقط، من غير فرق بين أن يكون له دكان أو قاعداً على الأرض.

الخامس: لا يشترط أن يكون العطار فى ما بين الصفا والمروه، فلو كان هناك سوق فى جنب ما بين الصفا والمروه بحيث يأتى ريح عطاريه إلى هناك لم يلزم أخذ الأنف.

وفى العكس بأن كان بين الصفا والمروه العطارون، بحيث تأتى الريح إلى الخارج وهو فى الخارج، فهل يجب أخذ الأنف أم لا، احتمالان، من إطلاق صحيح هشام، ومن عدم بُعد انصرافه إلى صورته المرور هناك.

السادس: لا فرق فى جواز شم العطر هناك بين كون ذهابه عمداً لذلك أم لحاجه أم لسعى، للإطلاق، كما أنه يجوز الدنو من العطار فى المسير لاستشمام ريح أكثر.

السابع: لو كان منزله فى سوق العطارين بحيث لا يزال يستشم العطر، فهل يجب عليه (١) أخذ الأنف دائماً، أو يكون ذلك من المستثنى، احتمالان، وإن كان لا يبعد الأول، لإطلاق الأدله، اللهم إلا أن يكون حرجاً، ولم يتمكن من تغيير

منزله أو الخروج في غالب الأوقات، حتى لا يكون الباقي حرجاً، فإنه يستثنى لقاعده الحرج.

الثامن: مقتضى ما تقدم (11) عدم الفرق بين خارج البيت وداخله، فيلزم أخذ أنفه من ريح العطارين ولو كان داخل البيت.

التاسع: مثل هذه الأزمنة التي ارتفع السوق من بين الصفا والمروه وليس هناك عطار، هل يجوز أن يُقعد عطاراً هناك يستشم ريحه عند المرور أم لا، احتمالان، من ظاهر كون الحكم حرجياً فلا يجوز، ومن الإطلاق فيشمل ما نحن فيه، والأحوط الترك.

العاشر، هل يفرق بين العطار في السوق، وبينه على نفس الصفا والمروه، فلو كان على نفس الصفا مثلاً عطار يستشم منه الريح إن صعد، فهل يجوز ذلك، الظاهر نعم لشمول «ما بين» في صحيح هشام له.

الحادى عشر: لو كان المحرم هو بنفسه عطار هناك، لم يجزله الجلوس على دكانه حال الإحرام، إلا إذا أخذ على أنفه، كما لا يجوز فتح دكانه إذا استلزم الزيادة على المرور، نعم يجوز له ذلك إذا كان في طريقه بحيث لم يستلزم الزيادة على المرور.

الثانى عشر: انما يجوز استشمم الريح التي هناك، أما أن يأخذ مسكاً أو نحوه ويشمه هناك فلا، لعدم شمول صحيح هشام له.

الثالث عشر: لا فرق بين كون العطر في الدكان ونحوه، أو ملقى على الأرض لإطلاق الصحيح. نعم لا يجوز حينئذ المشى عليه إذا كان يلصق أثره بالرجل، لأن الجائر هو الشم لا الاستعمال.

ص: ٣٣٩

١- من حرمه الاستشمم عند الجلوس وجواز ذلك عند المرور فحسب

(الثالثه): ويستثنى أيضاً من الطيب المحرم ما اضطر إلى شمه أو استعماله أو أكله، كما صرح به غير واحد، بل عن كشف اللثام الاتفاق عليه، ويدل عليه جملة من النصوص، كصحيح إسماعيل بن جابر، وكانت عرضت له ريح في وجهه من عله أصابته وهو محرم، قال: فقلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الطيب الذي يعالجني وصف لي سعوطاً فيه مسك، فقال: «تسعت به» (١١).

وبهذه الصحيحه تسقط صحيحته الثانيه عن الدلاله، فعنه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن السعوط للمحرم وفيه طيب، فقال: «لا بأس» (٢). فإن قوه احتمال اتحاد الخبرين مانع عن الأخذ بإطلاق الثاني، وليس هذا من باب تقديم المطلق على المقيد، إذ ليس الصحيح الأول مقيداً، بل هما من قبيل أكرم العلماء وأكرم زيداً، وإلا كان اللازم تخصيص الأخبار الناهيه بهذه الصحيحه.

ولما ذكر من الوجه ترى غير واحد من الفقهاء حمل الثاني على الأول. قال الصدوق: وإن اضطر المحرم إلى سعوط من ريح يعرض له في وجهه، أو عله تصيبه، فلا بأس أن يتسعت به (٣)، انتهى. وهكذا حملة الشيخ وغيره.

ثم إنه سيأتى في حرمه الكحل ما يدل على ذلك أيضاً.

وفي المقام فروع.

الأول: إن الصحيحه وإن كان موردها خاصاً، إلا أن عموم رفع العسر والحرج والضرر، موجب لتعميم الحكم من جهه كل من المرض والطيب فلو كان المرض غير ريح الوجه والطيب غير المسك جاز.

الثاني: المناط في الاضطرار هو العرفي لا الحقيقي الدقي، حتى يلزم أن

ص: ٣٤٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٧ باب ١٩ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٧ باب ١٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الفقيه: ج ٢ ص ٢٢٤ الباب ١٨ في ما يجوز للمحرم... ح ٢٥

يكون المرض خطراً والعلاج منحصراً، لصدق الاضطرار بدون ذلك، ويؤيده عدم تفصيل الإمام (عليه السلام).

الثالث: فى المقام جملة من الروايات مشتملة على بعض الأحكام التى هى خلاف القاعده المذكوره.

كصحيح الحلبي، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يكون به الخرج فيتداوى بدواء فيه زعفران، فقال: «إن كان الغالب على الدواء الزعفران فلا، وإن كان الأدوية غالبه عليه فلا بأس» ((١)).

فإنه ليس المناط الغلبه، بل المناط الاضطرار، فلو كان مضطراً جاز وإن كان الزعفران الغالب، وإن لم يكن مضطراً لم يجز وإن كانت الأدوية الغالبه.

وصحيح معاوية بن عمار، فى محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج، قال: «إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، وإن كان فعله بعمد فعليه دم شاه يهريقه» ((٢))، فإنه مع معارضته للأخبار الداله على العفو عن الجاهل، وأنه لا كفاره عليه فى شىء من محرمات الإحرام إلا الصيد، يخالف أخبار الاضطرار الداله على عدم الكفاره.

وعن الكافى، عن أبان، عمن أخبره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اشتكى المحرم فليتداو بما يحل له إن كان يأكله وهو محرم» ((٣)).

وعنه، عن الكنانى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اشتكى المحرم فليتداو بما يأكل وهو محرم» ((٤)).

ص: ٣٤١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٤ باب ٦٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٥ باب ٤ من أبواب كفارات الإحرام ح ٥

٣- الكافى: ج ٤ ص ٣٥٩ باب العلاج للمحرم... ح ٤

٤- الكافى: ج ٤ ص ٣٥٨ باب العلاج للمحرم... ح ١

أقول: أما صحيح الحلبي فلا يبعد حمله على استهلاك الزعفران وعدمه، فيكون منزلاً على عدم صورته الاضطرار، ومنه يعلم أن الغلبه هي غلبه الاستهلاك لا غلبه الوزن أو الريح أو الطعم أو اللون.

قال في الحدائق: ظاهر هذه الروايه ينافي ما تقدم من روايات إسماعيل بن جابر، ويمكن الجمع إما بتخصيص إطلاق تلك الروايات بما دلت عليه هذه الروايه من التفصيل، والظاهر بعده، أو حمل هذه الروايه على عدم الضروره التامه، ولعله الأقرب (١)، انتهى.

وفى الجواهر: أما إذا استهلك على وجه لم يبق شيء من صفاته، لم يحرم للأصل بعد عدم صدق أكله واستعماله (٢)، ثم استشهد بروايه الحلبي المزبوره.

وقريب منه في المستند وعن الذخيره وغيرها.

وأما صحيح معاويه فهو خارج عن محل الكلام الذي هو الطيب.

وأما الخبران فاللازم حملهما على عدم صورته الاضطرار جمعاً، والله العالم.

الرابع: لو اضطر إلى الطيب استعماله بقدر الضروره، فلو اضطر إلى أكله لم يستعمله طلياً، أو طليه لم يأكله وهكذا، لأن الضرورات تقدر بقدرها.

ولو اضطر إلى أكله أو لمسها قبض على أنفه كما في الشرائع والحدائق والمستند والجواهر، بل ربما نسب إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، قالوا: لأن الاضطرار إلى أحدهما لا يبيح الآخر مع حرمة الجميع فيقتصر على محل

ص: ٣٤٢

١- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٢٤

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٢٣

الضروره.

وبعبارة أخرى: إن الخارج من دليل الحرمة هو القدر المضطر منه، الذي هو الأكل أو اللمس أو نحوهما، فيبقى الباقي الذي منه الشم داخلاً في دليل التحريم، مضافاً إلى جملة من النصوص، كصحاح الحلبي وهشام ومحمد بن إسماعيل المتقدمات في أول الطيب.

وصحيحه الحلبي، ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبة، ولا يمسك على أنفه من الريح الخبيثة» (١). إلى غير ذلك.

لكن ربما يقال: إن إطلاق دليل استعمال المضطر، وعدم شمول هذه الأخبار لمثل المستعمل اضطراراً، لانصرافها إلى الطيب البدوي لا الذي يريد أن يستعمله، مع عدم كون الشم لمن يستعمله استعمالاً زائداً، بخلاف نحو الأكل لمن اضطر إلى لمسها أو العكس، قاض بعدم لزوم أخذ الأنف.

ثم على القول بوجوب أخذ الأنف فإنما هو في غير صورته الحرج، وإلا- لم يجب، كما صرح به في الحدائق، ومنه صورته الاضطرار إلى السعوط، فإنه لا يمكن أخذ الأنف، اللهم إلا أن يقال بأنه يستعمله ثم يأخذ أنفه، لأن لمرور الهواء مدخلاً.

الخامس: لو اضطر إلى قسم خاص من الطيب، لم يحز استعمال قسم آخر، لأنه غير المضطر إليه، والضرورات تقدر بقدرها.

نعم لو اضطر إلى أحدهما، أو إلى مثقال من الزعفران أو نصفه مثقال من الزعفران والمسك، جاز الأمران تخييراً، لعدم دليل على كون استعمال أحدهما

ص: ٣٤٣

أولى من استعمال كليهما.

وكذلك لو اضطر إلى استعمال الطيب مره لم يجز استعماله أكثر.

ولو اضطر إلى استعمال أو استعمالين، كما لو اضطر إلى أن يأكله أو يدلك بدنه ويسعط، فهل يقدم الأقل استعمالاً أم لا، احتمالان، وإن كان الأقرب التخيير.

ونحوه لو اضطر إلى استعمال مثقال أكلاً، أو خمسه مثاقيل دلماً.

وهل الاضطرار إلى المرتبه الضعيفه مجوز للمرتبه القويه، كما لو اضطر إلى مسك ريحه ضعيف، وكان هناك مسك ريحه أقوى، الظاهر نعم، لأن الاضطرار إلى الطيب مجوز، ولا دليل على عدم جواز المرتبه الشديده، فتأمل.

السادس: تقدم الاختلاف في حقيقه المسك في كتاب الطهاره، ومنه يعلم أن المسك المحرم استعماله هنا أى أقسامه فراجع.

السابع: لو اضطر إلى أحد المحرمين، إما استعمال الطيب أو لبس المخيط مثلاً تخير، لأن الاضطرار إلى الجامع اضطرار إلى أفراد.

الثامن: لو اضطر إلى الطيب قبل الإحرام بحيث كان استعماله في ذلك الوقت يكفى عن استعماله بعده ولا يبقى أثره إلى ما بعد الإحرام، فهل يجب حتى يكون تأخيره حراماً أم لا، احتمالان، من أنه مقدمه للواجب، فيكون كمن تمكن من تحصيل الماء فلم يحصل. ومن أن التكليف بالاجتناب لم يتوجه إليه فعلاً، وبعد الإحرام يكون له تكليف جديد إذا تمكن من الترك، فلا يجب، وهذا لا يخلو من قرب.

التاسع: لو اضطر إلى استعمال الطيب بالسعوط أو الدلك أو نحوهما ثم رفع الاضطرار وأثره باق، يجب إزالته، لعدم الفرق في حرمه الطيب بين الابتداء والاستدامه.

العاشر: يحرم على الغير ذلك الطيب بالمحرم، لأنه مقدمه للحرام،

لكن إذا جاز للمحرم بضروره ونحوها جاز لذلك الغير، لارتفاع الحرمة، وليس هذا من قبيل المحرم على الطرفين ابتداءً حتى لا يجوز لطرف باضطرار طرف آخر.

الحادى عشر: لا فرق فى تجويز الاضطرار بين الابتداء والاستدامه، فلو كان مضطراً ما قبل الإحرام، جاز له استعماله وبقاؤه إلى بعد الإحرام إذا كان الاضطرار باقياً.

الثانى عشر: لو اضطر إلى الطيب فأكل ثم رفع الاضطرار، لا يلزم عليه الاستفراغ، لأنه ليس من استعمال الطيب المحرم بقاؤه فى الجوف. كما أنه لو احتقن لم يلزم عليه حفظ نفسه، بعدم الرجوع إلى أن يقصر.

وهل يجوز ذلك؟ احتمالان، من أنه استعمال للطيب بتلوث فمه وشفته أو جسمه، ومن أنه لا يسمى استعمالاً عرفاً.

الثالث عشر: لا فرق بين أقسام الاضطرار من الأكل والشرب والسعوط والاحتحال والتقطير فى الأذن والحقنه والدلك بالجسم والضرب بالإبره وغيرها.

الرابع عشر: لو كان رفع الاضطرار يحصل بشم خلوق الكعبه أو مسه بجسمه أو شم ريح العطارين بين الصفا والمروه لم يجز غيره، لأنه غير مضطر إلى المحرم، فيكون كما لو اضطر العطشان إلى شرب الخمر أو الماء فإنه لا يجوز له شربها.

(الرابعه): يجب اجتناب المحرم الطيب شماً وتطيباً وأكلاً- ولو فى الطعام، وفاقاً للشرائع والحداثق والجواهر والمستند، بل فى الأخير دعوى عدم الخلاف فيه، بل عن التذكرة دعوى الإجماع عليه.

ويدل على ذلك جملة من الأخبار المتقدمه.

فيدل على الأول صحاح ابن

عمار.

وعلى الثانى روايه الحسن بن زياد.

وعلى الثالث صحاح ابن عمار وصحيحه زراره وغيرها مما تقدم.

بل ويحرم أيضاً إطلاع الثوب به، بغير خلاف كما فى المستند. ويدل عليه صحيحه ابن حماد وغيرها مما تقدم ويأتى.

وهل يحرم جميع أنحاء الاستعمالات الأخر من المس والحقنه والتزريق بالإبره ونحوها، كما هو الظاهر من بعض، بل ربما تشير عبارته المستند إلى الإجماع عليه، ومثله عبارته الجواهر، حيث قال: معلوميه حرمة مسه بالإجماع بقسميه والنصوص، ولو بالباطن كباطن الجرح والاحتقال والاحتقان والاستعاط (١١) إلخ، أو لا، كما هو الظاهر من المستند، احتمالان، الأقوى الأول.

أما المس فقد صرح به فى جملة من الأخبار المتقدمه فى أول باب الطيب، بل عن الذخير: لا أعرف خلافاً بين الأصحاب فى تحريم مس الطيب.

وأما غيره فلما دل على وجوب اجتناب المحرم عن الطيب، كدعاء الإحرام وغيره، المؤيد بتحريم كل فرد من أفراد استعمالاته فى الأخبار، فى ما وقع مورد السؤال، أو ابتداء الإمام (عليه السلام) به.

نعم النظر حيث ليس من الاستعمال لا بأس به.

وأما ما فى المستند من أنه إن ثبت فيه إجماع أو حرم لأجل استلزامه الاستشمام، وإلا فلا دليل عليه، فقد ظهر ما فيه مما ذكرناه.

ثم إن المحرم استعمال المحرم له بالاستعمالات المذكوره، أما بيعه أو شراؤه أو ذلكه ببدن محل أو محرم يجوز له بآله ونحوها، مما لا يتعدى إليه حتى ريحه

ص: ٣٤٦

أو طبخه أو أنحاء ذلك من التصرفات، فلا إشكال فيه، لخروجها عن مورد النص والفتوى. وقد صرح ببعض ذلك الجواهر.

وفي المستند: يجوز للمحرم شراء الطيب والنظر إليه، بلا خلاف يعرف، وعن بعضهم الإجماع عليه، ويدل عليه الأصل، وصحيحه محمد بن إسماعيل المتقدمه، انتهى.

وقال في الجواهر: قد عرفت سابقاً وجوب اجتنابه في مطلق استعماله للتطيب، ولو بحمل ما فيه طيب من غير أن يمس ثوبه ولا بدنه، ولكن تظهر رائحته عليه بحمله.

وكذا التبخر أو لبس ثوب مطيب بصيغ فيه، أو غمس أو ذر أو غير ذلك مما يكون به مطيباً، بل عن التذكرة إجماع علماء الأمصار على حرمة ثوب فيه طيب، لخبر حماد بن عثمان السابق، ومفهوم خبر الحسين بن أبي علاء، عن ثوب المحرم يصيبه الزعفران ثم يغسل، قال: «لا بأس به إذا ذهب ريحه»^(١).

وخبر إسماعيل بن الفضل: عن المحرم يلبس الثوب قد أصابه الطيب، قال: «إذا ذهب ريح الطيب فلا بأس فليلبسه»^(٢)، وغير ذلك، انتهى^(٣).

(الخامسة): هل المناطق جسم الطيب أو ريحه أو لونه، لا إشكال في الحرمة لو اجتمعت الثلاثة، كما لا إشكال مع اجتماع الجسم والريح.

وكذا لا ينبغي الإشكال إذا كان ريحه فقط ولو بدون اللون، لتعلق الحكم

ص: ٣٤٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٢ باب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٣ باب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٣٣

فى جملة من الروايات على الريح، كخبرى الحسين وإسماعيل المتقدمين فى المسأله الرابعه، وغيرهما.

وحينئذ فىبقى الكلام فى بقاء الجسم فقط بلا لون أو معه، وبقاء اللون فقط.

أما الجسم فقط فقد اختلفوا فيه، فعن الخلاف والتحرير والمنتهى وموضع من التذكرة، حرمة أكل ما فيه طيب وإن زالت أوصافه، لعموم النهى عن أكل ما فيه طيب أو زعفران أو مسه، بل عن المنتهى دعوى الإجماع عليه.

وفى الحدائق والجواهر جوازه، بل ادعى فى الثانى مظنه الإجماع عليه.

أقول: لكن الأقوى الأول، لصدق الزعفران والمسك ونحوهما عليه.

نعم لو قلنا بعموم الطيب لم يبعد ذهاب الاسم بذهاب الوصف فتأمل، ومن ذلك يعرف عدم الفرق بين بقاء الجسم بلونه وعدمه. نعم إذا سلب الاسم لسلب اللون والريح جاز، لانقلاب الحقيقة عرفاً.

أما اللون فقط فالظاهر عدم العبء به، لعدم صدق كونه زعفراناً مثلاً ولا طيباً، مضافاً إلى ما عرفت من تعليق الحكم فى خبرى الحسين وإسماعيل على الريح.

لا يقال: فلا عبء بالجسم ذى اللون العديم الريح.

لأننا نقول: الغالب عدم بقاء الجسم فى الثوب، فالخبران ناظران إلى صورته عدم الجسم.

(السادسه): قد تقدم جواز جلوس المحرم عند العطار أو المتطيب أو العطر أو اجتيازه من عند أحدهم إذا أمسك على أنفه، لدلاله جملة من النصوص عليه، فما عن المبسوط والاستبصار والسرائر والجامع من عدم الوجوب فى غير محله.

وان استدلل له بالأصل، وصحيح هشام بن الحكم، إذ الأصل مقطوع بالدليل، والصحيح في ما بين الصفا والمروه لا مطلقاً.

(السابعة): يجب إزاله ما أصابه من الريح الطيب فوراً، إما بتبديل الثوب أو غسله والبدن، كما عن العلامة التصريح به، وتبعه الجواهر، وذلك لما عرفت من حرمة الاستداه كالابتداء، لإطلاق دليل التحريم.

وهل يجوز إزالته بنفسه، كما عن التهذيب والتحرير والمنتهى والمستند والحدائق، أو لا يجوز بل يلزم أمر الحلال بغسله أو غسله بآله، كما عن الدروس ومال إليه الجواهر؟ الأقوى الأول لجمله من النصوص.

كصحيح ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) في محرم أصابه طيب، فقال: «لا بأس أن يمسحه بيده أو يغسله»^(١).

وصحيحه الآخر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في المحرم يصيب ثوبه الطيب، فقال: «لا بأس أن يغسله بيد نفسه»^(٢).

وخبر عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «لا بأس أن يغسل الرجل الخلق عن ثوبه وهو محرم»^(٣).

وخبر إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم يمس الطيب وهو نائم لا يعلم به، قال: «يغسله وليس عليه شيء»، وعن المحرم يدهنه الحلال بالدهن الطيب والمحرم لا يعلم، قال: «يغسله أيضاً وليحذر»^(٤).

ص: ٣٤٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ باب ٢٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ باب ٢٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ باب ٢٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٩٩ باب ٢٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

وخير الجعفریات بسنده، عن علی (علیه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبصر رجلاً من أهل اليمن عليه جبه وهو متخلص، فأمره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يغسل الخلق وينزع الجبه ولم يأمره بكفاره» (١).

وأما الاستدلال للقول الآخر بحرمه مس الطيب نصاً وفتوى، فهو مردود بتخصيص هذه الأخبار لتلك، كتخصيص هذه الفتاوى لتلك.

(الثامنة): لو دار الأمر بين الطهارة الحديثية وبين إزالة الطيب، لقله ما عنده من الماء بحيث لا يكفي إلا لأحدهما.

فعن التذكرة والمدارك (٢): تقديم الغسل، والتيمم بدلاً عن الغسل أو الوضوء، قال: لأن للطهارة المائيه بدلاً، ولا بدل للغسل الواجب.

وفي الحدائق (٣): التفصيل بين الوقت وخارجه، فإن كان في الوقت فالأظهر تقديم الوضوء، لأنه مخاطب به في تلك الحال، والتيمم غير مشروع لأنه واجد للماء، ويسقط وجوب الإزالة للضرورة. وإن كان قبل الوقت فلا يبعد وجوب الإزالة، لأنه في هذه الحال غير مخاطب بالطهارة، والخطاب بوجوب الإزالة متوجه إليه ليس له معارض، انتهى.

وفي الجواهر: التخيير.

أقول: أما في خارج الوقت فيقدم الإزالة لأنه واجب فعلى، فلا يعارضه واجب شأني، وأما في الوقت فإن التخيير وإن كان أقرب لعدم تماميه دليل أحد الأمرين، إلا أن الأحوط تقديم الإزالة، والله العالم.

ص: ٣٥٠

١- الجعفریات: ج ٢ ص ٦٩ سطر ٨

٢- المدارك: ص ٤٥٥ س ١٢

٣- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٢٧

(التاسعه): لا فرق فى حرمه الطيب على الثوب بين أن يشم رائحته أو لا، ولا بين أن يكون على ثوب الإحرام أو الثوب الزائد، ولا بين أن يكون على الثوب أو النعل، ولذا كان المحكى عن التذكرة والمنتهى والتحرير أنه لو داس بنعله طيباً فعلق بنعله أثم وكفر، للإطلاق.

(العاشره): الذى ليس له قوه الشم بحيث لا يشم الريح طيبه وخبيثه، هل يجب عليه أخذ الأنف فى موضع الريح أم لا، احتمالان، من إطلاق النصوص والفتاوى، ومن احتمال الانصراف إلى صورته الشم، لأنه التلذذ المنهى عنه، ولا بعد فى كون القبض على الأنف من جهه أن لا يتلذذ.

(الحاديه عشره): لو قبض أنفه وأدخل الطيب فى فمه بحيث يشم رائحته من الداخل لم يجز، لأن الظاهر أن المناط الاستشمام، ولا خصوصيه للأنف بما هو هو، وعلى هذا فلو كان مشوه الخلقه، بحيث يشم من غير منخره لزم قبضه.

(الثانيه عشره): لو فرش فوق الثوب المطيب فرشاً يمنع الرائحة والمباشره، جاز الجلوس والنوم والركوب عليه، كما عن التذكرة والمنتهى وفى الحدائق، لأنه لا دليل على حرمه مثل هذا.

نعم لو كان الحائل بين الطيب والبدن ثوب الإحرام لم يجز، لاكتسابه الريح، كما أفتى به من ذكر، فما عن الذخيره من التردد لا وجه له.

وبهذا يعرف أنه لو لم يكن يتعدى الريح، كما لو كان جلس على الفاره بجلدها بحيث لا يتعدى الريح أصلاً جاز، إذ لا دليل على الحرمة، كما صرح به المستند.

(الثالثه عشره): قد عرفت فيما تقدم عدم حرمه غير الأربعة من أقسام الطيب، كما عرفت عدم كراهه غيرها، وحينئذ فنقول: الظاهر أن الطيب المكروه على

المختار أو المحرم على المشهور، هو ما يسمى طيباً عرفاً، فالرياحين والفواكه وما لا يسمى طيباً من الأدوية خارج عن الحكم المذكور، فلا كراهه كما لا حرمة، وفي جملة من النصوص إشاره إلى ذلك.

نعم بعض النصوص دل على كراهه الريحان والإذخر.

فعن معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا بأس أن تشم الإذخر والقيصوم والخزامى والشيخ وأشباهه وأنت محرم»^(١).

وعن حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يمس المحرم شيئاً من الطيب ولا الريحان ولا يتلذذ به»^(٢).

وعن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا تمس ريحاناً وأنت محرم»^(٣).

وعن حريز قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يشم الريحان، قال: «لا»^(٤).

وعن عماد بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم يأكل الأترج، قال: «نعم»، قلت له: رائحه طيبه، قال: «الأترج طعام ليس هو من الطيب»^(٥).

وعن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

ص: ٣٥٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠١ باب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠١ باب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٢ باب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٢ باب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٢ باب ٢٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

سألته عن التفاح والأترج والنبق وما طاب ريحه، فقال: «بمسك على أنفه ويأكله» (١).

وعن إبراهيم بن سفيان، إنه كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام): المحرم يغسل يده بأشنان فيه إذخر؟ فكتب: «لا- أحبه لك» (٢).

وقد اضطراب كلام الفقهاء في المقام، حتى أن كشف اللثام حكى وجوها تسعه:

الأول: حرمتها مطلقا.

الثاني: حرمتها إلا الفواكه.

الثالث: حرمتها إلا الرياحين.

الرابع: حرمتها إلا الفواكه والرياحين.

الخامس: حرمتها إلا الفواكه والرياحين وما لا ينبت للطيب وما لا يتخذ منها الطيب، وهي نبات الصحراء والإذخر والأبازير خلا الزعفران.

السادس: حرمتها إلا الفواكه والأبازير غير الزعفران، وما لا يقصد به الطيب ولا يتخذ منه.

السابع: إباحتها إلا سته.

الثامن: إباحتها إلا أربعة.

التاسع: إباحتها إلا خمسة، انتهى. والله العالم.

(الرابعة عشره): لا يجوز إمساك الأنف عن الرائحة الكريهة، على المشهور كما في الجواهر، بل عن ابن زهره نفى الخلاف فيه، ويدل عليه جملة من

ص: ٣٥٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٣ باب ٢٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٣ باب ٢٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

النصوص المتقدمة في أول الطيب، كصباح معاويه والحلبى وهشام.

وصحيح الحلبي، ومحمد بن مسلم جميعاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبة، ولا يمسك على أنفه من الريح الخبيثة» (١).

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم إذا مرّ على جيفه فلا يمسك على أنفه» (٢).

وربما نوقش بأن المراد عدم وجوب الإمساك في قبال وجوب الإمساك عن الريح الطيبة، لكنه في غير محله، بعد ظهور النهي والشهره والإجماع المدعى.

(الخامسة عشره): الظاهر أن العبره في الريح الطيبة والخبيثة بالعرف لا- الشواذ، فمن كان عنده بعض الرياح الطيبة خبيثة أو العكس جرى عليه حكم المتعارف، ولا اعتبار بإدراكه، لأن الحكم وارد مورد المتعارف.

الرابع من المحرمات: لبس المخيط

(الرابع من محرمات الإحرام): لبس المخيط للرجال، بلا خلاف، كما عن موضع من المنتهى والمفاتيح وشرحه والغنيه والتحرير والتنقيح، بل إجماعاً كما عن موضع ثان من المنتهى والتذكرة والدروس والمستند، ويدل على الحكم في الجملة غير واحد من النصوص:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا- تلبس وأنت تريد الإحرام ثوباً تزره ولا تدرعه، ولا تلبس سراويل إلا أن لا يكون لك إزار

ص: ٣٥٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٠ باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠١ باب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

ولا الخفين، إلا أن لا يكون لك نعلان» (١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تلبس ثوباً فيه أزرار وأنت محرم إلا أن تنكسه، ولا ثوباً تدرعه، ولا سراويل إلا أن لا يكون لك إزار، ولا خفين إلا أن لا يكون لك نعلين» (٢).

وصحيح زراره، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عما يكره للمحرم أن يلبسه، قال: «يلبس كل ثوب إلا ثوباً يتدرعه» (٣).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن لبست ثوباً في إحرامك لا يصلح لك لبسه، فلب وأعد غسلك، وإن لبست قميصاً فشقه وأخرجه من تحت قدميك» (٤).

وصحيح صفوان، عن خالد بن محمد الأصبم، قال: دخل رجل المسجد الحرام وهو محرم، فدخل في الطواف وعليه قميص وكساء، فأقبل الناس عليه يشقون قميصه، وكان صلباً، فرآه أبو عبد الله (عليه السلام) وهم يعالجون قميصه يشقونه، فقال: «كيف صنعت»، فقال: أحرمت هكذا في قميصي وكسائي، فقال: «انزعه من رأسك، ليس هذا ينزع من رجله إنما جهل» (٥).

ونحوها رواه عبد الصمد ابن بشير (٦).

وصحيح يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم

ص: ٣٥٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٥ باب ٣٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٥ باب ٣٥ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١١٥ باب ٣٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

يلبس الطيلسان المزور، فقال: «نعم» (١).

وفى كتاب على (عليه السلام): «لا يلبس الطيلسان حتى ينزع أزراره، فحدثني أبي أنه إنما كره ذلك مخافه أن يزره الجاهل عليه» (٢).

وعن الكافي والتهذيب، عن الحلبي في الصحيح مثله بدون قوله: «وحدثني أبي»، وقال: «إنما يكره ذلك مخافه أن يزره الجاهل، فأما الفقيه فلا بأس أن يلبسه» (٣).

والرضوى: «ولا تلبس قميصاً، ولا سراويل، ولا عمامه، ولا قلنسوه، ولا البرنس، ولا الخفين، ولا القباء» (٤).

إلى غير ذلك.

لكن هذه الأخبار كما تراها، إنما تدل على حرمة القميص والسراويل والقباء والثوب المزور الذي يزره، أى يعقد أزراره، والثوب المدرع الذي يدرعه أى يدخل يديه فى يديه، و(كلما أدخلت شيئاً فى جوف شىء فقد أدرعته وتدرعته تدريعا).

وأما حرمة المخيط مطلقاً، فلا دلالة لها عليها، ولذا قال فى الحدائق: ونقل فى الدروس عن ابن الجنيد أنه قيده بالضمام للبدن، وظاهر المشهور بين الأصحاب تحريم لبس المخيط وإن قلت خياطته، وأنت خير بأن الأخبار الواردة فى المسألة قاصره عن إفاده ما ذكره من العموم (٥)، انتهى.

ص: ٣٥٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٦ باب ٣٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٦ باب ٣٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٦ باب ٣٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٢٦ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٥- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٣٣

وقال في المستند: نعم ينحصر دليل الأخير (أى مطلق المخيط) في الإجماع، ولا دلالة في شيء من الأخبار على تحريم المخيط مطلقاً، كما اعترف به جماعه منهم الشهيد في الدروس، وعلى هذا فاللازم فيه الاقتصار على موضع علم فيه الإجماع، فالمنع عن مسمى الخياطه وإن قلت، كما اشتهر بين المتأخرين غير جيد(١)، انتهى.

ونحوهما كلام الجواهر، إلى أن قال: ولعله لذلك لم يذكر في المقنعه اجتناب المحرم المخيط، وإنما ذكر أنه لا يلبس قميصاً إلخ، ثم خرج عن المسألة بما ظاهره الاحتياط الاستجابي بالترك، قال: ولكن مع ذلك كله لا ينبغي ترك الاحتياط في اجتناب مطلق المخيط، ثم استثنى بعض المخيطات بما يرجع إلى عدم دليل على الحرمة(٢)، انتهى.

وفي الذخير بعد أن نقل عن ابن الجنيد تقييد المخيط بالضام للبدن قال: فقول ابن الجنيد لا يخلو عن قوه، انتهى.

وبهذا كله ظهر أنه لا دليل في المسألة لا نصاً ولا إجماعاً، وكيف يتحقق الإجماع مع عدم تعرض المفيد ومخالفه ابن الجنيد وأصحاب الحدائق والجواهر والذخير وميل الدروس كما عرفت، بل مخالفه المستند لولا الإجماع الذي عرفت ما فيه، ولذا عنوان في الوسائل الباب بما يظهر منه تردده، واعترف أخيراً بعدم دلالة الأخبار على ذلك، وتبعه المستدرک في عنوان الباب، ولا يحضرني الآن كتب الفقهاء الآخرين كي أراجعها لتبين حقيقه الحال، بل ربما يقال إن الدليل

ص: ٣٥٧

١- المستند: ج ٢ ص ٢١٥ س ٢٢

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٣٦

على الجواز، لما عرفت من صحيح زراره الناص على المطلق الذى لو عملنا بمقتضى القواعد ولم نخف الشهره ونحوها لزم القول بانحصار المحرم فى ذلك، وحمل غيره على الكراهه، خصوصاً بعد ما عن الكافى، بسنده عن عمار بن موسى، قال: سألت عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يلبس لحافاً ظهرته حمراء وبطانته صفراء، قد أتى له سنه أو سنتان، قال: «ما لم يكن ريح فلا بأس، وكل ثوب يصبغ ويغسل يجوز الإحرام فيه، وإن لم يغسل فلا» (١).

فان كون الثوب له ظهره وبطانه لا يتحقق إلا بالخياطه، وكون الكلام فى جهه الصبغ لا ينافى دلالة الروايه على المطلوب كما لا يخفى.

وإن كان هذا فى غايه الإشكال، خصوصاً بعد مرسل الدعائم: روينا عن على بن أبى طالب ومحمد بن على بن الحسين وجعفر بن محمد (عليهم السلام): «إنّ المحرم ممنوع من الصيد والجماع والطيب ولبس الثياب المخيطة» (٢).

وعن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «إنه نهى أن يتطيب من أراد الإحرام»، إلى أن قال: «وإن يمس المحرم طيباً أو يلبس قميصاً أو سراويل أو عمامه أو قلنسوه أو خفاً أو جورباً أو قفازاً أو برقعاً ثوباً مخيطة ما كان» (٣).

وقد تحصل من جميع ذلك أن المختار حرمه المذكورات فى النص، وعدم البأس بالمخيطة القليل، والاحتياط بترك المخيط الكثير، فإن مرسل الدعائم على تقدير الحجيه لا يشمل المخيط القليل، لعدم شمول الثياب المخيطة له.

وفى المقام مسائل:

ص: ٣٥٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٣ باب ٤٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٣ ذكر ما يحرم على المحرم سطر ٧

٣- الدعائم: ج ١ ص ٢٢٩ ذكر الإحرام

(الأولى): ما يصدق عليه العناوين المأخوذة في الروايات، من القباء والقميص والسرراويل ونحوها لا إشكال في حرمتها، وإن لم يكن مخيطاً، كما لو كان من اللبد الملتصق بعضه ببعض، أو نحو اللبد من الثياب القالبية المتداوله في هذه الأزمنة، كما أنه لو كان شيء يدرعه حرم وإن لم يصدق عليه أحد العناوين الخاصة، للتصريح بالنهاى عنه فى جملة من الأخبار.

ولو لم يصدق أحد العناوين، ففيه خلاف، المحكى عن العلامة المنع عليها إذا أشبه المخيط، قال: يحرم لبس الثياب المخيطه وغيرها إذا شابهها كالدرع المنسوج والمعقود كجبه اللبد والملصق بعضه ببعض حملاً على المخيط لمشابهته له فى المعنى من الترفه والنعم، انتهى.

وأشكل عليه الحدائق والجواهر والمستند إما بضعف الدليل أو الحكم، وهو فى محله.

(الثانيه): الظاهر أنه لا إشكال فى ما يستعمل لكف نزول الريح فى الأثنين المسمى فى الفارسي بـ (فتق بند)، كما قوى ذلك فى الجواهر، لعدم صدق العناوين المأخوذة فى الروايات عليه، ونحوه غيره من الأشياء الصغار لبعض الأمراض.

(الثالثه): يعتبر فى حرمة المخيط كونه محيطاً بالبدن، فكل مخيط يصدق عليه اللبس أو الإدرع كاف كما عرفت، وعليه فلا يحرم الركوب على المخيط، كما لو كان سرج فرسه وفراشه وكنته، وإن لم يكن له ساتر غيره، وكذا لو كان اللحاف مخيطاً، لعدم صدق اللبس ولا- الإدرع ولا- العناوين الخاصه كالقباء والقميص والسرراويل ونحوها، ومثله الشيء المعروف فى هذه الأزمنة بالبطانيه.

وأما التوشح والتدثر ففيه خلاف، عن ظاهر الدروس حرمة، وعن القواعد نفى الكفاره فيه، وظاهر الجواهر الجواز باعتبار عدم صدق اللبس، والإنصاف أنه يختلف فقد يصدق اللبس والإدرع وقد لا يصدقان، والمرجع العرف.

(الرابعة): هل المعتبر فى الخياطه المانع الخياطه التى لأجل الوصل والفتق، أم الممنوع مطلق المخيط ولو كان لأجل الزينه أو عبثاً، المنصرف منه الأول، وإن كان لا يبعد الصدق العرفى على الثانى، ولذا يقال خاطه أو يخيطة أو نحوهما من سائر المشتقات. وعلى هذا فالأحوط الاجتناب عن الثوب المطرز المعمول فى هذه الأزمنه، لكن بعض أقسامه المعمول عند النسج لا يصدق عليه المخيط بلا شبهه.

(الخامسه): قد تقدم الكلام فى آخر الشرح فى الثالث من واجبات الإحرام فى عقد الإزار والمئزر وخياطتهما، وهل غيرهما من سائر ما يلبسه المحرم بهذا النحو، فلا يحوز عقده، الظاهر العدم، لأن الدليل خاص بهما، فالتعدى إلى غيرهما متوقف على القطع بالمناط وهو غير موجود، فالقول بالحرمة حملاً عليهما أشبه بالقياس.

وأما العقد فى بعض خيوط الرداء والإزار المنسوج كما يتعارف ذلك عند النسج ومن قطع الخيط ثم عقده، فالظاهر عدم البأس، لعدم شمول الأدله له، كما أن العقد الذى فى زوائد الإزار أو الرداء للزينه، أو عدم تفرق الخيوط، كما هو المتعارف فى هذه الأزمنه الظاهر عدم البأس به.

(السادسه): لا فرق فى حرمة المخيط بين كون الخياطه بالإبره باليد، أو بالآله كما هو المتعارف فعلاً، أو بغير الإبره ولو السلايه، وأما رفو الثوب فهل هو من الخياطه أم لا، الظاهر التفصيل بين ما كان مثل النسج فلا إشكال، وبين ما كان بالخياطه ففيه الإشكال المتقدم، والشىء المتداول المعروف بالشيرازه لا يستبعد كونها خياطه فيشملها أدلتها.

(السابعه): إصاق فتوق الثوب بالصمغ ونحوه لا يلحقه بالمخيط، فتتوقف

حرمته على صدق سائر العناوين المأخوذه كالإدراع ونحوه.

وأما الرقاع المخيطه فى الثوب فيتوقف على إطلاق لبس المخيط، والظاهر أن القليل منها لا- يوجب الصدق، كما لا يوجب الصدق خياطه الأزرار بالطيلسان، وليس إخراجها فى النصوص من باب التخصيص بل من باب التخصيص.

(الثامنه): تحرم الدرود الحديدية والأثواب الجلديه والنايلونيه والنباتيه ونحوها، لصدق الإدراع وإن لم يصدق المخيط والسراويل والقميص والقباء ونحوها.

(التاسعه): المحكى عن الصدوق وابن حمزه والعلامه ويحيى بن سعيد والشهيد وغيرهم جواز شد المنطقه وعقد الهميان، بل فى الحدائق نسبه الثانى إلى الأصحاب، بل عن العلامه فى المنتهى والتذكره أن جواز لبس الهميان قول جمهور العلماء، وكرهه ابن عمر ونافع، انتهى.

ويدل عليه جمله من النصوص:

كصحيح يعقوب بن شعيب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن المحرم يصير الدراهم فى ثوبه، قال: «نعم ويلبس المنطقه والهميان»^(١).

وخبر يعقوب بن سالم، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): تكون معى الدراهم فيها تماثيل وأنا محرم واجعلها فى هميان وأشده فى وسطى، فقال: «لا بأس، أو ليس هى نفقتك وعليها اعتمادك بعد الله عز وجل»^(٢).

وخبر يونس بن يعقوب أو موثقه: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، المحرم

ص: ٣٤١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٨ باب ٤٧ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٨ باب ٤٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

يشد الهميان فى وسطه، فقال: «نعم، وما خيرُه بعد نفقته»^(١).

وصحيح أبى بصير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يشد على بطنه العمامه، قال: «لا»، ثم قال: «كان أبى (عليه السلام) يشد على بطنه المنطقه التى فيها نفقته يستوثق منها فإنها من تمام حجه»^(٢).

وخبره الآخر، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يشد على بطنه المنطقه التى فيها نفقته، قال: «يستوثق فيها فإنها من تمام حجه»^(٣).

وصحيح عمران الحلبى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم يشد بطنه العمامه، وإن يشأ يعصبها على موضع الإزار ولا يرفعها إلى صدره»^(٤).

وبهذا يحمل صحيح أبى بصير على الكراهه، لا- ما صنعه الحدائق من أن المراد بالبطن فى صحيح أبى بصير هو الصدر فى صحيح عمران تجوزاً كى يتحد الصحيحان.

ثم هل يجوز جمع المنطقه للنقود والهميان، الظاهر نعم، للتصريح به فى صحيح يعقوب، والقول بأن المنطقه إنما هى الهميان خلاف المنصرف من جعله قبلاً له، كما أن الظاهر جواز الجمع بين الهميان والحقيبه الصغيره المسماه فعلاً بالكيف والجزدان، لعدم دليل على المنع عنه، لعدم صدق لبس المخيط ولا الإدراع ولا غيرهما من العناوين المأخوذه فى الروايات عليها.

ويجوز فى كل من الثلاثه الخياطه والعقد، لما تقدم من عدم شمول الأدله لمثل هذه الخياطه والعقد.

ولا فرق بين جعل الهميان والحقيبه بنحو التوشيح أو نحو

ص: ٣٦٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٨ باب ٤٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٩ باب ٤٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٩ باب ٤٧ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٨ باب ٧٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١

شد الوسط أو نحو الدمليج، أو يشدان على الفخذ، أو يلقيان على الصدر، أو غير ذلك من الأنحاء، لعدم دليل على المنع عن شيء من ذلك.

(العاشرة): لا بأس بعقد شعر الرأس واللحية، كما كان متعارفاً عند القدامى، لعدم دليل على المنع عن ذلك.

والكلاليب المعقوفة ونحوها مما يجعل في هذه الأزمنة في رأس المنطقه، أو بعض مواضع الثوب ملحقه بالزرر في الحكم، لأنها قسم منها.

(الحادية عشره): يجوز لبس كل ثوب غير مخيط لا يصدق عليه أحد العناوين المتقدمه من الإدراع والقباء وغيرهما، فيجوز لبس الطيلسان، وإن كان له أزرار، كما عن الصدوق والشيخ والمحقق والعلامة في المنتهى والتذكرة والشهيد وغيرهم. ولكن عن الإرشاد ما يشعر باختصاص جواز لبسه بحال الضروره.

والأقوى المشهور، لدلاله جمله من النصوص عليه: كصحيح يعقوب بن شعيب، وصحيح الحلبي المتقدمين في أول المخيط.

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث، قال: «وإن لبس الطيلسان فلا يزره عليه» (١).

ومرسل المقنع: «ولا بأس أن تلبس الطيلسان المزورر وأنت محرم، وإنما كره أمير المؤمنين (عليه السلام) ذلك مخافه أن يزره الجاهل، وأما الفقيه فلا بأس أن يلبسه».

إلى غير ذلك.

ص: ٣٦٣

وهذه الروايات كما تراها صريحه فى الجواز، وإنما المحرم أن يزره، وبهذا يعلم أنه لا بأس بوجود الزر فى نفسه، كما لا بأس بوجود الخياطه القليله الملازمه للزر.

ثم إن الطيلسان كما قال فى الجواهر عن المسالك: ثوب منسوج محيط بالبدن، وعن مغرب المطرزي ومعر به وتهذيب الأسماء أنه معرب تالشان، وعن المطرزي هو من لباس العجم مدور أسود، قال: وعن أبى يوسف فى قلب الرداء فى الاستسقاء أن يجعل أسفله أعلاه، فإن كان طيلساناً لا أسفل له، أو قميصاً أو كساءً يثقل قلبها حوّل يمينه على شماله، وفى جميع التعاريف الطيلسان لحمتها وسداها صوف، وعن مجمع البحرين هو ثوب محيط بالبدن للباس خال عن التفصيل والخياطه وهو من لباس العجم، والهاء فى الجمع للعجمه لأنه فارسى معرب تالشان(1)، انتهى.

(الثانيه عشره): اختلفوا فى جواز لبس المخيط للنساء، فالمحكى عن الأ-كثر الجواز، بل هو المشهور شهره عظيمه كما فى الجواهر، بل عن التذكره والمنتهى والسرائر والمختلف والتنقيح الإجماع عليه، والمخالف هو الشيخ فى النهايه فممنع ما عدا السراويل والغلاله، والمحكى أنه رجوع عنه فى المبسوط.

وكيف كان، فالأقوى هو القول الأول، ويدل عليه مضافاً إلى الأصل مستفيض النصوص:

كصحيحه يعقوب بن شعيب، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «المرأه تلبس القميص تزره عليها وتلبس الحرير والخز والديباج، قال: «نعم لا بأس»(2).

ص: ٣٦٤

١- الجواهر:

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١

ورواه النضر بن سويد، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن المرأة المحرمة أى شىء تلبس من الثياب، قال: «تلبس الثياب كلها إلا المصبوغة بالزعفران والورس» إلى أن قال: «ولا بأس بالعلم فى الثوب» (١).

وصحيحه العيص بن قاسم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير والقفازين وكره النقاب» (٢).

وخبر أبي عيينه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): ما يحل للمرأة أن تلبس وهى محرمة، قال: «الثياب كلها ما عدا القفازين والبرقع والحرير»، قلت: تلبس الخز، قال: «نعم»، قلت: فإن سدها إبريسم وهو حرير، قال: «ما لم يكن حريراً خالصاً فلا بأس» (٣). رواه الكافى والتهذيب عن داود بن الحصين.

وعن مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث: «فأما المرأة فإنها تلبس من الثياب ما شاءت، ما خلا الحرير المحض والقفازين» (٤).

وخبر الجعفریات، عن على بن الحسين (عليهما السلام): «إن أزواج رسول الله (صلى الله عليه وآله) كن إذا خرجن حاجات خرجن بعبدهن معهن عليهن الثيابين والسراويلات» (٥).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «إنه نهى أن يتطيب من أراد الإحرام» إلى أن قال: «أو يلبس قميصاً» إلى أن قال: «أو قفازاً أو برقعاً أو ثوباً»

ص: ٣٦٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣١ باب ٤٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٩
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٤- التهذيب: ج ٥ ص ٧٣ ذيل ح ٢٤٢
- ٥- الجعفریات: ج ٢ ص ٦٤ سطر ١٧

مخيطاً ما كان ولا يغطي رأسه والمرأة تلبس الثياب وتغطي رأسها»(١)).

وهذه الروايات بين صريح وظاهر فى الحكم المذكور، فلا وجه للتمسك بأدله اشتراك الأحكام بين الرجال والنساء، أو قاعده الاحتياط، أو مفهوم صحيح محمد الحلبي:

سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة إذا أحرمت ألبس السراويل، قال: «نعم، إنما تريد بذلك الستر»(٢)).

ثم الظاهر أن حال الصبييه حال المرأة، كما أن حال الصبي حال الرجل، والخشى يلزم عليه اجتناب الثياب، للعلم الإجمالى، كما قرر فى الأصول، وإن كان لنا فيه إشكال.

وكما يجوز للمرأة لبس المخيط هل يجوز لها العقد أم لا، احتمالان، من إطلاق جواز لبس كل ثوب، ومن أن ما دل على حرمه العقد عام يشمل المرأة.

ولا يخفى أنا لو قلنا بحرمه العقد عليها، لا نقول بذلك مطلقاً، بل بالقدر الذى قلنا فى الرجل لا فى مطلق الثياب كما تقدم فى المسألة الخامسة، والظاهر جواز العقد لها مطلقاً.

نعم يجوز لها الزرار مطلقاً للتصريح به فى صحيح يعقوب، كما يجوز لها الإدراع، لعموم ما دل على أنها تلبس ما شاءت من الثياب.

والحاصل: إن المحرم على الرجل كان المخيط والإدراع والزرر والعقد، وكلها جائزه للمرأة.

وكما يجوز لها لبس الثياب المخيطه، يجوز لها خياطه ثوبى إحرامها، لما دل على جواز لبس المخيط لها، وبهذا تضعف حرمه العقد لها، إذ الأدله الداله على عدم العقد فى ثوب الإحرام كخبر الاحتجاج وغيره مما

ص: ٣٦٦

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ ذكر الإحرام مكرر

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٥٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

تقدم فى آخر الشرح، لا إطلاق لها يشمل المقام.

أما خبر القداح، فلظهوره فى كون التكليف بالنسبه إلى الرجل، بقريته أن العقد لتقصير الثوب، ومن المعلوم أن المرأه يلزم عليها ستر جميع بدنها حاله الصلاه لا عورتها فقط.

وأما خبر الاحتجاج فسياق العقد فى مساق الحد بالمقراض والإبره مما عرفت جوازه للمرأه، والتصريح بلفظ الرجل مانع عن انعقاد الإطلاق فيه.

وموثق الأعرج، وخبر على بن جعفر صرح فيهما بلفظ المحرم الظاهر فى الذكر، فالعموم يحتاج إلى قطع بالمناط أو دليل آخر، وكلاهما غير موجود، والله العالم.

(الثالثه عشره): هل يجب على المرأه لبس ثوبى الإحرام، أم هما خاصان بالرجل؟

عنون الحدائق(1) هذه المسأله بقوله: الثالث لبس ثوبى الإحرام للرجل، ثم لم يتعرض بعد ذلك لحكم المرأه أصلاً، لكن فى المسأله الثالثه ذكر أن إحرام المرأه كإحرام الرجل إلا فى أشياء، ولم يستثن ثوبى الإحرام.

وفى الجواهر: ثم إن الظاهر عدم وجوب لبس ثوبين لخصوص الإحرام للمرأه تحت ثيابها، وإن احتمله بعض الأفاضل، بل جعله أحوط، ولكن الأقوى ما عرفت، خصوصاً بعد عدم شمول النصوص السابقه للإناث إلا بقاعده الاشتراك التى يخرج عنها هنا، لظاهر النص والفتوى(2)، انتهى.

وظاهر المستند الوجوب، لأنه فعل كما فعل الحدائق فى المسأله الثالثه قبيل تروك الإحرام.

ص: ٣٤٧

١- الحدائق: صدر الحديث ج ١٥ ص ٧٥، وذيله ص ١٢٧

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ١٤٥

وكيف كان، فالأقوى هو الوجوب، وذلك لجمله من النصوص.

كخبر يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تريد الإحرام، قال: «تغتسل وتستتفر وتحتشى بالكرسف وتلبس ثوباً دون ثياب إحرامها وتستقبل القبلة ولا تدخل المسجد وتهل بالحج بغير الصلاة» (١).

وخبر زيد الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن امرأة حاضت وهي تريد الإحرام فتطمث، قال: «تغتسل وتحتشى بكرسف وتلبس ثياب الإحرام وتحرم، فإذا كان الليل خلعتها ولبست ثيابها الأخرى حتى تطهر» (٢).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، أنه قال: «في الحائض والنفساء تغتسل وتحرم كما يحرم الناس» (٣).

والرضوى: «إذا حاضت المرأة من قبل أن تحرم فعليها أن تحتشى إذا بلغت الميقات وتغتسل وتلبس ثياب إحرامها فتدخل مكة وهي محرمة ولا تقرب المسجد الحرام» (٤).

وعنه أيضاً، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال للحائض: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت» (٥).

إلى غير ذلك.

ومنه يعلم أن ما ذكره الجواهر منظور فيه، إذ ليس الدليل منحصراً في قاعده الاشتراك، ولا نص في المقام يدل على عدم لزوم ثياب الإحرام للحائض

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٦٥ باب ٤٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٥ باب ٤٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٣- مستدرک: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- فقه الرضا: ص ٣٠ س ٣

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١١٧ الباب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

حتى يخرج به عن قاعده الاشتراك، والفتوى كما عرفت من أن ظاهر الحدائق الوجوب، بل نسبه المستند إلى الإجماع، قال: إجماع المرأه والرجل على السواء إجماعاً، ولقوله في صحيحه ابن عمار الوارده في إجماع الحائض: «وتصنع كما يصنع المحرم، ويستثنى من المساواه أمور» إلخ (١).

لكن في نسخه الوسائل التي عندي ذكر صحيحه ابن عمار هكذا:

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تحرم وهي حائض، قال «نعم، تغتسل وتحتشى وتصنع كما تصنع المحرمه ولا تصلي» (٢).

وعلى هذا فلا يمكن الاستدلال بها، إذ الكلام في صنع المحرمه.

وعلى كل فالوجوب هو صريح الصدوق في المقنع قال: «وإذا حاضت المرأه قبل أن تحرم، فإذا بلغت الوقت فلتغتسل ولتجلس ثم لتخرج وتلب ولا تصل وتلبس ثياب الإجماع، فإذا كان الليل خلعتها ولبست ثيابها الأخرى حتى تطهر» (٣)، انتهى.

بل ظاهر الوسائل والمستدرک من عنوان الباب هو ذلك، حيث لم يستثنا ثوب الإجماع، بل يمكن استظهار الوجوب مما دل على سقوط بعض الأشياء عن المحرمه، كقول أبي عبد الله (عليه السلام) في خبر أبي سعيد المكارى: «إن الله وضع عن النساء أربعاً، الإجماع بالتلبس، والسعى بين الصفا والمروه

ص: ٣٦٩

١- المستند: ج ٢ ص ٢٠٥ س ١٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٦٥ باب ٤٨ من أبواب الإجماع ح ٤

٣- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ٢٢ س ٢٦

يعنى الهروله ودخول الكعبه واستلام الحجر الأسود»(١)).

إلى غير ذلك.

وبهذا كله ظهر أن أدله الاشتراك فى التكليف كالنص والفتوى كلها متطابقه على وجوب ثوبى الإحرام على المرأة، ومثلها الصبيه.

وهل يجوز لها نزعهما إذا كانت حائضا، الظاهر ذلك، لخبر الشحام المتقدم وغيره.

(الرابعه عشره): لا يجوز للمرأة لبس القفازين، والقفاز كerman شىء يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسهما المرأة للبرد، ويكون لهما أزرار يزر على الساعدين.

وفى الجواهر، عن الأزهرى: هو شىء تلبسه نساء الأعراب فى أيديهن يغطى أصابعهن وأيديهن مع الكف، يعنى كما يلبسه حمله الجوارح من البازى ونحوه، كما قاله البغوى وغيره(٢)).

وعنه أيضاً، عن خالد بن جنبه: القفازان تقفزهما المرأة إلى كعوب المرفقين فهو ستره لها وإذا لبست برقعها وقفازيها وخفها فقد تكفنت، والقفاز يتخذ من القطن فيحشى له بطانه وظهاره من الجلود واللبود(٣))، انتهى.

وفى المنجد: القفاز ضرب من الحلوى تتخذه المرأة لليدين والرجلين، لباس الكف وتسميه العامه الكفوف ج قفافيز(٤))، انتهى.

والظاهر عدم الفرق بين كون اللبس للبرد أو الحر، كما قد يقال باستعمالهن له لوضع الخبز فى التنور أو الزينه أو أخذ البازى ونحوه.

كما لا يفرق بين

ص: ٣٧٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١ باب ٣٨ من أبواب الإحرام ح ٢

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٤١

٣- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٤١

٤- المنجد: ص ٦٤٦ ماده (قفز)

كونهما من الجلد أو الصوف أو القطن أو غيرها، كان له بطانه أم لا، كان إلى الساعد أم لا، كل ذلك للإطلاق وشمول بعض التعريفات له، وخلو بعضها غير مضر بعد اشتغال بعض، مع العلم أن التعاريف اللغويه في الغالب ليست جامعها مانعه.

وكيف كان، فيحرم القفاز على المرأة على المشهور، بل عن الخلاف والغنيه والتمتهى والتذكرة الإجماع عليه، وذلك لجمله من النصوص.

كروايات العيص وأبي عيينه وداود ومسمع والدعائم المتقدمات في المسألة الثانية عشرة.

وخبر النضر بن سويد، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن المحرمه أى شىء تلبس من الثياب، قال: «تلبس الثياب كلها إلا المصبوغه بالزعفران والورس، ولا تلبس القفازين»^(١).

وصحيح يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنه كره للمرأة المحرمه البرقع والقفازين»^(٢).

والكراهه فى هذه الصحيحه بقريته الروايات الأخر يراى بها الحرمة، كما هو شائع فى الأخبار. فما عن بعض من القول بالكراهه للعمومات والأصل ولفظ الكراهه فى صحيحه يحيى ليس فى محله.

والظاهر أن الصبيبه فى حكم المرأة، كما أن الظاهر عدم الفرق بين لبس قفاز واحد وقفازين.

ص: ٣٧١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٦

وأما ما يستر الأصابع فقط دون الكف فليس بقفاز، لعدم صدق أحد التعاريف المذكوره عليه.

وأما لبس القفاز للرجال فلا يبعد القول بالحرمة، لصدق الإدراع وإن لم يكن مخيطاً، بل يشمله خبر الدعائم المتقدم في المسألة الثانية عشره.

ولا يبعد أن تخصص المرأة في الأخبار بالذكر لكونها المستعمله لهما في الأزمنة القديمه، والقول بعدم شمول روايات الإدراع لهما، لأن الأخبار تضمنت ثوباً تدرعه والقفاز ليس بثوب، ليس في محله، إذ استثنأوهما عن الثياب كما في أخبار هذه المسألة، كاشف عن صدق الثوب عليهما.

ثم ليس مطلق ما يلف على اليد محرماً، لعدم صدق القفاز، وعدم مناط قطعي، ولو كان شيء يستر الكف فقط أو الساعد فقط فالظاهر عدم الحرمة، لعدم صدق القفاز، أما لو كان يسترهما ففيه إشكال.

ثم إنك قد عرفت من تعريف المنجد إطلاق القفاز على ما يجعل في الرجل، ولا يبعد أن يكون هو الجورب، فليس محرماً مستقلاً غير الجورب الذي يأتي الكلام فيه.

ولا يخفى أن حرمة القفاز مستقلة لا ربط لها بالمخيط، فلو لم يكن مخيطاً لم ينفع ذلك في عدم حرمة، ولا فرق في حرمة بين كونه حاكياً لما تحته أم لا، ولو كان بنحو الشباييك كما ربما يصنع للزينة، كل ذلك للصدق.

وكذا لا فرق في الحرمة بين اليد الأصلية والزائده، لإطلاق النص والفتوى.

ولو كان كيساً يدخل في اليد فهل يصدق عليه القفاز أم لا، احتمالان، ولا يبعد عدم لانصراف القفاز إلى ما له أصابع، ويساعد ذلك صورته المرسومه كما في بعض الكتب.

أما إطلاع اليد بشيء فلا يصدق عليه القفاز قطعاً.

ولا فرق في حرمة القفاز بين الابتداء والاستدامه، فلو كانت لابسه قبل الإحرام لزم نزعها للإحرام، لأن الظاهر من الأدلة حرمة في حال الإحرام، لا حرمة الابتداء به.

ثم إن صاحب الجواهر هنا عنون البرقع، ونقل عن العلامة حرمة للمرأة، ثم قال: ولكن لم يحضرنى الآن موافق له على تحريم ذلك^(١)، مع أن البرقع هو النقاب الذي سيأتي الكلام فيه مفصلاً، وأن صاحب الجواهر نفسه ادعى عدم الخلاف في حرمة لها.

(الخامسة عشره): قد عرفت جواز لبس المحرمة كل مخيط وكل ثوب عدا ما استثني.

وقد خصص الفقهاء الغلالة بالذكر تبعاً للنص، وهي بكسر الغين ثوب رقيق يلبس تحت الثياب، ولا إشكال ولا خلاف في جواز لبسها للحائض، بل عن العلامة وغيره دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه بعض النصوص:

كصحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تلبس المحرمة الحائض تحت ثيابها غلالة»^(٢).

لكن حيث عرفت جواز لبس كل ثوب لها، لم يختص ذلك بوقت الحيض، بل يجوز مطلقاً.

وكذا خصص الأصحاب بالذكر لبس السراويل لهن، بلا خلاف ولا إشكال لما تقدم في الغلالة.

ويدل عليه صحيح محمد الحلبي، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن

ص: ٣٧٣

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٤٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٥ باب ٥٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١

المرأه إذا أحرمت تلبس السراويل، قال: «نعم، إنما تريد بذلك الستر»^(١).

وقد تقدم خبر الجعفریات، عن على بن الحسين (عليه السلام): «إن أزواج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا خرجن حاجات خرجن بعبدهن عليهن الثيابين والسراويلات»^(٢).

(السادسه عشره): يجوز للرجل لبس السراويل إذا لم يجد إزاراً، بلا خلاف كما فى الجواهر، وعن المنتهى والمدارك والذخيره بل عن التذکره دعوى الإجماع عليه، لكن عن الغنيه والإصباح أنه عند قوم من أصحابنا لا يلبس حتى يفتق ويجعل كالمئزر وأنه أحوط.

أقول: لكن الأقوى هو الأول، لبعض النصوص:

كصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «ولا تلبس سراويل، إلا أن لا يكون لك إزار»^(٣).

وخبر حمران، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «المحرم يلبس السراويل إذا لم يكن معه إزار، ويلبس الخفين إذا لم يكن معه نعل»^(٤).

وعن الجعفریات، بإسناده عن على (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «المحرم إذا لم يجد الرداء يلبس القميص، وإذا لم يجد الإزار يلبس السراويل»^(٥).

وكان مستند القوم المحكى عنهم فتق السراويل

ص: ٣٧٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٥٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الجعفریات: ج ٢ ص ٦٤ سطر ١٧

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٥٠ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٥٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٥- الجعفریات: ج ٢ ص ٦٩ سطر ١٤

الرضوى: «ولا تلبس قميصاً ولا سراويل»، إلى أن قال: «وإذا لم يجد ما يتزر يشق السراويل يجعلها مثل الثياب يتزر به» (١).

لكن من المعلوم عدم مقاومه هذا للأخبار المتقدمة المعترضه بما عرفت من عدم الخلاف والإجماع.

والظاهر أنه لا يلزم تغيير الكيفيه فيها بالقلب ونحوه، لأن دليل القلب خاص بالقباء كما تقدم، كما أنه لا يلزم فتقه، وإن لم يكن ضرراً عليه، لإطلاق النصوص.

نعم لا يبعد القول باستحباب ذلك إذا لم يعارضه إسراف ونحوه، تبعاً للرضوى المعمول به فى الجملة.

ثم هل جواز لبس الإزار خاص أم يشمل كل مخيط، فلو كان له قميص جاز أن يلبسه بشكل السراويل، احتمالان:

من أنه من باب الفرد الغالب فلا خصوصيه له، وإذا جاز جاز مطلق المخيط، ويؤيده تخصيص القميص مكان الرداء فى جملة من الأخبار، مع أنه لا خصوصيه له، بل يجوز القباء بالنص.

ومن أن الظاهر الخصوصيه، وفهم عدمها يحتاج إلى مناط قطعى.

وإن كان لا يبعد الأول بمعونه الفهم العرفى.

والظاهر أنه إذا جاز لبس السراويل لم يفرق بين أقسامه، من المخيط وغيره كاللبد ونحوه، لصدق السراويل على كل واحد منهما.

ولو دار الأمر بينهما لا يقدم غير المخيط بحجه أن المخيط يجتمع فيه محرمان الإدرع والمخيط بخلاف غير المخيط، إذ هو محرم واحد وهو الإدرع، إذ فيه أن كون المخيط المدرع محرمين غير معلوم.

ثم إنه قد سبق أن من لم يكن له رداء وإزار جاز له لبس القميص والسراويل

ص: ٣٧٥

كليهما جمعاً بين الدليلين.

ولو كان يمكن قيام القميص مقامهما بأن كان ساتراً للعورة، فهل يجب لبس السراويل أيضاً، لكونه مقام الإزار الواجب، أو يحرم، لأن الاضطرار سوغ السراويل ولا اضطرار هنا، أو يباح، لأن الظاهر من دليل البدليه أنه لرفع توهم الحظر، احتمالات، وإن كان الأقرب الأول.

والظاهر أنه لا فديه عليه في حال الجواز، لظهور الأخبار في ذلك، كما تقدم في مسأله من لم يكن له رداء جاز له لبس القباء أو القميص، كما هو المحكى عن غير واحد، بل عن التذكرة والمنتهى الإجماع عليه، وعن المدارك أنه لا ريب في بطلان القول بوجود الفديه، لأنه إثبات شيء لا دليل عليه، وناقش في الجواهر بوجود الدليل.

كصحيح ابن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن المحرم يحتاج إلى ضرور من الثياب يلبسها، فقال (عليه السلام): «لكل صنف منها فداء»^(١).

وخبر العيص، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلبس القميص متعمداً، قال: «عليه دم»^(٢) <

ومن اضطر إلى لبس ثوب يحرم عليه مع الاختيار جاز له لبسه وعليه دم شاه.

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «من نتف إبطه، أو قلم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه، أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله وهو محرم، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، ومن فعله متعمداً فعليه دم شاه»^(٣).

ص: ٣٧٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٠ باب ٩ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ باب ٨ من أبواب كفارات الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٩ باب ٨ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

ولكن لا يخفى ما فى الاستدلال بهذه الروايات، إذ الظاهر من صحيح ابن مسلم، أن الاحتياج خارجى لا لحكم شرعى، فإن هذا الذى يلبس القميص مثلاً مكان الرداء ليس من جهة احتياجه بل من جهة حكم الشارع.

والحاصل: إن المنصرف من الاحتياج، الاحتياج العرفى لا الشرعى.

ومثله خبر عيص.

وأما صحيح زراره، فهو خارج عن محل الكلام، إذ الظاهر من التعمد التعمد إلى الحرام، لا من يفعل ذلك إطاعه للشارع، ألا ترى أنه لو قال: من أكل الميتة متعمداً كان كذا، انصرف إلى الأكل على وجه الحرام، لا لأمر الشارع من جهة سد الرمق مثلاً، فما ذكره المدارك من عدم الدليل جيد، وقد احتمله الجواهر بنفسه، حيث قال: اللهم إلا أن يمنع تناول النص للمفروض باعتبار ظهوره فى المحرم دون المقام الذى هو من أول الأمر فاقد الإزار، لكنه رده ثانياً بقوله: وفيه إنه أعم من ذلك (١).

ثم إن ما ذكر من جواز لبس السراويل لفاقد الإزار، إنما هو مع عدم التمكن العرفى من الإزار، فلو تمكن منه بالبيع ونحوه لزم، كما هو الظاهر من النص باعتبار الفهم العرفى، فلا يمكن التمسك بقولهم (عليهم السلام): «لم يكن معه إزار» لجواز السراويل وإن تمكن من شراء الإزار.

وهل السراويل الكافى حينئذ هو السراويل الذى يستر ما بين السره والركبه، أم يكفى السراويل القصير الساتر للورتين فقط، الأحوط الأول للإشكال فى صدقه على الثانى.

ثم إن النساء كالرجال فى كفايه السراويل لهن مكان الإزار، والقميص

ص: ٣٧٧

مكان الرداء، فلا يقال إنهن لابسات لهما، فلا بدليه في صوره عدم تمكنهن منهما.

والاطفال بحكم الكبار في جميع ما ذكر من الخصوصيات.

الخامس من المحرمات: الاكتحال

(الخامس من محرمات الإحرام): الاكتحال في الجملة، ويدل عليه قبل الشهره والإجماع مستفيض النصوص.

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا يكتحل الرجل والمرأه المحرمان بالكحل الأسود إلا من عله»^(١).

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تكتحل المرأه المحرمه بالسواد، وإن السواد زينته»^(٢).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا تنظر في المرآه وأنت محرم، لأنه من الزينه، ولا تكتحل المرأه المحرمه بالسواد، إن السواد زينته»^(٣).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الكحل للمحرم، قال: «أما بالسواد فلا ولكن بالصبر والحضض»^(٤).

وصحيح زراره، عنه يعني أبا عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تكتحل وأنت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، وأما للزينه فلا»^(٥).

وصحيح عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «يكتحل المحرم إن هو رمد بكحل ليس فيه زعفران»^(٦).

ص: ٣٧٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١١١ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٤ باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٧
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١١١ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

وصحيح معاويه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «المحرمه لا تكتحل إلا من وجع»، وقال: «لا بأس أن تكتحل وأنت محرم ما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، وأما للزينه فلا» (١).

ومرسل أبان، عمن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اشتكى المحرم عينه فليكتحل بكحل ليس فيه مسك ولا طيب» (٢).

وخير هارون بن حمزه الغنوي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا- يكتحل المحرم عينه بكحل فارسي» (٣). هكذا في الحدائق، والظاهر أنه غلط، والصحيح ما في الوسائل، قال: «لا- يكحل المحرم عينه بكحل فيه زعفران، وليكحل بكحل فارسي» (٤).

وحسن عبد الله بن يحيى الكاهلي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سأله رجل ضرير وأنا حاضر، قال: أكتحل إذا أحرمت، قال: «ولم تكتحل»، قال: إني ضرير البصر، فإذا أنا اکتحلت نفعني، وإذا لم أكتحل ضرني، قال: «فأكحل»، قال: فإني أجعل مع الكحل غيره، قال: «وما هو»، قال: آخذ خرقتين فأربعهما فأجعل على كل عين خرقه وأعصبهما بعصابه إلى قفای، فإذا فعلت ذلك نفعني، وإذا تركته ضرني، قال: «فاصنعه» (٥).

وصحيح زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «تكتحل المرأة بالكحل

ص: ٣٧٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٨
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٩
- ٣- الحدائق: ج ١٥ ص ٤٥٢
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١١٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١٠

كله إلا الكحل الأسود للزينة» (١١).

ونحوه مرسله المقنعه (٢).

وخبر النضر بن سويد، عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث: «إن المرأة المحرمة لا تكتحل إلا من عله» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: «يكتحل المحرم عينيه إن شاء بصبر ليس فيه زعفران ولا ورس» (٤).

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا بأس للمحرم أن يكتحل بكحل ليس فيه مسك ولا كافور إذا اشتكى عينيه، وتكتحل المرأة المحرمة بالكحل كله إلا كحل أسود للزينة» (٥).

وعن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تكتحل وهي محرمة، قال: «لا تكتحل»، قلت: بسواد ليس فيه طيب، قال: «فكرهه من أجل أنه زينه»، وقال: «إذا اضطرت إليه فلتكتحل» (٦).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام): «إنه رخص للمحرم في الكحل غير الأسود، ما لم يكن فيه طيب إذا احتاج إليه» (٧).

والرضوى: «ويكتحل المحرم بأى كحل شاء ما لم يكن فيه طيب، ويكره للمرأة الإثمد وإن لم يكن فيه طيب لأنه زينه لها» (٨).

إلى غير ذلك من الأخبار.

ص: ٣٨٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١١١ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٣ نقلا عن المقنعه
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١١
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١١٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١٢
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١١٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١٣
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١١٣ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ١٤
- ٧- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ في ذكر ما يحرم على المحرم، السطر الأخير
- ٨- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٢٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

والعناوين المأخوذة في هذه الأخبار مداراً للحكم، جوازاً أو منعاً، السواد والطيب، عموماً أو خصوصاً، والزينة والاضطرار، والكلام فيها في ضمن فروع:

الأول: لو اضطر إلى الكحل، أى قسم كان منه، جاز بلا كلام فيه، كما فى المستند والجواهر، وعن الذخير.

ويدل عليه مضافاً إلى الأصل وعمومات الاضطرار، جملة من النصوص المتقدمة، كأخبار معاوية والكاھلى والنضر والحلبى وصدر صحيحه معاوية: «المحرم لا يكتحل إلا من وجع» (١).

وعن النھايه والمبسوط الحرمه وإن اضطر، وربما يستدل له بجملة من الأخبار المتقدمة، كأخبار ابن سنان وأبان وأبى بصير والدعائم، لكن لا بد من حملها على غير صوره الضروره، ولذا حملها الجواهر على صوره الاندفاع بغير ذلك.

الثانى: الكحل الذى ليس للزينة ولا سواد له ولا فيه طيب جائز للمحرم بلا إشكال ولا خلاف، كما عن المنتهى وفى الحدائق، لجملة من النصوص المتقدمة، كأخبار الحلبي وزراره ومعاوية والغنوى وزراره والمقنعه وابن مسلم وأبى بصير والرضوى.

والقول بالكراهه لحسن الكاهلى كما فى الجواهر منظور فيه.

الثالث: فى الكحل الأسود خلاف، فالمحكى عن المفيد والشيخ وسالار وابن حمزه وابن إدريس وابن سعيد وغيرهم بل فى الحدائق نسبته إلى المشهور الحرمه، ويدل عليه جملة من النصوص السابقه، كأخبار معاوية وحرير

ص: ٣٨١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٢ باب ٣٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

كليهما والحلبى كليهما، وزراره والمقنعه وأبى بصير والدعائم والرضوى لأن الإثم أسود.

وعن الاقتصاد والجمل والعقود والخلاف والغنيه والنافع وظاهر الشرائع القول بالكراهه، بل عن الرابع دعوى الإجماع عليه، وتبعهم بعض المتأخرين.

واستدل له بعد الأصل بجمله من العمومات السابقه، بعد حمل أخبار المنع على الكراهه، لمكان الجمله الخبريه، كما صنعه المستند، وفيه ما لا يخفى، إذ الأصل مرتفع بالدليل، والعمومات مخصصه بالمخصصات، وعدم دلالة الجمله الخبريه على التحريم قد زيف فى الأصول، مضافاً إلى أن بعض الأخبار ليس بلسان الجمله.

وفصل الصدوق فى المسأله، فجعل المناط القصد، وأنه إن قصد الزينه لم يجز، وإلا جاز، وتبعه الذخيره، جمعاً بين ما دل على الحرمة مطلقاً وما دل على الحرمة بقصد الزينه، وفيه: إن الظاهر من صحيح حريز وغيره أن عله الحرمة الزينه، لا أنها قصدها.

ثم إن بعض الروايات التى خصصت الحرمة بالمرأه، كصحيحه حريز الثانيه، الظاهر أن الوجه فيه كون المرأه هى الغالبه فى الاكتحال بالسواد.

الرابع: الكحل الذى فيه طيب فيه خلاف، فالمشهور كما فى الجواهر بل الإجماع عليه كما عن التذكره والمنتهى الحرمة وهو الأقوى، ويدل عليه جملة من الأخبار المتقدمه، كأخبار زراره وابن سنان ومعاويه وأبان والغنوى وابن مسلم وأبى بصير والحلبى والدعائم والرضوى.

وعن الشيخ فى الجمل والقاضى فى المهذب وشرح جمل العلم والعمل القول بالكراهه، وما أبعد بين هذا القول للشيخ وبين قوله الآخر المحكى من المبسوط من عدم الجواز ولو للضرورة.

وكيف كان، فغايه ما يستدل له الأصل، وبعض العمومات كصحيح زراره، وفيهما ما تقدم من أن الأصل مرتفع بالدليل، والعموم مخصص، وقد جعل المستند وجه الحرمة هنا من استعمال الطيب لا من جهه كونه كحلاً.

ثم إن الظاهر من بعض النصوص كصحيح زراره ومعاويه: إن المحرّم إنما هو الطيب الذى يوجد ريحه، أما إذا لم يوجد ريحه فلا. وبهذا صرح الجواهر، وحكاه عن الذخير، وبهذا يخصص عمومات حرمة الطيب مطلقاً، فيجوز الاكتمال بما ليس فيه ريح وإن كان له لون، ولا يخفى أن الطيب المحرم هنا هو الطيب المحرم سابقاً، فمن قال هناك بالأربعه أو الخمسه أو الستة يقول هنا بذلك.

ولا فرق بين اکتحال نفسه أو غيره، كما لا فرق بين الاكتمال والدر والتقطير كما يتداول الآن، لعموم العله والمناط.

والأقرب القول بحرمة الاكتمال الذى يبقى أثره بعد الإحرام، لعموم العله والمناط، كما أن الأقرب لزوم إزاله الكحل لو اکتحل بعد الإحرام حراماً أو حاللاً، كما لو مرض فاكتحل فشفى ولما يذهب أثر الكحل، لعموم العله والمناط.

ويجوز للمحرم اکتحال غير المحرم، لأن الحرمة خاصه بالمحرم، وليس مثل العقد، لعدم وجود دليل يدل على المحرم هنا، ولا يجوز للمحل أو المحرم الذى يحرم عليه، لأنه من الإعانه على الحرام إن لم يكن هو بنفسه حراماً.

الخامس: الكحل الذى هو زينه، المشهور فيه الحرمة وهو الأقوى، ويدل عليه مضافاً إلى جملة من التعليلات الوارده فى روايات الاكتمال بالسواد، صحيح زراره وصحيح معاويه: «وأما للزينه فلا»، وخالف فيه بعض، منهم المستند، لما تقدم من الأصل والعموم والجملة الخبريه، وقد عرفت ما فيه.

ثم إنه لا إشكال بما إذا كان زينه وقصدها، ومع التفكيك فالأقرب أن ما يحصل منه الزينه محرم وإن لم يقصدها لعموم العله، وأما ما لا يحصل منه الزينه وإن قصدها فلا يبعد القول بعدم الحرمة لانصراف ما دل على حرمة ما كان للزينه إلى ما تحصل الزينه منه.

ثم إنه لا فرق في الأحكام المذكوره للاكتحال بين الرجل والمرأه، بلا خلاف ولا إشكال كما في الجواهر، لعموم جمله من النصوص وتصريح بعضها الآخر بعدم الفرق، كما في صحيح معاويه الأول، وتخصيص أحدهما بالذكر في بعض الأخبار قد عرفت وجهه.

ثم إن السواد المحرم لا يتعدى منه إلى الزرقه والخضره وأشباههما.

ولا فرق بين كون السواد المحرم كحلاً نافعاً أو شيئاً أسود فقط، للعموم والمناط.

ولو غسل وجهه بماء أسود حتى صارت عينه كالمكحول، فلا يبعد القول بعدم حرمة، لعدم صدق الاكتحال، وعدم وجود العله حينئذ، فتأمل.

السادس من المحرمات: النظر في المرآه

(السادس من محرمات الإحرام: النظر في المرآه)، على الأشهر كما في الشرائع، بل الأكثر كما في الجواهر، بل المشهور كما في الحدائق والمستند، خلافاً لمحتمل الخلاف والغنيه والمهذب والوسيله والجمل والعقود والنافع والمستند.

والأقوى الأول، لجمله من النصوص:

كصحيحه حريز الثانيه المتقدمه في الاكتحال.

وصحيح حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تنظر في المرآه وأنت محرم فإنها من الزينه»^(١).

ص: ٣٨٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٤ باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ١

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تنظر في المرآه وأنت محرم فإنها من الزينه»^(١).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تنظر المرآه المحرمه في المرآه للزينه»^(٢).

وصحيحه الثالث، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا ينظر المحرم في المرآه لزينه، فإن نظر فليلب»^(٣).

والرضوى: «ولا ينظر المحرم في المرآه لزينه، فإن نظر فليلب»^(٤).

واستدل للقائلين بالكراهه بالأصل، وحمل الأخبار على الكراهه لكونها جملة خبريه، وفيهما ما لا يخفى، إذ الأصل مدفوع بالدليل، والجملة خبريه ليست أقل من النهى، مضافاً إلى أن صحيح حريز وحماد وصحيح معاويه الأول صريح فى النهى، وكأن صاحب المستند لم يلتفت إليها أو قال بأنها للمرآه فتكون خبريه، كما يظهر من قوله المحتمل للخبريه، لكنه غير تام، فإن فى الصحاح قال (عليه السلام): «لا تنظر فى المرآه وأنت محرم».

وكيف كان، فالأقرب أن المحرم إنما هو النظر للزينه، كما أفتى الذخيره والوسائل وغيرهما، لقوه التقييد فى صحيح معاويه، فإنه لو قال المولى: لا تدخل الدار لضرب زيد، لم يفهم العرف إلا أن النهى عن دخول الدار إنما

ص: ٣٨٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١١٤ باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٤ باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١١٤ باب ٣٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٢٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

لضرب زيد لا مطلقاً، بل هذا التقييد فى المقام أقوى، وليس مثل الاكتحال كما لا يخفى.

وحينئذ فلا يبعد القول بجواز النظر إليها للشراء ونحوه، أو لغرض آخر غير الزينه، كأن يرى وجهه لجعل الضماد ونحوه.

والظاهر أن الحكم مخصوص بالمرآه ونحوها من الأجسام الصيقلية العاكسه للنور، فلا يشمل مثل الماء الصافى، لعدم شمول الأدله له لا موضوعاً ولا علّة.

والمنظره لا بأس بها لأنها ليست مرآه.

ولا فرق فى حرمه النظر إلى المرآه بين الرجل والمرآه.

وحيث قيدنا الحرمه بالنظر للزينه فلا يحرم النظر فى المرآه التى تواجه غير ناحيه الناظر لنظر شىء آخر فيه، لأنه ليس نظراً للزينه.

والمراد بالزينه ليس أن يتزين بعد ذلك، بل رؤيه نفسه فيه ليعلم زينته وأنه كامل المظهر أو ناقصه، ولو كان أعمى لم يكن بأس بأخذ المرآه قدامه لانتفاء الموضوع الذى هو النظر، وهذا بخلاف الاكتحال كما لا يخفى.

ثم الظاهر عدم حرمه كل زينه حتى تسريح الشعر وغسل نفسه بالماء والصابون مثلاً، والالتماس من الغير بأخذ القذى عن وجهه، لعدم استفاده مثل هذا العموم عن هذه العله فى أخبار الاكتحال والمرآه.

والصغير كالكبير فى الحكمين.

والأحوط التلبيه لمن نظر فى المرآه، لظاهر صحيح معاويه الثالث والرضوى.

السابع من المحرمات: لبس ما يستر ظهر القدم

(السابع من محرمات الإحرام: لبس ما يستر ظهر القدم) فى الجملة بلا خلاف، ويدل عليه مستفيض النصوص:

كصحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام)، فى المحرم يلبس الخف إذا لم يكن له نعل، قال: «نعم»، ولكن يشق ظهر القدم» (١).

ص: ٣٨٦

وموثق حمران، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «المحرم يلبس السراويل إذا لم يكن معه إزار، ويلبس الخفين إذا لم يكن معه نعل»^(١).

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «وأى محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان، فله أن يلبس الخفين إذا اضطر إلى ذلك، والجوربين يلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما»^(٢).

وصحيحه زراره: أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلبس الخفين أو الجوربين، قال: «إذا اضطر إليهما»^(٣).

وصحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ولا تلبس سراويل إلا أن لا يكون لك إزار، ولا خفين إلا أن لا يكون لك نعلان»^(٤).

ونحوه صحيحه الآخر.

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل هلكت نعلاه ولم يقدر على نعلين، قال: «له أن يلبس الخفين إن اضطر إلى ذلك، فيشق عن ظهر القدم»^(٥).

وصحيح رفاعه بن موسى، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلبس الجوربين، قال: «نعم، والخفين إذا اضطر إليهما»^(٦).

ص: ٣٨٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٣ باب ٥٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ٣
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٣٤ باب ٥١ من أبواب تروك الإحرام ح ٤ مكرر

وخير الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) في حديث: «إنه نهى أن يلبس المحرم خفًا أو جوربًا أو قفازًا أو برقعاً» (١).

وعن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) أنه قال: «لا بأس للمحرم إذا لم يجد نعلًا واحتاج إلى الخلف أن يلبس خفًا دون الكعبين» (٢).

وعن الجعفریات، بسنده عن علي (عليه السلام) قال: «رخص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) للمحرم إذا لم يصب النعلين أن يحرم في خفين ما دون الكعبين» (٣).

وبسنده، عن علي (عليه السلام) أيضاً قال: «إذا احتاج المحرم فليلبسهما وليقطعهما» (٤).

وعن كتاب عاصم بن حميد الحنابط، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم ألبس الخفين والجوربين إذا اضطر إليهما، قال: فقال: «نعم» (٥).

ثم إنه اختلف تعبير الفقهاء، فالمحكي عن النهايه والسرائر تخصيص الخف بالذكر. وعن المقنع والتهذيب والمفاتيح وشرحه والذخيره والمدارك إضافة الجورب إليهما، وعن المبسوط والخلاف والجامع إضافة الشمشك، وعن الاقتصاد والجمل والعقود والوسيله والمهذب والنافع والقواعد والإرشاد تعميم

ص: ٣٨٨

١- الدعائم: ج ١ ص ٢٩٩ سطر ٣

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٥ السطر الأخير

٣- الجعفریات: ص ٦٩ سطر ١٦

٤- الجعفریات: ص ٩٢ سطر ١٩

٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٣ باب ٤١ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

الحكم إلى كل ما يستر ظهر القدم، بل نسبه في المستند إلى عامه المتأخرين، كما صرح به جماعه، وعن المدارك أنه مقطوع به في كلام الأصحاب، وعن الغنيه والمنتهى والتذكرة نفى الخلاف عنه.

والأقوى في النظر هو القول الثاني للتصريح بهما في النصوص.

وأما ما ذكره المستند بقوله: بل يلبس الجورب أيضاً لقصور الخبرين المتضمنين له عن إفاده الحرمة، لكون المفهوم فيهما بطريق الإخبار الذي هو أعم من إفاده التحريم^(١)، انتهى.

ففيه ما لا يخفى، إذ صحاح الحلبي وزراره ورفاعه وخبر الدعائم، وكتاب عاصم معتمد السند في جملة منها ظاهر الدلالة.

نعم يبقى الكلام في القول المستند إلى المشهور من حرمة كل ما يستر ظهر القدم، مع عدم تصريح شيء من الأخبار ولا تلويحها بذلك، والذي استدل له أمور:

الأول: عدم الخلاف المحكى عن الغنيه والمنتهى والتذكرة، وفيه: إنه غير نافع بعد هذا الاختلاف الذي عرفت.

الثاني: المناط القطعي بعد كون الخف والجورب من باب المثال، وفيه: إن القاطع يكون في مضيق من ذلك، أما غيره فلا.

الثالث: إشعار شق ظاهر القدم وكونه ما دون الكعيبين بأن وجه التحريم ستر ظاهر القدم، وفيه: إن المحتمل قوياً هو الجورب والخف وشق ظاهر القدم لأجل الإخراج عن الاسم، لأجل حرمة ستر ظاهر القدم بما هو ظاهر، والذي

ص: ٣٨٩

يؤيد ذلك أنه لو كان المناخ حرمه ستر الظهر لم يكن وجه لتخصيص الشق ولبس ما دون الكعب بحال الضرورة، بل جاز مطلقاً ولو في حال الاختيار، فالحال فيهما هو الحال في القباء الذي يلبس مقلوباً في حال الضرورة.

والقول بأن الحرمة ليست لأجل بطن القدم، وإلا لم يجز النعل، ولا لأجل بعض الظهر، وإلا كان سير النعل أيضاً ساتراً لبعضه، فلم يبق إلا أن يكون لأجل ستر ظهر القدم المفقود في حال الشق ونحوه، غير تام، إذ هذا اجتهاد، فلعل هناك حكمه لا نعلمها، وإلا ورد ما ذكرنا من عدم الوجه باختصاص ذلك بحال الضرورة.

وكيف كان، فلا دليل اجتهادياً يدل على ما ذكره المشهور، ولو لو حظ ضيق دائره القياس، كما يستفاد من خبر أبان، لم يبعد التوقف قطعاً عن التعدي عن مورد النص، وعلى هذا فلا يبعد عدم حرمة غيرهما، وهو الظاهر من الوسائل والمستدرک وغيرهما ممن تقدم اسمه أو لم نذكره ممن ذكره الجواهر وغيره، فتأمل.

وفي المقام فروع:

الأول: لا فرق في الحرمة بين الخف والجورب لرجل واحده أو كليهما للإطلاق نصاً وفتوى.

الثاني: على القول بحرمة مطلق ساتر ظهر القدم تختص الحرمة بساتر الجميع، فساتر البعض لا- إشكال فيه، كما صرح به في المستند والجواهر، فما عن الروضه من أن الظاهر أن بعض الظهر كالجميع إلا ما يتوقف عليه لبس النعلين، غير تام.

الثالث: لا إشكال في ستر جميع الظاهر بغير اللبس، كالجلوس وإلقاء

طرف الإزار وكونه تحت الغطاء، بلا إشكال، كما صرح به غير واحد، إذ على تقدير التعدي عن مورد النص فالمقدار المتعدى إليه هو ما يصدق عليه اللبس لا مثل ما ذكرنا.

الرابع: ليس حرمة الجورب والخف من باب كونهما من المخيط، لعدم إشعار في النص بكونها من أجل ذلك. قال في الجواهر: ولذا يذكرونه مستقلاً عنه (١).

أقول: وربما يحتمل أن الحرمة من باب كونهما من باب الإدراع المنهى عنه، كما تقدم.

الخامس: هل يختص التحريم بالرجال، كما عن العماني والشهيد، وفي الحدائق والمستند والجواهر، أم يعم النساء، كما عن النهايه والوسيله، الأقرب الأول، لشمول روايات جواز لبسها ما شاءت، كما تقدم في المسألة الثانية عشره، خصوصاً بعد استثناء مثل القفاز والبرقع عنه الذي يوجب عدم الانصراف إلى الثياب المتعارفه فقط، وليس بين تلك الأخبار وأخبار الخف والجورب عموم مطلق حتى يقال بتخصيصها بأخبار الحرمة، بل عموم من وجه، لأنها أعم من الجورب والخف وخاصه بالمرأه، وهذه أعم من الرجل والمرأه وخاصه بالخف والجورب، مضافاً إلى قوه تلك في مفادها، حيث يكون الأرجح في مورد الاجتماع إعطاء الحكم لتلك، ومع التعارض يرجع إلى أصل الإباحه.

وأما ما استدل به للقول الثاني، من أدله الاشتراك في التكليف وعمومات

ص: ٣٩١

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٥٠

التحريم فليس في محله، إذ الاشتراك إنما ثبت بالإجماع ونحوه المفقود في المقام، وهذه الأخبار لا عموم لها، لتذكير لفظ المحرم، أو إرداف الخف والجورب بالسراويل المختص بتحريمه بالرجال، ولو سلم العموم فقد عرفت ما فيه.

السادس: الصبي كالرجل، والصبيه كالمراه، لشمول أدلتها لهما، والخثى يحتاط كما عرفت في بعض المسائل السابقة.

السابع: ما لا يصدق عليه الخف والجورب، لعدم البطن أو الظهر أو الساق، لا بأس به للرجل، وصرح بالأخير الذخير والمستند وغيرهما.

الثامن: الظاهر عدم جواز لبس الخف والجورب المشقوق الظهر في حال الاختيار، لإطلاق النص وظهور تخصيصه لهما بحال الضرورة بذلك، وهو المحكى عن كشف اللثام (11)، قال: إذا وجب الشق فوجد نعلين لم يجز لبس خفين مشقوقين، إذ لم يجز في الشرع لبسهما إلا اضطراراً مع إيجاب الشق، بل ربما يستفاد ذلك من الشهيد في الدروس، بل هو الظاهر من ميل الجواهر وغيره.

ثم في حال الاضطرار لا- إشكال في جواز لبسهما، بل في الجواهر كما عن المختلف والسرائر وكشف اللثام الإجماع عليه، للتصريح به في جملة من النصوص المتقدمة، مضافاً إلى عموم أدله الاضطرار، وكذا يجوز في غيرهما لو قلنا بالتعدى، فإن الفرع لا يزيد على الأصل.

التاسع: لا- كفاره في صورته الاضطرار إليهما، لظاهر النص، كما في الجواهر وعن المسالك، بل عن التذكرة الإجماع عليه، فما عن بعضهم من وجوبها لأن

ص: ٣٩٢

الاضطرار يرفع الحكم التكليفي لا الوضعي، ليس في محله، وقد تقدم بعض الكلام في مسألتى لبس القباء والسراويل، فراجع.

العاشر: قد عرفت أنه لا- إشكال ولا- خلاف في جواز لبس الخف والجورب اضطراراً، فهل يجب عليه شق ظاهرهما، كما عن الشيخ في المبسوط، وابن حمزه في الوسيله، وابن سعيد في الجامع، والعلامه في المختلف، والشهيد في الدروس، والشهيد الثاني في المسالك، والكركي في الحاشيه وغيرهم.

أو لا يجب، كما عن الحلبي والمحقق والشهيد، بل عن الأول دعوى الإجماع صريحاً، وعن الثاني إشعاراً على ذلك.

أو يستحب، كما عن الذخير.

أو يحرم، كما عن بعض؟

احتمالات، والأقوى الأول، للتصريح بذلك في جملة من الأخبار المتقدمه، كصحيحه محمد وروايه أبي بصير، بل وخبر الدعائم والجعفریات.

استدل للقول الثاني بالإجماع المتقدم، والمطلقات من الأخبار، وفيه: إن الإجماع معلوم العدم، والمطلق يقيد.

وللقول الثالث بالجمع بين الطائفتين من الأخبار، وفيه: إن الجمع بين المطلق والمقيد بحمل المقيد على الاستحباب خلاف التحقيق الذي عليه عامه الأصوليين المتأخرين.

وللقول الرابع بأنه إسراف محرم شرعاً. ويؤيده ما رواه الجمهور، عن علي (عليه السلام)، من أنه قال: «قطع الخفين فساد، يلبسهما كما هما»، وما دل على أن الشق موافق للعامه وهو من المضعفات.

وفيه: إنه بعد ورود النص كالاتجاه في قبال النص، وروايه الجمهور ضعيفه السند فلا تقاوم الروايات الخاصه، والموافقه للعامه في الطرفين، مع أن مجرد الموافقه غير ضائر بعد عدم التكافي في الأخبار، فإنها من المرجحات في صورته

لكن لا يخفى أن الأقرب في النظر كون الشق خاصاً بالخفين دون الجوربين، لأن ما ورد من النص من الأمر بالشق ونحوه إنما هو في الخف لا الجورب، فدلّل جواز لبس الجورب في حال الاضطرار لا مقيّد له، وبهذا تبين أن الأقوى هو قول خامس يفصل بين الجورب والخف، فيجب الشق في الثاني دون الأول، بل يحرم إذا كان إسرافاً، فتأمل.

الحادى عشر: الشق اللازم في صورته الاضطرار، لا يبعد أن يراد به الشق طولاً، أى من طرف الأصابع إلى أن ينتهى إلى الكعب، وربما يحتمل عرضاً، وربما يقال بأن المراد به هو القطع حتى يكونا أسفل من الكعبين، وهو المحكى عن الشيخ في الخلاف والإسكافي والمنتهى والتذكرة والتحرير، وفي الحدائق بعد ذكر القطع عن الشيخ وغيره قال: والذي دل عليه الخبران المتقدمان شق ظهر القدم خاصة. نعم ورد القطع إلى الكعبين في روايات العامه، حيث رووا عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين، وليقطعهما حتى يكونا إلى الكعبين»، ولا يبعد أن يكون من ذكر القطع من أصحابنا إنما تبع فيه العامه، حيث إنه لا مستند له في أخبارنا، أو لعله وصل إليهم ولم يصل إلينا (١١)، انتهى.

لكن الظاهر الشق الثاني، وهو أنه وصل إليهم، لما عرفت من الروايه عن على (عليه السلام) وأبى جعفر (عليه السلام) بذلك، ولعله أراد الثاني صاحب الجواهر، حيث ذكر أن به مرسلًا عن الباقر (عليه السلام)، لكنه في الجعفریات

مسند وليس بمرسل، وسنده مما يعتمد عليه، وعلى هذا فالشخص مخير بين الأمرين: الشق والقطع، ولعله لذا قال ابن حمزه في المحكى عنه: شق ظاهر القدمين وإن قطع الساقين كان أفضل، انتهى. لكن لا بد من تقييده بما دون الكعبين.

الثاني عشر: لو اضطر المحرم إليهما معاً جاز لبسهما، ولو اضطر إلى أحدهما لم يحز لبس الآخر، لأن الضرورات تقدر بقدرها.

الثالث عشر: الاضطرار أعم من الحر والبرد، والشكوك والضعف والمرض وغيرها.

الرابع عشر: لا- فرق في حرمة لبسهما بين الابتداء والاستدائه، فلو كان لابساً لهما قبل الإحرام لزم نزعهما حاله، كما لا يجوز لبسهما بعده، وكذا لا- فرق في الجواز في صورته الاضطرار بينهما، فلو كان مضطراً من الأول لبسهما، ولو لم يكن مضطراً ثم اضطر لبسهما، ولو ارتفع الاضطرار نزعهما.

الخامس عشر: الظاهر أن ليس المناط في الاضطرار الدقى العقلى، فلو كان يحتاج إلى ستر القدم ولم يكن له نعل لبسهما، ولا يجب عليه أن يمشى قليلاً حتى يكون الغالب عدم لبسهما، أو يجب عليه بمجرد الوصول إلى منزله نزعهما، لأن الظاهر من النص والفتوى أنه يعامل معهما معاملته مع النعل.

السادس عشر: لا بأس بالعقد والخيط والوقد في النعل للإطلاق، وكذا الخف مع الاضطرار، ولا يلزم أن يكون سير النعل غير عريض لعدم الدليل على ذلك، ولا- يختص النعل الجائز لبسها بالجلد، بل يجوز ولو كانت من النايلون والمطاط والخشب ونحوها، كما يتعارف في هذه الأزمنة، لا

للإطلاق، حتى يقال لم يكن في ذلك الزمان مثل هذه الأقسام، فالإطلاق منصرف إلى المتعارف في تلك الأزمنة، بل لعدم دليل على المنع، فالبراءة محكمة.

السابع عشر: لا- يشترط في النعل ما كان يشترط في ثوبى الإحرام من الطهاره ونحوها، لعدم الدليل، نعم عدم كونها مغصوبه ونحوها إنما هو لدليل خارجى كما لا يخفى.

الثامن عشر: لم أر من صرح بوجوب لبس النعل للمحرم ولا- من نفاه، فهم ساكتون عن هذه الجهة حسب ما أعلم، والقول بالوجوب لعين الأدلة الداله على وجوب الثوبين من التأسى ونحوه لا- يخفى ما فيه، بل يمكن القول بعدم الخلاف فى عدم الوجوب لسكوتهم عنه، فاحتمال الوجوب أشبه بالوسوسه.

أما الاستدلال بما ورد فى قصه الإمام الحسن (عليه السلام) من أنه ربما مشى حافياً، لعدم الوجوب، ففيه إنه لا يدل على كونه (عليه السلام) كان يمشى فى حال الإحرام حافياً.

وكيف كان، فعدم الدليل على الوجوب مغن عن هذا الوجه، فالمرجع البراءه.

التاسع عشر: لو تمكن من النعلين باشتراء ونحوه لم يجز لبس الخفين، لأن ظاهر النص والفتوى اختصاص الجواز بحال الاضطرار المفقود مع التمكن.

العشرون: لو فرض أن هناك قفازاً يلبس فى الرجل لم يجز، لإطلاق دليل حرمة القفاز، وقد تقدم عن بعض اللغويين تعميمه للباس الرجل أيضاً.

الثامن من المحرمات: الفسوق

(الثامن من محرمات الإحرام: الفسوق)، قال فى الحدائق: وقد أجمع العلماء كافه على تحريمه فى الحج وغيره، وفى المستند: وهو محرم على المحرم

والمحرمه من حيث هو وإن كان حراماً بنفسه مطلقاً أيضاً، بالكتاب والسنة والإجماع المحكى عن المحقق، وفي الجواهر بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض، انتهى.

ويدل عليه قبل الإجماع: الكتاب والسنة.

أما الكتاب، فهو قوله تعالى: (الْحِجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحِجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحِجِّ) (١)، ومن المعلوم أن الحج يتحقق بالدخول في الإحرام.

وأما السنة، فمتواتر الروايات، كصحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أحرمت فعليك بتقوى الله تعالى، وذكر الله كثيراً، وقلة الكلام إلاّ بخير، فإن من تمام الحج والعمرة أن يحفظ المرء لسانه إلاّ من خير، كما قال عز وجل، فإن الله تعالى يقول: (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحِجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحِجِّ)، والرفث الجماع، والفسوق الكذب والسباب، والجدال قول الرجل: لا والله، وبلى والله» (٢).

وعن الكافي زياده: «واعلم أن الرجل إذا حلف بثلاثه أيمان ولاءً في مقام واحد وهو محرم فقد جادل، فعليه دم يهريقه ويتصدق به، وإذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل وعليه دم يهريقه ويتصدق به».

وقال (عليه السلام): «اتق المفاخره وعليك بورع يحجزك عن معاصى الله تعالى، فإن الله عز وجل يقول: (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)» (٣)، قال أبو عبد الله

ص: ٣٩٧

١- سورة البقره : الآيه ١٩٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٨ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ١

٣- سورة الحج: الآيه ٢٩

(عليه السلام): «من التفث أن تتكلم في إحرامك بكلام قبيح، فإذا دخلت مكة فطفت بالبيت تكلمت بكلام طيب، فكان ذلك كفاره لذلك»، قال: وسألته عن الرجل يقول: وبلى لعمرى، قال: «ليس هذا من الجدال، إنما الجدال لا والله وبلى والله» (١).

وعن الصدوق، إنه رواه عن معاوية من قوله: «واتق المفاخره» إلى قوله: «فكان ذلك كفاره لذلك» (٢).

وصحيح على بن جعفر، قال: سألت أخى موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن الرفث والفسوق ما هو، وما على من فعله، فقال: «الرفث جماع النساء، والفسوق الكذب والمفاخره، والجدال قول الرجل: لا والله، وبلى والله» (٣) الحديث.

وخبر زيد الشحام، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرفث والفسوق والجدال، قال: «أما الرفث فالجماع، وأما الفسوق فهو الكذب، ألا- تسمع لقوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ) (٤) والجدال هو قول الرجل لا والله وبلى والله، وسباب الرجل الرجل» (٥).

وخبر معاوية بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عز وجل: (الْحَيِّجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَيَّجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي

ص: ٣٩٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٤- سورة الحجرات: الآية ٦
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١١١ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٨

الْحَجِّ) فالرفث الجماع، والفسوق الكذب، والجدال قول الرجل لا والله وبلى والله»(١).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل: (الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، فقال: «إن الله اشترط على الناس شرطاً، وشرط لهم شرطاً»، قلت: فما الذي اشترط عليهم وما الذي اشترط لهم، فقال: «أما الذي اشترط عليهم فإنه قال: (الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، وأما الذي شرط لهم فإنه قال: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى)»(٢)، قال: يرجع لا ذنب له»(٣).

وعن عبد الله بن سنان، في قول الله عز وجل: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)»(٤)، قال: «إتمامها أن لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج»(٥).

والجعفريات، بسنده عن علي (عليه السلام)، قال: «الإحرام إذا أَرَادَهُ الْعَبْدُ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَنْظُرْ مَا الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ التَّوْقِيرِ لِإِحْرَامِهِ، وَالتَّنْزَهُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ، وَأَنْ لَا يَمَارَى بِهِ رَفِيقاً وَلَا غَيْرَهُ»(٦).

والعياشي في تفسيره، عن زراره وحمران ومحمد بن مسلم، عن

ص: ٣٩٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١١١ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٩
- ٢- سورة البقرة: الآية ٢٠٣
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٨ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٤- سورة البقرة: الآية ١٩٦
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١١٠ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٦
- ٦- الجعفريات: ج ٢ ص ٦٨ السطر ٣

أبى جعفر (عليه السلام) وأبى عبد الله (عليه السلام)، قالوا: سألهما عن قوله تعالى: (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)، قالوا: «إن إتمام الحج والعمرة أن لا يرفث ولا يفسق ولا يجادل» (١).

وعن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله: (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، قال: «يا محمد إن الله اشترط على الناس شرطاً، وشرط لهم شرطاً، فمن وفى لله وفى الله له»، قلت: فما الذى اشترط عليهم وما الذى شرط لهم، قال: «أما الذى اشترط عليهم قال: (الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)، وأما ما شرط لهم فإنه قال: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى)، قال: يرجع لا ذنب له» (٢).

وعن الفقيه الرضوى: «واتق فى إحرامك الكذب، واليمين الكاذبه والصادقه، وهو الجدال الذى نهاه الله تعالى»، قال (عليه السلام): «والجدال قول الرجل: لا والله وبلى والله» (٣).

وفى بعض نسخه: «واجتنب الرفث والفسوق والجدال فى الحج» قال: «الرفث غشيان النساء، والفسوق السباب ونيل المعاصى، والجدال المراءى تمارى رفيقك حتى تغضبه، وعليك بالتواضع والخشوع والسكينه والخضوع» (٤).

ص: ٤٠٠

- ١- المستدرک: ج ٢ ص ١٢١ باب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٨ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٣- فقه الرضا: ص ٢٧ س ٥
- ٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٢٢ الباب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

وعن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) في حديث: «الرفث الجماع، والفسوق الكذب، والجدال قول لا والله وبلى والله، والمفاخره» (١).

ثم إنهم اختلفوا في الفسوق، فالمحكي عن الجمل والعقود أنه الكذب على الله، وعن الغنيه والمهذب والإصباح والإشارة أنه الكذب على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى احد الأئمة (عليهم السلام).

بل ربما استظهر الإجماع عن الغنيه على ذلك.

وعن على بن إبراهيم والمقنع والنهائي والمبسوط والاقتصاد والسرائر والجامع والشرائع والنافع وظاهر المقنعه، وفي جمل العلم والعمل والمختلف والدروس، بل المحكي عن الأ-كثر كما في المستند، بل المجمع عليه كما يستفاد من التبيان ومجمع البيان وروض الجنان، أنه الكذب مطلقاً.

وعن السيد والإسكافي والشهيدين وجمع آخر من المتأخرين إنه الكذب مطلقاً والسباب.

وعن الذخير وغيرها، إنه الكذب والسباب والمفاخره.

وعن بعض إضافه البذاء إلى الثلاثه.

وعن بعض إنه المفاخره.

وعن التبيان والرواندى إنه جميع المعاصى المحرمه.

وعن الحسن إنه الكذب والبذاء واللفظ القبيح.

والأقوى أنه الكذب مطلقاً والسباب والمفاخره، لاشتمال النصوص على هذه الثلاثه، واشتمال بعض

ص: ٤٠١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٢ باب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ١٠

منها على بعضها غير ضائر بعد كونه بالنسبه إلى غير المذكور من باب السكوت المرفوع بالدليل، ولذا قال في الجواهر: وما أدري ما السبب الداعي إلى الإعراض عن النصوص التي يمكن الجمع بينها بأنه عباره عن جميع ما ذكر فيها من الكذب والسباب والمفاخره (١)، انتهى.

وما في المدارك من أن الجمع بين الصحيحين يقتضى المصير إلى أن الفسوق هو الكذب خاصه لاقتضاء الأولى نفى المفاخره، والثانيه نفى السباب منظور فيه، إذ ليس اقتضاء النفي إلا بعدم الذكر، وعدم الذكر لا يعارض الذكر في غيره، ولا حاجه إلى القول بأن السباب والمفاخره راجعين في الغالب إلى الكذب، لمعلومية أن بينهما عموماً من وجه، ورفع اليد عن إطلاق السباب والمفاخره لا وجه له، كما أن إرجاع المفاخره إلى السباب كما عن المختلف غير تام، إذ كثير من المفاخرات ليست بسباب.

ومن هذا يعلم أن الأقوال التي خصصت الفسوق بالكذب على الله فقط ونحوه، تخصيص بلا مخصص.

وأما قول الحسن الذي أضاف مطلق اللفظ اللقيح، فالظاهر استناده في ذلك إلى ذيل صحيحه معاويه من: «التفت أن تتكلم في إحرامك بكلام قبيح» (٢)، بل وصدرها: «أن يحفظ المرء لسانه إلا من خير»، لكن لا يخفى ما فيه، إذ بعد تفسيرها الصريح الفسوق بالكذب والسباب، وعدم كون الذيل والصدر تفسيراً للفسوق، لا وجه له.

كما أن إضافه البذاء لا وجه له.

ثم هل الفسوق المحرم في حال الإحرام هذه الثلاثه مطلقاً ولو كان الكذب للإصلاح، والسب بحق، والفخر بالحق، أم يختص

ص: ٤٠٢

١- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٥٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ باب ٣٢ من تروك الإحرام ح ٥

بالمحرم منها، ظاهر الجواهر الثانى، حيث قال: الكذب والسباب والمفاخره على الوجه المحرم.

أقول: وهو غير بعيد، إذ المناسبه بين الحكم والموضوع يعطى ذلك، فإن فسوق هو الخروج عن الطاعه، ولا خروج فى الجائز، مضافاً إلى أن المنصرف من الآيه والأخبار هو المحرم منها.

ولذا عنون غير واحد من الفقهاء الباب بأنه كما يحرم هذه الأمور فى نفسها تحرم فى حال الإحرام أيضاً، ويدل عليه ما يأتى فى صحيح أبى بصير فى المحرم التاسع أى الجدل.

ثم إن حرمة فسوق الإحراميه لا تختص بالحج، بل تشمل العمره أيضاً بأقسامها، كما صرح به فى الجواهر، ويدل عليه صحيح معاويه، فتخصيصها بالحج وعمره التمتع كما يستشعر من بعض لا وجه له.

ولا فرق فى حرمة فسوق بين الكبير والصغير، والرجل والمرأه، لإطلاق الأدله.

ثم إن فسوق لا يفسد الحج، لعدم الدليل عليه، فما عن المفيد من كون الكذب مفسداً للإحرام منظور فيه.

والاستدلال له بقوله (عليه السلام) فى تفسير الآيه (وَأَتْمُوا الْحَجَّ) إلخ: «إتمامهما أن لا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج» فى غير محله، إذ هو من الإتمام الظاهر فى الكمال المقابل للنقص لا الصحه مقابل الإبطال، ويؤيده عدم كون الجماع مفسداً بحيث لا تصح البقيه.

ولا يخفى عدم تحقق السب والفخر والكذب بالتلفظ إذا كان اللفظ وحده، إما لعدم الإطلاق أصلاً أو للانصراف، فمن يخبر كذباً فى مكان لا يسمعه أحد لم يفعل حراماً، وهكذا السب والفخر، وهل تقوم الإشاره والكتابه مقام اللفظ، احتمالان،

ولا يبعد اختلاف أقسامهما خصوصاً الإشاره، خصوصاً إذا كانت من الأخرس، وإن كان في أصل الكتابه تأمل.

ولا فرق في الكذب بين النفي في مقام الإثبات، والإثبات في مقام النفي، وقول (نعم) تصديقاً للمخبر كذباً، و(لا) للمخبر صدقاً.

أما في الوعد والإيعاد فلا يبعد العدم، لأنه ليس من الكذب، بل من الإنشاء خصوصاً الإيعاد.

ولا- إشكال فيما لو خالف الاعتقاد والواقع، أما لو خالف الاعتقاد وطابق الواقع فهو ليس بكذب وإن كان تجريباً، كما أنه لو خالف الواقع وطابق الاعتقاد كان الكذب الموضوع للأحكام خصوصاً المسمى بالفسوق منصرفاً عنه.

وهذا لا ينافي المختار من كون المعيار في الكذب مخالفه الواقع فقط.

والمعيار في السب هو العرف، فلو انصرف بعض أقسام السباب عن كونه سباً، أو صار ما ليس بسب عند العرف سباً جرى عليه حكمه.

والمفاخره تشمل التصريح والتعريض، كأن يقول: الحمد لله لست ممن يخاف، أو دنيء الأب والأم أو ما شابه ذلك، عند من يخاف أو دنيء الأبوين.

وهل يشترط في السب والفخر حضور المسبوب والمفتخر عليه، أم يشمل غيابهما، الظاهر الثاني، خصوصاً في السب، للصدق عرفاً.

كما أنه لا يشترط أن يكون حياً، فلو سب الميت كان داخلاً في الحكم.

وهل سب الجماد والحيوان داخل، احتمالان.

ثم لا- يخفى أن السباب وإن كان مصدر المفاعله الظاهر في لزوم الطرفين، إلا أن المستفاد من جمله من النصوص المتقدمه وخصوص الرضوى أعميته عن ذلك.

ولو سب شخص شخصاً أو افتخر عليه كان هو الفاعل للحرام دون السامع، كما هو واضح، واستماع شخص ثالث وإن كان حراماً في نفسه في

بعض الصور، إلا أنه ليس من المحرم الإحرامى، لعدم دليل عليه.

التاسع من المحرمات: الجدل

(التاسع من محرمات الإحرام: الجدل)، بلا إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، ويدل عليه غير واحد من النصوص التي تقدم كثير منها في الفسوق.

وصحيح معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يقول: لا لعمرى وهو محرم، قال: «ليس بالجدال، إنما الجدل قول الرجل لا- والله وبلى والله، وأما قوله: لا هاء، وإنما طلب الاسم، وقوله: يا هناه، فلا بأس به، وأما قوله: لا بل شانيك، فإنه من قول الجاهلية»^(١).

وصحيح أبي بصير، قال: سألت عن المحرم يريد أن يعمل له العمل فيقول له صاحبه: والله لا تعمله، فيقول: والله لأعملته، فيحالفه مراراً، يلزمه ما يلزم الجدل، قال: «لا إنما أراد بهذا إكرام أخيه إنما كان ذلك ما كان لله عز وجل فيه معصيه»^(٢).

وخبر محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليه السلام)، عن رجل محرم قال لرجل: لا لعمرى، قال: «ليس ذلك بجدال إنما الجدل لا والله وبلى والله»^(٣).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)، إنه قال: «الجدال لا والله وبلى والله، فإذا جادل المحرم وقال ذلك ثلاثاً فعليه دم»^(٤).

وصحيح الحلبي ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في قول الله

ص: ٤٠٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٠٩ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١١٠ باب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٢١ باب ٢٣ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٠٤ في ذكر ما يحرم على المحرم سطر ٨

عز وجل: (الْحَيْجُ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَيْجَ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَيْجِ) (١)، إلى أن قال: فقال له: رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه، قال: «لم يجعل له الله حداً، يستغفر الله ويلبى» فقال: ومن ابتلى بالجدال ما عليه، فقال: «إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه شاه، وعلى المخطئ بقره» (٢).

ونحوه صحيح الحلبي.

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الجدال في الحج، فقال: «من زاد على مرتين فقد وقع عليه الدم»، فقيل له: الذي يجادل وهو صادق، قال: «عليه شاه والكاذب عليه بقره» (٣).

وصحيحه أبي بصير، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إذا حلف ثلاثة أيمان متعمداً متتابعات صادقاً فقد جادل وعليه دم شاه، وإذا حلف بيمين واحده كاذباً فقد جادل وعليه دم» (٤).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا حلف الرجل ثلاثة أيمان في مقام ولاء وهو محرم فقد جادل وعليه حد الجدال دم يهريقه ويتصدق به» (٥).

وصحيح أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا حلف الرجل ثلاثة

ص: ٤٠٦

١- سورة البقرة: الآية ١٩٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨٠ باب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨١ باب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٦

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨١ باب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٤

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨١ باب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٥

أيمان وهو صادق وهو محرم فعليه دم يهريقه، وإذا حلف يميناً واحدهً كاذباً فقد جادل فعليه دم يهريقه» (١).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا جادل الرجل وهو محرم فكذب متعمداً فعليه جزور» (٢).

وموثق يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يقول: لا والله، وهو صادق عليه شيء، قال: «لا» (٣).

والرضوى: «فإن جادلت مره أو مرتين وأنت صادق فلا شيء عليك، وإن جادلت ثلاثاً فعليك دم شاه، وإن جادلت مرتين كاذباً فعليك دم بقره، وإن جادلت ثلاثاً وأنت كاذب فعليك بدنه» (٤).

ثم إن الاستفادة من هذه النصوص، وقد ادعى الإجماع في الغنيه وغيرها عليه، هو أن المراد بالجدال هو اليمين في الجملة، لا الجدال اللغوي والاصطلاحي كما يحكى بعض، وإن كان الظاهر من الآية الثاني، إلا أن اتفاق النصوص المتقدمه جمله منها كاتفاق الفتاوى صارفه للظاهر، ولا ينافيه ما في الرضوى المتقدم في الفسوق والجدال: «المراء تمارى رفيقك حتى تغضبه»، إذ المراد المراء المشتمل على اليمين بقرينه قوله: «والجدال قول الرجل: لا والله وبلى والله»، كما تقدم هناك.

ثم إن الكلام في الجدال يقع في فروع:

ص: ٤٠٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨١ الباب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٧

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨١ الباب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٩

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٨١ الباب ١ من أبواب كفارات الإحرام ح ٨

٤- فقه الرضا: ص ٢٧ س ٦

(الأول): قيل لا يشترط في تحقق الجدل الخصومه، لإطلاق الأخبار المتقدمه، وفقاً لما عن الدروس والمنتهى والتذكره والمستند وغيرهم، وخلافاً للسيد والجواهر وغيرهما.

وربما يستدل لذلك بأمور.

الأول: إن غايه ما يدل عليه الأخبار أن الجدل خاص بهذا القسم، لا أنه استعمل في معنى مباين له، إذ لو كان المراد صرف هذين اللفظين، كان استعمال الجدل فيهما كاستعمال المباين في المباين.

الثاني: إن لفظه (لا والله) و(بلى والله) مرشدتان إلى لزوم الخصومه، فقول الإمام (عليه السلام): «الجدال لا والله وبلى والله» دال بالدلاله العرفيه على لزوم الخصوميه.

الثالث: الإجماع الذى ادعاه السيد.

الرابع: مقتضى الجمع بين كلامى الرضى.

الخامس: خبر الجعفریات المتقدم فى الفسوق والجدال: «وأن لا يمارى به رفيقاً ولا غيره»، إذ الظاهر من الضمير المجرور رجوعه إلى الجدل فيكون من قبيل عطف البيان للجدال.

السادس: صحيحه أبى بصير المتقدمه: «إنما أراد بهذا إكرام أخيه، انما ذلك ما كان لله فى معصيه»، ومن المعلوم أن المعصيه لا تتحقق بدون الخصومه، مضافاً إلى أن نفى الجدل فى صورته الإكرام دليل عليه.

والإنصاف أن ما ذكر من الأدله وإن لم يكن بعضها بتام، إلا أن تماميه بعضها مانع عن القول بالإطلاق، فلو قال رجل ابتداءً: بلى والله أفعل كذا، لم يكن جدلاً، ولو سلم إطلاق الأخبار وعدم إشعار نفس اللفظ، ولو بمناسبه المفسر والمفسر، لا بد من القول بالتمييز للانصراف.

(الثانى): لا إشكال فيما لو أراد بالحلف إكرام صاحبه، كما دل عليه صحيحه أبى بصير المتقدمه، كما عن الإسكافى والفاضل والجعفى، وفى المستند.

ولو لم يكن فى مقام إكرام صاحب فهو إما طاعه لله، أم لا، وعلى الثانى فيما لغرض، كإثبات حق لنفسه مثلاً، أو معصيه، أو لغو، فالظاهر وفقاً لغير واحد كالمذكورين فى الطاعه، والمستند والشهيد وغيرهم فى إثبات الحق ونحوه، والشهيد وغيره فى اللغو، عدم الحرمة فى غير المعصيه، لصحيحه أبى بصير المذكوره، ولا يعارضها ما دل على الكفار فى الجدل الصادق، إذ لا تنافى بين كون الجدل صادقاً وبين كونه معصيه، فإن الجدل بنفسه محرم، وكثيراً ما يشتمل على جهات محرمه أخرى أيضاً، فتحصل أن الجدل المحرم هو ما كان فى معصيه الله تعالى، فكل ما لم يكن فى معصيه من الإكرام والطاعه وإثبات الحق ودفع الباطل واللغو الذى ليس بمعصيه، ليست بمحرمه ولا كفاره فيها، والله العالم.

(الثالث): الظاهر اشتراط كون الحلف بالله، فلا يكون من الجدل الحلف بغيره، كما صرح به فى المستند وغيره، وذلك للأخبار المتقدمه الحاصره لها بقول (لا والله) و(بلى والله)، وما دل على أن (لعمرى) ونحوه ليس جدالاً، وبهذا يقيد مطلقات لفظ اليمين الواقعه فى النصوص.

(الرابع): هل الجدل مختص باللفظين المذكورين، أم يعم كل يمين بالله تعالى، المحكى عن الانتصار والدروس أنه أعم، ووافقهما المستند قال: والظاهر عدم الاختصاص بلفظ (الله)، بل التعدى إلى كل ما يؤدى هذا المعنى كالرحمن والخالق ونحوهما ((1))، انتهى.

ص: ٤٠٩

لكن عن بعض الاختصاص، وقد حكى الجواهر عن الرياض إطاله الجواب عن ذلك، وفصل صاحب الجواهر بين (الله) المجرّد عن (لا) و(بلى) فجعله جدالاً، دون غيره من الأسماء.

والأقوى الأول، لدلاله صحيحه أبى بصير عليه، إذ الظاهر من قول السائل: «فيقول له صاحبه والله لا تعمله» أنه إنما حلف بهذا اللفظ من دون لا وبلى، وظاهر قول الإمام (عليه السلام): «إنما أراد بهذا إكرام أخيه» إلخ، أن صيغه الجدل في نفسها محققة، إنما المفقود الشرط وهو كونه بغضه.

وإن شئت قلت: إن الجدل الشرعي يتحقق بالصيغه وكونها بغضه، والإمام (عليه السلام) إنما نفى الجدل لانتفاء الثاني، ويظهر منه وجود الأول.

والقول بأن عدم البغض من قبيل المقتضى، وعدم الصيغه من قبيل المانع، والتعليل بعدم المقتضى أولى من التعليل بوجود المانع، وفي المقام يوجد الأمران، ولذا علل الإمام بعدم المقتضى، ليس في محله، بل العكس أقرب، فإن الصيغه لو لم تكن موجودة كان تعليل عدم الحكم بعدم كونه بغضه من قبيل تعليل عدم الإحراق بوجود الرطوبة في صورته عدم النار.

هذا كله بالنسبة إلى لفظ الجلاله، وأما بالنسبة إلى سائر أسماء الله تعالى، فبمعونه المطلقات المشتمله على لفظ الحلف بعد عدم كون لفظه (إنما) في سائر النصوص الحاصره حقيقه، بل إضافيه بالنظر إلى (لعمري) ونحوه، وإنما خصص اللفظان لكونهما الواقع في محل الجدل، فإن هذين اللفظين يتضمنان نفيًا وإثباتًا، وهما المحققان لمقام الجدل.

(الخامس): هل يشترط أن يكون الحلف بالعريه أم لا، صرح في المستند بالثاني فيكفي الفارسيه، وصرح بعض بالأول، وفصل في الجواهر بين لفظ الجلاله فيشترط عريتها، وبين لفظتي (لا) و(بلى) فيتحقق الجدل ولو بفارستيها،

والأقوى الكفايه لصدق الحلف واليمين عليه مطلقاً، وقد عرفت حال المقيد وأنه إضافي لا- حقيقي، وربما يؤيده أن الرفث والفسوق عامان لا يختصان بقوم دون قوم، فتخصيص الجدل بالعرب فلا يشمل الجدل الصادر عن الأقوام الأخر بلغاتهم بعيد جداً.

(السادس): لا- إشكال في كفايه إحدى الصيغتين، فلا- يشترط في تحقق الجدل كلتاهما، وفاقاً لجماعه كالمتهى والتذكرة والتحرير والفاضل الأصبهاني والجواهر والمستند وغيرهم، بل في الأخير نقله عن الأكثر، لظهور النص في ذلك.

(السابع): لا يتحقق الجدل بالحلف مره مطلقاً، بل إن كان صادقاً لزم الثلاث، وإن كان كاذباً كفت الواحده، ففي صحيحه أبي بصير: «إذا حلف ثلاثة أيمان متتابعات صادقاً فقد جادل، وإذا حلف بيمين واحده كاذباً فقد جادل» (١).

ونحوه صحيحه معاويه، وغيرها.

وقد صرح بذلك والمستند وغيره، وسيأتي تفصيل ذلك في الكفارات إن شاء الله تعالى.

وقد تحقق من جميع ما ذكرنا أن الحلف المتعدده في الصادق والواحد في الكاذب التي كانت في خصومه وكانت بالله تعالى، أو سائر أسمائه التي كانت في المعصيه، هي الجدل، من غير فرق بين أن تكون بالعربيه أو غيرها، وسنذكر حكم الكفاره في بابها.

العاشر من المحرمات: قتل هوام الجسد

(العاشر من محرمات الإحرام: قتل هوام الجسد)، والهوام جمع هامه بمعنى الدابه.

ص: ٤١١

قال فى الحدائق: والقول بتحريم قتل هوام الجسد من القمل والبراغيث وغيرها، سواء كان على الثوب أو الجسد هو المشهور بين الأصحاب، ونقل عن الشيخ وابن حمزه أنهما جوزا قتل ذلك على البدن (١)، انتهى.

وقال فى الجواهر مازجاً: وقتل هوام الجسد ودوابه، كما فى النافع والقواعد، وإن كانت على ثوبه، حتى القمل الذى عن الأكثر النص عليه، والصئبان ونحوها، مباشره أو تسبباً بالزئبق ونحوه، وفاقاً للمشهور، نقلاً فى المدارك والذخيره وإن كنا لم نتحققها (٢)، انتهى.

وفى المستند ادعى الشهره على حرمة قتل القمل.

وكيف كان، فیدل على الحكم فى الجملة عده روايات:

كصحيح حماد بن عيسى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يبين القملة على جسده فيلقها، قال: «يطعم مكانها طعاماً» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن المحرم ينزع القملة عن جسده فيلقها، قال: «يطعم مكانها طعاماً» (٤).

وحسن الحسين بن أبى العلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم لا ينزع القملة من جسده أو من ثوبه متعمداً، وإن فعل شيئاً من ذلك خطأً فليطعم مكانها طعاماً قبضه بيده» (٥).

ص: ٤١٢

١- الحدائق: ج ١٥ ص ٥٠٥

٢- الجواهر: ج ١٨ ص ٣٦٤

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ١

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ٢

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ٣

وصحيح زراره، قال: سألته عن المحرم هل يحك رأسه أو يغتسل بالماء؟ قال: «يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابته» (١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم يلقي عنه الدواب كلها، إلا القملة فإنها من جسده، فإذا أراد أن يحول قمله من مكان إلى مكان فلا يضره» (٢).

وخبر الحسين بن أبي العلاء المروى في الكافي، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا يرمى المحرم القملة عن ثوبه ولا عن جسده متعمداً، فمن فعل شيئاً من ذلك فليطعم مكانها طعاماً»، قلت: كم، قال: «كفاً واحداً» (٣).

وخبر أبي الجارود، قال: سألت رجل أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل قمله وهو محرم، قال «بئس ما صنع»، قال: فما فداؤها، قال: «لا فداء لها» (٤).

وصحيح معاوية وحسنه، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في محرم قتل قمله، قال: «لا شيء عليه في القملة، ولا ينبغي أن يتعمد قتلها» (٥).

وخبر مره مولى خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلقي القملة، فقال: «ألقوها أبعدها الله غير محموده ولا مفقوده» (٦).

وخبر زراره، عن أحدهما (عليه السلام)، قال: سألته عن المحرم يقتل البق والبرغوث، إذا أذاه قال: «نعم» (٧).

ص: ٤١٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٥
- ٣- الكافي: ج ٤ ص ٣٦٢ باب المحرم يلقي الدواب عن نفسه ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٦٢ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٢ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٢
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٤
- ٧- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٤ باب ٧٩ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

ورواه في المستطرفات، نقلاً عن نوادير أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يقتل البقعة والبراغيث إذا آذاه، قال: «نعم» (١).

وخبر أبي الجارود، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): حككت رأسي وأنا محرم، قال: «لا بأس»، قلت: أي شيء تجعله على فيها، قال: «وما أجعل عليك في قملة، ليس عليك فيها شيء» (٢).

وخبر الحلبي، قال: حككت رأسي وأنا محرم فوقع منه قملات، فأردت ردهن فنهاني، وقال: «تصدق بكف من طعام» (٣).

وصحيح معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المحرم يحك رأسه فتسقط منه القلمة والثنتان، فقال: «لا شيء عليه ولا يعيدها»، قال: قلت: كيف يحك رأسه، قال: «ما لم يدم ولا يقطع الشعر» (٤).

وخبر الجعفریات، عن الحسين (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) سأل عن محرم قتل قملة، قال: كل شيء يتصدق به فهو خير منها، التمره خير منها» (٥).

إلى غير ذلك مما سيأتي من العمومات، إذا عرفت هذا فنقول: الكلام في هذه المسألة يقع في مقامين:

ص: ٤١٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٧
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٨ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ٧
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢٩٧ باب ١٥ من أبواب كفارات الإحرام ح ٥
- ٥- الجعفریات: ص ٧٥ سطر ١٢

الأول: قتل القمل والبرغوث والبق، مما ورد النص به بالخصوص، وإلقاؤها.

الثاني: قتل سائر الهوام وإلقاؤها.

أما الأول: فالظاهر حرمه قتل القملة، لصحيح زراره وخبر أبي الجارود وصحيح معاوية، بناءً على أن قوله: «لا شيء» عدم الكفاره الموقته، وحمل «لا ينبغي» على الحرمة.

وصحيح معاوية: «إذا أحرمت فاتق الدواب كلها إلا الأفعى والعقرب والفاره»^(١)، بل بمفهوم الأولويه للروايات الداله على عدم إلقائها.

لكن ربما يعارضها خبر أبي الجارود الثاني، وخبر الجعفریات، وصحيح ابن عمار: «لا بأس بقتل القملة في الحرم»^(٢).

ومرسل ابن فضال، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بقتل البرغوث والقملة والبقه في الحرم».

بضميمه ما دل على أنه يجوز للمحرم قتل كلما يجوز قتله للمحل في الحرم، والإنصاف أن الفتوى بالحرمة مشكله لمكان هذه الروايات التي لا- تبعد كونها صارفه للظواهر المتقدمه، مضافاً إلى عدم ظهور قوله في خبر أبي الجارود وصحيح معاوية في الحرمة^(٣)، نعم الأحوط الاجتناب عن قتلها.

وأما الصئبان وهو جمع صؤابه كقلامه فهي بيض القمل، ولا دليل على حرمة إلقائها أو إفسادها، لعدم شمول دليل القمل

ص: ٤١٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٦ الباب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ الباب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٢ و ٣

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٧١ الباب ٨٤ من أبواب تروك الإحرام ح ٤

ولا العموم له.

وأما إلقاء القمل فيدل على تحريمه حسن الحسين وخبره وصحيح معاويه، وقد أفتى بذلك جملة من الأصحاب، بل عن الغنية نفى الخلاف فيه، وعن بعض اتفاق الأصحاب ظاهراً عليه، ويؤيد الروايات المذكوره بعض الروايات الأخر.

كخبر أبي بصير: عن المحرم ينزع الحمله من البعير، قال: «لا، هي بمنزله القمله من جسدك» (١).

وصحيحه حرizi: «إن القراد ليس من البعير، والحلمه من البعير بمنزله القمله من جسدك، فلا تلقها وألق القراد» (٢).

ويؤيدها ما تقدم مما جعل الكفاره على إلقائها، كصحيح حماد ومحمد، بناءً على ظهور ذلك في التحريم، لكن يعارض هذه الروايات ما تقدم من خبر مره، ويؤيده خبر الحلبي وصحيح معاويه، لكن الأقرب حرمة الإلقاء لعدم صلاحية هذه الروايات للمعارضه، إذ خبر مره ضعيفه السند، وخبر الحلبي ومعاويه ضعيفا الدلاله مع قوه تلك الأخبار سنداً ودلاله، الشهره المحققه معاضده لها، ففتوى المستند وغيره بالكراهه في غير محلها، فتأمل.

ثم إن الصئبان لا يكره إلقاؤها لما عرفت، ولو ألقى القمله لم يلزم أخذها وردها، بل في خبر الحلبي المتقدم نهى عن ذلك.

ولا- فرق في حرمة إلقائها بين كونها في الثوب أو البدن، ولا- يضر نقلها من مكان إلى مكان، لصحيح معاويه المتقدمه، ولا خلاف في ذلك كما حكاه في المستند.

والظاهر عدم الفرق بين كون المكان الثاني أحرز أم لا، للإطلاق، نعم

ص: ٤١٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٥ باب ٨٠ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

جعلها فى مكان تلقى إذا وقعت كان من الإلقاء العمدى، ولذا قيد النقل بعض بكون المكان الثانى أحرز.

ولا يضر جواز النقل بين كون النقل من البدن إلى اللباس، أو العكس، أو من البدن إلى البدن، أو من اللباس إلى اللباس، وهل يجوز نقلها من بدن نفسه إلى بدن آخر أو بالعكس، وكذا بالنسبة إلى اللباس، فيه احتمالان.

ولا إشكال فى جواز نزع الثوب الذى به القمل، لأنه ليس الإلقاء وإن كان شريكاً فى النتيجة له.

ولو استعمل دواءً يوجب إغماءها الموجب لعدم إمساكها فتقع، فالظاهر أنه من الإلقاء، كما أن استعمال دواء يوجب موتها من القتل.

ولا فرق بين استعماله الدواء أو ذهابه إلى مكان استعمال الدواء فيه.

وهل المحرم ذلك حتى على المحرم الآخر، بأن يأخذ هذا المحرم قملة محرم غيره ويلقيها، أم الحرمة خاصة بفعل الشخص نفسه، احتمالان، من الجمود على ظاهر النص، ومن ظهور المناط فى العموم.

وأما قتل محرم آخر فالظاهر عدم جوازه، لإطلاق ما دل على حرمة قتل الدواب كلها.

وهل يتعدى التحريم إلى المحل فلا- يجوز له إلقاء قملة محرم أو قتلها، وكذا العكس فلا- يجوز للمحرم إلقاء قملة المحل، احتمالان، والأحوط الترك.

ولو أذاه القملة فلا يبعد القول بجواز إلقائها أو قتلها، لما دل على أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بخلق بجره رأسه حين كان يؤذيه القمل، مع معلوميه استلزام ذلك لقتلها وإلقائها، مضافاً إلى المناط المستفاد من أخبار قتل البرغوث والبق وسائر الحيوانات المؤذيه إذا أراد إيذائه أو أذاه، هذا كله فى القمل والصبان.

أما البرغوث فقد عرفت الكلام فيه فى المسألة العاشرة من مسائل الصيد، وأن الأقرب أنه إذا أذاه جاز قتله، وإلا فلا، وأما إلقاؤه فلا إشكال فيه للأصل،

مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية: «المحرم يلقى عنه الدواب كلها إلا القملة»^(١).

كما أن الظاهر عدم الإشكال في فركه المؤدى إلى إغمائه، أو استعمال دواء لذلك، وإن كان استعماله لقتله من القتل العمدى.

وأما البق فهو كالبرغوث، لما يستفاد من الروايات من جواز قتله مع الإيذاء، وعدمه مع عدمه، ويجوز طرده وفركه بما لا يؤدي إلى القتل.

وهل الحكم في جواز قتلها مع الإيذاء خاص بالمؤذى، أو عام يشمل حتى غير المؤذى مما هو مظنه الإيذاء أو مشكوكه ومحتمله، كما لو كان في غرفه تؤذيه البقه أو البرغوث فيها، فيجوز له أن يسد باب الغرفة ويقتل بالدواء ونحوه كل بق وبرغوث كان فيها، احتمالان، ظاهر النص عدم جواز قتل غير ما آذاه، وإن كان المحتمل جوازه لمرسل المقنعه المتقدم في المسألة الثامنة من مسائل الصيد: «وكل شيء أراده من السباع والهوام فلا حرج في قتله» مؤيداً بما دل على قتل ما يخافه وما يريده، هذا تمام الكلام فيما نص عليه بالخصوص.

وأما الكلام في المقام الثانى، وهو قتل سائر الهوام وإلقاؤها: فالظاهر أنه لا إشكال في إلقتها للأصل، المعتضد بعموم قول الصادق (عليه السلام) في صحيح معاوية: «المحرم يلقى عنه الدواب كلها إلا القملة».

وأما قتلها بعموم صحيح معاوية^(٢): «إذا أحرمت فاتق قتل الدواب كلها إلا الأفعى» إلخ، كاف في المنع.

نعم يستثنى منه ما يؤذيه وما يخاف منه، لما تقدم في الصيد.

ص: ٤١٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٥

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٦٣ باب ٨١ من أبواب تروك الإحرام ح ٢

ثم إن الظاهر أنه ليس من إلقاء القمل وضع شيء بحذائها حتى تأتي بنفسها عليه ثم يضع ذلك الشيء، لأنه كذها بها بنفسها من جسمه إلى غيره، ومجرد وضع شيء لا يسبب النسبه إليه حتى يقال إنه من إلقاء القمل، فتأمل.

ص: ٤١٩

فصل فى مقدمات الإحرام

٦٠ _ ٧

مسأله ١ _ مستحبات قبل الشروع فى الإحرام..... ٧

مسأله ٢ _ كراهه استعمال الحناء للمرأة..... ٥٧

فصل فى كيفية الإحرام

٢١٩ _ ٦١

مسأله ١ _ ما يعتبر فى النيه..... ٧١

مسأله ٢ _ وجوب مقارنة النيه للشروع فى الإحرام..... ٧٥

مسأله ٣ _ يعتبر فى النيه تعيين المنوى..... ٧٨

مسأله ٤ _ ما لا يعتبر فى النيه..... ٨٥

مسأله ٥ _ ما يعتبر فى الإحرام وما لا يعتبر..... ٩٠

مسأله ٦ _ لو نسى ما عينه من حج أو عمره..... ٩٢

مسأله ٧ _ عدم كفايه نيه واحده للحج والعمره..... ٩٧

- مسألة ٨ _ لو نوى كإحرام فلان..... ١٠٥
- مسألة ٩ _ لو وجب عليه نوع من الحج أو العمرة فنوى غيره..... ١١١
- مسألة ١٠ _ لو نوى نوعاً ونطق بغيره..... ١١٢
- مسألة ١١ _ لو كان فى أثناء نوع وشك فى نيته..... ١١٤
- مسألة ١٢ _ استحباب التلفظ بالنيه..... ١١٥
- مسألة ١٣ _ استحباب الاشتراط على الله عند الإحرام..... ١١٨
- مسألة ١٤ _ كيفية الإتيان بالتلبية بالنسبة إلى نوع الملبين..... ١٣٥
- مسألة ١٥ _ موارد عدم انعقاد الإحرام إلا بالتلبية..... ١٤٥
- مسألة ١٦ _ موضع التلبية..... ١٦٣
- مسألة ١٧ _ حرمة محرمات الإحرام بالتلبية..... ١٦٧
- مسألة ١٨ _ لو نسى التلبية..... ١٦٩
- مسألة ١٩ _ واجبات التلبية ومستحباتها..... ١٧١
- مسألة ٢٠ _ تأخير التلبية..... ١٨٠
- مسألة ٢١ _ موارد قطع التلبية..... ١٨٨
- مسألة ٢٢ _ تكرار التلبية بأيه صورته كانت..... ٢٠١
- مسألة ٢٣ _ لو شك بالصحة بعد الإتيان بالتلبية..... ٢٠٢
- مسألة ٢٤ _ لو شك فى نيه بعد لبس الثوبين..... ٢٠٣
- مسألة ٢٥ _ الإتيان بما يوجب الكفاره..... ٢٠٤
- مسألة ٢٦ _ الإحرام فى القميص..... ٢١٧
- مسألة ٢٧ _ عدم وجوب استدأمه لبس الثوبين..... ٢٢٠

مسأله ٢٨ _ عدم البأس بالزيادة على الثوبين ٢٢٢

ص: ٤٢٢

- مسألة ١ _ شروط لباس الإحرام: الطهاره..... ٢٢٣
- مسألة ٢ _ جواز لبس القباء لو لم يجد ثوبى الإحرام..... ٢٣٤
- مسألة ٣ _ لا يجوز إنشاء إحرام ثان..... ٢٤٤

- الأول من محرمات الإحرام: صيد البر..... ٢٤٧
- مسألة ١ _ فى حرمه صيد البر..... ٢٥٥
- مسألة ٢ _ حكم الفرخ والبيض كحكم الصيد..... ٢٥٦
- مسألة ٣ _ حكم الصيد لو ذبح المحرم..... ٢٥٧
- مسألة ٤ _ حرمه ذبح المحل للصيد فى الحرم..... ٢٦٥
- مسألة ٥ _ فى حرمه صيد الجراد..... ٢٦٨
- مسألة ٦ _ حرمه صيد ما لا يؤكل لحمه..... ٢٧٠
- مسألة ٧ _ المناطق فى الصيد المحرم..... ٢٧٥
- مسألة ٨ _ ما يجوز قتله فى الحيوان..... ٢٧٦
- مسألة ٩ _ مسائل فى صيد البحر..... ٢٨٠
- مسألة ١٠ _ فى قتل البرغوث ونحوه..... ٢٨٥
- الثانى فى المحرمات: النساء..... ٢٨٢

| | |
|---|-----|
| الثالث من المحرمات: الطيب | ٣٢٠ |
| الرابع من المحرمات: لبس المخيط | ٣٥٠ |
| الخامس من المحرمات: الاكتهال | ٣٧٤ |
| السادس من المحرمات: النظر في المرآه | ٣٨٠ |
| السابع من المحرمات: لبس ما يستر ظهر القدم | ٣٨٢ |
| الثامن من المحرمات: الفسوق | ٣٩٢ |
| التاسع من المحرمات: الجدال | ٤٠١ |
| العاشر من المحرمات: قتل هوام الجسد | ٤٠٧ |
| المحتويات | ٤٢١ |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

